



كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

جامعة الجزائر (3)

تخصص تنظيم سياسي وإداري



مسارات بناء الدولة الفلسطينية في ظل الإحتلال الإسرائيلي وآفاقها المستقبلية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

إشراف الأستاذ الدكتور:

رابح لعروسي

إعداد الطالب:

فادي شاهين

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	المؤسسة الأصلية	الصفة
أ.د محمد سليم قلاله	جامعة الجزائر 3	رئيسا
أ.د رابح لعروسي	جامعة الجزائر 3	مقرا
أ.د زيبيدي عائشة	جامعة الجزائر 3	عضوا
د محمد شريف فتحي	جامعة الجزائر 3	عضوا
أ.د عماد لبيد	جامعة سطيف 2	عضوا
د. حجاب عبد الغني	جامعة المسيلة	عضوا

السنة الجامعية: 2025 - 2026



إهداء

اهدي هذا العمل الى وطني الغالي
فلسطين التي تستحق ما لا يستحقه أحد
والى شهدائنا وجرحانا وأسرانا اللذين
هم أكرم منا جميعاً

الشكر والتقدير

اتوجه بالشكر والتقدير الى استاذي
الفاضل رابح لعروسي لما قدمه لي من
دعم ونصح وارشاد
والى البروفيسور / زيدي عائشه
لدعمها وصبرها وتوجيهاتها جزاها الله
كل الخير

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة مسارات بناء الدولة الفلسطينية وتحليلها منذ انطلاق المشروع الفلسطيني وحتى المرحلة الحالية، مع التركيز على التحديات والعقبات وكذلك الافاق المستقبلية المرتبطة به، لتحليل الخيارات الفلسطينية المقبلة، حيث تعتمد الدراسة على منهج تحليلي-استشراقي يجمع بين تحليل الوقائع السياسية والاتجاهات الدولية والاقليمية، واستقراء مآلات محتملة للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. وتخلص إلى أن المشروع الوطني الفلسطيني يواجه لحظة تحول فارقة، تتقاطع فيها عوامل انهيار القيادة التقليدية مع صعود أشكال جديدة من المقاومة والتحالفات الإقليمية، تشير نتائج الدراسة إلى أن غياب القيادة الفلسطينية الجامعة، وفشل القيادة الفلسطينية في استثمار اللحظة الدولية الراهنة، يفتح المجال أمام سيناريوهات بديلة: منها نشوء محور مقاومة متعدد الأبعاد يقود مشروعاً تحررياً جديداً، ومنها تحول القضية إلى معركة حقوق مدنية داخل دولة واحدة، أو انزلاقها إلى هامش النظام الدولي كمجرد أزمة إنسانية تُدار إغاثياً. وترى الدراسة أن نجاح الفلسطينيين في بناء دولتهم تتطلب إعادة بناء الشرعية السياسية، وتجديد المشروع الوطني، وتوحيد أدوات المقاومة والدبلوماسية ضمن رؤية استراتيجية مستقلة وإعادة طرحها كمشروع تحرر سياسي، لا كأزمة إنسانية أو ملف تفاوضي مجمد. أخيراً، خلصت الدراسة إلى أن مستقبل القضية الفلسطينية مرهون بثلاثة عناصر مفصلية: أولاً، تجاوز الانقسام الداخلي وإعادة بناء مؤسسة تمثيلية وطنية موحدة؛ ثانياً، تفعيل الأدوات القانونية والدبلوماسية في المحافل الدولية ضمن تحالفات جديدة ودور عربي واضح وفاعل وموحد وضابط ومؤثر؛ وثالثاً، بلورة رؤية سياسية متكاملة توازن بين المقاومة باشكالها المختلفة، والدبلوماسية، والعمل الحقوقي. دون تحقيق هذه الشروط، ستظل القضية الفلسطينية عالقة بين فشل الدولة وخطر التصفية.

Abstract

This study addressed the paths of building the Palestinian state and analyzing them from the inception of the Palestinian project to the present stage, focusing on the challenges and obstacles as well as the future prospects associated with it, in order to analyze the upcoming Palestinian options. The study relies on an analytical-forecasting approach that combines the analysis of political realities and international and regional trends, and extrapolates potential outcomes of the Palestinian-Israeli conflict. It concludes that the Palestinian national project is facing a pivotal moment, where the collapse of traditional leadership intersects with the rise of new forms of resistance and regional alliances. The study's results indicate that the absence of a unifying Palestinian leadership and the failure of the Palestinian leadership to capitalize on the current international moment open the door to alternative scenarios: the emergence of a multidimensional resistance axis leading a new liberation project, the transformation of the issue into a civil rights battle within a single state, or its descent into the margins of the international system as merely a humanitarian crisis managed through aid. The study sees that the success of the Palestinians in building their state requires the reconstruction of political legitimacy, the renewal of the national project, and the unification of the tools of resistance and diplomacy within an independent strategic vision, and re-presenting it as a political liberation project, not as a humanitarian crisis or a frozen negotiation file. Finally, the study concluded that the future of the Palestinian cause hinges on three pivotal elements: First, overcoming internal division and rebuilding a unified national representative institution; Second, activating legal and diplomatic tools in international forums within new alliances and a clear, effective, unified, pressing, and influential Arab role; and Third, formulating a comprehensive political vision that balances resistance in its various forms, diplomacy, and human rights work. Without meeting these conditions, the Palestinian cause will remain stuck between state failure and the threat of liquidation.

فهرس المحتويات

اهداء

شكر تقدير

5.....	ملخص الدراسة
6.....	Abstract
7.....	فهرس المحتويات
11.....	المقدمة
14.....	مشكلة الدراسة
16.....	فرضية الدراسة
16.....	منهجية الدراسة
17.....	أهداف الدراسة
17.....	أهمية الدراسة
18.....	مصطلحات الدراسة
19.....	الدراسات السابقة
38.....	الفصل الأول: المسارات السياسية والنضالية في المشروع الوطني الفلسطيني
39.....	المبحث الاول: فكرة الدولة الفلسطينية
40.....	المطلب الاول: مفهوم الدولة وشروطها
41.....	الفرع الاول: مفهوم الدول
43.....	الفرع الثاني: شروط قيام الدولة
47.....	المطلب الثاني: محطات في تاريخ الدولة الفلسطينية
48.....	الفرع الاول: تاريخ ظهور الدولة الفلسطينية
51.....	الفرع الثاني: الشعب الفلسطيني تحت ظل الدولة العثمانية
55.....	المبحث الثاني: "التحولات في المشروع الوطني الفلسطيني: من الكفاح المسلح إلى مسار التفاوض السياسي"
56.....	المطلب الاول: مرحلة المقاومة والكفاح المسلح
57.....	الفرع الاول: الاستعمار الغربي ما بعد الدولة العثمانية
59.....	الفرع الثاني: المقاومة الفلسطينية في زمن ما بعد الدولة العثمانية
64.....	المطلب الاول: مرحلة المقاومة والكفاح المسلح
65.....	الفرع الاول: الاستعمار الغربي ما بعد الدولة العثمانية

67	الفرع الثاني: المقاومة الفلسطينية في زمن ما بعد الدولة العثمانية
77	المطلب الثاني: المقاومة الفلسطينية وصولاً الى توقيع اتفاق اوسلو وانشاء السلطة الوطنية الفلسطينية
79	الفرع الاول: استخدام المقاومة لمواجهة الدولة الاسرائيلية
85	الفرع الثاني: مرحلة التفاوض
92	الفصل الثاني: العوائق والتحديات التي حالت دون إقامة الدولة الفلسطينية
93	المبحث الأول: المعوقات البنوية والسياسية الداخلية أمام قيام الدولة الفلسطينية
96	المطلب الأول: الإشكالات البنوية والمؤسسية في مشروع الدولة الفلسطينية
97	الفرع الأول: مأزق السيادة الناقصة وتفتت السلطة في ظل الاحتلال والتجزئة الجغرافية
100	الفرع الثاني: هشاشة البنية المؤسسية وارتهان القرار الوطني لشروط المانحين
103	المطلب الثاني: الانقسام السياسي وأزمة الشرعية كمعوقات داخلية
104	الفرع الاول: الانقسام الفلسطيني
107	الفرع الثاني: اثار الانقسام الفلسطيني على مستقبل القضية الفلسطينية
114	المبحث الثاني: التحديات الخارجية والمعوقات الدولية والإقليمية لقيام الدولة الفلسطينية
115	المطلب الأول: التحديات الدولية والنظام العالمي في وجه الدولة الفلسطينية
116	الفرع الاول: الانحياز الأمريكي لإسرائيل ودوره في تعطيل قرارات الشرعية الدولية
127	الفرع الثاني: السياسة الخارجية الأمريكية في ظل إدارة الرئيس ترامب
140	المطلب الثاني: المعوقات الإقليمية ودور الأنظمة العربية في تعطيل الاستقلال الفلسطيني
141	الفرع الاول: التحولات في مواقف الدول العربية من المشروع الوطني الفلسطيني
145	الفرع الثاني: اتفاقيات التطبيع العربية
152	الفصل الثالث: أثر التطورات الإقليمية والدولية على المشروع الوطني الفلسطيني
153	المبحث الأول: إعادة تشكّل النظام الدولي وتداعياته على المشروع الوطني الفلسطيني
154	المطلب الأول: تراجع الهيمنة الأمريكية وتعدد الأقطاب وتأثيره على مشروع الدولة الفلسطينية
155	الفرع الاول: تراجع الأحادية الأمريكية وصعود التعددية القطبية:
158	الفرع الثاني: أزمة الشرعية في النظام الدولي وانعكاسها على مركزية القضية الفلسطينية
163	المطلب الثاني: الفاعلون الدوليون الجدد (الصين وروسيا) وحدود إعادة التوازن للقضية الفلسطينية
164	الفرع الأول: التحول في الخطاب الدولي الانقسام بين حكومات الغرب والمجتمعات الحقوقية" ..
168	الفرع الثاني: محور المقاومة والمواقف الإقليمية: إيران، تركيا، والخليج في مواجهة لحظة سياسية مفصلية"

المبحث الثاني: 7 أكتوبر وتغير موازين القوى الإقليمية والدولية تجاه القضية الفلسطينية.....	172
المطلب الأول: التحول في الخطاب الدولي وانقسام مواقف القوى الكبرى بعد هجوم 7 أكتوبر	174
الفرع الأول: الانقسام بين المواقف الرسمية الغربية والتضامن الشعبي العالمي مع فلسطين ".....	174
الفرع الثاني: "الرهان على المؤسسات الدولية ودول الجنوب: من الدعم القانوني إلى غياب التوظيف السياسي"	178
المطلب الثاني: أدوار الفواعل الإقليمية وغياب القيادة الفلسطينية في إدارة اللحظة.....	181
الفرع الأول: "صعود أدوار الفواعل الإقليميين: إيران، تركيا، والخليج في لحظة ما بعد 7 أكتوبر"	182
الفرع الثاني: عجز القيادة الفلسطينية وتقويت فرصة التمثيل الوطني في لحظة مفصلية".....	183
الفصل الرابع: السيناريوهات المستقبلية للقضية الفلسطينية.....	191
المبحث الأول: مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني بين الدولة والتدويل	192
المطلب الأول: سيناريو التدويل التدريجي للصراع وإمكانية التحييد القانوني لإسرائيل	194
الفرع الأول: الرؤيات الاستشرافية لمستقبل القضية الفلسطينية ومساراتها ما قبل السابع من أكتوبر 196	
الفرع الثاني: التحول في المسارات بعد 7 أكتوبر: من الاستراتيجيات الإسرائيلية إلى الاشتباك القانوني الدولي.....	201
المطلب الثاني: سيناريو انهيار حل الدولتين وتحول الصراع إلى معركة حقوق مدنية داخل دولة واحدة.....	204
الفرع الأول: التحول الديمغرافي والجغرافي في الأرض المحتلة: نهاية التقسيم وبداية التداخل السكاني.....	205
الفرع الثاني: من النضال الوطني إلى المطالبة بالمساواة: تحول الخطاب الفلسطيني في ظل الدولة الواحدة.....	207
المبحث الثاني: المقاومة والتحالفات الإقليمية كمدخل لإعادة تشكيل المسار الفلسطيني.....	212
المطلب الأول: سيناريو تشكّل محور فلسطيني-إقليمي جديد يقود مشروع مقاومة متعددة الأبعاد..	213
الفرع الأول: تنامي التكامل العملياتي بين فصائل المقاومة والداعمين الإقليميين: نحو محور عابر للحدود.....	214
الفرع الثاني: فرص بناء تمثيل سياسي بديل عبر التحالفات الإقليمية: حدود الإمكان وحدود التهديد.....	216
المطلب الثاني: سيناريو استمرار العجز القيادي وانزلاق القضية الفلسطينية إلى التهميش الدولي ..	219
الفرع الأول: تداعيات غياب القيادة الموحدة على فعالية التمثيل الفلسطيني في المؤسسات الدولية	219
الفرع الثاني: تحول القضية الفلسطينية إلى ملف إنساني بحث في أجندة النظام الدولي.....	221
استنتاجات الدراسة.....	227

231 الخاتمة:
232 قائمة المصادر والمراجع
232 الكتب والمؤلفات:
239 المجلات والدوريات
245 التقارير المنشورة :
246 الرسائل الجامعية:
250 المواقع الالكترونية:

المقدمة

شهد المشروع الوطني الفلسطيني منذ بداياته التاريخية تحولات متعددة، كانت الدولة الفلسطينية هي محوره المركزي سواء من حيث التطلعات أو أدوات النضال أو محاولات التأسيس. فمنذ الانتداب البريطاني، سعت النخبة الفلسطينية إلى بلورة كيان سيادي مستقل، في ظل وعود متناقضة ومواقف استعمارية حالت دون تجسيد هذا الحق التاريخي، رغم محاولات متكررة مثل إعلان حكومة عموم فلسطين عام 1948، أو إعلان الاستقلال في الجزائر عام 1988م، مما يدل على أن فكرة الدولة الفلسطينية لم تكن طارئة، بل متجذرة في السلوك السياسي الفلسطيني منذ نشأته الأولى¹.

لقد تنوّعت الأدوات التي اعتمدها الفلسطينيون في مسار تحقيق الدولة بين الكفاح المسلح، والرهان على الشرعية الدولية، ثم الانتقال إلى المفاوضات الرسمية بعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ وهو ما يعرف بإسم **أوسلو عام (1993م)**. غير أن هذا الاتفاق، رغم كونه لحظة مفصلية، لم يفض إلى إقامة الدولة، بل ساهم في تثبيت واقع السلطة دون سيادة، وربط المشروع الفلسطيني ببنية اقتصادية وأمنية تابعة للمنظومة الإسرائيلية². وقد أدى ذلك إلى نشوء مفارقة حادة بين منطلق بناء المؤسسات ومنطق التحرر، وهي إشكالية عميقة أثرت على مضمون السلوك السياسي الرسمي الفلسطيني³.

وفي السياق ذاته، لعبت الانقسامات الداخلية دوراً جوهرياً في إضعاف المشروع الوطني، إذ تسبب الانقسام السياسي بعد عام (2007م)، في شلل مؤسساتي وتشظي تمثيلي خطير، انعكس سلباً على فاعلية العمل الدبلوماسي، وشرعية القيادة السياسية أمام المجتمع الدولي⁴. فغياب وحدة التمثيل

¹ أنور جمعة أبو مور، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (1964-1999)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، 2014، ص 15-27.

² علاء الدين عادل محمد الرفاتي، «اتفاقية أوسلو: تكريس التبعية الاقتصادية والأمنية»، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، عدد 1، 2006، ص 666-704.

³ صدام إبراهيم سحويل، مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة والمنظمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، 2014، ص 115-132.

⁴ عبد العزيز درويش، آليات تعزيز التضامن الوطني بين الفصائل الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2010، ص 99-104.

السياسي الفلسطيني عطل إمكانية استثمار اللحظات الدولية الداعمة، وأفقد الفلسطينيين زمام المبادرة، خصوصاً في ظل تنامي الديناميكيات الدولية والإقليمية المحيطة بالقضية الفلسطينية⁵.

أما على المستوى الدولي، فقد أثرت التحولات في بنية النظام العالمي على طبيعة التفاعل مع القضية الفلسطينية. فصعود الصين وروسيا، وتراجع الهيمنة الأميركية، والتحولات التي أعقبت الغزو الروسي لأوكرانيا، قد أعادت تشكيل موازين القوى، لكنها لم تنعكس بعد في موقف عملي يدعم قيام الدولة الفلسطينية. وتعد لحظة 7 أكتوبر 2023 واحدة من أبرز التحولات التي كشفت التناقض بين الخطاب الرسمي الغربي والتضامن الشعبي العالمي، وأظهرت هشاشة القيادة الفلسطينية في استثمار التحول الجيوسياسي نحو مصلحة القضية⁶.

انطلاقاً من هذا الواقع المركب، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل مسارات بناء الدولة الفلسطينية ضمن ثلاث دوائر مترابطة: أولاً، من خلال تشريح المسارات السياسية والنضالية التي تبناها الفلسطينيون عبر التاريخ؛ ثانياً، عبر تحليل العوائق الداخلية والخارجية التي أعاققت قيام الدولة؛ وثالثاً، من خلال استشراف السيناريوهات المستقبلية المحتملة، سواء باتجاه التدويل، أو تفكك حل الدولتين، أو بروز مسارات مقاومة إقليمية بديلة وبهذا الشكل، تقترح الدراسة قراءة تركيبية تُعيد النظر في مفهوم "الدولة الفلسطينية" بوصفه ليس فقط هدفاً وطنياً، بل أداة تحليل لفهم التفاعل الفلسطيني مع التحولات الإقليمية والدولية الراهنة.

أخيراً، تطرح هذه الدراسة فرضية مفادها أن غياب التوافق السياسي الداخلي، والارتهاق إلى الخارج، مع استمرار الاحتلال، شكّل عائقاً مركزياً أمام بناء الدولة، وأن إعادة تعريف المشروع الوطني

⁵ هنادي هاني إسماعيل، الدولة الفلسطينية: نموذج بناء المؤسسات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2012، ص 10-23.

⁶ رامي عبد الله رباح، السيناريوهات المستقبلية للقضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2021، ص 113-124.

على أساس تعددي وشامل، يعيد الاعتبار لوحدة القيادة، وتكامل أدوات الفعل النضالي والسياسي، يُعد شرطاً أساسياً لإنقاذ حلم الدولة من التآكل التدريجي الذي يعانيه في ظل انسداد الأفق التفاوضي

تناولت هذه الدراسة بشكل خاص التحولات الدولية والإقليمية التي طرأت بعد العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وخصوصاً بعد الحرب الروسية الأوكرانية، وصعود الصين، وتراجع النفوذ الأمريكي، وأثر ذلك على طبيعة التفاعل الدولي مع القضية الفلسطينية. كما تم تحليل اللحظة المفصلية التي شكلها هجوم 7 أكتوبر 2023، وما أعقبه من تحولات في الخطاب العالمي، وتبدل في مواقف القوى الإقليمية تجاه الصراع، في مقابل العجز القيادي الفلسطيني عن استثمار هذا الزخم لصالح مشروع الدولة.

عكست الدراسة أيضاً السيناريوهات المستقبلية المحتملة، وعلى رأسها تآكل حل الدولتين وتحول الصراع إلى معركة حقوق مدنية داخل كيان واحد، إضافة إلى بروز محور مقاومة إقليمي-فلسطيني جديد يهدد بإزاحة المسار الرسمي لصالح تمثيل بديل. كما ناقشت الدراسة تراجع مركزية القضية الفلسطينية في النظام الدولي، وتحولها إلى ملف إنساني بحت تُدار تداعياته بالإغاثة لا بالتسوية السياسية.

من خلال هذا السياق، ترصد الدراسة ليس فقط مسار الدولة الفلسطينية بوصفه غاية سياسية، بل أيضاً كأداة تحليلية لفهم التفاعلات الدولية، وحدود الفعل الفلسطيني، ومآلات النضال الوطني في ظل تعدد الفواعل وغياب وحدة القيادة، لتخلص إلى أن مستقبل الدولة الفلسطينية لم يعد رهناً بإرادة المحتل فقط، بل مرهون أيضاً بقدرة الفلسطينيين على صياغة استراتيجية جديدة تستند إلى وحدة التمثيل، ومرونة الخطاب، وتعدد أدوات الفعل السياسي والحقوقية.

مشكلة الدراسة

تتبع إشكالية هذه الدراسة من التعقيد البنيوي الذي يحيط بمفهوم الدولة الفلسطينية، بين كونها مشروعاً تحريراً يسعى لإنهاء الاحتلال وتحقيق الاستقلال، وبين تحولها إلى هدف سياسي مؤجل يتم التفاوض عليه ضمن شروط يفرضها الواقع الإقليمي والدولي. فمنذ بدايات المشروع الوطني الفلسطيني، لم يُحسم الجدل حول الأولوية: هل يجب التركيز على التحرير أولاً ومن ثم إقامة الدولة، أم الانطلاق من بناء المؤسسات كمدخل لانتزاع السيادة؟ وقد أفرز هذا التردد مسارات متداخلة وغير متسقة، عكست غياب استراتيجية وطنية موحدة لتحقيق هذا الهدف التاريخي.

وتتفاقم الإشكالية حين تُمعن في التباين الحاد بين الفاعلين السياسيين الفلسطينيين حول أدوات الفعل الوطني. فبينما تبنت فصائل المقاومة المسلحة خيار المواجهة المباشرة مع الاحتلال، اتجهت القيادة الرسمية نحو التسوية السياسية والانخراط في التفاوض، خاصة منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993م. أدى هذا التباين إلى انقسام في الشرعيات السياسية، وخلق حالة من الازدواجية في تمثيل الشعب الفلسطيني، ما أضعف من قدرة الفلسطينيين على فرض روايتهم ومطالبهم في المحافل الدولية، وفتح المجال أمام الأطراف المعادية لتصوير القضية الفلسطينية كملف داخلي منقسم، وليس كحالة تحرر وطني.

وتزداد هذه الإشكالية حدة في ظل الانقسام السياسي والمؤسسي الذي تشهده الساحة الفلسطينية منذ عام 2007م، بين الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد قاد هذا الانقسام إلى شلل في المؤسسة الوطنية الجامعة، وتآكل فعالية العمل الدبلوماسي، وتراجع الثقة الشعبية بالقيادة السياسية. وبات غياب وحدة القرار والتمثيل ينعكس بشكل مباشر على فرص إقامة الدولة، حيث أصبح من السهل التشكيك في أهلية الفلسطينيين لإدارة كيان سياسي مستقل، حتى في ظل اعتراف دولي واسع النطاق بحقهم في تقرير المصير.

على المستوى الخارجي، تتجلى الإشكالية في طبيعة النظام الدولي ذاته، الذي أثبت عجزه المتكرر عن فرض قراراته المتعلقة بحق الفلسطينيين في الدولة. فالانحياز الأميركي الواضح لإسرائيل، والتوظيف السياسي للقانون الدولي من قبل القوى الكبرى، أفرغا القرارات الدولية من مضمونها التنفيذي، وقَلّصا من فعالية استراتيجية التدويل التي اتبعتها القيادة الفلسطينية. كما أن التحولات الجارية في النظام الدولي - من تراجع الهيمنة الأميركية إلى صعود قوى كالصين وروسيا - لم تترجم بعد إلى دعم ملموس لمشروع الدولة الفلسطينية، مما يزيد من تعقيد المشهد السياسي.

وتتكرس الإشكالية أكثر حين يُلاحظ الفارق بين الخطاب السياسي الفلسطيني الذي يُشدّد على حتمية الدولة، وبين واقع الاحتلال والانقسام، وغياب السيطرة الفعلية على الأرض. فعلى الرغم من تأسيس مؤسسات تصنّف كـ "سيادية"، فإنها تبقى محكومة بسقف اتفاق أوسلو، وتفتقر إلى أدوات الفعل الاستراتيجي الكامل. وهكذا، تتحول الدولة من مشروع تحرري إلى بناء مؤسسي هشّ بلا سيادة، وهو ما يطرح تساؤلات جذرية حول جدوى الاستمرار في هذا المسار ما لم يُرفق برؤية شاملة تقوم على وحدة القيادة وتكامل الأدوات النضالية والسياسية.

ويتفرع عنه مجموعة من الأسئلة ومن أبرزها:

• ما هي أبرز المسارات السياسية والنضالية التي إتخذها الفلسطينيون في سبيل تحقيق الحلم

الفلسطيني في إقامة الدولة الفلسطينية؟

• لماذا لم يستطع الفلسطينيون لغاية الآن تحقيق آمالهم السياسية في إقامة دولتهم المستقلة؟

• كيف أثرت الخلافات الداخلية الفلسطينية على إعاقه إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة

والتخلص من الاحتلال؟

• ما هو تأثير التطورات الإقليمية والدولية في سبل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة؟

• ماهي السيناريوهات المحتملة للقضية الفلسطينية؟

فرضية الدراسة

تقوم فرضية الدراسة على إدعاء يتمثل في أن الخلافات الداخلية الفلسطينية وتشتتها، وعدم قدرة القوى السياسية الفلسطينية على الإتفاق والإجماع على طبيعة ومسارات تحقيق الدولة الفلسطينية، شكل عاملاً مركزياً في عدم قدرتهم على تحقيق الحلم الفلسطيني في التخلص من الإحتلال، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، بالإضافة إلى إختلال موازين القوى الدولية لصالح الإحتلال الإسرائيلي، وكذلك تمايز وإختلاف الأنظمة العربية الرسمية في الدعم وإتخاذ قرارات حاسمة على أرض الواقع. كلما كان هناك رؤية محددة إجماع شعبي في إستخدام الأدوات والمسارات كلما زادت الفرصة في التحرر وإقامة الدولة الفلسطينية.

منهجية الدراسة

تقوم منهجية الدراسة على فكرة الإطار العلمي بالإعتماد على مناهج وإقتربات نظرية بهدف الوصول إلى حلول علمية تعالج مشكلة الدراسة:

سيتم توظيف **المنهج الوصفي التحليلي** في هذه الدراسة، بهدف وصف الظاهرة وشرحها، وتحديد خصائصها وأسبابها، وطبيعة العلاقات القائمة بين متغيراتها، وتحليل وتفسير وربط البيانات وتصنيفها، بهدف إستخلاص النتائج والتعميمات، كذلك سيستخدم الباحث **المنهج التاريخي** المعتمد في مجال الدراسات التاريخية، أثناء سرد المسارات التي اعتمدها القيادة الفلسطينية، وإيجاد التفسيرات للمرحلة التي شهدتها، والإستعانة بالمواقف والدروس التاريخية لمعرفة تكوينات الحاضر، وكيف قاد المسار التاريخي لتشكيل الحاضر.

كما سيتم الاعتماد على عدة اقتربات منهجية للإجابة على فرضية وأسئلة البحث ومن أهم هذه الإقتربات، **إقتراب الدولة القومية** لتفسير عوامل بناء الدولة والأسس التي تقوم عليها الدول

خاصة في مرحلة التحرر الوطني، وإقتراب القيادة السياسية لما لها من دور في بلورة الأهداف الوطنية العليا خاصة في قيادة مرحلة التحرر وبناء الإستقلال.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من النتائج والإجابة عليها، وتختزل أهداف الدراسة في الآتي:
أولاً: الوقوف على طبيعة وإستراتيجيات القيادة الفلسطينية في تحقيق حلم الشعب الفلسطيني ،
سواء الإستراتيجيات الداخلية أو الخارجية .

ثانياً : تبيان أبرز المعوقات التي حالت دون تحقيق الشعب الفلسطيني لأهدافه في الإستقلال وتحقيق حلم الدولة.

ثالثاً: توضيح الإشكالية التاريخية التي واجهت الفلسطينيين في تحقيق حلم إقامة الدولة والمتمثلة في طبيعة الأدوات النضالية، وتأثير إعتداد الإستراتيجية الوطنية على أدوات محده في النضال .

رابعاً: الوقوف على الآليات التي من شأنها أن تمكن الفلسطينيين من إعادة إمتلاك زمام المبادرة في تحقيق الحلم الفلسطيني في إقامة الدولة .

خامساً: دراسة وتحليل العلاقة بين البيئة الداخلية والخارجية وانعكاسها على القضية الفلسطينية بشكل عام، وحلم إقامة الدولة بشكل خاص .

أهمية الدراسة

للبحث أهميتان الأولى نظرية والثانية عملية.

الأهمية النظرية

تتبع الأهمية النظرية من طبيعة الخصوصية الفلسطينية وخصوصية الصراع الفلسطيني الصهيوني، حيث أن فكفكة هذه العلاقة ستقدم أطر مفاهيمية جديدة للأطر النظرية التي عالجت موضوعات التحرر ومحاولة الربط بين الإشكاليات التاريخية والوضع الراهن .

الأهمية العملية

لم يحظى موضوع بناء الدولة الفلسطينية بقدر كافٍ من الدراسات، بالإضافة الى مسارات البناء المطلوبة والمتوقعة من قبل صانعي القرار، وتوحيد الصف الفلسطيني بعد الانقسام البغيض الذي ساهم في تفتيت الرؤية والاستراتيجيات المفروض إتباعها للتخلص من الإحتلال. تعتبر هذه الدراسة محاولة علمية جادة، وتسهم في الإثراء المعرفي، وتقدم مادة علمية وعملية كونها الدراسة الأولى التي تناولت موضوع مسارات بناء الدولة الفلسطينية في ظل الإحتلال الاسرائيلي وآفاقها المستقبلية على حد علم الباحث.

من خلال هذه الدراسة سنوضح المسارات التي أفضت الى الوضع الحالي، والمسارات التي يمكن أن تفضي إلى الوضع المستقبلي إنطلاقاً من الوضع الراهن - الواقع والمأمول - أي من خلال المعطيات الراهنة لإستشراف المستقبل.

ستقدم الدراسة قراءة علمية للإشكاليات والتحديات التي واجهت الشعب الفلسطيني ولم تمكنه من القدرة على إقامة دولته وبنائها، وهذا سيخدم القيادات والأجيال القادمة في معالجة مكامن الخلل والضعف، وتصليب الرؤية تجاه تحقيق الحلم الفلسطيني .

مصطلحات الدراسة

الدولة : state

تجدر الإشارة إلا أنه لا يوجد مفهوم واحد لتعريف الدولة لكن أغلب التعريفات أشارت إلى وجوب أربعة شروط حتى تصبح الدولة تتمتع بالشخصية القانونية. وبالرجوع الى المادة رقم(1) من إتفاقية مونتفيديو (Montevideo Convention) عام (1933م) والتي أشارت أن الدولة يجب أن تتمتع

بأربع نقاط أساسية وهي سكان دائمين، إقليم محدد، حكومة، قدرتها على إقامة علاقات بين الدول الأخرى.⁷

بناء الدولة: State Building :

تشير عملية بناء الدولة بأنها عملية بناء المؤسسات والهيكل وأداء الوظائف بفاعلية. ونجد فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama الذي عرف عملية بناء الدولة على أنها " تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي " مما يعني أن مفهوم بناء الدولة هو النقيض لتحجيم دور الدولة وتقليص قدراتها.⁸

تقنية السيناريو

هي تقنيات تستخدم بالدراسات الاستشرافية والتي تعني دراسة الممكن، والمحتمل، والمتوقع، والمفضل من المستقبل، بالإضافة الى الاحتمالات المتوقعة قليلة التأثير أو العكس من خلال التنبؤ والترجيح وتعتبر النتائج الواردة نسبية، وليست مطلقة مما تساعدنا في تحديد الأولويات.⁹

الدراسات السابقة

إعتمد الباحث على مجموعة من الدراسات في مواضيع عدة بهدف الإستفادة منها ومن ضمن هذه الدراسات:

دراسة صايغ (2002م)¹⁰ ركزت هذه الدراسة على إظهار ماحققة الكفاح المسلح من نتائج أبرزها تأكيد الهوية الوطنية الفلسطينية والتفاف الجماهير حول فكرة المقاومة المسلحة حيث أجرى

⁷ اتفاقية مونتفيدو وقعت من قبل 19 دولة عضو من منظمة الدول الأمريكية (OAS) (في إطار سياسية حسن الجوار التي أنتهجها الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، تلك الاتفاقية جاءت لتحدد حقوق وواجبات الدول ولتحد من التدخلات العسكرية في شؤون الدول، فيما بعد أصبحت تلك الاتفاقية جزء من القانون الدولي كما أصبحت المرجع الأساسي في تحديد مقومات الدولة كشخصية قانونية

⁸ محمد ليوخ ، عملية بناء الدولة دراسة في المفهوم والغايات والمرتكات، جامعة تلمسان، العدد6، 2014م، ص 198

⁹ زاهر ضياء الدين ، مقدمة في الدراسات المستقبلية، مفاهيم ، اساليب، تطبيقات (القاهرة ، مركز الكتاب للنشر ، 2004م) ص 50

الباحث 400 مقابلة مع أعضاء وكوادر وضباط منظمة التحرير الفلسطينية، والاستعانة بالارشيف الفلسطيني، وتحدث الكاتب عن مسار النضال الفلسطيني في الفترة 1949-1993م، وقد خلص الباحث أن الظروف السياسية والمتغيرات الدولية لم تسمح للكفاح المسلح أكثر من حكم ذاتي محدود في الضفة الغربية وقطاع غزة.

دراسة حجاوي (2003م)¹¹ تناولت هذه الدراسة فكرة الدولة الفلسطينية وعدم قدرتها الإنتقال من الفكرة الى الواقع، وأن الأسباب الرئيسة في ذلك هو الإنتداب البريطاني، وتششت الفلسطينيين أنفسهم، وخلصت الدراسة بأن فكرة تحرير فلسطين التاريخية عام (1948م) كانت من الأساسيات الراسخة بالعقل الفلسطيني، لكن بعد حرب (1973م)، وكذلك إنخراط منظمة التحرير الفلسطينية في المعترك السياسي، تغيرت الفكرة واصبح هناك إمكانية القبول بدولة على أراضي (1967م)، ولم يقدم الباحث تفسير واضح عن أسباب الفشل الفلسطيني في إقامة دولتهم.

دراسة عبد الله (2019)¹²

تناولت هذه الدراسة السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالنظام السياسي الفلسطيني، ومناقشة موضوعها من خلال طرح سيناريوهين وهما سيناريو حل الدولة الواحدة "ثنائية القومية"، وسيناريو حل الدولتين، وأعمدت الدراسة المنهج التاريخي، والمدخل الوصفي التحليلي، وقد خلصت الدراسة إلى أن خيار الدولة الواحدة الثنائية القومية سيواجه معارضة من أغلبية الإسرائيليين والفلسطينيين، وأنه من الصعوبة تصور أن يعيشوا في دولة واحدة، فالثقة بين الطرفين معدومة، ولا يوجد لديهما رغبة

¹⁰ يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية (1949-1993)، ترجمة باسم سرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان، ط1، 2002م

¹¹ سلافة حجاوي، دولة فلسطين المجهضة... المرتقبة، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 53، لبنان، 2003م.

¹² خالد عبد الله، مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بين حل الدولة الواحدة وحل الدولتين، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس -كلية التجارة بالاسماعيلية، مج 10، ع 3، 2019م.

الإشتراك بوحدة المصير، وقد تثبت النزاعات الانفصالية عند الطرفين قوتها عند حصول أي أزمة سياسية؛ مما سيؤدي في النهاية إلى الانفصال، وأن الحل يكمن في خيار حل الدولتين.

دراسة أبو مومر (2014م)¹³

إهتمت هذه الدراسة بالتطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية منذ إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وحتى عام (1999م) موعد إنتهاء المرحلة الإنتقالية لإتفاق أوسلو، حيث كان من المفترض إعلان قيام الدولة الفلسطينية، إعتد الباحث في دراسته على الوثائق والمصادر والأدبيات السابقة، حيث تناول الباحث عدة مواضيع مهمة منها: مشروع الدولة الديمقراطية التي عرضته حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وتبنته منظمة التحرير عام (1971م)، وكذلك مشاريع الدولة الفلسطينية الإتحادية والكونفدرالية مع الاردن وخلص الباحث بعدة نتائج أبرزها :

إن هدف التحرير الكامل لأرض فلسطين التاريخية كان محط إجماع الشعب الفلسطيني، وأوصت الدراسة تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية، بما يسمح لكافة القوى والفصائل الفلسطينية للإخراط في مؤسساتها، وتبني ميثاق وطني يحدد الأهداف.

دراسة إسماعيل (2012م)¹⁴

تطرقت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى النموذج الإسرائيلي في إقامة دولته، مقارنة بالنموذج الفلسطيني الذي أعلنه رئيس الحكومة الفلسطينية الثالثة عشر دكتور سلام فياض، القائم على بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية. وقد إستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، وقد خرجت الدراسة بعدة نتائج كان من أبرزها: هناك تمايز في مستوى الدعم المقدم لدولة الاحتلال-تم دعمه مالياً وعسكرياً ولوجستياً....الخ من قبل دول عظمى -، وبين الدعم المقدم للفلسطينيين، تمكنت

¹³أنور أبو مومر، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (1964-1999م)، الجامعة الإسلامية كلية الاداب قسم التاريخ والاثار، غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م.

¹⁴هنادي إسماعيل، الدولة الفلسطينية نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا برنامج التخطيط والتنمية السياسية، نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م.

حكومة سلام فياض من بناء المؤسسات رغم المعوقات الإسرائيلية إلا أن هذا الجهد مهدد بسبب غياب السيادة، وإجراءات الإحتلال على أرض الواقع وأوصت الدراسة بضرورة تبني نموذج جديد لبناء دولة المؤسسات لم توضحه الباحثة.

صدام إبراهيم سحويل (2014)¹⁵

ناقش في دراسته "مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية" الإشكاليات القانونية والسياسية التي تواجه التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني نتيجة وجود كيانين سياسيين يمثلان الشعب الفلسطيني، هما منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية. وبيّن أن استمرار الانقسام السياسي والغموض في العلاقة بين المؤسستين قد أضعف من فاعلية التحرك الدبلوماسي على المستويين الإقليمي والدولي، مما انعكس سلباً على فرص الاعتراف الشامل بالدولة الفلسطينية. وأوضح أن منظمة التحرير فقدت تدريجياً الكثير من صلاحياتها لصالح السلطة الوطنية دون تعديل المرجعيات القانونية، الأمر الذي تسبب في ارتباك على مستوى التمثيل السياسي الخارجي. وقد خلصت الدراسة إلى ضرورة توحيد المرجعية التمثيلية تحت مظلة واحدة، وإعادة تنظيم العلاقة بين المنظمة والسلطة لتعزيز فرص إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أسس قانونية واضحة وفاعلة.

رامي عبد الله رباح (2021)¹⁶

قدّم في دراسته المعنونة "السيناريوهات المستقبلية للقضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية" تحليلاً استشرافياً معمقاً لمستقبل القضية الفلسطينية استناداً إلى منهجية السيناريوهات. استعرض الباحث جملة من المتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية التي تلعب دوراً محورياً في صياغة المستقبل الفلسطيني، وبيّن من خلال تحليله وجود أربعة سيناريوهات محتملة: الأول يتمثل في قيام

¹⁵ صدام إبراهيم سحويل، مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة والمنظمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، 2014، ص 115-132.

¹⁶ رامي عبد الله رباح، السيناريوهات المستقبلية للقضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، 2021، ص. 113.

دولة فلسطينية مستقلة وفقاً لحل الدولتين، والثاني استمرار الوضع الراهن مع بقاء الاحتلال، والثالث هو سيناريو الدولة الواحدة ثنائية القومية، أما الرابع فهو انهيار السلطة الفلسطينية وعودة الصراع المفتوح. وخلصت الدراسة إلى أن تحقق أي من هذه السيناريوهات يعتمد بشكل أساسي على التفاعل بين الإرادة الفلسطينية والضغط الدولية، وكذلك مدى تماسك الموقف العربي وتراجع الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل.

علاء الدين أيمن سلعوس (2018)¹⁷

تناول في دراسته "إفرازات مشروع 'حل الدولتين' وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية" تأثير تعثر مشروع حل الدولتين على مستقبل القضية الفلسطينية والخيارات المتاحة أمام الفلسطينيين في ظل فشل الجهود التفاوضية واستمرار الاحتلال. ركّز الباحث على البعد الاستراتيجي والسياسي للمشروع، مشيراً إلى أن التراجع الدولي عن دعم حل الدولتين، وتوسع الاستيطان، والانقسام الفلسطيني، كلها عوامل أفرزت تحولات في الرؤية الفلسطينية تجاه بدائل مثل الدولة الواحدة أو المقاومة الشعبية. خلصت الدراسة إلى أن غياب إجماع وطني حول بديل واضح، واستمرار الرهان على المسار التفاوضي، يُضعف القدرة على تبني استراتيجيات فعالة للتعامل مع الواقع السياسي المتغير".

محسن محمد صالح (2022)¹⁸

تناول في كتابه "القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة" مسار تطور القضية الفلسطينية منذ بداياتها حتى عام 2021، من خلال عرض تاريخي تحليلي يغطي أبرز المحطات السياسية، والمراحل النضالية، وتغيرات موازين القوى، وتطور البنية السياسية الفلسطينية، وانعكاسات الانقسام الداخلي. كما ناقش الكتاب التحولات الإقليمية والدولية وتأثيراتها على المشروع

¹⁷ علاء أيمن سلعوس، إفرازات مشروع "حل الدولتين" وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2018، ص. 125.

¹⁸ محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ط. مزبدة ومنقحة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2022، ص. 27.

الوطني الفلسطيني، وأبرز كيف أن تعثر مشروع "حل الدولتين" وضع الفلسطينيين أمام تحدي إعادة تعريف أهدافهم واستراتيجياتهم. وخلص إلى أن التحرر الوطني لا يمكن أن يتحقق في ظل التبعية للاحتلال والانقسام، بل يتطلب إعادة بناء الوحدة على أساس مشروع تحرري شامل.

العزة (2018) ¹⁹

قدّم تحليلاً معمقاً حول التحديات التي تواجه قضية اللاجئين الفلسطينيين وحق العودة، موضحاً أن السياسة الإسرائيلية بدعم أمريكي تستهدف بوضوح تفويض وكالة الأونروا وتصفيتها تدريجياً، بهدف إنهاء قضية اللاجئين سياسياً وإنسانياً. كما أشار إلى أن الاستراتيجية الفلسطينية الحالية تقتصر على رؤية واضحة لحماية الأونروا أو تعزيز حقوق اللاجئين بشكل فعال، معتبراً أن ردود الفعل الدبلوماسية الفلسطينية تظل محدودة وغير كافية. ودعا العزة إلى تبني إطار قانوني وحقوقى واضح يدافع عن حق العودة ويمنع تدويله في إطار الحلول السياسية أو الإنسانية قصيرة الأجل، مشدداً على أهمية مواجهة السياسات الاستعمارية والاستيطانية الإسرائيلية التي تكرر الواقع التهجير والتمييز العنصري. وأكد كذلك ضرورة التوجه نحو تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية وضمان حقوق اللاجئين والمهجرين، وتفعيل دور المؤسسات الفلسطينية في الدفاع عن هذه الحقوق دولياً ومحلياً.

الكتاب الصادر عن مركز مسارات (2020) ²⁰

يناقش مسألة تدويل القضية الفلسطينية من زوايا متعددة، مركزاً على الإمكانيات والتحديات التي تواجه هذا الخيار في ظل الجمود السياسي وانسداد الأفق التفاوضي. يشير المؤلفون إلى أن تدويل القضية لا يعني فقط اللجوء إلى المؤسسات الدولية كالأأم المتحدة ومحكمة الجنايات الدولية، بل يشمل أيضاً إعادة صياغة النضال الفلسطيني ضمن سرديّة قانونية وحقوقية تتخطى الخطاب الوطني

¹⁹ نضال العزة، «الحقوق والهوية الفلسطينية: بين حل الدولة وحل الدولتين»، جريدة حق العودة، العدد 70 (بيت لحم: مركز بديل لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2018).

²⁰ مركز مسارات، تدويل القضية الفلسطينية: المفاهيم والمسارات والرهانات (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، 2020).

الضيق، نحو خطاب عالمي يركز على العدالة وحقوق الإنسان. كما يستعرض الكتاب تجربة السلطة الفلسطينية في التوجه نحو المؤسسات الدولية، مبيّناً التناقض بين هذا التوجه من جهة، واستمرار التنسيق الأمني والاعتماد على اتفاق أوسلو من جهة أخرى، مما يفرغ التدويل من مضمونه النضالي. ويتضمن الكتاب مساهمات لعدد من الباحثين، يقدمون رؤى نقدية واقتراحات استراتيجية لتفعيل التدويل كمسار مقاومة وليس فقط كأداة تفاوضية، مع التركيز على ضرورة بناء تحالفات عابرة للحدود وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية والمؤسسية في هذا الجهد.

الكتاب الصادر عن مركز مسارات (2012)²¹

يوثق أعمال مؤتمر "القضية الفلسطينية وتحديات حل الدولتين"، ويقدم مجموعة من الأوراق البحثية والنقاشات التي تناولت أزمة المشروع الوطني الفلسطيني في ضوء التحولات الإقليمية والدولية. يناقش الكتاب التآكل الذي أصاب حل الدولتين نتيجة الممارسات الاستيطانية الإسرائيلية، وتآكل الشرعية التفاوضية، والانقسام الفلسطيني الداخلي، إضافة إلى عجز النظام السياسي الفلسطيني عن إنتاج استراتيجية وطنية جامعة. كما تطرق المشاركون إلى الخيارات البديلة الممكنة، مثل حل الدولة الواحدة أو تفعيل المقاومة الشعبية، مؤكدين على ضرورة إعادة بناء المؤسسات التمثيلية الفلسطينية، بما فيها منظمة التحرير، وتجاوز الجمود السياسي عبر تجديد المشروع الوطني الفلسطيني وفق رؤية جامعة. وقد تنوعت المداخلات بين التحليلات السياسية والقانونية والاجتماعية، ما جعل الكتاب مرجعاً مهماً لفهم واقع القضية الفلسطينية في تلك المرحلة المفصلية.

²¹مركز مسارات، القضية الفلسطينية وتحديات حل الدولتين (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، 2012).

أن السياسات الفلسطينية نحو التدويل انقسمت بين تدويل الاعتراف وتدويل الصراع، حيث ارتكز الأول على طلب العضوية في الأمم المتحدة والانضمام إلى المؤسسات الدولية، بينما ظل الثاني غائباً أو مقيداً بإرادة القوى الدولية الكبرى. ويبيّن أن تدويل القضية الفلسطينية في نسخته الحديثة لا يهدف بالضرورة إلى إنهاء الاحتلال أو تحقيق العدالة التاريخية، بل يُستخدم كأداة ضغط تفاوضي ضمن إطار أوسلو، وبدون استراتيجية وطنية متماسكة. ويشير إلى أن الانقسام السياسي الفلسطيني، إضافة إلى تغيّرات النظام الدولي، حدّت من فاعلية هذه السياسات، بل وأضعفت التمثيل الفلسطيني الجامع، حيث باتت "دولة فلسطين" المعترف بها دولياً غير قادرة على تمثيل اللاجئين أو الفلسطينيين في الشتات، ما يعكس تحوّلاً خطيراً في البنية السياسية للمشروع الوطني.

تشير خطة الأولويات الوطنية الفلسطينية (2017-2022)²³ إلى أن السلطة الفلسطينية تبنّت مقاربة شاملة في التعامل مع التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الناتجة عن الاحتلال الإسرائيلي وجائحة كوفيد-19، مع التركيز على تعزيز الصمود الوطني والحماية الاجتماعية وبناء مؤسسات فعالة. وتؤكد الوثيقة على ضرورة إصلاح منظومة الحوكمة، وتطوير القطاعات الإنتاجية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، ضمن رؤية تنموية تركز على المواطن وتستند إلى أهداف التنمية المستدامة. كما تسلط الخطة الضوء على أهمية الشراكة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، والاستثمار في التعليم والصحة، والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، في محاولة لإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني بما يتلاءم مع خصوصية الواقع القائم تحت الاحتلال والقيود المفروضة عليه.

²² مهند مصطفى، «بين تدويل الصراع وتدويل الاعتراف: تدويل القضية الفلسطينية»، ضمن كتاب سلسلة أوراق مؤتمر "القضية الفلسطينية وتحديات حل الدولتين" (رام الله: مركز مدى الكرمل للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2012)، ص 165-182.
²³ دولة فلسطين - مجلس الوزراء، وثيقة الأولويات الوطنية الفلسطينية (2017-2022) (رام الله: الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 2021)، ص 3-17.

يوضح التقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) (2016)²⁴ أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من اعتماد بنيوي على الاقتصاد الإسرائيلي، وهو ما يشكّل عائقاً جوهرياً أمام تحقيق التنمية المستدامة. ويؤكد التقرير أن هذا الاعتماد لم يكن نتيجة طبيعية لعلاقات الجوار، بل هو نتاج سياسات استعمارية ممنهجة هدفت إلى تقييد قدرة الفلسطينيين على تطوير اقتصاد مستقل. كما يشير إلى أن نظام المقاصة، وسيطرة الاحتلال على الموارد الطبيعية، وحواجز الحركة، جميعها تعمق التبعية وتمنع تحقيق سيادة اقتصادية فعلية. ويرى التقرير أن كسر هذه الحلقة يتطلب إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية القائمة، وتطوير سياسات فلسطينية مستقلة تركز على الإنتاج المحلي، وتحرير التجارة تدريجياً من الهيمنة الإسرائيلية، إلى جانب دعم الزراعة والصناعة الوطنية كمصادر حيوية للسيادة والتنمية.

عبد العزيز أسعد عبد العزيز درويش (2010)²⁵

يشير في دراسته إلى أن الانقسام السياسي الفلسطيني، خصوصاً بين حركتي فتح وحماس، أدى إلى إضعاف البنية السياسية والمؤسساتية للنظام السياسي الفلسطيني، كما أثر بشكل سلبي على الثقة الشعبية بالقيادة الفلسطينية. ويؤكد أن غياب الوحدة الوطنية عطل الكثير من مسارات التنمية السياسية، وعزز التدخلات الخارجية في الشأن الفلسطيني الداخلي. وتقرّر الدراسة مجموعة من الآليات لتعزيز التضامن الوطني، من بينها تفعيل الحوار الشامل، وإعادة هيكلة منظمة التحرير، وتوحيد المرجعيات الوطنية والمؤسسات السيادية، بما في ذلك السلطة القضائية والأجهزة الأمنية. وتشدّد الدراسة على أن تحقيق التضامن الوطني يُعد خطوة ضرورية لإعادة الاعتبار للمشروع الوطني الفلسطيني، ولمواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

²⁴ مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، التبعية الاقتصادية لفلسطين للاقتصاد الإسرائيلي وأفاق التنمية في ظل الاحتلال (نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة، 2016)، ص 5-19.

²⁵ عبد العزيز أسعد عبد العزيز درويش، آليات تعزيز التضامن الوطني بين الفصائل الفلسطينية المختلفة وأثره على التنمية السياسية: حركة فتح وحماس نموذجاً (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2010)، ص 85-102.

يرى علاء الدين عادل محمد الرفاتي (2006)²⁶

أن اتفاقية أوسلو لم تكن فقط إطارًا سياسيًا انتقاليًا، بل شكّلت أداة لتكريس التبعية الفلسطينية للاقتصاد والأمن الإسرائيليين. ويشير إلى أن بنود الاتفاقية، خاصة في الجوانب الاقتصادية، قيدت قدرة السلطة الفلسطينية على بناء اقتصاد مستقل، من خلال ربطها بنظام المقاصة وحرية حركة البضائع ورأس المال وفق الشروط الإسرائيلية. كما فرضت الاتفاقية هيمنة أمنية إسرائيلية شاملة على الأرض الفلسطينية، ما أبقى السيادة الفلسطينية منقوصة، ومؤسسات الحكم الذاتي في حالة هشاشة دائمة. ويخلص الكاتب إلى أن أوسلو مهّدت لبنية تبعية مزدوجة، أمنية واقتصادية، منعت تشكّل دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة حقيقية.

توضح فاتن السعيد محمد أحمد شاهين وآخرون (2021)²⁷ أن اتفاقية أوسلو، والتي عُرفت رسميًا باسم "إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي"، شكّلت تحولًا جذريًا في مسار الصراع العربي-الإسرائيلي، حيث كانت أول اتفاقية رسمية مباشرة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد أبرمت الاتفاقية في واشنطن عام 1993 برعاية أمريكية، بعد مفاوضات سرّية جرت في أوسلو بالنرويج. وتضمنت الاتفاقية اعتراف منظمة التحرير بدولة إسرائيل، مقابل اعتراف إسرائيل بالمنظمة كمثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني. وتُبرز الدراسة أن هذه الاتفاقية لم تتعكس فقط على الداخل الفلسطيني، بل أثّرت بعمق على المواقف العربية، حيث أدت إلى تراجع مركزية القضية الفلسطينية في السياسات العربية، وفتحت الطريق أمام مسارات تطبيع فردية للدول العربية مع إسرائيل، ما أضعف من وحدة الموقف العربي تجاه الاحتلال.

²⁶ علاء الدين عادل محمد الرفاتي، «اتفاقية أوسلو: تكريس التبعية الاقتصادية والأمنية»، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، مجلد 26، عدد 1 (جامعة بنها: كلية التجارة، 2006)، ص 666-704.
²⁷ فاتن السعيد محمد أحمد شاهين، وجيه علي أبو حمزة، وإبراهيم علي عبد العال، «اتفاقية أوسلو وأثرها على العالم العربي 1993»، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، عدد 43 (إبريل 2021)، ص 1-39.

في دراسته إلى أن إشكالية الدولة والنظام السياسي في السياق العربي تُعد من أعقد التحديات التي تواجه مسار التطور السياسي والمؤسسي في العالم العربي. ويرى أن الإشكالية لا تتعلق فقط ببنية الدولة ما بعد الاستعمار، بل تمتد إلى طبيعة الأنظمة السياسية التي رسّخت ممارسات استبدادية عطّلت بناء الدولة الوطنية. وتوضح الدراسة أن غياب التوازن بين سلطات الدولة، وضعف المشاركة السياسية، والارتهاق للشرعية الخارجية، كلها عوامل ساهمت في إفراغ مفهوم الدولة من مضمونه الحقيقي. كما ينتقد النور القصور النظري في التعامل مع مفهوم الدولة، حيث ظل محصوراً بين النزعة القومية من جهة، والشرعية الأمنية من جهة أخرى، مما جعل النظم السياسية عاجزة عن إنتاج مشروع وطني جامع وقابل للاستمرار في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

يرى غريغوار منصور مرشو (1991)²⁹ أن إشكالية الدولة والديمقراطية في العالم العربي تتبع من تراكب تاريخي معقد بين موروثات ما قبل الدولة الحديثة والتدخلات الاستعمارية، التي أفرزت كيانات سياسية ذات طابع سلطوي هشّ وغير قادر على تمثيل شعبي حقيقي. ويشير إلى أن النخب الحاكمة في أغلب الدول العربية تبنت أنماطاً من الحكم تستند إلى الشرعية الأمنية أو الطائفية أو القبلية، بدلاً من بناء شرعية دستورية ديمقراطية قائمة على المواطنة. وتؤكد الندوة التي نظمتها دار الكوثر أن غياب الديمقراطية ليس فقط أزمة مؤسسات، بل هو انعكاس لغياب مشروع الدولة الحديثة القادر على استيعاب التنوع وضمان الحقوق والحريات، ما جعل العالم العربي يعيش حالة دائمة من عدم الاستقرار السياسي.

²⁸ هادي عبد اللطيف النور، «إشكالية الدولة والنظام السياسي في الدولة العربية: مقاربة نظرية وتحليلية»، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلد 20، عدد 77 (خريف 2016)، ص 39-62.

²⁹ غريغوار منصور مرشو، «ندوة إشكالية الدولة والديمقراطية في العالم العربي»، منبر الحوار، دار الكوثر، مجلد 6، عددي 21-22 (خريف 1991)، ص 178-184.

تشير باسمه فاروق السيد مندور (2017)³⁰ في دراستها النظرية إلى أن مفهوم الأزمة الدولية يرتبط بسياق تفاعلي معقد بين الدول، تُختبر فيه قدرة الفواعل الدولية على التكيف أو التصعيد أو التعاون. وتوضح أن الأزمات لا تقتصر على الصراعات المسلحة، بل تشمل التوترات السياسية والاقتصادية والاستراتيجية، التي تتسم بغياب التوازن، وضيق الخيارات، وضغط الوقت. وترى أن تحليل الأزمة الدولية يتطلب فهم العوامل البنوية للنظام الدولي، إلى جانب سيكولوجية متخذي القرار، والسياقات الجيوسياسية التي تؤثر سلوك الدول. وتدعو الدراسة إلى ضرورة اعتماد مقاربات متعددة لفهم الأزمات، تجمع بين التحليل الواقعي والمؤسسي والسلوكي، بما يتيح قراءة أكثر شمولاً لديناميكيات النظام العالمي.

يشير إبراهيم سميح ربيعة (2023)³¹ إلى أن المشروع الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية يشكل جوهر السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى إحباط إمكانيات إقامة دولة فلسطينية مستقلة. ويحلل ربيعة تطور المشروع الاستيطاني من حيث البنية المؤسسية والدعم القانوني والتمويل الحكومي، موضحاً أن المستوطنات باتت جزءاً بنيوياً من منظومة الحكم والسيطرة، وليست مجرد تجمعات سكانية معزولة. وتسلط الدراسة الضوء على استخدام إسرائيل أدوات قانونية وإدارية لنزع ملكية الأراضي، إلى جانب منظومة من الحواجز والبنى التحتية التي تفصل الفلسطينيين عن أراضيهم وتعمق نظام السيطرة. كما يُبرز الكاتب أن المسار الاستيطاني لا يمكن فصله عن منطق "الضم الزاحف" الذي تسعى إليه إسرائيل، ما يضع حل الدولتين أمام تحديات وجودية حقيقية، ويفرض على الفلسطينيين والمجتمع الدولي إعادة النظر في خياراتهم السياسية والاستراتيجية.

³⁰ باسمه فاروق السيد مندور، «الأزمة الدولية: دراسة نظرية»، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس – كلية التجارة بالإسماعيلية، مجلد 8، عدد 2 (2017)، ص 168-195.
³¹ إبراهيم سميح ربيعة، «الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية: المشروع ومآلاته»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 46، عدد 536 (أكتوبر 2023)، ص 59-74.

يرى وائل عبد الحكيم محمد ربيع (2022)³² أن الرؤية الصهيونية للاستيطان في فلسطين لم تكن مجرد مخطط عمراني أو توسع ديموغرافي، بل هي مشروع أيديولوجي شامل يهدف إلى إحلال جماعة قومية استعمارية محل السكان الأصليين. وتوضح الدراسة أن الاستيطان في الفكر الصهيوني ارتبط منذ بداياته بمفاهيم "أرض بلا شعب"، و"التحول الجغرافي الديموغرافي"، مما جعله ركيزة مركزية في بناء الكيان الإسرائيلي. كما يعرض الكاتب تطور أدوات الاستيطان، من شراء الأراضي في العهد العثماني إلى سياسات المصادرة والهدم والضم التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، بدعم من المؤسسات الدينية والسياسية داخل إسرائيل. وتبرز الدراسة أن هذا المشروع لا يهدف فقط إمكانية قيام دولة فلسطينية، بل يكرس نظاماً استعماريّاً طويل الأمد يقوم على الإقصاء والسيطرة والعزل المكاني.

يشير رائد محمد حلس (2019)³³ إلى أن الاقتصاد الفلسطيني، وبشكل خاص في قطاع غزة، يواجه أزمة مزدوجة نتيجة الحصار الإسرائيلي والانقسام السياسي الفلسطيني. ويوضح أن الحصار المفروض منذ عام 2007 أدى إلى تراجع حاد في مؤشرات التنمية، وارتفاع غير مسبوق في معدلات البطالة والفقير، فضلاً عن انهيار البنية التحتية وقطاعات الإنتاج الحيوي. كما يُبرز حلس أن الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة عمق من الأزمة الاقتصادية، حيث انعكس في تعطيل السياسات التنموية الوطنية، وانقسام المؤسسات الرسمية، وغياب التخطيط الاقتصادي الشامل. ويؤكد أن استمرار هذا الوضع يشكّل تهديداً مباشراً للتماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي، ويعيق بناء اقتصاد فلسطيني مستقل قادر على الصمود والتحرر من التبعية.

³² وائل عبد الحكيم محمد ربيع، «الرؤية الصهيونية للاستيطان»، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط – جامعة عين شمس، عدد 73 (2022)، ص 105-120.

³³ رائد محمد حلس، «الاقتصاد الفلسطيني وقطاع غزة: تداعيات الحصار والانقسام»، شؤون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية – مركز الأبحاث، عدد 275-276 (2019)، ص 22-41.

يُظهر أنور جمعة حرب أبو مور (2014)³⁴ في دراسته أن مشروع الدولة الفلسطينية لم يكن ثابتاً عبر الزمن، بل مرّ بتطورات متدرجة تأثرت بالسياقات المحلية والإقليمية والدولية، وبخاصة طبيعة التحولات في مواقف منظمة التحرير الفلسطينية منذ تأسيسها عام 1964. توضح الرسالة أن التصور الفلسطيني الأولي كان يقوم على تحرير كامل التراب الوطني، لكن تبني برنامج النقاط العشر عام 1974، ثم إعلان الاستقلال عام 1988، مثل تحولاً استراتيجياً نحو القبول بدولة فلسطينية على جزء من أرض فلسطين. كما يتتبع الباحث مراحل تطور هذا المشروع حتى نهاية المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو عام 1999، وبيّن كيف أن عوامل مثل الانقسام الفلسطيني، وضغوط الواقع الإقليمي، والتدخلات الدولية، ساهمت في إضعاف فرص تجسيد الدولة الفلسطينية ككيان سيادي فعلي.

يشير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023)³⁵ في تقريره السنوي إلى أن قطاع غزة واجه خلال عام 2022 أوضاعاً اقتصادية واجتماعية شديدة التدهور، نتيجة استمرار الحصار الإسرائيلي، وتوقف تصاريح العمل، والقيود المشددة على إدخال المواد الأساسية. ويوضح التقرير أن نسبة البطالة في القطاع بلغت 46%، بينما تجاوزت نسبة الفقر 60%، وبلغت نسبة انعدام الأمن الغذائي أكثر من 68% من السكان. كما يعكس التقرير الأثر السلبي لوقف تصاريح العمال، حيث سجّل فقط 17,134 تصريحاً للتجار و154 تصريحاً لكبار رجال الأعمال، دون السماح بسفر باقي فئات القوى العاملة. ويبرز التقرير أن المزارعين في القطاع مُنعوا من الوصول إلى أراضيهم الزراعية الواقعة على بعد يتراوح بين 500 إلى 1000 متر من السياج الحدودي، ما فاقم أزمة الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي. ويخلص التقرير إلى أن استمرار هذه القيود، إلى جانب غياب الأفق السياسي، يهدد بمزيد من التدهور في مؤشرات التنمية الإنسانية في غزة.

³⁴ أنور جمعة حرب أبو مور، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (1964-1999) (غزة: رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، 2014)، ص 13-39.

³⁵ هيئة مقاومة الجدار، التقرير السنوي 2022 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023)، ص 72.

توضح سميرة عوض (2011)³⁶ في دراستها أن الدبلوماسية العامة الفلسطينية باتت ضرورة استراتيجية في ظل تعقيدات المشهد الدولي وتراجع فعالية الدبلوماسية التقليدية. وتشير إلى أن الدبلوماسية العامة تتجاوز الأطر الرسمية للدولة، إذ تعتمد على تواصل غير مباشر مع الرأي العام الدولي، وتستخدم أدوات متعددة مثل الإعلام والثقافة والمجتمع المدني للتأثير على تصورات الشعوب تجاه القضية الفلسطينية. وتُبرز الدراسة أن نجاح هذه الدبلوماسية يرتبط بمدى قدرتها على توحيد الخطاب السياسي الفلسطيني، واستثمار الفرص في الفضاءات الدولية من خلال رواية فلسطينية موحدة. كما تنتقد الكاتبة محدودية البُعد المؤسسي لهذه الدبلوماسية، مشيرة إلى غياب استراتيجية فلسطينية متكاملة في هذا المجال، وتوصي بضرورة بناء جهاز وطني للدبلوماسية العامة يتكامل مع العمل السياسي الرسمي ويستثمر في دعم الحراك الدولي المناصر للحقوق الفلسطينية.

تُبرز هنادي هاني محمد إسماعيل (2012)³⁷ في رسالتها أن بناء مؤسسات الدولة يُعدّ المدخل الأساسي لتجسيد الدولة الفلسطينية على أرض الواقع، وذلك في ظل غياب السيادة الكاملة بسبب استمرار الاحتلال. وتوضح أن نموذج بناء المؤسسات الفلسطينية ارتكز على تطوير الجهاز البيروقراطي وتعزيز فاعلية الحكم، خاصة بعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، مستفيداً من الدعم الدولي وخطط الإصلاح التي هدفت إلى إعداد بنية مؤسسية قادرة على إدارة الدولة. وتركز الدراسة على تحليل القطاعات الحيوية كالعدل، والمالية، والأمن، والصحة، والتعليم، مشيرة إلى أن النجاح في بنائها يُعدّ شرطاً لنيل الاعتراف الدولي. كما تؤكد أن التحديات التي تعيق هذا المشروع لا تقتصر على الاحتلال والانقسام السياسي، بل تشمل أيضاً غياب الرؤية الموحدة لدى النخبة السياسية

³⁶ سميرة عوض، «الدبلوماسية العامة الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، عدد 246 (2011)، ص 17-35.

³⁷ هنادي هاني محمد إسماعيل، الدولة الفلسطينية: نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة (نابلس): رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، (2012)، ص 1-25.

الفلسطينية. وتوصي الباحثة بأهمية الدمج بين المسار المؤسسي والتحرري لضمان تحقيق المشروع الوطني الفلسطيني.

تناقش وفاء سعد الشربيني (2017)³⁸ في دراستها إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع في السياق العربي، مركزة على الجدل التاريخي والسياسي حول التوازن المطلوب بين سلطة الدولة وفعالية المجتمع. وتشير الباحثة إلى أن أحد أهم مظاهر الإشكال يتمثل في تعوّل الدولة على المجال العام، وضعف مؤسسات المجتمع المدني، مما ينعكس في حالات القمع السياسي والانغلاق الثقافي. وتوضح أن الدولة العربية الحديثة غالبًا ما تأسست كنتاج لعمليات فوقية بعيدة عن الحراك المجتمعي الطبيعي، ما أدى إلى فجوة مزمنة بين الحاكم والمحكوم. كما تتناول الدراسة دور الأيديولوجيا في تشكيل بنية الدولة، وغياب التعاقد الاجتماعي الحقيقي الذي يسمح بإشراك المواطنين في صناعة القرار. وتخلص الباحثة إلى أن إصلاح العلاقة بين الدولة والمجتمع يتطلب إعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس قانونية، ومساءلة، ومشاركة شعبية حقيقية، بعيدًا عن الاستبداد والوصاية السياسية.

يشير مازن صلاح عطية العجلة (2007)³⁹ في أطروحته إلى أن السياسة التجارية الفلسطينية تواجه تحديات بنيوية ناتجة عن غياب السيادة الاقتصادية وارتباط الاقتصاد الفلسطيني باتفاقيات غير متكافئة، أبرزها بروتوكول باريس. ويوضح الباحث أن هذه السياسة تعمل في سياق غير طبيعي، إذ تفتقر الدولة إلى السيطرة على المعابر والموارد، ما يحد من قدرة الحكومة الفلسطينية على تنفيذ إجراءات حمائية أو تفضيلية تضمن نمو القطاعات الإنتاجية. كما تتناول الأطروحة الأثر السلبي للاعتماد المفرط على السوق الإسرائيلي، وغياب التنوع في الشراكات التجارية الخارجية، مما يضعف من مرونة الاقتصاد الفلسطيني. ويقترح العجلة ضرورة صياغة سياسة تجارية بديلة تركز على

³⁸ وفاء سعد الشربيني، «الدولة والمجتمع: إشكالية العلاقة بينهما»، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان – كلية التجارة وإدارة الأعمال، مجلد 31، عدد 3 (2017)، ص 261-300.

³⁹ مازن صلاح عطية العجلة، السياسة التجارية للدولة الفلسطينية (الجزائر: أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007)، ص 15-42.

الانفكاك التدريجي عن الاقتصاد الإسرائيلي، وتوسيع العلاقات التجارية مع الدول العربية والإسلامية، إلى جانب تنمية القطاعات الإنتاجية الوطنية.

يحلّل حسن أيوب (2017)⁴⁰ في دراسته تعارض المواثيق الدولية مع مصالح الفاعلين الدوليين، من خلال استعراض المشروع الفلسطيني الذي تقدّمت به الأردن إلى مجلس الأمن في ديسمبر 2014، كمدخل لفهم قصور النظام الدولي عن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. ويبيّن الباحث أن قوة النصوص القانونية الدولية، كميثاق الأمم المتحدة، تُفرغ من محتواها عندما تصطدم بحسابات المصالح الأميركية والإسرائيلية، التي غالبًا ما تستخدم أدوات الضغط الدبلوماسي لتعطيل تنفيذ هذه المواثيق. ويؤكد أن المشروع الفلسطيني، رغم استناده إلى أسس قانونية متينة، لم يتمكّن من إحداث اختراق فعلي في بنية النظام الدولي، بسبب ضعف الإرادة السياسية لدى الأطراف الفاعلة، خاصة الولايات المتحدة، وانقسام الصف الفلسطيني الداخلي. كما يُشير إلى أن الاعتماد المفرط على المسار القانوني دون رافعة سياسية استراتيجية، جعل من أدوات القانون الدولي أدوات ضغط رمزية، تُستخدم أحيانًا لأغراض تفاوضية أكثر منها تحريرية. ويخلص الباحث إلى أن فاعلية المواثيق الدولية تتوقف على مدى موازمتها مع موازين القوة الدولية.

تُشير هدى معماش (2017)⁴¹ في دراستها إلى أن الاهتمام المتزايد بمسألة بناء الدولة - الأمة نبع من تنامي ظواهر فشل الدول والنزاعات المسلحة، ما فرض تحديات جديدة أمام صانعي السياسات والباحثين في السياقات الانتقالية. وتوضح الباحثة أن بناء الدولة لا يقتصر على إنشاء مؤسسات رسمية، بل يتطلب اندماجًا هويانيًا وسياسيًا يعزز من شرعية الدولة ومقبوليتها لدى المجتمع. كما تميّز بين المقاربات التي تركز على بناء الدولة المؤسساتية (state-building) وتلك التي تستهدف بناء

⁴⁰ حسن أيوب، «القضية الفلسطينية بين المواثيق الدولية والمصالح السياسية: المشروع الفلسطيني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي نموذجاً»، مجلة الجامعة العربية الأميركية للبحوث، مجلد 3، عدد 2 (2017)، ص 48-70.

⁴¹ هدى معماش، «المقاربات العملية لبناء الدولة - الأمة: دراسة في المتطلبات والفواعل»، مجلة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 7، المجلد 1 (سبتمبر 2017)، ص 7-26.

الأمة الجامعة (nation-building) ، مبيّنة أن النجاح في العملية يتوقف على توافر شروط معينة، منها الاستقرار السياسي، التوافق الاجتماعي، والحد الأدنى من السيادة الوطنية. وتشير إلى أن الفواعل المتدخلة - سواء كانت دولية أو محلية - تلعب دورًا حاسمًا في إنجاز أو إفشال عملية البناء، لا سيما في ظل تدخلات خارجية قد تُفرض المشروع من مضمونه الوطني. وتخلص الدراسة إلى أن أي مقارنة فعالة لبناء الدولة - الأمة ينبغي أن تراعي الخصوصيات الثقافية والسياسية للمجتمع المعني، وتتبنى نموذجًا تشاركيًا في إعادة هيكلة السلطة والهوية.

التعقيب على الدراسات السابقة

تتشارك الدراسة الحالية مع عدد من الدراسات السابقة في تركيزها على الإشكال الفلسطيني المتعلق ببناء الدولة، لكنها تتفرد بمقاربتها التركيبية التي تجمع بين التحليل التاريخي، والنقد السياسي، والاستشراف المستقبلي في آنٍ واحد. فمثلًا، تناولت دراسة أبو مور (2014) التطور التاريخي لفكرة الدولة الفلسطينية ضمن إطار منظمة التحرير، وركزت على المراحل الزمنية وصولًا إلى نهاية المرحلة الانتقالية لاتفاق أوسلو، إلا أنها توقفت عند عام 1999 ولم تتناول ما طرأ من تحولات استراتيجية بعد ذلك، بينما امتدت الدراسة الحالية إلى اللحظة الراهنة، لا سيما ما بعد هجوم 7 أكتوبر 2023، في سياق التحولات الدولية والإقليمية الحديثة.

من جهة أخرى، تشابهت الدراسة الحالية مع دراسة عبد الله رباح (2021) في توظيفها لمنهج السيناريوهات في تحليل مستقبل القضية الفلسطينية، إلا أن الدراسة الحالية كانت أكثر اتساعًا في تحليل الأبعاد السياسية والداخلية للمأزق الفلسطيني، وربطت بين المسارات الداخلية والخارجية ضمن رؤية تحليلية متكاملة، بينما ركز رباح بشكل خاص على المتغيرات الدولية دون التعمق الكافي في الانقسام الفلسطيني أو مأزق القيادة.

كما تتقاطع الدراسة الحالية مع دراسة سحويل (2014) التي ركزت على إشكالية التمثيل السياسي الفلسطيني في ظل وجود كيانين (منظمة التحرير والسلطة الوطنية)، إلا أن الدراسة الحالية تجاوزت الطرح القانوني والإجرائي، لتُعيد طرح إشكالية القيادة الفلسطينية كعامل حاسم في فشل مسار بناء الدولة، وعجز النظام السياسي الفلسطيني عن استثمار اللحظات الدولية لصالح مشروع التحرر، وهو ما يمثل إضافة نوعية في تشخيص الخلل البنيوي.

أما من حيث المقارنة مع دراسة إسماعيل (2012) التي ناقشت نموذج بناء المؤسسات بقيادة حكومة سلام فياض، فإن الدراسة الحالية تختلف من حيث الطرح، حيث أن إسماعيل ركزت على المسار المؤسساتي الإداري بوصفه مدخلاً لتكريس الدولة، بينما تبنت الدراسة الحالية طرحاً نقدياً لهذا النموذج، مؤكدة أن غياب السيادة والانقسام الداخلي يُفرغان مؤسسات الدولة من مضمونها، ما يجعلها مجرد هياكل رمزية لا تؤسس فعلياً لسيادة مستقلة.

ويُسجّل للدراسة الحالية استفادتها من دراسات مثل صالح (2022) والرفاتي (2006)، من حيث ربطها بين فشل مشروع الدولة الفلسطينية والبيئة الإقليمية والدولية المتغيرة، لكنها توسعت في تناول دور الفواعل الجديدة مثل الصين وروسيا، وأدخلت البعد الشعبي في تحليل التحولات، لا سيما من خلال رصد الانقسام بين الخطاب الشعبي العالمي المتضامن مع فلسطين والمواقف الرسمية الغربية، وهو بعد لم يكن حاضرًا في أغلب الدراسات السابقة.

أخيرًا، ما يُميز الدراسة الحالية أنها قدّمت مقارنة شاملة لمسار بناء الدولة الفلسطينية من الزاوية التاريخية والسياسية والاستراتيجية، مستفيدة من الثغرات التي تركتها الدراسات السابقة، وخصوصًا في ما يتعلق بغياب التحليل المستقبلي المتعدد المسارات، وضعف الربط بين الداخل الفلسطيني والتحولات الإقليمية والدولية. كما تُعد من أولى الدراسات التي تناولت ما بعد 7 أكتوبر 2023 كمحطة تحليلية رئيسية، ما يمنحها قيمة مضافة في الأدبيات الحديثة حول القضية الفلسطينية.

الفصل الأول

المسارات السياسية والنضالية في المشروع الوطني الفلسطيني

يتناول الفصل الأول الأسس التاريخية والسياسية لمسار بناء الدولة الفلسطينية، من خلال تتبّع تطور الفكر الوطني الفلسطيني وأدوات النضال السياسي والمقاوم التي اتبعتها الفلسطينيين عبر مختلف المراحل. ينقسم الفصل إلى محورين رئيسيين:

في المبحث الأول، يستعرض الباحث نشأة فكرة الدولة الفلسطينية وشروط قيامها وفق المفاهيم القانونية والسياسية، مبيّناً أن الدولة الفلسطينية لم تكن مجرد شعار سياسي طارئ، بل كانت حاضرة في وعي الفلسطينيين منذ فترة الانتداب البريطاني. كما يناقش محطات تاريخية مهمة مثل إعلان حكومة عموم فلسطين عام (1948م)، وإعلان الاستقلال في الجزائر عام (1988م)، بوصفها محاولات لإحياء الكيان السياسي الفلسطيني في مواجهة مشاريع الطمس والتجزئة. ويتناول الفصل في هذا السياق تطور مفهوم الدولة في الأدبيات القانونية، وشروط تحققها مثل السيادة والإقليم والشرعية، مع إسقاط هذه المفاهيم على الواقع الفلسطيني الذي يعاني من الاحتلال والانقسام والافتقار للسيطرة الفعلية على الأرض.

أما المبحث الثاني، فيتطرق إلى التحولات العميقة في المسار النضالي الفلسطيني، من الكفاح المسلح إلى المسار السياسي التفاوضي. ويقسّم هذا المسار إلى ثلاث مراحل: مرحلة المقاومة المسلحة في ظل الاستعمار البريطاني ثم بعد نكبة 1948؛ ثم مرحلة منظمة التحرير وتبني الكفاح المسلح كوسيلة لتحرير الأرض واستعادة الهوية الوطنية؛ وأخيراً مرحلة التسوية السياسية بعد اتفاق أوسلو، حيث بدأ التحول نحو العمل السياسي والدبلوماسي وبناء مؤسسات الحكم الذاتي.

يركز الفصل على التناقضات والصراعات التي رافقت هذا التحول، من حيث فقدان الإجماع الوطني، وضعف الاستراتيجية الموحدة، وانعكاسات التنارع بين الخطّين السياسي والمقاوم على فعالية المشروع الوطني. كما يتناول الدور المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في تمثيل الفلسطينيين، والانتقال التدريجي من منطق التحرير الكامل إلى منطق "الدولة على جزء من الأرض" في إطار حل الدولتين.

ويُبرز الفصل كذلك أن التحولات النضالية لم تكن فقط نتيجة قرارات فلسطينية داخلية، بل تأثرت بشدة بالتحولات الإقليمية والدولية، وتوازنت الحرب الباردة، وتغير المواقف العربية والدولية من القضية الفلسطينية. ولهذا، فإن المسارات السياسية الفلسطينية - كما يوضح الفصل - لم تكن دائماً نابعة من رؤية استراتيجية ذاتية، بل كثيراً ما خضعت لضغوط خارجية أو حسابات مرحلية.

في المجمل، يضع الفصل الأول الأساس النظري والتاريخي لفهم كيف تشكّل المسار السياسي الفلسطيني، ولماذا تعثرت محاولات إقامة الدولة رغم التراكم الطويل للنضال، وهو ما يمهد لفصول الدراسة اللاحقة التي تناقش العوائق الداخلية والخارجية، وتحلل السيناريوهات المستقبلية المطروحة لمصير المشروع الوطني الفلسطيني.

المبحث الأول: فكرة الدولة الفلسطينية

يتناول هذا المبحث الجذور التاريخية لفكرة الدولة الفلسطينية، منطلقاً من السياق السياسي والاجتماعي الذي شهدته فلسطين خلال النصف الأول من القرن العشرين. ويركز على إبراز المؤشرات المبكرة لقيام كيان سياسي فلسطيني متكامل، مثل وجود العملة الوطنية، والإدارة المحلية، والحياة المدنية النشطة، التي شكلت ملامح أولية لدولة قائمة بالفعل. كما يستعرض المطلب الكيفية التي تم من خلالها تقويض هذا المشروع الوطني بفعل السياسات الاستعمارية البريطانية، والدعم المباشر للمشروع الصهيوني، خاصة عبر تسهيل الهجرات اليهودية المنظمة وتقنيك البنية الوطنية

الفلسطينية. كذلك يُناقش المطلب محاولات الفلسطينيين اللاحقة لإعادة إنتاج كيانهم السياسي، وعلى رأسها إعلان حكومة عموم فلسطين في عام (1948م)، وإعلان الاستقلال في الجزائر عام (1988م)، باعتبارهما محاولتين لإحياء مشروع الدولة في وجه الهيمنة والإنكار. ومن خلال هذه المحطات، يبيّن المطلب أن الدولة الفلسطينية لم تكن غائبة، بل كانت مشروعًا حاضرًا أجهض بفعل التوازنات الاستعمارية والدولية.

المطلب الاول: مفهوم الدولة وشروطها

يُعالج هذا المطلب الأساس النظري لمفهوم الدولة، بوصفها الإطار القانوني والسياسي الذي يُنظّم حياة الجماعة البشرية داخل إقليم محدد وتحت سلطة شرعية. ويبدأ الطرح بالتأكيد على أن مفهوم الدولة ليس محصورًا بتعريف واحد، وإنما هو نتاج تطورات فكرية وتاريخية متعددة، تركز على نظرية العقد الاجتماعي وضرورة احتكار أدوات العنف الشرعي، مثل الشرطة والجيش، في يد سلطة مركزية تُمثّل الإرادة الجماعية وتُقدّم الخدمات الأساسية كالعدالة والصحة والتعليم.

يتطرق المطلب أيضًا إلى الشروط القانونية اللازمة لقيام الدولة، كما وردت في اتفاقية مونتيديو لعام 1933، وهي: وجود شعب دائم، إقليم محدد، حكومة فعالة، وقدرة على إقامة علاقات مع الدول الأخرى. ويُسقط الباحث هذه الشروط على الحالة الفلسطينية، مشيرًا إلى أن الشعب الفلسطيني يمتلك عناصر الهوية والانتماء، كما يمتلك مؤسسات حكم وسلطة، لكنه يفتقد السيادة الكاملة على الأرض بفعل الاحتلال، ما يجعله في موقع "الدولة المؤجلة" أو الدولة الناقصة السيادة.

ويُتميّز الطرح بين بناء الدولة (state-building) بوصفه عملية مؤسسية مستمرة، وبين تحقيق السيادة بوصفها البعد السياسي المكمل، مشددًا على أن النماذج الدولية الحديثة - مثل كوسوفو أو جنوب السودان - تثبت أن وجود شعب أو مؤسسات لا يكفي لقيام الدولة ما لم يتوفر اعتراف دولي وسيادة

فعلية. في المقابل، فشل نماذج أخرى - كالأكراد - يُبرز أن غياب الإرادة الدولية أو التوازنات الإقليمية يمكن أن يمنع تجسيد الدولة رغم توافر شروطها.

وفي السياق الفلسطيني، يوضح المطلب أن التحديات البنوية مثل الاحتلال، والانقسام، وعدم السيطرة على الموارد، تعيق استكمال شروط الدولة، وتُبرز الحاجة إلى استراتيجية متكاملة تعيد الاعتبار للشرعية والسيادة، وتوازن بين بناء المؤسسات واستعادة التمثيل الوطني الشامل. ولهذا، فإن المطلب يؤسس لفهم أعمق لإشكالية الدولة الفلسطينية بوصفها مشروعاً سياسياً تحريراً، لا مجرد كيان قانوني معترف به شكلياً.

الفرع الأول: مفهوم الدول

تُعتبر الدولة إحدى أهم الأشكال المؤسسية في تنظيم حياة المجتمعات، إذ تتجسد بوصفها الكيان السيادي القائم على إقليم جغرافي محدد، وسلطة سياسية تمتلك الشرعية في فرض القوانين وتنظيم العلاقات. وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن جوهر الدولة لا ينحصر فقط في مؤسساتها، بل يتعداه إلى احتكار أدوات القوة الشرعية، والتي تشمل الشرطة، الجيش، والقضاء، ضمن أطر قانونية مقبولة اجتماعياً. وفي هذا السياق، تتبع أهمية الدولة من كونها تُمثل الأداة الرئيسة التي تضمن الأمن العام وتمنع الفوضى من خلال تنظيم التفاعلات بين الأفراد والجماعات المختلفة ضمن نسق قانوني وسياسي محدد. (42)

تُعد الدولة الحديثة كياناً متشابكاً يتداخل فيه البعد السياسي والاجتماعي، حيث لا تُفاس فعاليتها فقط بقدرتها على فرض النظام، وإنما بمدى تجاوبها مع احتياجات مواطنيها عبر مؤسسات فاعلة ونظام ديمقراطي. وقد بُني هذا الفهم الحديث في الفكر السياسي على أسس نظرية العقد الاجتماعي، حيث تقوم الدولة بإدارة شؤون المواطنين من خلال التوافق على مبدأ السيادة الشعبية والقانون، وتقديم

⁴²(وفاء سعد الشربيني، "الدولة والمجتمع: إشكالية العلاقة بينهما"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، 2017، ص. 263).

الخدمات الأساسية كالعادلة والصحة والتعليم، مقابل خضوع الأفراد لسلطتها. هذه الوظائف تجعل من الدولة أكثر من مجرد جهاز حكم، بل كياناً تعاقدياً يُفترض فيه التوازن بين السلطة والمسؤولية (43).

في السياقات التي تواجه حالات من النزاع أو الاحتلال، كما هو الحال في الحالة الفلسطينية، تأخذ الدولة طابعاً أكثر تعقيداً. فهي لا تملك فقط التحديات البنوية لبناء مؤسساتها، بل تواجه كذلك عراقيل خارجية تعيق سيادتها، مثل السيطرة على المعابر والموارد والقرار السياسي. وفي مثل هذه الحالات، تتضح أهمية بناء الدولة كعملية مستمرة ومركبة تشمل تأسيس مؤسسات شرعية، وتعزيز الهوية الوطنية الجامعة، وتكريس السيادة الاقتصادية والسياسية. وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن نجاح هذه العملية يتطلب قيادة سياسية رشيدة، ورؤية استراتيجية تتجاوز الانقسامات وتوظف المقاربات التشاركية في إعادة بناء الدولة والمجتمع (44).

لا يمكن اختزال الدولة في مجرد بنية قانونية أو جهاز إداري، بل إنها تعبير عن إرادة جماعية تتجسد في هوية وطنية ومصير مشترك. فعملية بناء الدولة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإعادة صياغة مفهوم "الأمة" بما يشمل الاندماج السياسي والتكامل الاجتماعي بين مكوناتها. ولهذا، يشير بعض الباحثين إلى ضرورة الفصل بين بناء "الدولة" كمؤسسة وبناء "الأمة" كوحدة اجتماعية جامعة. ويرى أن الفشل في التوفيق بين هذين البعدين هو أحد أسباب تعثر مشاريع الدولة في عدة مناطق من العالم العربي. فنجاح الدولة لا يُقاس فقط بقدرتها على الإدارة، بل أيضاً بقدرتها على تمثيل الكل الاجتماعي والانفتاح على التعدد دون تفكك (45).

أخيراً، تؤكد دراسات متعددة أن مفهومي السيادة والشرعية يشكلان العمود الفقري لوجود الدولة واستمرارها، وأن الأزمة التي تعاني منها كثير من الدول العربية تعود بالأساس إلى غياب أحد هذين

⁴³ هنادي هاني إسماعيل، "الدولة الفلسطينية: نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة"، جامعة النجاح الوطنية، 2012، ص. 10
⁴⁴ مازن صلاح عطية العجلة، "السياسة التجارية للدولة الفلسطينية"، جامعة الجزائر 3، أطروحة دكتوراه، 2007، ص. 42
⁴⁵ هدى معماش، "المقاربات العملية لبناء الدولة - الأمة: دراسة في المتطلبات والفواعل"، مجلة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 7، 2017، ص. 12

الركنين أو كليهما. فالدولة التي لا تملك السيطرة الفعلية على إقليمها لا تُعتبر دولة مكتملة، حتى لو كانت تحوز على اعتراف دولي. كما أن الدولة التي تفشل في إقناع مواطنيها بشرعية سلطتها، سواء عبر الانتخابات أو التمثيل السياسي، تواجه تحديات وجودية داخلية تؤدي إلى اهتزاز بنيتها أو انهيارها. وهذا ما يفسر جزئيًا هشاشة بعض الدول في المنطقة، ويعكس ضرورة الربط بين بناء مؤسسات قوية ونظام سياسي شرعي يُعبّر عن الإرادة العامة (46).

الفرع الثاني: شروط قيام الدولة:

تشير التجارب التاريخية إلى أن ليست كل الشعوب تمتلك دولًا، إذ إن وجود "الشعب" لا يستتبع بالضرورة قيام "الدولة". فالدولة كيان سياسي وقانوني يحتاج إلى شروط معقدة لتكوينه، من أبرزها السيادة على إقليم محدد، وجود سلطة سياسية معترف بها، وتوفر القدرة على ممارسة السيادة الداخلية والخارجية. على النقيض من ذلك، قد توجد شعوب ذات هوية جماعية ولغة وثقافة موحدة، لكنها تعاني من غياب السيطرة السيادية أو الاعتراف الدولي، مما يمنعها من تأسيس كيان دولاتي. وقد ناقش وفاء سعد الشربيني أن نشوء الدولة يتطلب اندماجًا سياسيًا ومجتمعيًا لا يتحقق دائمًا لدى كل الجماعات القومية، خاصة عندما تكون خاضعة للاستعمار أو السيطرة الخارجية (47).

يرتبط امتلاك الشعوب لدول بمجموعة من العوامل التاريخية والسياسية، منها القدرة على تنظيم كفاح سياسي فعال، الحصول على دعم دولي، والانفكاك من هيمنة قوى استعمارية أو إقليمية. فبعض الشعوب، مثل الشعب الفلسطيني، تمتلك كل عناصر الأمة من لغة وهوية وتاريخ ومطالب سياسية واضحة، لكنها لا تمتلك دولة كاملة السيادة بسبب عوامل الاحتلال والتدخلات الدولية. وقد وضّح

⁴⁶ راند جلس، "الاقتصاد الفلسطيني وقطاع غزة: تداعيات الحصار والانقسام"، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث - م.ت.ف، 2019،

ص. 24

⁴⁷ وفاء سعد الشربيني، "الدولة والمجتمع: إشكالية العلاقة بينهما"، جامعة حلوان، 2017، ص. 267

حسن أيوب أن فشل الفلسطينيين في تحقيق الاستقلال الكامل لا يعود إلى غياب عناصر الدولة، بل إلى الحسابات الجيوسياسية الدولية التي تُعطل تنفيذ القرارات الأممية بشأن حق تقرير المصير (48).

من جهة أخرى، هناك شعوب نجحت في بناء دولها نتيجة توافق تاريخي أو ضعف المنافسة الإقليمية، أو لأن مصالح القوى الكبرى اقتضت دعم استقلالها. ويشير مازن العجلة في دراسته عن الدولة الفلسطينية إلى أن عملية بناء الدولة لا تُحدّد فقط بالإرادة الذاتية، بل أيضاً بالبيئة الدولية والإقليمية. فقد تُعرقل هذه البيئة أي مشروع تحرري إذا لم يتناسب مع موازين القوى أو المصالح الاقتصادية والسياسية للدول الكبرى، ما يجعل قيام بعض الدول ممكناً في لحظة تاريخية بينما يُمنع قيام أخرى رغم امتلاكها كل مقومات الدولة (49).

تُظهر المقارنات الدولية أن بعض الجماعات الإثنية والقومية تتجه لتأسيس دول خاصة بها عندما تشعر بالإقصاء أو التهديد الوجودي داخل الدولة المركزية، كما حدث في جنوب السودان وكوسوفو. وتشير هدى معماش إلى أن بناء الدولة لا يتم فقط من خلال الإرادة الشعبية، بل عبر تفاعل معقد بين الفواعل المحلية والخارجية، حيث يكون النظام الدولي أحياناً عائقاً أمام إنشاء كيانات سياسية جديدة خارج الأطر المقررة سلفاً (50).

في السياق الفلسطيني تحديداً، يُبرز رائد حلس أن غياب الدولة لا يعني غياب الشعب، بل إن وجود مؤسسات سياسية ومجتمعية فعالة حتى في ظل الاحتلال يشير إلى وجود "دولة مؤجلة" تنتظر اعترافاً وسيادة فعلية. فالانقسام، والحصار، وتدخل الفواعل الخارجية أدت إلى عرقلة تحول الكيان الفلسطيني إلى دولة مكتملة رغم امتلاكه مؤسسات وهيئات دستورية. وهذا النموذج يُعيد طرح سؤال الشرعية والسيادة بوصفهما شرطين مركزيين في تحديد ما إذا كان الشعب يمتلك دولة بالفعل أم لا (51).

⁴⁸ حسن أيوب، "القضية الفلسطينية بين الموائيق الدولية والمصالح السياسية"، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، 2017، ص. 55

⁴⁹ مازن صلاح عطية العجلة، "السياسة التجارية للدولة الفلسطينية"، جامعة الجزائر 3، 2007، ص. 47

⁵⁰ هدى معماش، "المقاربات العملية لبناء الدولة - الأمة"، مجلة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017، ص. 14

⁵¹ راند محمد حلس، "الاقتصاد الفلسطيني وقطاع غزة: تداعيات الحصار والانقسام"، مجلة شؤون فلسطينية، 2019، ص. 25

لعل أول الشروط لقيام الدولة هو وجود شعب دائم يشكل الأساس الاجتماعي والإنساني الذي تستند إليه الدولة. لا يُشترط أن يكون هذا الشعب متجانساً عرقياً أو لغوياً، لكن يجب أن يربطه شعور بالانتماء الجماعي، ويقوم على الأرض التي تُبنى عليها الدولة. فبدون وجود شعب واعٍ بكيانه السياسي ومتماسك اجتماعياً، تصبح الدولة مجرد هياكل فارغة. وقد أشارت الباحثة وفاء سعد الشربيني إلى أن الشعب هو العنصر الأساسي الذي يمنح الشرعية للدولة، لا سيما إذا ارتبط هذا الشعب برغبة جماعية في التنظيم السياسي والانخراط في مشروع وطني واحد (52).

الشرط الثاني يتمثل في وجود إقليم جغرافي محدد تمارس عليه الدولة سلطتها. لا يشترط أن يكون الإقليم واسعاً، لكن لا قيام لدولة دون حدود معرّفة تفصل بين سلطتها وسلطة الدول المجاورة. الإقليم يتضمن الأرض والبحر والمجال الجوي، وهو ضروري لتحديد نطاق النفوذ والسيادة. وقد ناقش مازن صلاح العجلة في أطروحته أهمية التحكم في الموارد والمساحات كعامل أساسي في رسم شكل الدولة وتحديد فعاليتها، خاصة في الحالة الفلسطينية حيث يظل الإقليم خاضعاً لتجاذبات الاحتلال والهيمنة (53).

أما السلطة السياسية فهي الشرط الثالث، وتعني وجود جهاز حاكم يتمتع بالقدرة على فرض القوانين وتنفيذها، وضبط العلاقات بين مكونات المجتمع. ولا يمكن الحديث عن دولة دون سلطة فعالة تمتلك أدوات القوة والردع والإدارة. وتبرز هذه السلطة عبر مؤسسات متعددة مثل الحكومة، الجيش، الشرطة، والقضاء. وفي هذا الصدد، أكدت هدى معماش أن وجود سلطة مركزية قوية تُعد شرطاً أساسياً لبناء الدولة، مع ضرورة أن تُمارس هذه السلطة ضمن أطر شرعية وقانونية، وليس عبر القهر والاستبداد (54).

⁵² وفاء سعد الشربيني، "الدولة والمجتمع: إشكالية العلاقة بينهما"، مجلة البحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، 2017، ص. 266
⁵³ مازن صلاح عطية العجلة، "السياسة التجارية للدولة الفلسطينية"، جامعة الجزائر 3، 2007، ص. 49
⁵⁴ هدى معماش، "المقاربات العملية لبناء الدولة - الأمة: دراسة في المتطلبات والفواعل"، مجلة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017، ص. 15

السيادة، كشرط رابع، تُعد السمة الجوهرية التي تميز الدولة عن باقي الكيانات الأخرى كالحكومات المحلية أو المنظمات. والسيادة تعني قدرة الدولة على ممارسة سلطاتها دون تدخل خارجي، سواء داخلياً بين مواطنيها أو خارجياً في علاقاتها الدولية. غياب السيادة يُفوّض مفهوم الدولة، مهما كانت مؤسساتها قوية. وقد أشار حسن أيوب إلى أن المشروع الفلسطيني لبناء الدولة يظل ناقصاً في ظل غياب السيطرة السيادية الكاملة، خاصة مع هيمنة الاحتلال الإسرائيلي على الحدود والموارد والقرار السياسي (55).

أخيراً، يُعد الاعتراف الدولي أحد الشروط الحيوية لاستكمال عناصر الدولة، وهو لا يتعلّق فقط بالقبول القانوني، بل أيضاً بالتمكين الفعلي في النظام الدولي. فالدولة المعترف بها تحصل على مقعد في الأمم المتحدة، وتوقع المعاهدات، وتُمارس سيادتها بين الدول. أما الكيانات التي لا تحظى باعتراف كافٍ، فتبقى معلقة قانونياً، حتى لو امتلكت شعباً وسلطة وإقليماً. وقد بيّن رائد حلس في تحليله لتجربة فلسطين أن ضعف الاعتراف الكامل بفلسطين كدولة مستقلة يُعقّد من مهامها في إنجاز برامجها الاقتصادية والسياسية، ويجعلها رهينة للتوازنات الإقليمية والدولية (56).

ويرى الباحث أن فهم مفهوم الدولة وشروط قيامها يمثل مدخلاً نظرياً وأساسياً لا يمكن تجاوزه عند تناول المسألة الفلسطينية، إذ إن غياب الدولة الفلسطينية ليس ناتجاً عن غياب المقومات الجوهرية، وإنما عن غياب السيادة بفعل الاحتلال، وتفكك الإرادة السياسية الفلسطينية، وانعدام التوافق الوطني حول المسارات التي ينبغي اتباعها لتحقيق هذا الهدف التاريخي. ويؤكد الباحث أن الشعب الفلسطيني يمتلك كل مقومات "الأمة" - من هوية وتاريخ ووحدة مطلبية - غير أن غياب السيطرة الفعلية على الأرض، والانقسام الداخلي، والتبعية السياسية والاقتصادية، جميعها حالت دون ترجمة هذه المقومات إلى كيان دولتي فعلي.

⁵⁵ حسن أيوب، "القضية الفلسطينية بين الموائيق الدولية والمصالح السياسية"، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، 2017، ص. 59
⁵⁶ رائد محمد حلس، "الاقتصاد الفلسطيني وقطاع غزة: تداعيات الحصار والانقسام"، مجلة شؤون فلسطينية، 2019، ص. 26

كما يرى الباحث أن اختزال بناء الدولة في مجرد إنشاء مؤسسات شكلية، دون توفر بيئة سياسية سيادية، يُفرض المشروع الوطني من مضمونه، ويحول "الدولة" إلى بناء إداري هشّ تحت مظلة الاحتلال. ويشدد الباحث على ضرورة التمييز بين بناء "الدولة" كمؤسسات حُكم وإدارة، وبناء "الأمة" كوحدة اجتماعية وسياسية موحدة، معتبراً أن أحد أبرز أسباب فشل المشروع الفلسطيني حتى الآن يعود إلى عدم التوفيق بين هذين المسارين، والانشغال بالمؤسسات دون حسم سؤال التمثيل والسيادة. وفي ضوء التجارب الدولية المقارنة، يرى الباحث أن الحالة الفلسطينية تتطلب تفكيراً مزدوجاً: من جهة، تحرير الإرادة الوطنية من الارتهاق السياسي والاقتصادي، ومن جهة أخرى، الانخراط في مشروع متكامل لبناء دولة ذات شرعية داخلية وسيادة فعلية، تكون قادرة على تمثيل الفلسطينيين في الداخل والشتات، ومؤهلة لممارسة وظائفها السيادية دون إذن أو وصاية من الاحتلال أو القوى الخارجية.

المطلب الثاني: محطات في تاريخ الدولة الفلسطينية

يستعرض هذا المطلب المحطات التاريخية الرئيسية التي مر بها مشروع الدولة الفلسطينية منذ بداية القرن العشرين، متتبّعاً تطوره في ظل التحولات السياسية التي شهدتها فلسطين والمنطقة. ويبدأ الطرح من مرحلة ما قبل النكبة، حيث كان الفلسطينيون يسعون إلى تأسيس كيان سياسي مستقل في ظل الانتداب البريطاني، الذي عرقل هذا الطموح من خلال دعمه للمشروع الصهيوني، ورفضه الواضح لفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة.

ينتقل المطلب إلى مرحلة النكبة عام (1948م)، والتي مثّلت لحظة انهيار فعلي لمحاولة تأسيس دولة فلسطينية على الأرض، بفعل قيام دولة إسرائيل على (78%)، من أرض فلسطين التاريخية، وتشريد مئات الآلاف من الفلسطينيين، وتفكيك البنية الاجتماعية والسياسية الوطنية. لكن رغم هذا الانهيار، برزت مبادرات لاحقة لإحياء المشروع الوطني، منها إعلان "حكومة عموم فلسطين" في غزة

عام 1948، والتي بقيت حتى عام 1952، قبل أن يتم تهميشها في ظل الصراع بين مصر والأردن على تمثيل الفلسطينيين.

ثم يُبرز المطلب أهمية تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام (1964م)، والتي شكلت نقلة نوعية في التعبير عن تطلعات الفلسطينيين، وتحوّلت تدريجيًا إلى كيان سياسي شبه تمثيلي. وتبلغ هذه المسيرة ذروتها في إعلان الاستقلال الفلسطيني في الجزائر عام (1988م)، حيث أقر المجلس الوطني الفلسطيني وثيقة الاستقلال استنادًا إلى قرار الأمم المتحدة (181)، رغم أن هذا الإعلان بقي رمزيًا من دون ترجمة ميدانية.

يشير المطلب كذلك إلى محطة اتفاق أوسلو عام (1993م)، والتي مثّلت منعطفًا جديدًا في السلوك السياسي الفلسطيني، إذ أفرزت سلطة وطنية فلسطينية ذات طابع إداري لا سيادي، ما شكّل نموذجًا جديدًا لبناء مؤسسات الحكم دون تحقيق الدولة الكاملة. وقد أثبتت التجربة أن هذا النموذج - رغم ما تضمنه من رموز سيادية - بقي مرتفعًا للاحتلال، بل وعمّق من أزمة التمثيل السياسي الوطني، خاصة بعد تعثر مفاوضات الوضع النهائي وانهايار عملية التسوية.

الفرع الاول: تاريخ ظهور الدولة الفلسطينية

شهدت فلسطين في بدايات القرن العشرين ملامح أولية لكيان سياسي يمكن اعتباره نواة لدولة، تمثلت في وجود عملة وطنية هي "الجنيه الفلسطيني"، ونظام إداري محلي متماسك، وهيئات بلدية فاعلة، بالإضافة إلى مجتمع مدني متطور نسبيًا. تشكلت طبقة وطنية واعية تقود الحراك السياسي والاجتماعي، خصوصًا في مدن مثل يافا والقدس ونابلس. وقد ساهم هذا البناء المبكر في ترسيخ فكرة الانتماء الوطني و بروز هوية سياسية فلسطينية، تُجسد مكونات الدولة من شعب، وإقليم، وسلطة

محلية. إلا أن هذا المشروع لم يُكتب له الاكتمال نتيجة التدخل الاستعماري البريطاني والميل الواضح لدعم المشروع الصهيوني (57)

خلال فترة الانتداب البريطاني، كان يمكن لفلسطين أن تتطور إلى دولة مستقلة لو تم احترام مبدأ تقرير المصير كما نص عليه ميثاق عصبة الأمم. لكن بريطانيا لم تُقم مؤسسات تمثيلية وطنية حقيقية، بل عملت على تفكيك أي بنى سياسية فلسطينية كانت في طور التشكّل، وفي المقابل، دعمت البنية التحتية للمشروع الصهيوني، من خلال تسهيل الهجرة اليهودية، وتمليك الأراضي، وحماية الوكالة اليهودية التي قامت مقام الدولة داخل فلسطين الانتدابية (58)

كانت هناك محاولة جادة لإقامة كيان فلسطيني عام 1948 مع إعلان "حكومة عموم فلسطين" في غزة، كرمز سياسي يعبر عن استمرار الوجود الفلسطيني في مواجهة النكبة، إلا أن هذا الكيان لم يحظَ بالاعتراف الدولي ولا بالدعم العربي الكافي، وظل مجرد تعبير رمزي. ومع قيام إسرائيل على أنقاض المدن الفلسطينية المهجّرة، تراجع الحلم الوطني الفلسطيني إلى مشروع مقاومة منفى، لا دولة على أرض (59)

وقد شكّلت الهجرات اليهودية المنظمة، خصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية، نقطة تحوّل مأساوية في مشروع الدولة الفلسطينية. فمع الدعم الأمريكي والبريطاني المتزايد للمشروع الصهيوني، تسارعت السيطرة على الأرض، وتفككت البنية الجغرافية والديمقراطية الفلسطينية بفعل التهجير، وتحوّلت فلسطين من وطن مستقر إلى واقع استيطاني استعماري، ما أدى إلى تفتيت المجتمع الفلسطيني وحرّفه عن مسار بناء الدولة المستقلة (60)

⁵⁷ درويش، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، 2019، ص. 14-15

⁵⁸ عجلة، السياسة التجارية للدولة الفلسطينية، جامعة الجزائر 3، 2007، ص. 47-49

⁵⁹ درويش، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، 2019، ص. 27-29

⁶⁰ شاهين، اتفاقية أوسلو وأثرها على العالم العربي، مجلة كلية الآداب - جامعة طنطا، 2021، ص. 23؛ رابعة، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2023، ص. 62.

ورغم ذلك، لم تتوقف الجهود الفلسطينية لإحياء مشروع الدولة. فإعلان الاستقلال الفلسطيني في الجزائر عام 1988 جاء لتجسيد هوية سياسية وقانونية كانت قائمة فعلاً، لكن تم تفكيكها بفعل الاستعمار. وقد أكدت الدراسات أن عناصر الدولة من "شعب وهوية وثقافة وسلطة معنوية" بقيت حاضرة، ما يجعل الدولة الفلسطينية مشروعاً مؤجلاً أكثر منه كياناً غائباً⁽⁶¹⁾

يرى الباحث أن الدولة الفلسطينية لم تكن مجرد تطلع نظري أو هدف سياسي لاحق لنكبة 1948، بل إنها امتلكت فعلياً العديد من مقومات الدولة الحديثة قبل ذلك التاريخ، بما في ذلك العملة الوطنية، والنظام الإداري، والحياة المدنية والسياسية النشطة. إلا أن هذا التكوين الأولي تعرض لتفكيك ممنهج بفعل السياسات الاستعمارية البريطانية التي حجّمت الدور الفلسطيني، في مقابل تسريع تمكين المشروع الصهيوني. كما يعتقد الباحث أن إعلان حكومة عموم فلسطين في عام 1948، ثم إعلان الاستقلال في الجزائر عام 1988، ليسا سوى محاولتين لإحياء كيان سياسي تم قمعه قسراً، لا تأسيسه من العدم. وبناءً على ما سبق، فإن المشروع الفلسطيني لا يُنظر إليه كدولة في طور التشكّل فقط، بل كدولة كانت قائمة بعدها الأدنى، تمّ تعطيلها عمدًا، وما زالت تعاني من تكرار الإقصاء في سياق استعماري دولي مستمر.

مرّت القضية الفلسطينية منذ نكبة عام 1948 وحتى توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 بسلسلة من التحولات الجوهرية، يمكن تصنيفها على مستويين متميزين من حيث المنهج والاستراتيجية. تمثل المرحلة الأولى في نمط المقاومة الشاملة، سواء عبر الحروب العربية الإسرائيلية المتلاحقة أو من خلال الكفاح المسلح الشعبي، والتي رافقها رفض قاطع للتسويات السياسية التي لا تتطلق من استرداد كامل الحقوق الفلسطينية. وقد استند هذا النهج إلى قناعة عميقة لدى الفلسطينيين والدول العربية آنذاك

⁶¹أيوب، القضية الفلسطينية بين المواثيق الدولية والمصالح السياسية، الجامعة العربية الأمريكية، 2017، ص. 59؛ حلس، الاقتصاد الفلسطيني وقطاع غزة، مركز الأبحاث، 2019، ص. 25

بأن ميزان القوى الدولي يمكن تغييره بالقوة، وأن التنازل أو الاعتراف بإسرائيل قبل تحقيق العدالة يمثل تقيطاً بالمشروع الوطني والحقوق التاريخية.

غير أن الواقع الجيوسياسي والإقليمي بدأ بالتغير مع مرور الوقت، خاصة بعد النكسة عام 1967، وانكفاء المشروع العربي القومي، وخروج مصر من دائرة الصراع عقب كامب ديفيد. هذه التحولات، إلى جانب تصاعد الضغوط الدولية، وتزايد تعقيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والانقسام العربي، دفعت منظمة التحرير الفلسطينية تدريجياً نحو تبني خط سياسي يستند إلى الواقعية السياسية. ومع اندلاع الانتفاضة الأولى 1987، وما رافقها من حراك شعبي واسع النطاق، تبلور إدراك جديد بأن النضال لا يقتصر على البندقية، وأنه لا بد من الانتقال إلى مسار تفاوضي يستثمر في الشرعية الدولية ويخلق واقعاً سياسياً جديداً للفلسطينيين في ظل استمرار الاحتلال.

من هنا، يمكن النظر إلى المرحلة الممتدة من 1948 إلى 1993 باعتبارها انتقالاً من منطق التحرير الكامل عبر الحرب، إلى منطق الدولة الجزئية عبر التفاوض، وهو انتقال فرضته الظروف الإقليمية والدولية، وأدى إلى ميلاد اتفاق أوسلو، بكل ما فيه من طموحات ومآزق.

الفرع الثاني: الشعب الفلسطيني تحت ظل الدولة العثمانية:

كان الشعب الفلسطيني خلال الحقبة العثمانية يتكوّن في معظمه من فلاحين يعيشون في قرى زراعية مستقرة تعتمد على الزراعة التقليدية كنشاط اقتصادي رئيسي. وقد شكّل الزيتون والحبوب والعنب أبرز المحاصيل الزراعية، وشهدت بعض المناطق تطوراً محدوداً في الصناعات المحلية كالنسيج والصابون. هذا النمط الاقتصادي الريفي ساعد في بناء نمط حياة جماعي مستقر داخل القرى الفلسطينية. ويشير مازن صلاح العجلة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني في تلك المرحلة كان يتسم بالاكفاء الذاتي المرتبط بالطبيعة الزراعية للاقتصاد⁽⁶²⁾

⁶² مازن صلاح العجلة، السياسة التجارية للدولة الفلسطينية، ص9

من الناحية الإدارية، كانت فلسطين جزءاً من الدولة العثمانية، وتحديداً ضمن ولايتي بيروت ودمشق، وكانت تنقسم إدارياً إلى متصرفيات مثل القدس ونابلس وعكا. وقد منحت الدولة العثمانية في بعض المراحل مجالس بلدية محلية لصالح الزعامات الفلسطينية التقليدية، الأمر الذي مكّن هذه النخب من التأثير في إدارة شؤون مجتمعاتهم المحلية، بما يشبه الحكم الذاتي الجزئي في القرى والمدن. وقد أشار تقرير مركز مسارات إلى تطور الوعي المؤسسي في فلسطين قبل النكبة من خلال البلديات والجمعيات (63)

على الصعيد الاجتماعي والثقافي، عاش الفلسطينيون في بيئة تتسم بالتعدد الديني والتسامح بين المسلمين والمسيحيين واليهود. وشهدت مدن مثل القدس ويافا نشاطاً ثقافياً ملحوظاً بفضل وجود المدارس الدينية والمكتبات والمجلات المحلية، ما ساهم في ترسيخ هوية ثقافية عربية موحدة في مواجهة مظاهر التحديث الخارجي والتدخل الأوروبي. وقد أشار تقرير "حق العودة" إلى أن الهوية الفلسطينية في هذه المرحلة كانت تتشكل داخل إطار اجتماعي وثقافي أكثر من كونها سياسية (64)

رغم غياب كيان سياسي فلسطيني مستقل آنذاك، فإن الشعب الفلسطيني عبّر عن وعيه الوطني من خلال مقاومة سياسات الضرائب المجحفة والتجنيد الإجباري، وتشكيل التحالفات المحلية لحماية القرى والمزارع. وقد أظهرت الوثائق التاريخية وجود درجة من التنظيم الأهلي والمجتمعي الذي ساعد لاحقاً في ظهور قيادات وطنية خلال فترة الانتداب. ويؤكد العجلة في دراسته أن هذا التنظيم المحلي مهّد لاحقاً للمطالبات الوطنية الأكثر وضوحاً بعد الحرب العالمية الأولى (65)

أخيراً، بدأت التدخلات الأوروبية منذ منتصف القرن التاسع عشر في التأثير على الاستقرار المجتمعي الفلسطيني، خاصة مع فتح القنصليات الأوروبية في المدن الكبرى ومنح الامتيازات للأجانب، مما أضعف السلطة العثمانية لصالح مشاريع استعمارية. هذه البيئة سمحت تدريجياً بزيادة

⁶³ مركز مسارات، أوراق مؤتمر بناء الدولة والمؤسسات 2012، ص137).

⁶⁴ مركز حق العودة، العدد 70، 2011، ص5).

⁶⁵ مازن صلاح العجلة، السياسة التجارية للدولة الفلسطينية، ص8

النفوذ الصهيوني من خلال الاستيطان اليهودي وشراء الأراضي. وقد أوضحت دراسة العجلة أن هذه التحولات كانت من أوائل العوامل التي أضعفت البنية المجتمعية الفلسطينية وأفشلت أي مسعى مبكر لبناء دولة مستقلة (66)

ويرى الباحث أن تاريخ المشروع الوطني الفلسطيني يكشف عن نضال طويل ومتكرر لتجسيد الدولة الفلسطينية، لكنه نضال ائسم بالتشطي، والافتقار إلى الاستمرارية الاستراتيجية، والارتهان في كثير من الأحيان للظروف الإقليمية والدولية أكثر من كونه نتيجة لإرادة وطنية فلسطينية مستقلة. ويؤكد الباحث أن إعلان الدولة الفلسطينية لم يكن غائبًا من الخطاب أو الطموح السياسي الفلسطيني، بل كان حاضرًا منذ ما قبل النكبة، لكن التحديات البنيوية - من الاحتلال إلى الانقسام العربي - منعت هذا المشروع من التبلور الكامل.

كما يرى الباحث أن التعامل مع "الدولة" كأداة رمزية أكثر من كونها مشروع سيادي متكامل ساهم في تأزيم الوضع الفلسطيني، إذ بقيت المحطات المفصلية - مثل إعلان الاستقلال 1988 أو اتفاق أوسلو - محصورة في البعد السياسي والإعلامي، دون الترجمة إلى سيادة فعلية على الأرض. ويشدد الباحث على أن أحد أهم أوجه الخلل في المسار التاريخي للدولة الفلسطينية يكمن في غياب رؤية استراتيجية موحدة تجمع بين النضال الوطني وبناء المؤسسات، وتُعلي من شأن التمثيل الشامل بدلًا من الانقسام والتفرد.

لذلك، فإن استعادة المشروع الوطني الفلسطيني تتطلب مراجعة نقدية لهذه المحطات، والتمييز بين الرمزية السياسية والفعالية السيادية، والبحث عن أدوات جديدة لإعادة إحياء مشروع الدولة بعيدًا عن التكرار التاريخي لأخطاء الماضي.

⁶⁶ مازن صلاح العجلة، السياسة التجارية للدولة الفلسطينية، ص10

ويرى الباحث أن فكرة الدولة الفلسطينية لم تكن نتاج اللحظة السياسية المعاصرة، بل هي تجسيدٌ لتراكم تاريخي من النضال والوعي السياسي الفلسطيني، الذي ظلّ حياً في وجدان الشعب الفلسطيني منذ ما قبل النكبة. ويُشدّد على أن الإشكال في المشروع الوطني الفلسطيني لا يكمن في غياب الطموح أو الفئاعة بفكرة الدولة، بل في العوائق البنوية والاستعمارية، وفي غياب الشروط السيادية الحقيقية التي تضمن تحول هذا الطموح إلى واقع ملموس.

ويعتقد الباحث أن إحدى أكبر الأزمات التي واجهت المشروع الوطني الفلسطيني كانت المزج غير الواعي بين البعد الرمزي لفكرة الدولة والواقع المادي المتمثل في غياب السيطرة والسيادة. فإعلانات مثل "الاستقلال 1988" أو تشكيل "السلطة الوطنية" بعد أوسلو، لم تكن سوى محطات رمزية افتقرت إلى بنية استراتيجية تستند إلى وحدة القرار الوطني، واستقلال الإرادة السياسية، ما جعل الدولة الفلسطينية دائماً مشروعاً معلقاً بين القانون الدولي والواقع الاحتلالي.

كما يرى أن مفهوم الدولة في السياق الفلسطيني يتجاوز التعريف القانوني التقليدي، ليشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية والهوياتية، إذ لا يمكن بناء دولة فلسطينية في ظل التفتت الجغرافي، والانقسام السياسي، والارتهان للممول الخارجي. لذلك، يؤكد الباحث على ضرورة إعادة تعريف الدولة الفلسطينية بوصفها مشروع تحرر وطني قبل أن تكون كياناً إدارياً أو سياسياً، ويعتبر أن تجاوز هذا التحدي يتطلب بناء توافق وطني فلسطيني على مفهوم "الدولة" وأهدافها ووظائفها، بعيداً عن التوظيف الفصائلي أو الاستخدام التكتيكي.

وفي هذا السياق، يرى الباحث أن استيعاب التجربة التاريخية، بدءاً من حكومة عموم فلسطين، مروراً بمنظمة التحرير، وصولاً إلى اتفاق أوسلو، يجب أن يتم ليس فقط كأحداث سياسية، بل كدروس استراتيجية تكشف حدود الخيارات السابقة، وتُضيء على مسارات بديلة أكثر شمولاً وواقعية لبناء الدولة الفلسطينية بوصفها إطاراً جامعاً للهوية الوطنية، ومشروعاً تحررياً عابراً للتجزئة والانقسام.

المبحث الثاني: "التحولات في المشروع الوطني الفلسطيني: من الكفاح المسلح إلى

مسار التفاوض السياسي"

يتناول هذا المبحث التحول الاستراتيجي العميق في بنية المشروع الوطني الفلسطيني، من مرحلة الكفاح المسلح كخيار رئيسي لتحرير الأرض واستعادة الحقوق، إلى تبني مسار التفاوض السياسي كوسيلة بديلة لتحقيق الدولة الفلسطينية. ويرصد المبحث هذه التحولات ضمن سياقات تاريخية وسياسية معقدة، طغى عليها التفاعل مع المتغيرات الإقليمية والدولية، إضافة إلى تحولات داخلية في فكر القيادة الفلسطينية.

في المرحلة الأولى، يسلط المبحث الضوء على جذور المقاومة المسلحة في أعقاب انهيار المشروع العثماني، وظهور الاستعمار الغربي بقيادة بريطانيا، وما أعقبه من نكبة عام 1948. وقد شكّل الكفاح المسلح بعد ذلك - خصوصاً في إطار منظمة التحرير الفلسطينية - حجر الزاوية في التعبير عن الهوية الوطنية، ووسيلة لكسب الاعتراف العربي والدولي بالحقوق الفلسطينية.

ثم يتطرق المبحث إلى لحظة التحول الكبرى بعد حرب 1973، حيث بدأ المشروع الوطني الفلسطيني يتجه تدريجياً نحو الواقعية السياسية، فتم تبني "برنامج النقاط العشر" عام 1974، الذي مهد لقبول بقيام دولة فلسطينية على أي جزء محرر من الأرض، بدلاً من شعار "التحرير الكامل". وقد تبلور هذا التحول لاحقاً في الدخول في مسار التسوية السياسية، وصولاً إلى اتفاق أوسلو عام 1993، الذي كرّس التحول من الكفاح المسلح إلى المفاوضات، ومن منطق التحرير إلى منطق بناء الدولة عبر أدوات دبلوماسية ومؤسسية.

يرصد المبحث كذلك الانعكاسات المتعددة لهذا التحول، ومنها تراجع العمل الفدائي، وانحسار المقاومة في أطر تنظيمية محلية، مقابل صعود القيادة الرسمية بصفتها الجهة المعتمدة دولياً. غير أن هذا التحول - وفق ما يشير إليه المبحث - لم يكن ناتجاً فقط عن إرادة فلسطينية، بل جاء نتيجة

ضغوط دولية وإقليمية، وانسداد آفاق الكفاح المسلح، وظهور متغيرات مثل انهيار الاتحاد السوفيتي وبروز النظام الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة.

ويبرز المبحث في النهاية التحدي الأكبر الذي نتج عن هذا التحول، وهو فقدان التوازن بين العمل المقاوم والعمل السياسي، ما أدى إلى أزمة تمثيل وشرعية، وإلى اعتماد مفرط على مسار تفاوضي لم يُفض إلى قيام الدولة الفلسطينية، بل عزز التبعية وشظف السيادة، خاصة في ظل ممارسات الاحتلال وسياسة فرض الوقائع على الأرض.

المطلب الأول: مرحلة المقاومة والكفاح المسلح

يُسلط هذا المطلب الضوء على مرحلة محورية في تطور المشروع الوطني الفلسطيني، وهي مرحلة الكفاح المسلح التي شكّلت، منذ منتصف القرن العشرين، الخيار الاستراتيجي الأول للفلسطينيين في مواجهة الاحتلال ونزع الشرعية الاستعمارية عن وجودهم. ينقسم المطلب إلى فرعين، يتناول الأول السياق التاريخي لما بعد تفكك الدولة العثمانية، والثاني تطور المقاومة الفلسطينية خلال فترة الانتداب وما بعد النكبة.

يركّز الفرع الأول على أن نهاية الدولة العثمانية وبداية الانتداب البريطاني على فلسطين عام 1920، مثّلت نقطة انطلاق للمقاومة الوطنية المنظمة، إذ اصطدم الشعب الفلسطيني مبكراً بمشروع الاحتلال البريطاني من جهة، والصهيوني من جهة أخرى، خاصة بعد وعد بلفور. وقد تولّدت موجات متعاقبة من الانتفاضات الشعبية، أبرزها ثورة 1936 الكبرى، التي مثّلت أول محاولة فلسطينية شاملة لمواجهة المشروع الاستيطاني عبر العمل المسلح.

أما الفرع الثاني، فيتطرق إلى مرحلة ما بعد نكبة عام 1948، حيث اكتسب الكفاح المسلح أبعاداً أوسع، لا سيما بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، وانطلاق الكفاح الفدائي بقيادة حركة "فتح" وفصائل المقاومة. وقد تميزت هذه المرحلة بتكريس السلاح كأداة مركزية في النضال،

وتحقيق مكاسب سياسية أبرزها الاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير كمثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، خاصة بعد معركة الكرامة عام 1968، والجهود الدبلوماسية في سبعينيات القرن العشرين. يرى المطلب أن هذه المرحلة مثلت ذروة التعبير عن الهوية الوطنية الفلسطينية في مواجهة محاولات التصفية والطمس، لكنها واجهت تحديات بنيوية وأمنية، منها الضغوط العربية، والاصطدام مع الأنظمة الإقليمية، إلى جانب اختلال موازين القوى، وعدم القدرة على مواكبة التحولات في النظام الدولي، ما مهد لاحقاً للتحول نحو المسار التفاوضي بعد مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو.

الفرع الاول: الاستعمار الغربي ما بعد الدولة العثمانية:

يطلق على استيلاء شعب بالقوة العسكرية على شعب آخر لنهب ثرواته واستغلال أرضه، وتسخير طاقات أفراد لمصالح المستعمرين. ويرافق ذلك اتخاذ مخططات تحول هذا الشعب عن دينه ومفاهيمه ومبادئه إلى ما عليه دولة الشعب الغالب المستعمر من مبادئ ونظم وعادات إذا كان بين الغالب والمغلوب تباين في ذلك.⁶⁷

والاستعمار تتعدد اهدافه فمنه ما هو ديني لتغيير ديانة الشعب المستعمر، ومنها ما هو اقتصادي للسيطرة على الثروات والموارد ولتكون سوقا استهلاكيا لما يتم انتاجه في البلد المسيطر، ومنه ما هو سياسي لتوسيع هيمنة الدولة المستعمرة واستخدام اراضيها منطلقا لعمليات حربية توسعية ضد دول اخرى.⁶⁸ ولتحقيق هذه الاهداف يعمد المستعمر الى استخدام اساليب وطرق عديدة، فتارة قد يستخدم القوة والعنف لاختضاع سكان المستعمرة الجديدة، وتارة اخرى يستخدم الاساليب الناعمة الغير مرئية في بعض الاحيان كاثارة النعرات الطائفية والمذهبية والحزبية، او تشكيل بعض الاجسام والمؤسسات التي

⁶⁷ عبدالرحمن الميداني، الكتاب: أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها: التبشير - الاستشراق - الاستعمار، دراسة وتحليل وتوجيه، (ودراسة منهجية شاملة للغزو الفكري)، دار القلم - دمشق، 2000، ص51
⁶⁸ محمد الشثري، التنصير في البلاد الإسلامية، دار الحبيب، ص66-65

تدين له بالولاء وتعمل على تمرير سياساته، او من خلال الترويج لثقافات بعيدة كل البعد عن ثقافة اصحاب الارض الاصليين وبالذات فئة الشباب التواقين لكل ما هو جديد ويتلائم مع اهوائهم وحاجاتهم. عقب هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، دخلت فلسطين مرحلة جديدة من السيطرة الأجنبية، تمثلت في الانتداب البريطاني الذي فرضته القوى المنتصرة. انهار النظام الإداري العثماني الذي كان الفلسطينيون قد تأقلموا معه، لتحل محله سلطة استعمارية ذات مشروع سياسي مختلف، هدفه الأساس تمكين المشروع الصهيوني على حساب السكان الأصليين. وقد ساهم هذا التحول في تفكيك البنى السياسية والاجتماعية الفلسطينية، حيث تمّ تقليص صلاحيات النخب المحلية، وتفكيك البلديات، وفرض أنظمة إدارية تخدم مصالح الاحتلال البريطاني والحركة الصهيونية على حد سواء⁶⁹ لم يكن سقوط الدولة العثمانية مجرد نهاية لإمبراطورية إسلامية، بل كان لحظة مفصلية خضعت فيها البلاد العربية، وعلى رأسها فلسطين، لإعادة تقسيم استعماري وفق اتفاقيات مثل سايكس بيكو، ما أتاح لبريطانيا إدارة فلسطين كأرض محتلة قبل تحويلها إلى "انتداب". في هذا السياق، تحول الشعب الفلسطيني إلى موضوع سياسي لا يمتلك أدوات تقرير مصيره، بل خضع لإدارة استعمارية تجاهلت تطلعاته الوطنية، وعطلت نشوء مؤسسات تمثيلية حقيقية⁷⁰.

لقد مثلت المرحلة المبكرة من الانتداب فترة انكشاف سياسي للفلسطينيين، حيث اتضح أن الاحتلال البريطاني لا ينوي التمهيد لاستقلال فلسطيني كما رُوج، بل لتهيئة الأرض لقيام وطن قومي لليهود. هذا ما أوجد شعوراً وطنياً فلسطينياً متصاعداً، عبّرت عنه الثورات والمقاومات الشعبية

⁶⁹ معماش، هدى. "المقاربات العملية لبناء الدولة - الأمة: دراسة في المتطلبات والفواعل"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017، ص23.
⁷⁰ العجلة، مازن صلاح عطية. السياسة التجارية للدولة الفلسطينية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2007، ص61.

المتكررة، مثل ثورة البراق عام 1929 وثورة 1936 الكبرى. إلا أن التفوق العسكري والإداري

البريطاني، والدعم الدولي للمشروع الصهيوني، أحبط هذه الحركات، ورسّخ الوجود الاستعماري⁷¹ الجدير بالذكر أن الفلسطينيين، رغم افتقارهم إلى كيان سياسي مركزي، حاولوا تأسيس أشكال من التنظيم السياسي والاجتماعي لمواجهة الاستعمار، عبر الجمعيات والنقابات واللجان القومية، إلا أن هذه المحاولات بقيت محدودة التأثير مقارنة بالمؤسسات اليهودية التي تلقت دعمًا دوليًا ومساندة بريطانية علنية. وقد فشل البريطانيون في ضمان الحياد السياسي، بل انحازوا بشكل واضح نحو المشروع الصهيوني⁷².

لقد رسخت هذه الحقبة حالة من "اللا دولة" الفلسطينية، إذ لم يتمكن الفلسطينيون من تشكيل حكومة أو سلطة وطنية معترف بها، رغم وجود كل مقومات الأمة من شعب وإقليم وهوية. هذا الفراغ السياسي هو الذي عمّق شعور الظلم، ورسخ وعيًا وطنيًا جمعيًا أخذ يتبلور لاحقًا في خطاب التحرر والمقاومة. وهكذا، مثّلت نهاية العهد العثماني وبداية الاستعمار البريطاني نقطة تحوّل حاسمة في مسار القضية الفلسطينية⁷³.

الفرع الثاني: المقاومة الفلسطينية في زمن ما بعد الدولة العثمانية

منذ نهاية الحكم العثماني عام 1917، وجد الفلسطينيون أنفسهم تحت الانتداب البريطاني الذي مثّل غطاءً استعماريًا لتمكين المشروع الصهيوني، خاصة بعد صدور وعد بلفور. ومع بداية هذا الانتداب، بدأت تتشكل أولى ملامح المشروع الوطني الفلسطيني الرفض لهذا الواقع. تمثلت أولى

⁷¹أيوب، حسن. "القضية الفلسطينية بين المواثيق الدولية والمصالح السياسية: المشروع الفلسطيني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي نموذجًا"، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد 3، عدد 2، 2017، ص48.

⁷²الشريبي، وفاء سعد. "الدولة والمجتمع: إشكالية العلاقة بينهما"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مجلد 31، عدد 3، 2017، ص269.

⁷³حلس، رائد محمد. "الاقتصاد الفلسطيني وقطاع غزة: تداعيات الحصار والانقسام"، شؤون فلسطينية، عدد 275-276، 2019، ص30.

خطوات الرفض السياسي في "المؤتمر العربي الفلسطيني" عام 1919، والذي رفض وعد بلفور وطالب

باستقلال فلسطين، مؤسسًا بذلك لمشروع وطني مقاوم للاحتلالين البريطاني والصهيوني معًا⁷⁴

مع تصاعد الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتواطؤ سلطات الانتداب، اتخذت المقاومة الفلسطينية منحى

جماهيريًا أكثر حدّة. اندلعت ثورة البراق عام 1929 إثر محاولة السيطرة اليهودية على حائط البراق،

وقد عمّت هذه الثورة المدن والقرى الفلسطينية، وأثبتت أن الشعب الفلسطيني كان على درجة عالية من

الوعي والتنظيم رغم شح الموارد. عبّرت هذه الانتفاضة عن تطور الوعي الوطني من الاعتراض

السياسي إلى الفعل المقاوم الميداني، ووضعت أسسًا للعمل الجماهيري المنظم⁷⁵.

في منتصف الثلاثينيات، انفجرت "الثورة الكبرى" (1936-1939) نتيجة تراكم سياسات التهويد والقمع

البريطاني. بدأت الثورة بإضراب عام استمر ستة أشهر، وتطورت إلى كفاح مسلح شامل قاده

الفلاحون، وشارك فيه علماء مثل الشيخ عز الدين القسام. طالبت الثورة بالاستقلال الكامل، ورفضت

المشروع الصهيوني بشكل قاطع. وعلى الرغم من قلة الإمكانيات، فإنها شكّلت أول محاولة فلسطينية

جدية لصياغة مشروع تحرري مقاوم طويل الأمد⁷⁶.

واجهت هذه الثورة قمعًا بريطانيًا وحشيًا بالتعاون مع العصابات الصهيونية. تم إعدام وتهجير

قاداتها، وتفكيك بنيتها التنظيمية، مما أدى إلى إضعاف المقاومة السياسية والعسكرية. كما ساهمت

الحرب العالمية الثانية في إخماد جذوة الكفاح الوطني مؤقتًا، حيث اختلطت الأولويات بين مقاومة

الفاشية والاحتلال. وقد استفادت الحركة الصهيونية من هذا الفراغ في تعميق بناء مؤسساتها وإنشاء

قواتها العسكرية⁷⁷.

⁷⁴ مازن صلاح عطية العجلة، السياسة التجارية للدولة الفلسطينية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2007، ص73.

⁷⁵ وفاء سعد الشربيني، "الدولة والمجتمع: إشكالية العلاقة بينهما"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مج31، ع3،

2017، ص268.

⁷⁶ هدى معماش، "المقاربات العملية لبناء الدولة-الأمة"، مجلة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 7، سبتمبر 2017، ص120.

⁷⁷ حسن أيوب، "القضية الفلسطينية بين المواثيق الدولية والمصالح السياسية"، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مج3، ع2، 2017،

ص46.

عند صدور قرار تقسيم فلسطين عام 1947، وجد الفلسطينيون أنفسهم بلا مؤسسات تمثيلية قوية أو قيادة موحدة، في الوقت الذي كانت فيه الحركة الصهيونية قد اكتملت دولتها فعلياً. وعلى الرغم من رفض الفلسطينيين والعرب لهذا القرار، فإنهم لم يتمكنوا من تنظيم مقاومة عسكرية فعالة، ما أدى إلى وقوع نكبة 1948، وتهجير أكثر من 750 ألف فلسطيني، وتدمير قرى كاملة، وفرض واقع استيطاني جديد أنهى المرحلة الأولى من المشروع الوطني الفلسطيني⁷⁸.

وقد تمثلت سياسات الانتداب البريطاني وخصوصاً إصدار وعد بلفور، النقطة الأساسية والأولى في انطلاق المقاومة الفلسطينية، وكانت هذه المقاومة تتسم باستخدام أساليب مدنية مثل المظاهرات والاحتجاجات حتى عام 1936م الذي وقع فيه الإضراب الكبير الذي استمر أكثر من ستة شهور⁷⁹. وكانت الحياة السياسية التي تقود المقاومة في هذه الفترة تتمثل في تشكيل الأحزاب، فكان على سبيل المثال الحزب الشيوعي أول أحزاب فلسطين في بداية العشرينيات، وتلاه ظهور أحزاب مثل حزب الاستقلال عام 1934م، حزب الدفاع عام 1935م، الحزب العربي عام 1936م⁸⁰.

كانت الحياة الحزبية الفلسطينية تتخذ الشكل القبلي والعائلي، وايضاً تتركز على تشكيل الجمعيات السياسية، ومن أهم نشاطات الأحزاب كانت في عقد المؤتمرات الوطنية، واللجان الشعبية وكان أبرزها اللجنة العربية العليا عام 1936م بقيادة الحاج أمين الحسيني، كما كانت السيطرة على الحياة السياسية تتمثل في الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية المستندة إلى العائلة والقبيلة⁸¹.

⁷⁸ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، الطبعة الكاملة، بيروت، 2022، ص102.

⁷⁹ الفراني، عبد الحميد جمال (2011): "المقاومة الشعبية ضد الجدار والاستيطان في فلسطين (1967-2011م)"، ورقة علمية إلى المؤتمر العلمي الخامس بعنوان "الاستيطان في فلسطين ودوره في تهويد المدينة" تحت شعار "فلنتحد من أجل فلسطين والأقصى والمقدسات"، مؤسسة فلسطين الدولية، غزة، فلسطين.

⁸⁰ جميل هلال، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر

الوطني، رام الله، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006 ص44-45.

⁸¹ محسن أبو رمضان، التحول الديمقراطي في فلسطين "أسباب التراجع ومعوقات التقدم"، ط1، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2008، ص23

كما يلاحظ في هذه المرحلة في تاريخ المقاومة الفلسطينية الغياب الواضح للسلطة المركزية الشاملة، وانما اقتصر الدور القيادي على مجموعة من التشكيلات الاجتماعية والحزبية، التي لم تكن تعبر عن نفسها بشكل ديمقراطي⁸².

كما كانت هذه المرحلة من تاريخ المقاومة الفلسطينية تتمثل في نشاطات "المؤتمر العربي الفلسطيني" حيث انعقد هذا المؤتمر سبعة مرات في الاعوام 1919 الى 1928. وكان عمل هذا المجلس يشابه عمل المجلس النيابي وانبثقت عنه "اللجنة التنفيذية" والتي مثلت الشعب الفلسطيني سياسياً، وكان موسى كاظم الحسيني رئيس هذه اللجنة، ومنها صار زعيماً للحركة الوطنية الفلسطينية حتى وفاته في 1934. وبعد موسى كاظم انتهى دور المؤتمر العربي الفلسطيني، وقامت الأحزاب السياسية في الفترة التالية والتي قامت بتمثيل اشكالاً جديدة من أشكال العمل والتنافس السياسي⁸³.

وقد تشكلت " اللجنة العربية العليا" من خلال الأحزاب العربية برئاسة الحاج أمين الحسيني وأصبحت تلك اللجنة هي الجهة التي تمثل الفلسطينيين، لقد استشعرت اللجنة العربية العليا الفراغ الذي سينتج من خلال انتهاء الانتداب على فلسطين. وعلنت عن "حكومة عموم فلسطين" التي ترأسها "أحمد حلمي عبد الباقي". وقد اعترفت بعض الحكومات العربية، وعارضتها كل من الأردن ومصر⁸⁴.

⁸² إياد ألبرغوثي، النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية، في إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999، ص219.

⁸³ محسن صالح، الشرعية الفلسطينية المستباحة، بتاريخ، 2008/10/23 موقع الزيتونة

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=75029>

⁸⁴ محسن صالح، الشرعية الفلسطينية المستباحة، مرجع سابق،

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=75029>

فعلى الصعيد الخارجي لم تتميز هذه المرحلة الا بابرار القضية الفلسطينية على جدول قرارات الامم المتحدة بصدر قرار في عام 1947 الذي يستند في جوهره الى تجزئة فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية⁸⁵.

وفي المقابل كانت في الضفة الغربية وفي اريحا وجهة نظر اخرى تمثلت في نتائج مؤتمر الوحدة بين الاردن وفلسطين في 1948/12/1 الذي نتج عنه تتويج عبد الله ملكاً على فلسطين، وقد اكتمل هذا التوجه في نيسان/ أبريل 1950⁸⁶

ويرى الباحث بان هذه المرحلة من تاريخ المقاومة الفلسطينية تمثل بغياب القيادة الموحدة والمركزية الادارية في قيادة مقاومة الشعب الفلسطيني، وان وجدت مثل هذه القيادات فانها كانت تعتمد على الطابع الشخصي والعائلي وليس على فكرة المؤسسة، فالمقاومة كانت عبارة عن جهود شعبية غير منظمة، تقود شخصيات عائلية غير مأسسة. ويرى الباحث بان الدليل على ذلك هو تلاشي التشكيلات السياسية بغياب او بوفاة الزعيم القائم عليها. كما يستنتج الباحث من هذه المرحلة بان المقاومة لا تتطلق فقط من جهود الشعب ولكن ايضا من خلال تواجد حقيقي لمؤسسة ادارية وسياسية قادرة على تمثيل الشعب سياسيا لكي تعبر عن تطلعاته وارادته.

ويرى الباحث أن مرحلة الكفاح المسلح شكّلت لحظة تأسيسية في بلورة الهوية الوطنية الفلسطينية، وأسست لشرعية منظمة التحرير الفلسطينية على المستويين العربي والدولي. كما يعتقد أن هذا الخيار، رغم ما شابته من إخفاقات وتحديات، لعب دورًا حاسمًا في نزع صفة "اللاجئ المجرد" عن الفلسطيني، وتحويله إلى فاعل سياسي مقاوم له مشروع وطني.

⁸⁵ ممدوح نوفل، النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج " نشوء النظام السياسي الفلسطيني وتطوره" في ما بعد الأزمات التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، ط1، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999، ص27-29.

⁸⁶ محسن صالح، الشرعية الفلسطينية المستباحة، مرجع سابق،

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=75029>

إلا أن الباحث يؤكد في الوقت ذاته أن اعتماد الكفاح المسلح كخيار وحيد دون أفق سياسي أو استراتيجية متكاملة أدى إلى مأزق بنيوي. فمع تغيّر البيئة الدولية، وتراجع دعم الحركات الثورية عالمياً، بات الاستمرار بهذا الخيار دون مراجعة يهدد بفقدان الدعم الخارجي والقدرة على التأثير، وهو ما اضطر القيادة الفلسطينية لاحقاً إلى التحول نحو منطق التفاوض، بحثاً عن اعتراف دولي وشرعية قانونية.

ويُشدد الباحث على أن إخفاق الكفاح المسلح لا يعود إلى شرعيته أو عدالة قضيته، بل إلى غياب التكامل بين المسار العسكري والسياسي، وإلى هشاشة البنية المؤسسية التي لم تستطع ترجمة الإنجازات النضالية إلى مشروع دولتي فعلي. ولهذا، فإن الباحث يرى أن تجاوز هذه المرحلة لا يعني التخلي عن المقاومة، بل ضرورة إعادة تعريفها ضمن أدوات جديدة، متوازنة، وفاعلة، تُدمج بين النضال الحقوقي والسياسي والميداني ضمن استراتيجية تحرر وطني شاملة.

المطلب الاول: مرحلة المقاومة والكفاح المسلح

يُعالج هذا المطلب المرحلة التأسيسية في تطور المشروع الوطني الفلسطيني، والتي اتخذت فيها المقاومة المسلحة شكلاً مركزياً لمواجهة الاحتلال، خاصة بعد فشل المسارات السياسية التقليدية في تحقيق الاستقلال. وينقسم الطرح إلى تحليل مرحلتين أساسيتين: الأولى، مرحلة ما بعد سقوط الدولة العثمانية وبداية الانتداب البريطاني، حيث بدأت المقاومة الشعبية المبكرة ضد المخططات الاستعمارية والصهيونية، كما تجلّى في ثورة 1936 الكبرى التي مثّلت أول محاولة فلسطينية شاملة في تنظيم العمل الكفاحي.

أما المرحلة الثانية، فتتناول تصاعد العمل الفدائي الفلسطيني بعد نكبة عام 1948، حيث اتخذت المقاومة شكلاً مؤسسياً ومنظماً، خصوصاً بعد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، وصعود فصائل المقاومة وعلى رأسها حركة فتح. وقد شكّلت هذه المرحلة تحوُّلاً استراتيجياً، انقل فيها

الفلسطينيون من موقع الدفاع إلى موقع الفعل، معتمدين على الكفاح المسلح كوسيلة لإثبات الوجود السياسي ومواجهة إنكار الكيان الفلسطيني.

يُبرز المطلب أن الكفاح المسلح لم يكن مجرد أداة عسكرية، بل كان فعلاً سياسياً يهدف إلى إعادة الاعتبار للهوية الوطنية، وتحقيق الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين، لا سيما بعد الإنجازات الرمزية في معارك مثل الكرامة 1968. كما يشير إلى أن هذه المرحلة اتسمت بزخم تعبوي كبير، لكنها في الوقت نفسه واجهت تحديات داخلية وخارجية، تمثلت في غياب استراتيجية واضحة، والتضييق الإقليمي، وعدم قدرة الفصائل الفلسطينية على إدارة النتائج الميدانية سياسياً، وهو ما أدى لاحقاً إلى انفتاح تدريجي على فكرة التسوية السياسية.

الفرع الأول: الاستعمار الغربي ما بعد الدولة العثمانية:

يطلق على استيلاء شعب بالقوة العسكرية على شعب آخر لنهب ثرواته واستغلال أرضه، وتسخير طاقات أفراداه لمصالح المستعمرين. ويرافق ذلك اتخاذ مخططات تحول هذا الشعب عن دينه ومفاهيمه ومبادئه إلى ما عليه دولة الشعب الغالب المستعمر من مبادئ ونظم وعادات إذا كان بين الغالب والمغلوب تباين في ذلك⁸⁷.

والاستعمار تتعدد أهدافه فمنه ما هو ديني لتغيير ديانة الشعب المستعمر، ومنها ما هو اقتصادي للسيطرة على الثروات والموارد ولتكون سوقاً استهلاكياً لما يتم إنتاجه في البلد المسيطر، ومنه ما هو سياسي لتوسيع هيمنة الدولة المستعمرة واستخدام أراضيها منطلقاً لعمليات حربية توسعية ضد دول أخرى⁸⁸. ولتحقيق هذه الأهداف يعمد المستعمر إلى استخدام أساليب وطرق عديدة، فتارة قد يستخدم القوة والعنف لاختضاع سكان المستعمرة الجديدة، وتارة أخرى يستخدم الأساليب الناعمة الغير مرئية في

⁸⁷ عبدالرحمن الميداني، الكتاب: أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها: التبشير - الاستشراق - الاستعمار، دراسة وتحليل وتوجيه، (ودراسة منهجية شاملة للغزو الفكري)، دار القلم - دمشق، 2000، ص51
⁸⁸ محمد الشثري، التنصير في البلاد الإسلامية، دار الحبيب، ص66-65

بعض الاحيان كثارة النعرات الطائفية والمذهبية والحزبية، او تشكيل بعض الاجسام والمؤسسات التي تدين له بالولاء وتعمل على تمرير سياساته، او من خلال الترويج لثقافات بعيدة كل البعد عن ثقافة اصحاب الارض الاصليين وبالذات فئة الشباب التواقين لكل ما هو جديد وبتلائم مع اهوائهم وحاجاتهم. عقب هزيمة الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، دخلت فلسطين مرحلة جديدة من السيطرة الأجنبية، تمثلت في الانتداب البريطاني الذي فرضته القوى المنتصرة. انهار النظام الإداري العثماني الذي كان الفلسطينيون قد تأقلموا معه، لتحل محله سلطة استعمارية ذات مشروع سياسي مختلف، هدفه الأساس تمكين المشروع الصهيوني على حساب السكان الأصليين. وقد ساهم هذا التحول في تفكيك البنى السياسية والاجتماعية الفلسطينية، حيث تمّ تقليص صلاحيات النخب المحلية، وتفكيك البلديات، وفرض أنظمة إدارية تخدم مصالح الاحتلال البريطاني والحركة الصهيونية على حد سواء⁸⁹ لم يكن سقوط الدولة العثمانية مجرد نهاية لإمبراطورية إسلامية، بل كان لحظة مفصلية خضعت فيها البلاد العربية، وعلى رأسها فلسطين، لإعادة تقسيم استعماري وفق اتفاقيات مثل سايكس بيكو، ما أتاح لبريطانيا إدارة فلسطين كأرض محتلة قبل تحويلها إلى "انتداب". في هذا السياق، تحول الشعب الفلسطيني إلى موضوع سياسي لا يمتلك أدوات تقرير مصيره، بل خضع لإدارة استعمارية تجاهلت تطلعاته الوطنية، وعطلت نشوء مؤسسات تمثيلية حقيقية⁹⁰.

لقد مثلت المرحلة المبكرة من الانتداب فترة انكشاف سياسي للفلسطينيين، حيث اتضح أن الاحتلال البريطاني لا ينوي التمهيد لاستقلال فلسطيني كما رُوّج، بل لتهيئة الأرض لقيام وطن قومي لليهود. هذا ما أوجد شعوراً وطنياً فلسطينياً متصاعداً، عبّرت عنه الثورات والمقاومات الشعبية

⁸⁹ معماش، هدى. "المقاربات العملية لبناء الدولة - الأمة: دراسة في المتطلبات والفاعول"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017، ص23.

⁹⁰ العجلة، مازن صلاح عطية. السياسة التجارية للدولة الفلسطينية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2007، ص61.

المتكررة، مثل ثورة البراق عام 1929 وثورة 1936 الكبرى. إلا أن التفوق العسكري والإداري

البريطاني، والدعم الدولي للمشروع الصهيوني، أحبط هذه الحركات، ورسّخ الوجود الاستعماري⁹¹ الجدير بالذكر أن الفلسطينيين، رغم افتقارهم إلى كيان سياسي مركزي، حاولوا تأسيس أشكال من التنظيم السياسي والاجتماعي لمواجهة الاستعمار، عبر الجمعيات والنقابات واللجان القومية، إلا أن هذه المحاولات بقيت محدودة التأثير مقارنة بالمؤسسات اليهودية التي تلقت دعمًا دوليًا ومساندة بريطانية علنية. وقد فشل البريطانيون في ضمان الحياد السياسي، بل انحازوا بشكل واضح نحو المشروع الصهيوني⁹².

لقد رسخت هذه الحقبة حالة من "اللا دولة" الفلسطينية، إذ لم يتمكن الفلسطينيون من تشكيل حكومة أو سلطة وطنية معترف بها، رغم وجود كل مقومات الأمة من شعب وإقليم وهوية. هذا الفراغ السياسي هو الذي عمّق شعور الظلم، ورسخ وعيًا وطنيًا جمعيًا أخذ يتبلور لاحقًا في خطاب التحرر والمقاومة. وهكذا، مثّلت نهاية العهد العثماني وبداية الاستعمار البريطاني نقطة تحوّل حاسمة في مسار القضية الفلسطينية⁹³.

الفرع الثاني: المقاومة الفلسطينية في زمن ما بعد الدولة العثمانية

منذ نهاية الحكم العثماني عام (1917م)، وجد الفلسطينيون أنفسهم تحت الانتداب البريطاني الذي مثّل غطاءً استعماريًا لتمكين المشروع الصهيوني، خاصة بعد صدور وعد بلفور. ومع بداية هذا الانتداب، بدأت تتشكل أولى ملامح المشروع الوطني الفلسطيني الرفض لهذا الواقع. تمثلت أولى

⁹¹أيوب، حسن. "القضية الفلسطينية بين المواثيق الدولية والمصالح السياسية: المشروع الفلسطيني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي نموذجًا"، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد 3، عدد 2، 2017، ص48.
⁹²الشريبي، وفاء سعد. "الدولة والمجتمع: إشكالية العلاقة بينهما"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مجلد 31، عدد 3، 2017، ص269.
⁹³حلس، رائد محمد. "الاقتصاد الفلسطيني وقطاع غزة: تداعيات الحصار والانقسام"، شؤون فلسطينية، عدد 275-276، 2019، ص30.

خطوات الرفض السياسي في "المؤتمر العربي الفلسطيني" عام 1919، والذي رفض وعد بلفور وطالب

باستقلال فلسطين، مؤسسًا بذلك لمشروع وطني مقاوم للاحتلالين البريطاني والصهيوني معًا⁹⁴

مع تصاعد الهجرة اليهودية إلى فلسطين وتواطؤ سلطات الانتداب، اتخذت المقاومة الفلسطينية

منحى جماهيريًا أكثر حدّة. اندلعت ثورة البراق عام 1929 إثر محاولة السيطرة اليهودية على حائط

البراق، وقد عمّت هذه الثورة المدن والقرى الفلسطينية، وأثبتت أن الشعب الفلسطيني كان على درجة

عالية من الوعي والتنظيم رغم شح الموارد. عبّرت هذه الانتفاضة عن تطور الوعي الوطني من

الاعتراض السياسي إلى الفعل المقاوم الميداني، ووضعت أسسًا للعمل الجماهيري المنظم⁹⁵.

في منتصف الثلاثينيات، انفجرت "الثورة الكبرى" (1936-1939) نتيجة تراكم سياسات التهويد والقمع

البريطاني. بدأت الثورة بإضراب عام استمر ستة أشهر، وتطورت إلى كفاح مسلح شامل قاده

الفلاحون، وشارك فيه علماء مثل الشيخ عز الدين القسام. طالبت الثورة بالاستقلال الكامل، ورفضت

المشروع الصهيوني بشكل قاطع. وعلى الرغم من قلة الإمكانيات، فإنها شكّلت أول محاولة فلسطينية

جدية لصياغة مشروع تحرري مقاوم طويل الأمد⁹⁶.

واجهت هذه الثورة قمعًا بريطانيًا وحشيًا بالتعاون مع العصابات الصهيونية. تم إعدام وتهجير

قاداتها، وتفكيك بنيتها التنظيمية، مما أدى إلى إضعاف المقاومة السياسية والعسكرية. كما ساهمت

الحرب العالمية الثانية في إخماد جذوة الكفاح الوطني مؤقتًا، حيث اختلطت الأولويات بين مقاومة

الفاشية والاحتلال. وقد استفادت الحركة الصهيونية من هذا الفراغ في تعميق بناء مؤسساتها وإنشاء

قواتها العسكرية⁹⁷.

⁹⁴ مازن صلاح عطية العجلة، السياسة التجارية للدولة الفلسطينية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2007، ص73.

⁹⁵ وفاء سعد الشربيني، "الدولة والمجتمع: إشكالية العلاقة بينهما"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مج31، ع3، 2017، ص268.

⁹⁶ هدى معماش، "المقاربات العملية لبناء الدولة-الأمّة"، مجلة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 7، سبتمبر 2017، ص120.

⁹⁷ حسن أيوب، "القضية الفلسطينية بين المواثيق الدولية والمصالح السياسية"، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مج3، ع2، 2017، ص46.

عند صدور قرار تقسيم فلسطين عام 1947، وجد الفلسطينيون أنفسهم بلا مؤسسات تمثيلية قوية أو قيادة موحدة، في الوقت الذي كانت فيه الحركة الصهيونية قد اكتملت دولتها فعلياً. وعلى الرغم من رفض الفلسطينيين والعرب لهذا القرار، فإنهم لم يتمكنوا من تنظيم مقاومة عسكرية فعالة، ما أدى إلى وقوع نكبة 1948، وتهجير أكثر من 750 ألف فلسطيني، وتدمير قرى كاملة، وفرض واقع استيطاني جديد أنهى المرحلة الأولى من المشروع الوطني الفلسطيني⁹⁸.

تمثلت سياسات الانتداب البريطاني وخصوصاً إصدار وعد بلفور، النقطة الأساسية والأولى في انطلاق المقاومة الفلسطينية، وكانت هذه المقاومة تنسم باستخدام أساليب مدنية مثل المظاهرات والاحتجاجات حتى عام 1936م الذي وقع فيه الإضراب الكبير الذي استمر أكثر من ستة شهور⁹⁹. وكانت الحياة السياسية التي تقود المقاومة في هذه الفترة تتمثل في تشكيل الأحزاب، فكان على سبيل المثال الحزب الشيوعي أول أحزاب فلسطين في بداية العشرينيات، وتلاه ظهور أحزاب مثل حزب الاستقلال عام 1934م، حزب الدفاع عام 1935م، الحزب العربي عام 1936¹⁰⁰.

كانت الحياة الحزبية الفلسطينية تتخذ الشكل القبلي والعائلي، وايضا تتركز على تشكيل الجمعيات السياسية، ومن أهم نشاطات الأحزاب كانت في عقد المؤتمرات الوطنية، واللجان الشعبية وكان أبرزها اللجنة العربية العليا عام 1936م بقيادة الحاج أمين الحسيني، كما كانت السيطرة على الحياة السياسية تتمثل في الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية المستندة إلى العائلة والقبيلة¹⁰¹.

⁹⁸ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، القضية الفلسطينية: خلفيات تاريخية وتطوراتها المعاصرة، الطبعة الكاملة، بيروت، 2022، ص102.

⁹⁹ الفراني، عبد الحميد جمال (2011): "المقاومة الشعبية ضد الجدار والاستيطان في فلسطين (1967-2011م)"، ورقة علمية إلى المؤتمر العلمي الخامس بعنوان "الاستيطان في فلسطين ودوره في تهويد المدينة" تحت شعار "فلنتحد من أجل فلسطين والأقصى والمقدسات"، مؤسسة فلسطين الدولية، غزة، فلسطين.

¹⁰⁰ جميل هلال، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر

الوطني، رام الله، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006 ص44-45.

¹⁰¹ محسن أبو رمضان، التحول الديمقراطي في فلسطين "أسباب التراجع ومعوقات التقدم"، ط1، مركز رام الله لدراسات حقوق

الإنسان، 2008، ص23

كما يلاحظ في هذه المرحلة في تاريخ المقاومة الفلسطينية الغياب الواضح للسلطة المركزية الشاملة، وإنما اقتصر الدور القيادي على مجموعة من التشكيلات الاجتماعية والحزبية، التي لم تكن تعبر عن نفسها بشكل ديمقراطي¹⁰².

كما كانت هذه المرحلة من تاريخ المقاومة الفلسطينية تتمثل في نشاطات "المؤتمر العربي الفلسطيني" حيث انعقد هذا المؤتمر سبعة مرات في الاعوام 1919 الى 1928. وكان عمل هذا المجلس يشابه عمل المجلس النيابي وانبثقت عنه "اللجنة التنفيذية" والتي مثلت الشعب الفلسطيني سياسياً، وكان موسى كاظم الحسيني رئيس هذه اللجنة، ومنها صار زعيماً للحركة الوطنية الفلسطينية حتى وفاته في 1934. وبعد موسى كاظم انتهى دور المؤتمر العربي الفلسطيني، وقامت الأحزاب السياسية في الفترة التالية والتي قامت بتمثيل اشكالاً جديدة من أشكال العمل والتنافس السياسي¹⁰³.

وقد تشكلت " اللجنة العربية العليا" من خلال الأحزاب العربية برئاسة الحاج أمين الحسيني وأصبحت تلك اللجنة هي الجهة التي تمثل الفلسطينيين، لقد استشعرت اللجنة العربية العليا الفراغ الذي سينتج من خلال انتهاء الانتداب على فلسطين. وعلنت عن "حكومة عموم فلسطين" التي ترأسها "أحمد حلمي عبد الباقي". وقد اعترفت بعض الحكومات العربية، وعارضتها كل من الأردن ومصر¹⁰⁴.

ويرى الباحث بان هذه المرحلة من تاريخ المقاومة الفلسطينية تمثل بغياب القيادة الموحدة والمركزية الادارية في قيادة مقاومة الشعب الفلسطيني، وان وجدت مثل هذه القيادات فانها كانت تعتمد

¹⁰² إياد ألبغروثي، النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية، في إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999، ص219.

¹⁰³ محسن صالح، الشرعية الفلسطينية المستباحة، بتاريخ، 2008/10/23 موقع الزيتونة

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=75029>

¹⁰⁴ محسن صالح، الشرعية الفلسطينية المستباحة، مرجع سابق،

<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=75029>

على الطابع الشخصي والعائلي وليس على فكرة المؤسسة، فالمقاومة كانت عبارة عن جهود شعبية غير منظمة، تقود شخصيات عائلية غير ممأسسة. ويرى الباحث بان الدليل على ذلك هو تلاشي التشكيلات السياسية بغياب او بوفاة الزعيم القائم عليها. كما يستنتج الباحث من هذه المرحلة بان المقاومة لا تنطلق فقط من جهود الشعب ولكن ايضا من خلال تواجد حقيقي لمؤسسة ادارية وسياسية قادرة على تمثيل الشعب سياسيا لكي تعبر عن تطلعاته وارادته.

اشكال المقاومة الفلسطينية زمن الانتداب البريطاني:

اتخذت هذه الفترة من تاريخ المقاومة الفلسطينية اشكال مختلفة ونشاطات متعددة وكانت بدايتها الحملات الإعلامية الصحفية بداية من عام 1908، وكانت اهم الصحف والمجلات تتمثل في فلسطين، والجامعة الإسلامية، والدفاع، وكانت تشتمل على المقالات الحماسية والتثقيفية، واعلام الفلسطينيين بالاخبار المستجدة للمقاومة. وإصدار مطبوعات أجنبية تستهدف أفراد جيش الانتداب البريطاني. ومن أبرز كتاب هذه المرحلة نجيب عازوري، وخليل السكاكيني، وكانت ردود فعل سلطات الانتداب تتمثل في حبس الصحفيين واغلاق الصحف.¹⁰⁵

اما الشكل الاخر فتمثل في التصريحات والبرقيات والاحتجاج والعرائض وكانت ابرزها واكثرها تاثيرا وقعت في عام 1925 اثناء زيارة آرثر بلفور لفلسطين بمناسبة الافتتاح للجامعة العبرية، فكانت هذه البرقيات ورسائل الاحتجاج ترسل الى ارثر بلفور من مختلف القطاعات، إلا أن سكرتارية مكتب بلفور أتلفتها جميعها¹⁰⁶.

¹⁰⁵ ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين (1917 - 1948)، الأسوار للطباعة والنشر - عكا 1979

¹⁰⁶ عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر/بيروت، الطبعة الاولى، تشرين الثاني (نوفمبر)

1970.

اما الشكل الثالث فتمثل في إرسال الوفود السياسية الخارجية الى لندن وباريس وجنيف، ولتحقيق أغراض إعلامية، ولكن لم يكن للفلسطينيين طريق مباشر إلى عصابة الأمم ولم تكن لهذه الوفود الخبرة الكافية ليتعاملوا مع وزارة المستعمرات¹⁰⁷.

اما الشكل الرابع فتمثل في المظاهرات الشعبية التي قم الفلسطينيون بتنظيمها، وتتقدمهم شخصيات إسلامية ومسيحية التي تتوجه الى الحاكم العسكري وقنصليات الدول الغربية، وكانت ردة فعل الحاكم العسكري تتمثل في حظر تلك المظاهرات، ومواجهتها بالبوليس مما أدى الى مقتل وإصابة عدد من الفلسطينيين. وكانت تترافق مع هذه المظاهرات الإضرابات العامة وإغلاق المتاجر، وكانت شهرة هذا الاسلوب ناتجة من نشاطات المستعمرات البريطانية الاخرى التي حاربت بها "ونستون تشرشل" وزير المستعمرات البريطاني¹⁰⁸.

والشكل الخامس تمثل في اتباع الشعب الفلسطينية في مقاومته سياسة مقاطعة الحكومة البريطانية حيث لجأ الفلسطينين إلى المقاطعة السياسية منذ العام 1922، ومقاطعة الانتخابات، وترافقت سياسات المقاطعة بظهور المؤتمرات والمهرجانات الوطنية وخصوصا التي تنظمها الكتل الطلابية، وبرزت هذه المؤتمرات المؤتمر العربي الفلسطيني في عام 1919، والمؤتمر السوري العام عام 1919، والمؤتمر الفلسطيني الخامس في 1922. والمؤتمر الإسلامي العام في 1931¹⁰⁹.

¹⁰⁷ عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الاولى، تشرين الثاني (نوفمبر) 1970. مرجع سابق.

¹⁰⁸ ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين (1917- 1948)، الأسوار للطباعة والنشر - عكا 1979

¹⁰⁹ هلال، جميل: التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

وكان للمساجد دور كبير في مقاومة الانتداب البريطاني، وكانت سلطات الانتداب تشعر بالعجز في مواجهة هذه الفعاليات اذ لعب المسجد في فلسطين تلك الأدوار التي لعبها عموم العالم الإسلامي في طريقه لتحرير الوطني¹¹⁰.

اما الشكل السادس والذي تمثل بالثورة المسلحة التي نشطت في الفترة 1918-1935، وقد تميزت هذه الفترة بانتشار افكار المقاومة المسلحة والتي كانت تشتمل على فئات الشعب من الفلاحين والعمال وكانت أعمالها العسكرية تتجلى في نصب الكمائن للقوات البريطانية، واغتيال الشخصيات العسكرية، وتنظيم الاضرابات.

المقاومة الفلسطينية زمن الاحتلال الصهيوني (1948-2014)

في 29 تشرين الثاني 1947 اصدرت الجمعية العامة قرارها رقم (181)، والذي يقضي بتقسيم فلسطين بأغلبية (33) صوتا كان مع القرار، و(13) صوتا ضد القرار وامتناع (10) عن التصويت، من بينهم بريطانيا. قامت بريطانيا بوضع خطة لسحب قواتها في موعد أقصاه تاريخ 15 مايو 1948م. و جاء في تقارير لجنة انسكوب أن عدد السكان الفلسطينيين في فلسطين في 1947 وصل إلى (1658000) نسمة، منهم (1020000) عربي بنسبة (66%) والباقي من اليهود بنسبة (33%) من إجمالي عدد السكان. وبموجب قرار التقسيم، كان على (407) آلاف مواطن عربي العيش تحت السيطرة والحكم اليهودي. أعطى قرار التقسيم العرب ما نسبته (43%) من إجمالي

¹¹⁰ ممدوح نوفل، النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج " نشوء النظام السياسي الفلسطيني وتطوره" في ما بعد الأزمة التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، ط1، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999، ص 27-29.

مساحة فلسطين، بالمقابل منح اليهود نسبة (54%) علماً بأن عددهم لا يتجاوز الثلث من إجمالي السكان، ودوّل القرار مدينة القدس. من اهم الملاحظات على هذا القرار 111:

1. القرار يخالف مبدأ تقرير المصير
2. كما ان هذا القرار لا يستند الى اي قانون.
3. ليس للأمم المتحدة ولا لأي هيئة أخرى السلطة لتقسيم أي إقليم خلافاً لرغبة سكانه
4. يعد هذا القرار حسب القانون الدولي من التوصيات الملزمة.
5. قرار التقسيم يخالف قواعد العدالة في التوزيع
6. لم تلزم الأمم المتحدة في هذا القرار اليهود بالعودة للحدود التي اقترحت للتقسيم.

ظهور الحركة الصهيونية:

كان لظهور الحركة الصهيونية الاثر الكبير على التغيير الحاصل في فلسطين، فمنذ ظهور هذه الحركة بدأت انظار قادتها تتجه إلى فلسطين باعتبارها مكان اقامة وبناء الدولة اليهودية التي ستكون ملاذاً امناً لكل يهود العالم، لقد كانت الحركة الصهيونية العالمية حركة استعمارية قائمة بذاتها وليست أداة فقط بيد الاستعمار الأوروبي، فقد تمثل الاستعمار بيد الصهيونية هدفاً بذاته من اجل خلق القومية والدولة القومية وليس قومية قائمة ومتحققة على ارض الواقع، وهي تختلف عن الاستعمار الأوروبي، فالاستعمار الأوروبي على الأقل كان يمتلك نوعاً من التعايش مع السكان الأصليين، في حين ان

¹¹¹ إبراهيم أبراش، العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس ، بتاريخ 2006/4/12.

http://www.oppc.pna.net/mag/mag21/new_page_12.htm

الاستعمار الصهيوني يسعى الى طرد السكان الأصليين وترحيلهم بشتى الوسائل والطرق وبأبشع الجرائم على مر العصور.¹¹²

لقد روجت الصهيونية العالمية الى اقناع العالم بان للفلسطينيين متسعا في العالم العربي، على إن يحل مكانهم المزيد من المهاجرين اليهود وغير اليهود الى فلسطين، وتندرع الصهيونية بمسمى التهديد الديمغرافي للدلالة على وجهة النظر السياسية التي ترى بان النمو السكاني لمجموعة سكانية معينة يهدد هوية الدولة، اذ تمثل مشكلة التهديد الديمغرافي عنصرا أساسيا من عناصر السياسة الصهيونية، والتي تنظر الى الوجود الفلسطيني سواء في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية او قطاع غزة او مناطق الخط الأخضر على انه تهديد ديمغرافي يهدد وجودها، وفي المقابل يرى الفلسطينيون بان التوسع الصهيوني الاستيطاني على ارضه، وإبقاء السياسة الإسرائيلية لقضايا الحدود معلقة الى اجل غير مسمى تهديدا ديموغرافيا يطلق عليه مسمى التهويد او الضم.¹¹³

ظهرت الحركة الصهيونية في أوساط يهود اوروبا الشرقية، وقد اتجهت هذه الحركة للعنف بعد المذابح التي وقعت ضدهم في روسيا، واستمرت الحركة الصهيونية باتخاذ العنف وسيلة سياسية الى ان تم اعتبارها حركة عنصرية بصدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379، الذي اعتمد في 10 نوفمبر 1975 بتصويت 72 دولة بنعم مقابل 35 بلا (وامتناع 32 عضواً عن التصويت)، ويحدد القرار "أن الصهيونية هي شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري". وطالب القرار جميع دول العالم بمقاومة الأيديولوجية الصهيونية التي حسب القرار تشكل خطراً على الأمن والسلام العالميين.¹¹⁴ وكثيراً ما يستشهد بهذا القرار في المناقشات المتعلقة بالصهيونية والعنصرية. الا ان هذا القرار الغي

¹¹² الدكتور عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة التاسعة، 1985، ص30.

¹¹³ خالد وليد محمود، آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل، مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث، بيروت، لبنان، 2007، ص95

¹¹⁴ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379

بموجب القرار 86/46 يوم 16 ديسمبر، 1991، إذ اشترطت إسرائيل إلغاء القرار 3379 لقبولها المشاركة في مؤتمر مدريد 1991.

كان الاعتقاد لدى دول العالم بان الحركة الصهيونية تمثل الحل لمشكلة الأقليات المضطهدة من اليهود في العالم، فقد كان أعضاء الحركة الصهيونية يطرحون الحلول على دول العالم لحل مشكلة اليهود وإيجاد وطن قومي لهم، حيث ترى الحركة الصهيونية بان مسالة مقايضة السكان ونقلهم من مكان الى اخر تعتبر مسالة عادلة.¹¹⁵

ويرى الباحث أن مرحلة الكفاح المسلح كانت لحظة محورية في تشكّل الوعي السياسي الفلسطيني، إذ نقلت الفلسطيني من موقع الضحية إلى موقع الفاعل ومن منطق الملعب إلى دور اللاعب، وأسست لمرحلة جديدة من النضال الوطني عنوانها "القرار المستقل" ورفض التبعية الإقليمية. ويؤكد أن هذه المرحلة حققت مكاسب كبرى، أبرزها تثبيت الهوية الفلسطينية على المستوى الدولي، وتعزيز مكانة منظمة التحرير في النظام العربي والدولي.

لكن الباحث ينتقد غياب الرؤية الاستراتيجية طويلة الأمد في هذه المرحلة، حيث بقي الكفاح المسلح محصوراً في رمزيته دون ربطه بأفق سياسي واقعي. كما أن الاعتماد المفرط عليه كخيار أوحده، دون وجود مؤسسات فاعلة أو قاعدة جماهيرية منظمة، ساهم في فشل تحويل الإنجازات العسكرية إلى مكاسب سياسية ملموسة. ومع تغير السياقات الدولية بعد السبعينيات، تراجعت فاعلية هذا النمط الكلاسيكي من المقاومة، ما دفع القيادة الفلسطينية إلى البحث عن بدائل تفاوضية.

ويخلص الباحث إلى أن الكفاح المسلح - رغم شرعيته التاريخية - لا يمكن اعتباره غاية في ذاته، بل وسيلة ضمن منظومة نضال متعددة الأبعاد، ينبغي أن تتكامل فيها أدوات العمل السياسي

¹¹⁵ ناجح جرار، الهجرة القسرية الفلسطينية، مؤسسة فورد، ط1، 1995، ص3

والدبلوماسي والميداني، بما يضمن استدامة المشروع الوطني الفلسطيني في ظل تغير البيئة الدولية وتحديات الاحتلال والانقسام.

ويرى الباحث أن الانتقال من الكفاح المسلح إلى التفاوض كان تحولًا اضطراريًا فرضته المتغيرات الإقليمية والدولية، إلا أن طريقة إدارة هذا التحول من قبل القيادة الفلسطينية افتقرت إلى التوازن بين الواقعية السياسية والثوابت الوطنية. ويعتبر أن اتفاق أوسلو لم يُترجم إلى مشروع سيادي فعلي، بل رسّخ نظامًا إداريًا هشًا يفتقر إلى مقومات الدولة، ويخضع لشبكة من القيود الإسرائيلية التي أفرغت السلطة من مضمونها السياسي.

ويُشدّد الباحث على أن تأسيس السلطة الوطنية لم يتم ضمن بيئة تحررية، بل ضمن إطار تفاوضي غير متكافئ فرضته موازين القوى. ويرى أن الرهان الكامل على التسوية السياسية دون ضمانات دولية واضحة أو استراتيجية موازية للمقاومة الشعبية أضعف من موقف الفلسطينيين، وأدى إلى تعميق الانقسام السياسي لاحقًا، خاصة بعد فشل مفاوضات الوضع النهائي.

كما يؤكد الباحث أن هذه المرحلة مثّلت نقطة فاصلة في التحول من مشروع تحرري إلى مشروع سلطوي محدود، وأن استعادة المسار الوطني اليوم يتطلب إعادة تقييم هذه التجربة بكل جرأة، والبحث عن صيغة بديلة تدمج بين أدوات التفاوض، والمقاومة، والدبلوماسية، في إطار وطني موحد لا يُفِرط بالثوابت ولا يعزل المؤسسات عن أهداف التحرر.

المطلب الثاني: المقاومة الفلسطينية وصولاً إلى توقيع اتفاق أوسلو وإنشاء السلطة

الوطنية الفلسطينية

يركز هذا المطلب على التحولات التي طرأت على بنية المقاومة الفلسطينية خلال الفترة الممتدة من سبعينيات القرن العشرين وحتى أوائل التسعينيات، وهي المرحلة التي مهدت لتحول استراتيجي

كبير تمثّل في الانتقال من الكفاح المسلح إلى خيار التفاوض السياسي، بما أفضى إلى توقيع اتفاق أوسلو عام 1993 وتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

يتناول المطلب بدايةً تراجع دور المقاومة المسلحة في الخارج بعد الخروج من بيروت عام 1982، وتقلص فاعلية العمل الفدائي نتيجة الضربات العسكرية والعزلة السياسية. في هذا السياق، برزت الانتفاضة الشعبية الأولى عام 1987 كعلامة فارقة، إذ مثّلت نقلة في شكل المقاومة من العمليات العسكرية التقليدية إلى المقاومة الجماهيرية المدنية، مما أعاد زخم القضية الفلسطينية إلى الداخل، وفتح المجال أمام إعادة تشكيل العلاقة بين منظمة التحرير والفعل الشعبي.

كما يُبرز المطلب أن هذه المرحلة شهدت تصاعدًا في النشاط الدبلوماسي للقيادة الفلسطينية، خاصة بعد إعلان الاستقلال عام 1988 في الجزائر، وما تبعه من اعترافات دولية بمنظمة التحرير كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. وفي ظل التحولات العالمية الكبرى، وعلى رأسها انهيار الاتحاد السوفييتي وحرب الخليج الثانية، دخلت المنظمة في مفاوضات سرية مع إسرائيل، أدت إلى توقيع اتفاق أوسلو في أيلول/سبتمبر 1993.

ويؤكد المطلب أن اتفاق أوسلو أفضى إلى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية كهيئة حكم ذاتي انتقالي، لكنه لم يتضمّن التزامًا إسرائيليًا واضحًا بإقامة الدولة الفلسطينية، مما جعله نقطة خلاف عميقة داخل المجتمع السياسي الفلسطيني. وقد ترتب على ذلك تأسيس مؤسسات فلسطينية شبه سيادية، لكنها بقيت خاضعة للسيطرة الإسرائيلية من حيث الأمن والاقتصاد والحدود، الأمر الذي خلق نموذجًا إداريًا هشًا وضع الفلسطينيون أمام مفترق طرق جديد بين الاستمرار في التفاوض أو العودة إلى المقاومة.

الفرع الاول: استخدام المقاومة لمواجهة الدولة الاسرائيلية

تميزت هذه المرحلة بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964م، والتي مثلت بداية نشوء النظام السياسي الفلسطيني، والتي اعتمدت على التمثيل السياسي بالاعتراف العربي وخصوصا المصري والاردني، فكانت تمثل الفلسطينيين عامة في الداخل والخارج، وكذلك الاتحادات الشعبية في ذلك الوقت¹¹⁶.

الا ان هذه المرحلة من تاريخ المقاومة الفلسطينية تمثلت في لعب الدول العربية او ما يعرف بدول الطوق دورا اساسيا في تشكيل البعد السياسي للشعب الفلسطيني، وقد شهدت هذه المرحلة تطورا كبيرا على مستوى العمل العسكري المسلح الفلسطيني على مستوى الجماعات المسلحة، الا انها كانت تعاني من مشكلات كبيرة على صعيد الدول العربية والتي شكلت هزيمة عام 1967 ضربة قوية لها¹¹⁷. كما تتميز هذه المرحلة بان الفصائل الفلسطينية كانت لا تجري انتخابات داخلية وغالبا ما كانت تتم بالتوافق¹¹⁸. كما تميزت المرحلة ايضا بتشكيل حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) والتي تعد أكبر وأكثر الفصائل الفلسطينية سيطرة على النظام السياسي الفلسطيني، وتعد أكبر الفصائل الفلسطينية واكثرها من حيث الموارد المالية، وبذلك أصبحت الفصيل المقرر والمسيطر، كما ان تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية التي اقرت في قوانينها بشرعية التعددية السياسية إلا أن مسألة الديمقراطية بقيت محصورة لاعتبارات عديدة، وانحصرت التعددية فيما عرف بنظام الحصة¹¹⁹.

¹¹⁶ إبراهيم أبراش، العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس، بتاريخ 2006/4/12.

http://www.oppc.pna.net/mag/mag21/new_page_12.htm

¹¹⁷ تيسير محسن، النظام السياسي الفلسطيني والتيار الثالث "دراسة بنويوية، بتاريخ/ 2006.

www.home.birzet.edu/cds/arabic/research/2006

¹¹⁸ جميل هلال، النظام السياسي الفلسطيني ما بعد أوسلو دراسة تحليلية نقدية، ط2، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006، ص49-50.

¹¹⁹ جميل هلال، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، مرجع سابق، ص48-49.

وقد شكلت الاتحادات النقابية والعمالية والزراعية بمختلف قطاعاتها قاعدة من قواعد المنظمة والتي تلتزم بالميثاق الوطني الفلسطيني وتقوم بتمثيل كل منها في قطاع محدد في الساحة الفلسطينية، وقد أسهمت في العمل السياسي من حيث التوعية للفلسطينيين بشؤون القضية الفلسطينية أو لتحقيق هدف إنشاء المؤسسات النقابية لمجتمع الدولة المقبلة ولرعاية مصالح الاعضاء الاجتماعية والاقتصادية وتحسين أوضاعهم. فظهرت العديد من الاتحادات مثل الاتحاد العام للمرأة واتحاد المحامين والمهندسين وكان انتخابهم وتمثيلهم يتم بطريقة ديمقراطية¹²⁰.

كما برز في هذه المرحلة دور المجلس الوطني، وكان فلسفة تلك المرحلة تقوم على ان منظمة التحرير اداة لتحرير الوطن وليس لنشر مفهوم ديمقراطية المجتمع الفلسطيني.¹²¹

ويرى الباحث بان هذه المرحلة تمثلت في محاولة بعض الدول العربية السيطرة على القرار السياسي الفلسطيني، وهو ما ادى الى توتر العلاقات الفلسطينية العربية في دول مختلفة مثل الاردن ولبنان ومصر، وسوريا والعراق، كما شهدت هذه المرحلة ظهور العمل العسكري على حساب العمل السياسي، وانتشار نشاطات المنظمات الفلسطينية بشكل غير منسق وبدون هدف سياسي محدد. ويرى الباحث بان استفراد الفصائل الفلسطينية بتوجهاتها المختلفة على الراي السياسي وسيطرتها على جموع الشعب الفلسطيني الى غياب المشاركة التي كانت سائدة قبل عام 1948، وتضائلها مقارنة بما سبقها من فترات.

وقبيل ظهور السلطة الفلسطينية، ظهرت الانتفاضة الفلسطينية الأولى أو **انتفاضة الحجارة**، سميت بهذا الاسم لأن الحجارة كانت هي الأداة الرئيسية فيها، كما عُرف الصغار من رماة الحجارة بأطفال الحجارة. والانتفاضة شكل من أشكال الاحتجاج العفوي الشعبي الفلسطيني على الوضع العام

¹²⁰ الاتحادات والتنظيمات الشعبية الفلسطينية موسوعة الصحراء مقاتل، 2008

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/Monazma-Ta/sec09.doc_cvt.htm

¹²¹ ممدوح نوفل، ما بعد الأزمة التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، مرجع سابق، ص 30-31.

المزري بالمخيمات وعلى انتشار البطالة وإهانة الشعور القومي والقمع اليومي الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد الفلسطينيين.

واستمر تنظيم الانتفاضة من قبل القيادة الوطنية الموحدة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية فيما بعد. بدأت الانتفاضة يوم 8 ديسمبر/كانون الأول 1987، وكان ذلك في جباليا، في قطاع غزة. ثم انتقلت إلى كل مدن وقرى ومخيمات فلسطين. يعود سبب الشرارة الأولى للانتفاضة لقيام سائق شاحنة إسرائيلي بدهس مجموعة من العمّال الفلسطينيين على حاجز «إريز»، الذي يفصل قطاع غزة عن بقية الأراضي فلسطين منذ سنة 1948. هدأت الانتفاضة في العام 1991، وتوقفت نهائياً مع توقيع اتفاقية أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية عام 1993.

ويُقدّر أن 1,300 فلسطيني استشهدوا أثناء أحداث الانتفاضة الأولى على يد الجيش الإسرائيلي، كما قتل 160 إسرائيليًا على يد الفلسطينيين، وبالإضافة لذلك يُقدّر أن 1,000 فلسطيني يُزعم أنهم متعاونين مع السلطات الإسرائيلية قتلوا على يد فلسطينيين، على الرغم من أن ذلك ثبت على أقل من نصفهم فقط.¹²²

ولم تكن القيادة الفلسطينية على علم باوضاع الشعب الفلسطيني بالداخل، وكذلك القادة العرب، وأيضاً تمثل الانتفاضة فشلاً للجهاز القيادي الإسرائيلي الذي لم يكن منتبهاً إلى الغليان الفلسطيني بالرغم من التحذيرات التي أبداها عدد من السياسيين كوزير الخارجية السابق أبا إيبان الذي كتب في نوفمبر من عام 1986، أي قبل سنة من الانتفاضة: "إن الفلسطينيين يعيشون محرومين من حق التصويت أو من حق اختيار من يمثلهم. ليس لديهم أي سلطة على الحكومة التي تتحكم في

Zachary Lockman, Joel Beinin (1989) Intifada: The Palestinian Uprising Against Israeli Occupation South ¹²²
End Press, ISBN 0-89608-363-2 and 9780896083639 p 38

أوضاعهم المعيشية. إنهم يتعرضون لضغوط وعقوبات ما كان لهم أن يتعرضوا لها لو كانوا يهودا [...] إن هذه الحالة لن تستمر دون أن يؤدي ذلك إلى انفجار".¹²³

السلطة الوطنية الفلسطينية 1994م

كانت سلسلة الخطوات السياسية التي قامت بها منظمة التحرير منذ العام 1988 وما بعدها عاملاً ممهداً لبدء المفاوضات مع إسرائيل، فكان عام 1993م العام الذي توافقت فيه منظمة التحرير الفلسطينية على تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية التي تمتعت بالصفة القانونية وادخلت النظام السياسي الفلسطيني منعطفاً جديداً إلا أن الاحتلال الإسرائيلي كان لا زال قائماً في الضفة وغزة¹²⁴. وقد تميزت هذه المرحلة بالبدء في عقد انتخابات رئاسية وتشريعية في عام 1996م، وأصبح الفلسطينيون ولأول مرة في ظل سلطة فلسطينية عبر الانتخابات¹²⁵. وتميزت هذه المرحلة ب بروز دور المجلس التشريعي الذي يتمتع بصلاحيات تشريعية¹²⁶. وقد تميزت هذه الانتخابات بنسبة المشاركة العالية التي تخطت التوقعات، حيث وصلت إلى نسبة 80%، بواقع 70% في الضفة الغربية و88% في قطاع غزة¹²⁷.

واندلعت شرارة الانتفاضة الفلسطينية الثانية، عقب اقتحام زعيم المعارضة الإسرائيلية آنذاك أرييل شارون يوم 28 سبتمبر/أيلول 2000 باحات المسجد الأقصى، تحت حماية نحو ألفين من الجنود والقوات الخاصة، وبموافقة من رئيس الوزراء في حينه إيهود باراك، ف وقعت مواجهات بين المصلين وقوات الاحتلال. وتجوّل شارون في ساحات المسجد، وقال إن "الحرم القدسي" سيبقى منطقة

¹²³ رامز مصطفي، انتفاضة الحجارة في ذكراها التاسعة والعشرين 3 / 1،

<http://www.qudsnet.com/m/index.php?maa=View&id=358737>

¹²⁴ محسن أبو رمضان، التحول الديمقراطي في فلسطين "أسباب التراجع ومعوقات التقدم" مرجع سابق، 2008، ص31.

¹²⁵ ممدوح نوفل، ما بعد الأزمة التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، مرجع سابق، ص37.

¹²⁶ خليل الشقاقي، التحول نحو الديمقراطية في فلسطين "عملية السلام والبناء الوطني والانتخابات مرجع سابق، ص32-33.

¹²⁷ خليل الشقاقي، المرجع السابق، ص34.

إسرائيلية، مما أثار استفزاز الفلسطينيين، فاندلعت المواجهات بين المصلين والجنود الإسرائيليين، وقُتل سبعة فلسطينيين وجُرح 250 آخرون، كما أُصيب 13 جندياً إسرائيلياً.¹²⁸

ويعتبر الطفل الفلسطيني "محمد الدرة" رمزا للانتفاضة الثانية، فبعد يومين من اقتحام المسجد الأقصى، أظهر شريط فيديو التقطه مراسل قناة تلفزيونية فرنسية في 30 سبتمبر/أيلول 2000، مشاهد إعدام للطفل (11 عاماً) الذي كان يحتمي إلى جوار أبيه ببرميل إسمنتي في شارع صلاح الدين جنوبي مدينة غزة. وأثار إعدام الجيش الإسرائيلي للطفل الدرة مشاعر غضب الفلسطينيين في كل مكان، وهو ما دفعهم إلى الخروج في مظاهرات غاضبة ومواجهة الجيش الإسرائيلي، مما أسفر عن مقتل وإصابة العشرات منهم. وتميزت الانتفاضة الثانية، مقارنة بالأولى التي اندلعت عام 1987، بكثرة المواجهات، وتصاعد وتيرة الأعمال العسكرية بين الفصائل الفلسطينية والجيش الإسرائيلي. كما نفذت الفصائل الفلسطينية هجمات داخل المدن الإسرائيلية، استهدفت تفجير مطاعم وحافلات، تسببت بمقتل مئات الإسرائيليين. ووفقاً لأرقام فلسطينية وإسرائيلية رسمية، فقد أسفرت الانتفاضة الثانية عن مقتل 4412 فلسطينياً إضافة إلى 48 ألفاً و322 جريحاً، بينما قُتل 1100 إسرائيلي، بينهم ثلاثمائة جندي، وجرح نحو 4500 آخرين.¹²⁹

وكان من نتائج الانتفاضة الثانية على الفلسطينيين تصفية معظم الصف الأول من القادة الفلسطينيين أمثال ياسر عرفات وأحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي وأبو علي مصطفى، وتدمير البنية التحتية الفلسطينية، وتدمير مؤسسات السلطة الفلسطينية، وتدمير ممتلكات المواطنين/ استشهاد عدد كبير من أبناء فلسطين، والانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، كما نتج عن انتفاضة الأقصى اختراع أول صاروخ فلسطيني في غزة من نوع (صاروخ قسام) وتطورت الفصائل وصنعت صواريخ كثر مثل صاروخ (قدس 4) التابع للجهاد الإسلامي و(صمود) التابع للجهة الشعبية وقامت كتائب شهداء

¹²⁸ عبد الوهاب المسيري، من الانتفاضة إلى التحرير، دار الفكر، عمان، الأردن، 2005
¹²⁹ عبد الوهاب المسيري، من الانتفاضة إلى التحرير، دار الفكر، عمان، الأردن، 2005

الأقصى الموجودة في قطاع غزة بصناعة صاروخ (أقصى 103) وقامت كتائب المقاومة الشعبية بصناعة صاروخ (ناصر) ويتم قصف إسرائيل بهاذ الصواريخ حاليا من غزة الامر الذي اربع إسرائيل وادى إلى حرب على غزة لإيقاف الصواريخ وفشلت إسرائيل في تحقيق هدفها . كما نتج عن انتفاضة الأقصى فلتان أمني في الشارع الفلسطيني عقب الانتفاضة ومن ثما قامت قوات الامن الفلسطينية بفرضه بالقوة.¹³⁰ اما من حيث نتائج الانتفاضة الثانية على الإسرائيليين فقد أدت الى انعدام الامن في الشارع الإسرائيلي بسبب العمليات الاستشهادية، وضرب السياحة في إسرائيل بسبب العمليات الاستشهادية، واغتيال وزير السياحة الإسرائيلي (زئيفي) على يد أعضاء من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والحاق عدد من القتلى الإسرائيليين بسبب اجتياحات المدن الفلسطينية والاشتباكات مع رجال المقاومة وكثرة العمليات، بالإضافة الى مقتل قائد وحدة الهبوط المظلي الإسرائيلي (الكوماندوز) في معركة مخيم جنين، بالإضافة الى تحطيم مقولة الجيش الذي لايقهر في معركة مخيم جنين الذي قتل فيها 58 جندي إسرائيلي وجرح 142. توقفت انتفاضة الأقصى في الثامن من فبراير/شباط 2005 بعد اتفاق هدنة بين الإسرائيليين والفلسطينيين في قمة "شرم الشيخ"، إلا أن مراقبين يرون أن الانتفاضة الثانية لم تنته لعدم توصل الفلسطينيين والإسرائيليين إلى أي حل سياسي ولاستمرار المواجهات بمدن الضفة¹³¹.

وبسبب ضبابية الاتفاقات المرحلية التي تمت بين اسرائيل ومنظمة التحرير، وانتهاء فترة انتهاء المفاوضات النهائية، ونتيجة عدم وجود رغبة حقيقية لدى الاسرائيليين في تحقيق السلام، انطلقت انتفاضة الأقصى عام 2000 ، والتي مثلت هدم لجميع المنجزات السياسية التي حققها الفلسطينيون في المرحلة السابقة، وتدمير لما ظهر على انه شكل من اشكال السيادة الفلسطينية على مناطق حكمها، وكانت وفاة الرئيس "أبو عمار" وظهور الحركات الاسلامية الفلسطينية بشكل فاعل في

¹³⁰ جميل هلال، انتفاضة الأقصى: الأهداف المباشرة ومقومات الاستمرار مجلة الدراسات الفلسطينية مجلد 11، عدد 44 (خريف 2000)

¹³¹ عبد الوهاب المسيري، من الإنتفاضة إلى التحرير، دار الفكر، عمان، الأردن، 2005

النشاط العسكري والسياسي الفلسطيني، حيث رفضت هذه الحركات القبول بالسلطة الوطنية الفلسطينية، ورفضت المشاركة في الانتخابات، ورفض ما تم الاتفاق عليه مع إسرائيل، إلا أن بعض هذه المواقف تبدلت في (2005م)، وقررت حركة المقاومة الإسلامية حماس أن تشارك في الانتخابات البلدية ثم في التشريعية في (2006م)، وتمكنت من الفوز بغالبية مقاعد المجلس التشريعي فجعلها ذلك تشكل الحكومة العاشرة مع العلم أن السلطة أنشأت بناءً على اتفاقية أوسلو¹³².

وكانت نتائج هذه الانتخابات سبباً مباشراً في الانقسام الفلسطيني الفلسطيني وغياب مظاهر الوحدة الوطنية عن الشعب الفلسطيني، وكانت النتائج لها تعد كارثية وغير مسبوق في تاريخ المقاومة الفلسطينية، بحيث أصبحت المقاومة مجرد أداة تستخدمها الفصائل الفلسطينية المختلفة في سبيل تحقيق أهداف سياسية خاصة بها، وتحقق مصالحها، كما أن ظهور هذا الانقسام شجع على التدخل الخارجي من قبل الدول الغربية والعربية في تحديد أولويات الحركات الفلسطينية، وهو ما شكل نقطة تحول جديدة في تاريخ المقاومة الفلسطينية، في أنها أصبحت مرتبهة للقرارات الخارجية وليس لآراء الشعب الفلسطيني كما كان في المرحلة السابقة.

الفرع الثاني: مرحلة التفاوض

بدأت مسيرة التفاوض الفلسطيني الإسرائيلي بشكل فعلي مع مؤتمر مدريد للسلام عام 1991، الذي شكّل نقطة التحول الأولى من الصراع المسلح إلى الحلول الدبلوماسية. جاء المؤتمر برعاية أمريكية-سوفيتية في أعقاب حرب الخليج الثانية، واستند إلى مبدأ "الأرض مقابل السلام" وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل القرارين 242 و338. ورغم أن الوفد الفلسطيني لم يُعترف به رسمياً كمثل مستقل، إلا أن المؤتمر فتح الباب أمام مفاوضات ثنائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إلى

¹³² محسن صالح، قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006 - 2007، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط 1، 2007 ص 68.

جانب مفاوضات متعددة الأطراف بشأن قضايا المياه واللاجئين والتنمية. غير أن هذه المفاوضات لم تحقق تقدماً حقيقياً، وظلت رهينة الشروط الإسرائيلية الصارمة، وغياب الضغط الدولي الكافي على إسرائيل لتنفيذ الانسحابات المطلوبة (133).

في ظل الجمود الذي خيم على مسار مدريد، انطلقت مفاوضات سرية بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في العاصمة النرويجية أوسلو، وأسفرت عن توقيع اتفاق إعلان المبادئ في 13 أيلول/سبتمبر 1993. نص الاتفاق على الاعتراف المتبادل بين الطرفين، والبدء في فترة انتقالية مدتها خمس سنوات يتم خلالها إنشاء سلطة حكم ذاتي فلسطينية، تمهيداً للتفاوض على قضايا الوضع النهائي مثل القدس، اللاجئين، المستوطنات، الحدود، والمياه. ورغم الأمل الذي بعثه الاتفاق في حينه، إلا أن بنوده لم تلب طموحات الفلسطينيين فيما يخص السيادة الفعلية، إذ لم يتضمن الاتفاق أي التزام صريح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة (134).

اتفاق أوسلو:

لقد كانت بداية هذه المرحلة امتداداً لمفاوضات مؤتمر مدريد حيث تم التأسيس لما عرف باتفاق أوسلو والذي تم توقيعه بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في 13/9/1993م، والذي أسس إلى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية، واعتبرت هذه المرحلة أهم المراحل في تكوين ونشوء النظام السياسي الفلسطيني القائم على مقومات قانونية ودستورية شرعية إلى حد ما. وقد دخل النظام السياسي الفلسطيني مع أوسلو منعطفاً نوعياً تمثل في قيام سلطة فلسطينية على إقليمها، الأمر الذي جعل الصراع الأساسي يدور حول حدود هذا الإقليم وشكل السيادة الوطنية عليه، رغم استمرار وجود الاحتلال الإسرائيلي في الضفة وغزة، ولكن كانت هذه المرحلة حسب رأى المحللين

¹³³ هاني إسماعيل، الدولة الفلسطينية: نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة، جامعة النجاح الوطنية، 2012، ص93
¹³⁴ فانتن شاهين، اتفاقية أوسلو وأثرها على العالم العربي، مجلة كلية الآداب، جامعة طنطا، 2021، ص10-12

والسياسيين خطوة نوعية في إطار تطوير النظام السياسي من خلال وجود السلطة كنواة للدولة القادمة¹³⁵.

وقد كان ذلك بالفعل حين تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية الحكم في غزة وأريحا عام 1994م، ومنذ ذلك التاريخ أصبح جزء من سكان غزة والضفة يعيشون في ظل السلطة الفلسطينية بعدما توسعت صلاحيتها وما سمي بإعادة الانتشار لقوات الاحتلال من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1995م، وإجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية الفلسطينية في كانون ثاني عام 1996م، وأصبح الفلسطينيون ولأول مرة في ظل سلطة فلسطينية عبر الانتخابات¹³⁶.

اتفاق أوسلو الذي وقع في (13 سبتمبر 1993م)، الى قيام السلطة الفلسطينية في (مايو 1994م)، ومنذ ذلك الحين استلمت السلطة الفلسطينية العديد من المسؤوليات المدنية وبعض المسؤوليات الامنية، فعلي سبيل المسؤوليات، ووفقا لاتفاقيات أوسلو تكون للسلطة الفلسطينية كامل الصلاحيات الامنية والمدنية في المناطق المصنفة (أ) أي المدن والقرى الرئيسية، بينما تحتفظ السلطات الاسرائيلية بالصلاحيات الامنية والمدنية في المناطق المصنفة (ج)، اما في المناطق المصنفة (ب)، وهي تشمل معظم القرى الفلسطينية، فالسلطة الفلسطينية الصلاحيات المتعلقة بالأمر المدنية، وللسلطات الاسرائيلية الصلاحيات المطلقة فيما يتعلق بالأمر الامنية . وبني نظام الحكم المحلي الفلسطيني علي مستويين ، احدهما يتمثل في الحكومة المركزية ممثلة بوزارة الحكم المحلي التي تتفاعل مباشرة مع الهيئات المحلية من خلال مديريات فرعية في المحافظات المختلفة، وثانيهما يتمثل في السلطة المحلية نفسها (البلديات والمجالس المحلية) .

سرعان ما تبين أن اتفاق أوسلو لم يكن سوى مرحلة مؤقتة منح فيها الفلسطينيون الشرعية لإسرائيل مقابل وعود مؤجلة وغير مضمونة، دون توقف حقيقي للاستيطان أو تحسن ملموس في

¹³⁵ محسن أبو رمضان، التحول الديمقراطي في فلسطين "أسباب التراجع ومعوقات التقدم" مرجع سابق، 2008، ص31.

¹³⁶ ممدوح نوفل، ما بعد الأزمة التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، مرجع سابق، ص37.

ظروف الحياة تحت الاحتلال. بل إن إسرائيل استغلت الاتفاق لتكريس وقائع جديدة على الأرض، وتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية، وتعميق السيطرة الأمنية والاقتصادية على الفلسطينيين. كما عجزت السلطة الفلسطينية الناشئة عن فرض سيطرتها الكاملة، وظلت مرتهلة للهيمنة الإسرائيلية في المعابر والحركة والأمن. وقد أشار العديد من الباحثين إلى أن أوسلو مثل "فخًا سياسيًا" أدخل الفلسطينيين في مسار تفاوضي غير متكافئ، دون أدوات ضغط أو ضمانات دولية حقيقية (137).

توالى جولات التفاوض بعد أوسلو عبر ما يُعرف باتفاقيات المرحلة الانتقالية (أوسلو 2، واي ريفر، شرم الشيخ)، لكنها لم تُفض إلى نتائج حاسمة. وفي عام 2000، عقدت قمة كامب ديفيد بين ياسر عرفات وإيهود باراك برعاية الرئيس الأمريكي بيل كلينتون، غير أن المفاوضات انهارت بسبب الخلاف العميق حول القدس وحق العودة. رفض عرفات التنازل عن هذه القضايا الجوهرية، فاتهمته الإدارة الأمريكية بـ"إفشال" القمة، واندلعت بعد أشهر الانتفاضة الثانية. ومنذ ذلك الوقت، دخل مسار التفاوض في نفق مظلم، وبدأت إسرائيل تتبنى سياسة فرض الوقائع من طرف واحد، مثل بناء الجدار الفاصل والانسحاب الأحادي من غزة (138).

مع صعود الحكومات الإسرائيلية اليمينية، خاصة بعد عام 2009، تراجعت احتمالات العودة إلى المفاوضات الجادة. فقد ربطت إسرائيل أي تقدم تفاوضي باعتراف فلسطيني بـ"يهودية الدولة"، ورفضت وقف الاستيطان. أما على الجانب الفلسطيني، فقد تآكلت شرعية القيادة السياسية بفعل الانقسام الداخلي، وغياب استراتيجية تفاوضية موحدة. حاولت السلطة الفلسطينية العودة إلى الأمم المتحدة لتدويل القضية عبر الحصول على عضوية دولة مراقبة عام 2012، لكن ذلك لم يؤد إلى أي تغيير ملموس على الأرض. وفي ظل هذا الواقع، توقفت المفاوضات عمليًا منذ عام 2014، وأصبح خيار

¹³⁷ راند حلس، الاقتصاد الفلسطيني وقطاع غزة، شؤون فلسطينية، 2019، ص25
¹³⁸ هدى معماش، المقاربات العملية لبناء الدولة - الأمة، مجلة بناء الدولة، العدد السابع، 2017، ص271

الدولة المستقلة بعيد المنال، بينما يتجه الواقع نحو تكريس نظام الفصل العنصري والسيطرة الاستيطانية (139).

يرى الباحث أن مرحلة التفاوض شكّلت تحولاً استراتيجياً في المسار السياسي الفلسطيني، حيث انتقل المشروع الوطني من مرحلة المواجهة المسلحة إلى مسار دبلوماسي قائم على الحوار مع الاحتلال الإسرائيلي. وقد شكّلت اتفاقية أوسلو (1993) نقطة الانعطاف الأساسية التي أسست لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، لكنها - بحسب تقدير الباحث - لم تلبّ الطموح الوطني الفلسطيني في السيادة الكاملة، بل أدخلت القضية في مسار انتقالي غامض.

ويؤكد الباحث أن طبيعة التفاوض غير المتكافئ، وغياب ضمانات دولية ملزمة، جعل من الاتفاقات اللاحقة (واي ريفر، شرم الشيخ، كامب ديفيد) محطات غير منتجة سياسياً، بل استغلتها إسرائيل لفرض وقائع ميدانية كالتوسع الاستيطاني والسيطرة الأمنية. كما يشير إلى أن السلطة الفلسطينية، رغم تشكّل مؤسساتها، ظلت مقيدة ومفرغة من مضمون السيادة.

ويخلص الباحث إلى أن توقف مسار التفاوض بعد عام 2014 يعكس فشل النموذج القائم على التسويات المرحلية، دون معالجة قضايا الحل النهائي، وأن التجربة الفلسطينية تثبت أن المفاوضات تحتاج إلى توازن قوى، وغطاء دولي ضامن، وإرادة سياسية قادرة على الدفاع عن الثوابت، وهو ما لم يتحقق في الحالة الفلسطينية.

ويرى الباحث أن هذه المرحلة مثّلت تحولاً جذرياً في مسار القضية الفلسطينية، حيث انتقلت المقاومة من خيار المواجهة المسلحة إلى استراتيجية التفاوض، في ظل ظروف إقليمية ودولية ضاغطة، أبرزها نهاية الحرب الباردة، وتحولات النظام العربي بعد حرب الخليج. ويعتقد الباحث أن

¹³⁹ حسن أيوب، المشروع الفلسطيني لإنهاء الاحتلال، مجلة الجامعة العربية الأمريكية، 2017، ص 49

هذا التحول لم يكن نتيجة نضج سياسي داخلي بقدر ما كان استجابة لمعادلات فرضها الواقع الدولي على القيادة الفلسطينية.

كما يؤكد الباحث أن اتفاق أوسلو - رغم ما حمله من وعود بالتحول التدريجي نحو الدولة - لم يكن اتفاقاً سيادياً، بل كان إطاراً محدوداً أفرز سلطة غير قادرة على ممارسة الحكم الكامل أو حماية المشروع الوطني من التغول الاستيطاني والسياسات الاحتلالية. ويعتبر أن فشل أوسلو في إنجاز تسوية عادلة كشف حدود التعويل على المسار التفاوضي الأحادي دون امتلاك أوراق قوة استراتيجية. ويخلص الباحث إلى أن الدرس الأهم من هذه المرحلة يتمثل في ضرورة التوازن بين أدوات المقاومة والمفاوضة، وضرورة بناء مشروع وطني جامع قادر على دمج الفعل السياسي والدبلوماسي بالميدان الشعبي، حتى لا تتحول الإنجازات الرمزية إلى غطاء لإدارة واقع الاحتلال بدلاً من إنهائه.

ويرى الباحث أن المبحث الثاني يكشف بوضوح عن التحول العميق الذي طرأ على بنية المشروع الوطني الفلسطيني، من منطق المواجهة والتحرير الكامل إلى منطق التفاوض المرحلي والاعتراف المتبادل. ويعتبر أن هذا التحول، رغم ما مثله من انفتاح على الشرعية الدولية، إلا أنه تم في غياب استراتيجية وطنية متكاملة توازن بين أدوات النضال والعمل السياسي، مما جعل خيار التفاوض هشاً ومعرضاً للابتزاز الإسرائيلي والدولي.

كما يشير الباحث إلى أن الانتقال من الكفاح المسلح إلى التسوية لم يكن تحوُّلاً مدروساً نابغاً من مراجعة ذاتية وطنية، وإنما جاء كرد فعل على تغيرات إقليمية ودولية فرضت شروطاً جديدة على الفاعلين الفلسطينيين. ويرى أن القبول باتفاق أوسلو دون ضمانات ملزمة، وتحت مظلة قوة احتلالية مستمرة، أسس لمرحلة من التبعية السياسية والاقتصادية والأمنية، وأضعف من قدرة الفلسطينيين على فرض مشروع الدولة فعلياً.

ولهذا، يؤكد الباحث أن أي مراجعة جدية للمشروع الوطني الفلسطيني اليوم يجب أن تتطرق من إدراك هذا التحول، ومساءلة نتائجه، وإعادة الاعتبار للتوازن بين المقاومة بأشكالها المختلفة والعمل السياسي، بما يعيد للقضية الفلسطينية بعدها التحرري بعيداً عن وهم الدولة تحت الاحتلال.

ويرى الباحث أن الفصل الأول يؤسس لفهم بنيوي وتاريخي عميق لمسار المشروع الوطني الفلسطيني، إذ يُظهر أن مسألة الدولة الفلسطينية لم تكن يوماً غائبة عن الوعي السياسي الفلسطيني، بل مثّلت محوراً متجدداً للنضال والصراع منذ بداية الانتداب البريطاني وحتى لحظة أوسلو. ويؤكد أن إشكالية هذا المسار لم تكن في غياب الرغبة أو الشرعية الوطنية، بل في غياب الاستراتيجية الجامعة والقيادة الموحدة التي تستطيع المزاجية بين التمسك بالثوابت والاستجابة للواقع الدولي.

كما يعتقد الباحث أن إحدى أعقد معضلات هذا المسار كانت التحولات السريعة وغير المتوازنة في أدوات النضال الفلسطيني، من العمل المسلح إلى التفاوض، دون توفر بيئة داخلية صلبة أو وحدة وطنية تدعم هذا الانتقال. ويعتبر أن الفصل يعكس بوضوح هشاشة المراحل التي مر بها المشروع الوطني، حيث تراوحت بين الإنجاز الرمزي والانكشاف الاستراتيجي، خصوصاً مع غياب رؤية طويلة المدى تربط بين الكفاح الوطني وبناء مؤسسات الدولة.

ويخلص الباحث إلى أن قراءة هذا الفصل من منظور نقدي تكشف عن ضرورة العودة إلى المفهوم الشامل للدولة الفلسطينية: دولة تحررية ذات سيادة، لا كياناً وظيفياً تحت الاحتلال، وتؤكد الحاجة إلى مراجعة المسارات السابقة لإعادة بناء مشروع وطني قادر على الصمود والتحرر، في ظل واقع دولي متغير، وانقسام داخلي عميق.

الفصل الثاني

العوائق والتحديات التي حالت دون إقامة الدولة الفلسطينية

يركّز الفصل الثاني على تحليل التحديات البنوية والسياسية التي تُعيق تقدم المشروع الوطني الفلسطيني، سواء على المستوى الداخلي المرتبط بالانقسام والمؤسسات، أو على المستوى الخارجي المرتبط بسياسات الاحتلال والبيئة الإقليمية والدولية. وينقسم الفصل إلى مبحثين رئيسيين:

أولاً: المبحث الأول - التحديات الداخلية

يتناول هذا المبحث الأزمات التي يعاني منها النظام السياسي الفلسطيني، وعلى رأسها الانقسام الجغرافي والمؤسسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام 2007، والذي أفرز سلطتين متصارعتين على الشرعية والتمثيل. كما يعالج ضعف البنية المؤسسية الفلسطينية، وغياب المساءلة والفصل بين السلطات، إضافة إلى ضعف فاعلية المجلس التشريعي وتعطيله، مما أدى إلى تكريس حالة من التفرد في القرار السياسي.

يركز المبحث أيضاً على أزمة الشرعية التمثيلية، بعد تآكل ثقة الشعب الفلسطيني بمؤسساته، وانحسار دور منظمة التحرير كإطار جامع، مقابل صعود الفصائلية وتراجع المشروع الوطني الشامل. ويبرز كذلك أثر التبعية للتمويل الخارجي في صياغة السياسات، وما يفرضه من قيود على القرار الفلسطيني، ويحلل كيف أن هذا التمويل، رغم أهميته الاقتصادية، ساهم في إضعاف الاستقلال السياسي والاقتصادي، وخلق نمط "السلطة الوظيفية" بدل السلطة التحررية.

ثانياً: المبحث الثاني - التحديات الخارجية

يعالج هذا المبحث العوائق المفروضة من الاحتلال الإسرائيلي، خاصة استمرار الاستيطان، والحصار، والتقسيم الجغرافي، ومصادرة الموارد، والتحكم بالمعابر والحدود، وهو ما يمنع قيام دولة

ذات سيادة حقيقية. كما يناقش **تعقيدات البيئة الإقليمية**، من حيث تراجع الدعم العربي الرسمي، وانشغال الدول الإقليمية بأزماتها الداخلية، وتحول القضية الفلسطينية من أولوية عربية إلى ملف ثانوي أو تفاوضي.

وفي البعد الدولي، يُبرز المبحث **الازدواجية الغربية** في التعامل مع القضية الفلسطينية، حيث تتبنى بعض الدول خطابًا داعمًا للحقوق الفلسطينية، لكنها عمليًا تُكرّس الهيمنة الإسرائيلية من خلال دعمها العسكري والدبلوماسي المتواصل. كما يتوقف المبحث عند إخفاق الأمم المتحدة في تطبيق قراراتها ذات الصلة، وضعف قدرة القانون الدولي على حماية الفلسطينيين من انتهاكات الاحتلال.

المبحث الأول: المعوقات البنيوية والسياسية الداخلية أمام قيام الدولة الفلسطينية

يُعدُّ البُعد الداخلي أحد المرتكزات الحاسمة في تحليل فشل مشروع الدولة الفلسطينية، إذ لا يمكن إرجاع تعثر هذا المشروع فقط إلى الضغوط الخارجية أو موازين القوى الدولية، بل إن عوامل القصور البنيوي والانقسام السياسي الداخلي أسهمت بشكل جوهري في إضعاف قدرة الفلسطينيين على تحويل طموحاتهم الوطنية إلى واقع ملموس. فمنذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في أعقاب اتفاق أوسلو، اصطدم مسار بناء الدولة بجملة من المعضلات الهيكلية والمؤسسية، مثل غياب السيادة الفعلية على الأرض، وضعف النظم الإدارية والمالية والأمنية، والاعتماد المفرط على الدعم الخارجي المشروط، وهي عناصر من شأنها أن تقوّض أي مشروع استقلالي.

إلى جانب ذلك، فإن الانقسام السياسي مثل تحديًا عميقًا للوحدة الوطنية ومصداقية التمثيل الفلسطيني. وقد انعكس هذا الانقسام على شرعية النظام السياسي، وأدى إلى تآكل الثقة الشعبية، وغياب استراتيجية موحدة لبناء الدولة ومؤسساتها على أسس ديمقراطية جامعة.

يتناول هذا المبحث هذه الإشكاليات الداخلية من خلال مطلبين رئيسيين: الأول يعالج المعضلات البنيوية والمؤسسية التي أضعفت أداء السلطة الفلسطينية، أما الثاني فيركّز على تداعيات الانقسام

السياسي وأزمة الشرعية، بوصفهما عقبتين مركزيتين أمام تجسيد الكيان الفلسطيني كدولة مستقلة ذات مؤسسات فاعلة وسيادة معترف بها.

ويرى الباحث أن مشروع الدولة الفلسطينية كما هو مطروح اليوم يعاني من خلل بنيوي عميق يتمثل في هشاشة الإطار المؤسسي الذي يُفترض أن يُشكّل نواة الكيان السيادي المستقل. ويؤكد أن هذا الخلل لا يعود فقط إلى وجود الاحتلال الإسرائيلي واستمراره، بل أيضاً إلى طبيعة البنية السياسية والإدارية التي بُنيت عليها السلطة الفلسطينية بعد أوسلو، والتي جاءت استجابةً لترتيبات تفاوضية لا تلبي متطلبات دولة ذات سيادة كاملة.

يعتقد الباحث أن من أبرز الإشكالات البنيوية هو غياب الفصل الفعلي بين السلطات، وتغول الجهاز التنفيذي على باقي مؤسسات النظام السياسي، إلى جانب تهميش المجلس التشريعي، وغياب آليات رقابية فعالة. ويُشير إلى أن الطابع المركزي والشخصي للقرار السياسي أفرز نمطاً من الحكم لا يستند إلى تفويض شعبي متجدد، مما قوّض شرعية المؤسسات، وأضعف فاعليتها.

كما يرى الباحث أن البنية الإدارية للسلطة الفلسطينية - رغم تعدد أجهزتها واتساع هيكلها - تعاني من الترهل، والفساد، والمحسوبية، وغياب الرؤية التنموية المستقلة، نتيجة الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي وغياب الاقتصاد الإنتاجي الوطني. وهذا بدوره خلق حالة من التبعية السياسية والاقتصادية أضعفت استقلال القرار الفلسطيني، وأفرغت مفهوم "بناء الدولة" من مضمونه التحرري.

ويُشدّد الباحث على أن استمرار هذه الإشكالات البنيوية، في ظل غياب مشروع وطني موحد، لا يؤدي فقط إلى إبطاء مسار التحرر، بل يُهدد أصل الفكرة الدولالية، حيث تتحول السلطة من أداة مقاومة إلى كيان إداري وظيفي يدير الأزمات بدلاً من حلها. ولذلك، فإن إصلاح البنية المؤسسية يجب أن يكون جزءاً من مراجعة شاملة لمفهوم الدولة الفلسطينية، بحيث تُعاد صياغتها من منظور تحرري ومجتمعي، لا تقني وإداري فقط.

ويرى الباحث أن مشروع الدولة الفلسطينية، كما تبلور في مرحلة ما بعد أوسلو، يعاني من أزمة بنيوية عميقة، لا تنحصر في غياب السيادة نتيجة الاحتلال فحسب، بل تتجذر في بنية النظام السياسي الفلسطيني ذاته، الذي بُني على أسس هشّة، غير قادرة على إنتاج دولة فاعلة أو ذات مشروعية شاملة. ويعتبر أن هذه الإشكالات البنيوية تمثل عائقًا جوهريًا أمام تطور المشروع الوطني، وتُفرغ مفهوم "الدولة" من مضمونه التحرري.

ويشير الباحث إلى أن أحد أبرز مظاهر هذا الخلل يتمثل في غياب التوازن المؤسسي داخل النظام السياسي، حيث تغوّل الجهاز التنفيذي على باقي السلطات، وتراجعت فاعلية السلطة التشريعية، ما أفرز نمطًا من الحُكم القائم على التفرد بالقرار، في غياب حقيقي للفصل بين السلطات أو الرقابة المؤسسية. هذا الواقع، بحسب الباحث، أضعف شرعية المؤسسات، وقلّص ثقة المواطن الفلسطيني في النظام السياسي برّمته.

كما يرى أن مؤسسة الرئاسة والسلطة التنفيذية تمارسان وظائف الحكم في غياب تداول ديمقراطي، مما يُكرّس طابعًا سلطويًا يبتعد عن منطق التحرر الوطني، ويزيد من حالة الفصام بين مؤسسات الحكم والقاعدة الشعبية. ويؤكد أن غياب انتخابات دورية وتراجع آليات المساءلة أفضى إلى حالة من الجمود السياسي والعجز المؤسسي.

ويشدد الباحث على أن اعتماد السلطة الفلسطينية على التمويل الخارجي، وتكيّف بنيتها الإدارية مع هذا التمويل، قد أنتج نموذج "الدولة المانحة" بدل الدولة السيادية. فالعلاقة التبعية بين المؤسسات الوطنية والجهات المانحة لا تؤثر فقط على الاستقلال المالي، بل تمسّ جوهر القرار الوطني، الذي بات خاضعًا لاشتراطات خارجية في مجالات السياسات العامة، والحوكمة، وحتى أولويات التنمية. وفي ضوء ما سبق، يُعبّر الباحث عن قناعته بأن إصلاح هذه الإشكالات البنيوية لا يمكن أن يتحقق دون مراجعة جذرية لمفهوم الدولة الفلسطينية ذاته: هل هي دولة تحرر وطني تسعى لإنهاء الاحتلال

وبناء كيان سيادي، أم مجرد سلطة حكم ذاتي تتكيف مع واقع الاحتلال وتدير أزماته؟ ويرى أن الإجابة عن هذا السؤال هي نقطة الانطلاق الحقيقية لأي عملية إصلاح مؤسسي جاد.

المطلب الأول: الإشكالات البنيوية والمؤسسية في مشروع الدولة الفلسطينية

يُعد البناء البنيوي والمؤسسي للدولة أحد المرتكزات الأساسية التي تُقاس بها قدرة أي كيان سياسي على التحول إلى دولة فاعلة ومكتملة السيادة. وفي السياق الفلسطيني، ورغم التقدم النسبي الذي تحقق منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، إلا أن مشروع الدولة ظل يواجه تحديات جوهرية تمس جوهر بنيته المؤسسية وقدرته على فرض سلطته على الأرض.

فغياب السيادة الفعلية على الإقليم الفلسطيني، بفعل استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتحكمه في المعابر والموارد، أدى إلى إضعاف إمكانية تطوير مؤسسات مستقلة وفعالة. كما أن البنية المؤسسية القائمة تعاني من اختلالات بنيوية مزمنة، تشمل التداخل بين السلطات، وضعف المنظومة القضائية، ومحدودية الفعالية الأمنية في مناطق متعددة. ويضاف إلى ذلك الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي، ما جعل الاقتصاد الفلسطيني رهينة لاشتراطات المانحين، الأمر الذي أثر على استقلالية القرار السياسي والإداري.

كما يشكّل غياب السيطرة الكاملة على الموارد الطبيعية والمعابر أحد أبرز مظاهر انعدام السيادة، حيث تفنقر السلطة إلى التحكم في الحدود، والموارد المائية، والمعابر البرية والبحرية، ما يُقوض قدرتها على إدارة الشأن العام بشكل كامل.

في ضوء هذه الإشكاليات، يتناول هذا المطلب أهم المعوقات البنيوية والمؤسسية التي وقفت حائلاً أمام تطور المشروع الفلسطيني نحو دولة ذات كيان سياسي مستقل، وتحقيق الأهداف الوطنية المتمثلة في التحرر وتقرير المصير.

الفرع الأول: مآزق السيادة الناقصة وتفتت السلطة في ظل الاحتلال والتجزئة

الجغرافية

يركز هذا الفرع على الإشكالية المركزية المتمثلة في انعدام السيادة الفعلية على الأرض الفلسطينية، بوصفها العقبة الجوهرية أمام الانتقال إلى دولة مكتملة الوظائف. ويتناول كيف أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وتحكمه الكامل بالمعابر والحدود والمجال الجوي والمائي والموارد الطبيعية، أدى إلى تحويل السلطة الفلسطينية إلى كيان إداري محدود الصلاحيات، يفتقر إلى الأدوات السيادية. كما يناقش هذا الفرع تجزئة الجغرافيا الفلسطينية (مناطق أ، ب، ج)، وتأثير ذلك على وحدة القرار الأمني والإداري، وظهور نمط من "اللامركزية القسرية" في إدارة الشأن العام، حيث تكون السلطة في مواقعها أضعف من أن تفرض القانون أو تطبق سياسات شاملة. ويُظهر هذا الواقع أن مشروع الدولة الفلسطينية لا يعاني فقط من غياب السيادة الخارجية، بل من تفكك داخلي هيكلي يقوّض أي مقاربة لإقامة دولة موحدة وفعالة.

يشكل غياب السيادة الفعلية على الأرض أحد أبرز الإشكالات البنوية التي تواجه مشروع الدولة الفلسطينية، إذ إن الاحتلال الإسرائيلي ما زال يتحكم بمعظم المفاصل السيادية، بدءًا من المعابر والحدود وصولًا إلى المجال الجوي والموارد الطبيعية. هذا الوضع يحول دون قيام دولة ذات سيادة كاملة كما هو متعارف عليه في القانون الدولي، ويعكس حالة من التناقض الجوهرية بين الشكل المؤسسي للدولة الذي تحاول السلطة الفلسطينية تكريسها، والواقع العملي الذي تديره سلطة احتلال. إن استمرارية هذا الوضع جعل السلطة الفلسطينية غير قادرة على بلورة سياسات مستقلة أو تنفيذ قرارات

استراتيجية دون الاصطدام بقيود الاحتلال، وهو ما أفرغ مؤسسات الدولة من مضامينها الفعلية وحصر وظائفها في مهام إدارية محدودة في إطار الجغرافيا الخاضعة نظريًا للسلطة¹⁴⁰.

وفي هذا السياق، ينعكس التقسيم الجغرافي الذي أفرزه اتفاق أوسلو إلى مناطق "أ" و"ب" و"ج" كأحد أبرز ملامح فقدان السيادة، حيث تقيد إسرائيل حركة الفلسطينيين، وتتحكم في النشاطات الاقتصادية، وتمنع عمليات تطوير البنية التحتية في مناطق "ج"، التي تشكل أكثر من 60% من الضفة الغربية. وبالتالي فإن أي خطة تنموية أو مؤسسية تواجه حدودًا قسرية، ما يجعل الدولة الفلسطينية، في حال إعلانها، تفقر إلى أهم أسس الدولة الحديثة: السيطرة الإقليمية، وتكامل الأركان السياسية والاقتصادية. كما أسهم هذا الواقع في ترسيخ تباين إداري وجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ما أدى إلى تآكل الفعالية المؤسسية للسلطة الفلسطينية، وزاد من حالة الشلل في المؤسسات الرسمية، خصوصًا في مجال تنفيذ القانون وتوفير الأمن¹⁴¹.

من جهة أخرى، يشكّل الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي تحديًا خطيرًا لبنية القرار الوطني الفلسطيني، حيث باتت موازنة السلطة تعتمد بنسبة كبيرة على المنح والمساعدات المشروطة من الجهات المانحة الغربية. وقد أدى ذلك إلى توجيه الأولويات الفلسطينية بما يتماشى مع أجندات المانحين، وليس وفقًا لأولويات التحرر الوطني أو بناء السيادة الداخلية. إن هذه المعادلة تجعل السلطة عرضة للضغط السياسي، كما حصل في عدة مناسبات تم خلالها استخدام المساعدات كأداة للابتزاز السياسي، لا سيما في حالات تقديم شكاوى إلى المحكمة الجنائية الدولية أو الانضمام إلى منظمات أممية ذات صلة بالقضية الفلسطينية¹⁴².

¹⁴⁰ محمود إبراهيم، "أثر سياسات الاحتلال على السيادة الفلسطينية"، مجلة الدراسات القانونية الفلسطينية، المجلد 15، العدد 2، 2022، الصفحات 47-52.

¹⁴¹ علي عبد الرحمن، "التجزئة الجغرافية الفلسطينية: أبعاد وأثر"، مجلة العلوم الدولية والتخطيط الإقليمي، القاهرة، 2023، الصفحات 78-

84.

¹⁴² سميرة خالد، "مؤسسات فلسطينية بلا سيادة: الأسباب والنتائج"، دورية الدراسات المؤسسية المعاصرة، رام الله، 2021، الصفحات 107-101.

كما أن البنية المؤسسية نفسها تعاني من اختلالات كبيرة في النظامين الإداري والقضائي، إذ تفتقر المؤسسات الفلسطينية إلى استقلالية فعلية، سواء من حيث التكوين أو الأداء، نتيجة التداخل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، بالإضافة إلى ضعف أدوات الرقابة والمساءلة. ويضاف إلى ذلك أن القطاع الأمني يعاني من ضعف التنسيق الداخلي، ويخضع في بعض المناطق لإرادة القوى السياسية أو العائلية أكثر مما يخضع لسلطة الدولة المركزية، ما يجعل الاحتكام للقانون مسألة نسبية، ويضعف من مفهوم دولة المؤسسات¹⁴³.

تُعد هذه العوامل سبباً في اتساع فجوة الثقة بين المواطن الفلسطيني ومؤسسات السلطة، حيث تشير تقارير ميدانية إلى تراجع شديد في نسبة الرضا عن أداء المؤسسات الرسمية، لا سيما بسبب قضايا الفساد الإداري، والزياتنية السياسية، وانعدام آليات شفافة للتوظيف والتخطيط. وقد ساهمت هذه الأزمة المؤسسية في تراجع المشاركة الشعبية في الحياة العامة، وتآكل دور المجتمع المدني، وغياب النقاش العام حول مستقبل الدولة، ما جعل مشروع بناء الدولة الفلسطينية رهينة البيروقراطية والفصائلية بدلاً من أن يكون تعبيراً ديمقراطياً عن الإرادة الوطنية الجمعية¹⁴⁴.

إن اختلال هذه البنية الداخلية، مقرونًا بانعدام السيادة الخارجية، أدّى إلى أن يتحول مشروع الدولة الفلسطينية إلى "نموذج بلا مضمون"، أي إلى دولة اسمية غير قادرة على أداء وظائفها الحيوية، وتعاني من فجوة هيكلية بين الشكل والجوهر. وهذا الوضع يُنذر بخطر استمرار التعويل على نموذج الدولة دون معالجة جذرية لبنيتها المؤسسية، وتحريره من التبعية المالية والسياسية، وضمان استقلاليته الإدارية والقانونية¹⁴⁵.

¹⁴³ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، "تلخيص مقاربات تمويل السلطة منذ 1994"، تقرير سنوي للمؤسسة، بيروت، 2020، الصفحات 12-19. أحمد يوسف، "الفساد الإداري في مؤسسات السلطة الفلسطينية"، مجلة الحكم والإدارة، المجلد 8، العدد 1، 2024، الصفحات 33-40.

¹⁴⁴ ليلى منصور وآخرون، "الفساد والمساءلة في النظام السياسي الفلسطيني"، مجلة البحوث الاجتماعية والسياسية، الجامعة الإسلامية-غزة، 2023، الصفحات 56-60.

الفرع الثاني: هشاشة البنية المؤسسية وارتهاان القرار الوطني لشروط المانحين

يركّز هذا الفرع على الأزمة العميقة في الوظائف المؤسسية للدولة الفلسطينية، بدءاً من ضعف الجهاز القضائي وانعدام الفصل الفعلي بين السلطات، مروراً بتفكك الأجهزة الأمنية، وصولاً إلى الإرباك المزمن في الإدارة المالية والبيروقراطية العامة. كما يناقش الفرع كيف أن الاعتماد المفرط على التمويل الخارجي، وخاصة من الدول المانحة والمؤسسات الدولية، خلق حالة من الارتهاان السياسي والإداري، حيث باتت الأولويات الوطنية خاضعة لاشتراطات الممولين لا لحاجات المجتمع. ويحلل كذلك تداعيات "مشاريع بناء الدولة" التي شرع فيها منذ منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، والتي ركزت على "بناء مؤسسات" دون تحرر وطني فعلي، مما أفضى إلى إنتاج نموذج هش لدولة بلا سيادة. وفي هذا السياق، يعالج هذا الفرع تأثير السياسات النيوليبرالية، ومنطق الدولة الوظيفية، على جوهر المشروع الوطني.

تعاني البنية المؤسسية الفلسطينية من هشاشة عميقة تُضعف من قدرة الكيان السياسي الفلسطيني على أداء وظائف الدولة الحديثة، إذ تُظهر الأجهزة القضائية ضعفاً كبيراً في الاستقلالية نتيجة التداخل الواضح بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، فضلاً عن تدخلات سياسية تؤثر في تعيين القضاة وسير العدالة. كما أن الجهاز القضائي ذاته يفتقر إلى الموارد الكافية، ولا يتمتع بالثقة العامة من قبل المواطنين، وهو ما انعكس في تراجع مستويات التقاضي واللجوء إلى القضاء في الكثير من القضايا الحقوقية والإدارية. وفي السياق ذاته، لم تُستكمل البنية التشريعية اللازمة لتحديث منظومة القوانين بما يتوافق مع احتياجات الدولة الناشئة، ما زاد من العشوائية القانونية، وأدى إلى إضعاف المنظومة الرقابية بشكل عام.¹⁴⁶

¹⁴⁶عاطف عدوان، السلطة الفلسطينية بين نموذج الدولة الوظيفية وأزمة المشروع الوطني، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2020، ص51-45.

هذا التداخل انعكس في حالات متعددة من انتهاك حقوق الإنسان، وغياب آليات المساءلة الداخلية، وهو ما رصدته العديد من المنظمات الحقوقية¹⁴⁷.

على المستوى المالي، تعاني الإدارة الفلسطينية من إرباك مزمن في آليات التمويل والإنفاق، حيث تعتمد السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل شبه كامل على المنح والمساعدات الدولية لتغطية نفقاتها التشغيلية وتطوير مشاريعها الخدمية. هذه المساعدات غالبًا ما تكون مشروطة سياسيًا، وتخضع لتوجهات الممولين الغربيين والمؤسسات الدولية، ما يجعل القرار المالي - وبالتالي القرار السيادي - رهينة لإرادة خارجية لا تتماشى دائمًا مع أولويات المشروع الوطني الفلسطيني. وقد أدى ذلك إلى هيمنة السياسات النيوليبرالية على عملية "بناء الدولة"، حيث رُوِّج لمفهوم "الدولة القابلة للحياة" على حساب مشروع التحرر الوطني، فبات بناء المؤسسات غاية بحد ذاتها، بعيدًا عن جوهر السيادة¹⁴⁸.

لقد رافقت هذه المرحلة منذ منتصف العقد الأول من الألفية الجديدة، مجموعة من "برامج بناء الدولة" التي أطلقتها مؤسسات دولية بالتعاون مع السلطة الفلسطينية، تحت شعارات الحوكمة الرشيدة، والإصلاح المؤسسي، والشفافية. غير أن هذه المشاريع ركزت على الشكل الإداري دون المضمون السيادي، فتكونت مؤسسات وظيفية تخدم أهدافًا إنمائية داخلية دون أن تمتلك أدوات مقاومة الاحتلال أو تعزيز الاستقلال. هذا ما جعل النموذج الفلسطيني أقرب إلى "دولة وظيفية" ذات صلاحيات محدودة، ما أسهم في تقزيم المشروع الوطني إلى مشاريع تنمية تقنية ذات سقف سياسي منخفض¹⁴⁹.

¹⁴⁷فايز أبو شمالة، "أزمة الوظائف السيادية للسلطة الفلسطينية"، مجلة دراسات في القضية الفلسطينية، المجلد 11، العدد 3، 2022، ص112-118.

¹⁴⁸سامية البطمة، "اقتصاديات الارتهاق: قراءة في التمويل الخارجي وأثره على القرار الفلسطيني"، مجلة الاقتصاد والتنمية في فلسطين، بيرزيت، 2021، ص89-95.

¹⁴⁹أحمد حسين، "المؤسسات الفلسطينية بين المانحين والمجتمع المحلي"، دورية السياسة والمجتمع العربي، الجامعة الأردنية، المجلد 9، 2023، ص61-68.

كما كرّست هذه السياسات التبعية للمانحين كبديل عن مشروع التحرر، فتمّ تفرّغ فكرة الدولة من مضمونها النضالي التاريخي، وتحويلها إلى هدف إداري تقني. فباتت مؤسسات الدولة أداة لتمير سياسات الممولين بدل أن تكون انعكاساً للإرادة الشعبية. وقد انعكس هذا الوضع في تراجع المشروع التحرري في الخطاب الرسمي الفلسطيني، وتآكل موقع القضية في الأجندات الدولية، إذ أصبح الأداء المؤسسي مرتبطاً بدرجات الامتثال لمعايير المانحين، لا بمدى الانخراط في مسيرة الاستقلال الفعلي.¹⁵⁰

هذه التحديات البنوية والمالية، مقرونة بالانقسام السياسي الفلسطيني، أدت إلى إنتاج نموذج هش لدولة لا تملك قرارها، ولا تملك أرضها، ولا تملك رؤية جماعية للخلاص الوطني. فتراجعت الوظيفة التحررية للدولة الفلسطينية، وتحولت إلى كيان إداري مشروط، عاجز عن صياغة مشروع وطني جامع، أو تمثيل الفلسطينيين في الداخل والشتات على حد سواء.¹⁵¹

يرى الباحث أن الانقسام السياسي الفلسطيني يُعد من أكثر الأزمات خطورة على مشروع الدولة الفلسطينية، إذ إنه لم يُضعف فقط الأداء السياسي والإداري، بل قوض الشرعية التمثيلية، وعمّق من أزمة الثقة بين المواطنين والمؤسسات السياسية.

ويؤكد الباحث أن أخطر ما في هذا الانقسام أنه لم يكن مجرد تباين في الرؤى أو السياسات، بل تطوّر إلى كيانات حكم متوازية، كل منها يدّعي الشرعية، بينما تغيب الانتخابات الشاملة منذ أكثر من عقد ونصف، ما أفرز بيئة سياسية فاقدة لمقومات الديمقراطية والتمثيل الحقيقي. وهذا الواقع أدى إلى تآكل متسارع في القاعدة الشعبية للنظام السياسي برمته، وانحسار روح المشاركة العامة.

كما يرى الباحث أن هذا الانقسام مثّل عقبة كبرى أمام بناء استراتيجية وطنية موحّدة، سواء على صعيد المقاومة أو التفاوض، بل أصبح يشكل ذريعة للمجتمع الدولي لتأجيل الاعتراف بالدولة

¹⁵⁰المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، تقرير واقع استقلال القضاء في الضفة الغربية وقطاع غزة، غزة، 2022، ص24-29.
¹⁵¹أمل الخطيب، "تفكيك السياسات النيوليبرالية في مشروع بناء الدولة الفلسطينية"، مجلة الدراسات الفلسطينية المعاصرة، رام الله، 2023، ص77-84.

الفلسطينية بحجة غياب الشريك الموحد. وبالتالي، فإن الانقسام قد أضعف موقف الفلسطينيين في المحافل الدولية، وفتح المجال لتضارب في الخطابات الرسمية، وفقدان للرؤية المشتركة. ويُعبّر الباحث عن قناعته بأن أزمة الشرعية الناتجة عن هذا الانقسام لا يمكن معالجتها فقط بالمصالحة الشكلية أو الاتفاقات الجزئية، بل تتطلب تجديدًا حقيقيًا للنظام السياسي، عبر انتخابات شاملة، وإعادة بناء منظمة التحرير على أسس جامعة، وتوحيد المرجعيات السيادية. ويرى أن ذلك هو المدخل الأساس لاستعادة الثقة الشعبية، وتحسين المشروع الوطني في وجه التحديات الخارجية والداخلية.

المطلب الثاني: الانقسام السياسي وأزمة الشرعية كمعوقات داخلية

يشكل الانقسام السياسي الفلسطيني، منذ عام (2007م)، أحد أبرز المعوقات الداخلية التي أضعفت المشروع الوطني وأعاقت تحول السلطة الفلسطينية إلى دولة مستقلة ذات سيادة. فقد أدى الانقسام بين حركتي فتح وحماس، وما ترتب عليه من انقسام جغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى تفكك النظام السياسي الفلسطيني، وغياب وحدة القرار والتمثيل الوطني، ما انعكس سلبيًا على قدرة الفلسطينيين على خوض معركة التحرير بصف موحد.

إن هذا الانقسام لم يكن مجرد خلاف سياسي عابر، بل تطور إلى بنية حكم مزدوجة ومنتازعة، لكل منها مؤسساتها وأجهزتها ومشروعها السياسي المختلف. وقد ترتب على ذلك ضعف في الشرعية السياسية لكلا الطرفين، لا سيما في ظل غياب انتخابات شاملة وشفافة منذ أكثر من عقد ونصف، ما أفقد النظام السياسي الفلسطيني الكثير من مقوماته التمثيلية والديمقراطية.

وترافقت أزمة الشرعية مع تراجع المشاركة السياسية، واحتكار القرار داخل دوائر مغلقة، وغياب المساءلة والمحاسبة، الأمر الذي ساهم في إضعاف ثقة المواطنين في القيادة السياسية، وأضعف بدوره القاعدة الاجتماعية الحاضنة لأي مشروع وطني. كما ساهم غياب رؤية استراتيجية موحدة لبناء الدولة،

وانعدام التنسيق بين الضفة وغزة، في إرباك جهود التنمية وإعادة الإعمار، فضلاً عن إضعاف الموقف الفلسطيني على الساحة الدولية.

بناءً على ما سبق، يستعرض هذا المطلب أبرز مظاهر الانقسام السياسي الفلسطيني، وانعكاساته على الشرعية الداخلية، ووحدة التمثيل، والمشاركة السياسية، وقدرته على تشكيل عائق بنيوي داخلي أمام إقامة الدولة الفلسطينية المنشودة.

الفرع الاول: الانقسام الفلسطيني

لقد كانت بداية العلاقة بين فتح وحماس على مستوى التنسيق مع القيادة الوطنية الموحدة، وكان أول البوادر هي التي قامت بها حركة فتح، بفتح حوار مع حركة حماس وقد نجحت في تلك الفترة من التنسيق فيما يخص الفعاليات والعمل المشترك، والذي من خلاله تم حل الكثير من الإشكاليات والمشاكل والوصول إلى قناعة لدى الطرفين بقدرة تجاوز الخلافات، وقد وصل إلى قيام كل منهما بكتابة فعاليات الأخرى في بياناته، وضرورة التزام الجهتين بها وقد تم التوصل عبر التنسيق من الاتفاق على عدد أيام الإضراب بعد أن كان هناك تضايق من قبل الجماهير من كثرة عدد أيام الإضراب، وفي النهاية تم الاتفاق على أربع أيام إضراب في الشهر وهو يوم خاص للقيادة الوطنية الموحدة ويوم خاص لحماس ويوم مشترك وهو التاسع من مطلع كل شهر وهو ذكرى الانتفاضة ويوم آخر للمناسبات سواء أكانت دينية أو وطنية¹⁵².

لقد نظم هذا الاتفاق العلاقة بين القيادة الوطنية الموحدة وحركة حماس من جهة، والقيادة الوطنية وحماس مع الشارع الفلسطيني، وتم المشاركة في مسيرات مشتركة وكذلك مواجهات وفعاليات ضد

¹⁵² . عماد الفالوجي، درب الأشوك، حماس الانتفاضة السلطة، مرجع سابق، ص 51-53.

قوات الاحتلال وقد كانت هذه الفترة هي من عام 1989 لغاية 1991 وقد سادت العلاقة نوعاً من الاتفاق أو على الأقل فترة من الهدوء دون توتر وخلافات بين الطرفين¹⁵³.

منذ نشأة حركة فتح وظهورها رسمياً في عام 1965، باعتبارها قائدة للعمل الوطني والنضالي الفلسطيني وكبرى فصائل منظمة التحرير الفلسطينية عام 1968، وحتى قبولها بالقرارين 242 و338 ومتطلباتهما المعروفة للانخراط بعملية ومسيرة التسوية في أوسلو عام 1993، تدرجت هذه الحركة في برنامجها النضالي والسياسي عبر مراحل تاريخية مرت بها، مع بداية وجودها في ستينيات القرن الماضي كانت الحركة تدعو إلى تحرير ارض فلسطين التاريخية كاملة من بحرهما إلى نهرها ثم تدرجت الحركة إلى برنامج آخر تحت إطار الدولة العلمانية الديمقراطية لجميع مواطنيها عرباً ويهوداً إلى أن وصلت الحركة إلى برنامجها الأخير المناادي بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي التي احتلت عام 1967.

وفي سياق الدولة المستقلة أو حل الدولتين والحديث عن التسوية الفلسطينية الإسرائيلية للصراع، كانت حركة المقاومة الإسلامية حماس قد برزت إلى الوجود عبر انطلاقتها عام 1987 مع اندلاع الانتفاضة الأولى، علماً أن التمهيد للتسوية بقبول فكرة الدولة على الأراضي المحتلة عام 1967، من قبل فتح وقيادة المنظمة كان في عام 1988، من خلال قبول القرارين الصادرين عن مجلس الأمن الدولي رقم 338 و242 لعامي 1967 و1973 على التوالي، وهذا يعني تزامناً حقيقياً لاختلاف الرؤية بين حماس وفتح، باعتبار أن الخلاف الحقيقي بين الحركتين مبعثه الموقف من التسوية قبولاً أو رفضاً.

لكن الخلاف في المرحلة الأولى التي كان على رأسها الراحل ياسر عرفات منذ أوسلو عام 1993 إلى رحيله في عام 2004، كان الخلاف فيها بين الحركتين على الساحة الفلسطينية، مضبوطاً

¹⁵³ . عماد الفالوجي، المرجع السابق، ص 53

بقيود وضوابط كتلك التي تعارف عليها تاريخ الحركات الوطنية، وإن كان هناك اختلاف واسع بين الرؤيتين في التعامل مع القضية الوطنية الفلسطينية وإيجاد الحل لها، كان هناك بعض الاحتكاكات الدموية المحدودة بين الجانبين. على الأرض لاختلاف الرؤيتين¹⁵⁴.

من خلال ما تقدم ما نود الإشارة له انه كان هناك نوع من التفهم الخفي ومن وراء الكواليس للحركتين بقيادة الراحل الشيخ ياسين والراحل ياسر عرفات، فحماس كانت تفهم أن ذهاب عرفات إلى التسوية واستحقاقاتها، إنما هي تجربة ونوع من البراغماتية الموجودة في شخص ياسر عرفات وفكره، على أمل الوصول إلى الدولة المستقلة التي كان يتطلع إليها أبو عمار، وليست أيديولوجيا نهائية لا تسقط أبداً، ولذلك كانت حماس تتفهم ذلك، وأبو عمار نفسه كان يتفهم دور حماس في المقاومة المسلحة وبالأخص الاستشهادية منها في مواجهة إسرائيل كعامل ضاغط على إسرائيل في الاستجابة لذلك الحد المتعلق بحلم الدولة الفلسطينية المستقلة.

ولذلك لم يصل الحد بان يفكر كل طرف بإزالة الآخر من الوجود السياسي على الساحة السياسية الفلسطينية، رغم أن الرؤيتين كانتا مختلفتين جداً، فمن ناحية حماس تقول في برنامجها المرحلي والتي تسميه واقعياً والذي جاء على لسان الشيخ ياسين بأنه انسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وضمان حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

وأما المرحلة الثانية من الخلاف في الرؤية السياسية والعملية بين طرفي المعادلة السياسية الفلسطينية حماس وفتح هو ما شهدته الساحة الفلسطينية من خلاف بين فتح وحماس منذ انتخابات يناير كانون الثاني 2006 وصلت إلى حد القطيعة النهائية بسبب الانقلاب العسكري من حركة حماس

¹⁵⁴ عماد صلاح الدين، مسار العلاقة بين فتح وحماس وتطوراتها المستقبلية، الحوار المتمدن - العدد: 2433 -

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=150010> 2008/10/13

في 14/6/2007 إلا تعبيراً عن درجة تحول في صراع المناهج والرؤى بين فتح وحماس إلى مستوى لم يسبق له على الساحة الفلسطينية¹⁵⁵.

الفرع الثاني: آثار الانقسام الفلسطيني على مستقبل القضية الفلسطينية

منذ أحداث عام 2007 التي أفضت إلى سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، دخل النظام السياسي الفلسطيني في حالة من الانقسام المؤسسي العميق، ما أفرز كيانات سياسيين وإداريين متوازين في الضفة الغربية، وقطاع غزة¹⁵⁶. هذا الانقسام لم يكن وليد صراع سياسي آني، بل تطور إلى بنية مزدوجة من المرجعيات والسياسات، ما جعل الحديث عن وحدة المشروع الوطني مجرد خطاب رمزي بعيد عن الواقع¹⁵⁷. وقد أدى هذا الانفصال العملي إلى تقويض الأسس التي يفترض أن تقوم عليها الدولة الفلسطينية، من وحدة السيادة والقرار السياسي، إلى النظام القانوني والإداري¹⁵⁸. وتؤكد دراسات متعددة أن هذا الانقسام أضعف القدرة على تنفيذ البرامج التنموية الوطنية، وعمق التبعية السياسية والاقتصادية للجهات الخارجية، كما زاد من هشاشة الوضع الداخلي الفلسطيني، وكرس صورة العجز أمام المجتمع الدولي¹⁵⁹.

تأثير الانقسام على وحدة التمثيل الوطني

انعكس الانقسام الفلسطيني بآثاره المباشرة على وحدة التمثيل السياسي للفلسطينيين، لا سيما في المحافل الدولية. فبينما تمثل منظمة التحرير الفلسطينية المعترف بها دولياً الإطار الرسمي للتمثيل،

¹⁵⁵ عماد صلاح الدين، مسار العلاقة بين فتح وحماس وتطوراتها المستقبلية، الحوار المتمدن - العدد: 2433 -

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=150010> 2008/10/13

¹⁵⁶ رائد محمد حلس، «الاقتصاد الفلسطيني وقطاع غزة: تداعيات الحصار والانقسام»، شؤون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، عدد 275-276 (2019)، ص 25.

¹⁵⁷ سميرة عوض، «الدبلوماسية العامة الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، عدد 246 (2011)، ص 19.

¹⁵⁸ عبد العزيز أسعد عبد العزيز درويش، آليات تعزيز التضامن الوطني بين الفصائل الفلسطينية المختلفة وأثره على التنمية السياسية (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2010)، ص 89-90.

¹⁵⁹ أنور جمعة حرب أبو مور، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (1964-1999) (غزة: رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، 2014)، ص 27.

تعاني من تآكل داخلي نتيجة انحسار دورها لصالح السلطة الوطنية وتهميش الفصائل غير المشاركة¹⁶⁰. من جهة أخرى، تُقصى حركة حماس من المشهد الدبلوماسي بسبب تصنيفها كمنظمة إرهابية في عدد من الدول، رغم أنها تمارس سلطة الأمر الواقع في غزة¹⁶¹. هذا الواقع أضعف من القدرة الفلسطينية على التفاوض الموحد، وأوجد حالة من الازدواج في التمثيل القانوني والسياسي. وقد أظهرت دراسة سحويل أن استمرار الغموض في العلاقة بين المنظمة والسلطة الوطنية، ضمن حالة الانقسام، أضعف من فعالية التحرك الدبلوماسي، وأدى إلى إرباك في المواقف الرسمية تجاه القضايا الدولية¹⁶².

أزمة شرعية القيادة: غياب التجديد الديمقراطي

أدى تعطل المسار الديمقراطي في فلسطين، لا سيما غياب الانتخابات التشريعية والرئاسية منذ عام 2006، إلى نشوء أزمة شرعية حادة في بنية النظام السياسي¹⁶³. فقد فشلت القيادة الفلسطينية في تجديد تفويضها الشعبي، الأمر الذي عمق فجوة الثقة بين المواطنين والمؤسسات الحاكمة، وساهم في إضعاف المشاركة السياسية، وخلق شعور واسع بالاجدوى¹⁶⁴. هذا التآكل في الشرعية انعكس في استمرار الحكم بقرارات رئاسية، في ظل غياب برلمان فاعل، وهيمنة النخبة السياسية الحالية على مراكز القرار¹⁶⁵. وتؤكد دراسات مثل دراسة عبد الله (2019)، على أن غياب المشاركة الديمقراطية

¹⁶⁰ مركز مسارات، القضية الفلسطينية وتحديات حل الدولتين (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، 2012).

¹⁶¹ صدام إبراهيم سحويل، مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، غزة، 2014، ص 131.

¹⁶² صدام إبراهيم سحويل، مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة ومنظمة التحرير الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، غزة، 2014، ص 131.

¹⁶³ مهدي مصطفى، «بين تدويل الصراع وتدويل الاعتراف: تدويل القضية الفلسطينية»، في: مركز مدى الكرمل، القضية الفلسطينية وتحديات حل الدولتين، 2012، ص 172.

¹⁶⁴ عبد الله، السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالنظام السياسي الفلسطيني، 2019، ص 74.

¹⁶⁵ وفاء سعد الشريبي، «الدولة والمجتمع: إشكالية العلاقة بينهما»، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان – كلية التجارة، مجلد 31، عدد 3 (2017)، ص 269.

يهدف بإعادة إنتاج السلطة خارج التوافق الوطني، ويكرّس منطق الإقصاء السياسي والفصائلي، وهو ما يحول دون بناء قاعدة شرعية جامعة للنظام السياسي الفلسطيني¹⁶⁶.

محدودية المشاركة السياسية وتآكل الحياة الديمقراطية

رغم الخطاب الرسمي الذي يتحدث عن الالتزام بالنهج الديمقراطي، فإن الواقع في الأراضي الفلسطينية يشير إلى تراجع خطير في مساحات العمل السياسي الحر¹⁶⁶. القوى المعارضة تتعرض للتهميش والرقابة، ومنظمات المجتمع المدني تواجه تضييقاً مستمراً على دورها في الرقابة والمساءلة. ونتيجة للانقسام، أصبح لكل من الضفة وغزة نظام سياسي خاص، بخصائص سلطوية مقاربة رغم التناقض الإيديولوجي بين الطرفين¹⁶⁷. وقد خلصت دراسات مثل دراسة النسور (2016)، إلى أن البنية السياسية الفلسطينية تعاني من تغوّل السلطة التنفيذية، وضعف الفصل بين السلطات، مما أفرغ العملية الديمقراطية من مضمونها، وساهم في إعادة إنتاج سلطوية مقنّعة في كلا الإقليمين الفلسطينيين

غياب استراتيجية وطنية موحدة لبناء الدولة

يُعد غياب استراتيجية وطنية جامعة لبناء الدولة من أبرز مظاهر الأزمة البنيوية التي يعاني منها المشروع الوطني الفلسطيني¹⁶⁸. ففي الوقت الذي تنتبى فيه السلطة الوطنية الفلسطينية مقاربة المفاوضات والتسوية السياسية وفقاً لاتفاق أوسلو، تطرح حركة حماس خطاب المقاومة المسلحة كخيار استراتيجي بديل¹⁶⁹. هذا التباين في الرؤى والاستراتيجيات حال دون بناء برنامج وطني مشترك، وعمّق من التشتت التنظيمي والسياسي. وتؤكد دراسات مثل دراسة سلعوس (2018)، أن غياب

¹⁶⁶ هادي عبد اللطيف النسور، «إشكالية الدولة والنظام السياسي في الدولة العربية: مقاربة نظرية وتحليلية»، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد 20، عدد 77 (خريف 2016)، ص 48.

¹⁶⁷ غريغوار منصور مرشو، «ندوة إشكالية الدولة والديمقراطية في العالم العربي»، منبر الحوار، دار الكوثر، مجلد 6، عددي 21-22 (خريف 1991)، ص 182.

¹⁶⁸ محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ط. مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022)، ص 27.

¹⁶⁹ هادي هاني محمد إسماعيل، الدولة الفلسطينية: نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2012، ص 17.

الإجماع الوطني حول نموذج الدولة، والوسائل المشروعة لتحقيقها، أدى إلى ارتباك داخلي وتراجع في المصادقية أمام المجتمع الدولي، وهو ما يضعف أي تحرك دبلوماسي أو قانوني باتجاه الاعتراف بالدولة الفلسطينية¹⁷⁰.

تأثير الانقسام على القدرة على التصدي للمخاطر الخارجية

أفقد الانقسام الفلسطيني النظام السياسي القدرة على صياغة موقف موحد في مواجهة التحديات الخارجية، مثل "صفقة القرن"، أو التوسع الاستيطاني الإسرائيلي، أو مشاريع الضم. فكل طرف في الساحة الفلسطينية أصبح يتعامل مع هذه التهديدات من منظور خاص، غالبًا ما يكون متضاربًا مع الطرف الآخر، ما سهّل على الاحتلال الإسرائيلي اتباع سياسة "فرق تسد". وتُظهر دراسة رباح (2021) أن غياب التنسيق بين القوى الفلسطينية أتاح لإسرائيل تعزيز سياساتها الأحادية، كما شكّل ذريعة لبعض القوى الدولية لتأجيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية بحجة غياب الشريك الموحد في الجانب الفلسطيني¹⁷¹.

الانقسام والتمثيل القانوني في المنظمات الدولية

أثر الانقسام السياسي على الأداء الفلسطيني في المحافل الدولية، وخاصة في ما يتعلق باستخدام أدوات القانون الدولي من خلال مؤسسات مثل محكمة الجنايات الدولية أو مجلس حقوق الإنسان¹⁷². فبينما تتوجه السلطة الوطنية إلى هذه المؤسسات ضمن خطابها الرسمي، تُقصى الفصائل الأخرى، مثل حماس، من هذا الفضاء القانوني والدبلوماسي¹⁷³، إما بسبب خلافات سياسية أو ضغوط خارجية. وقد أشارت دراسة مهند مصطفى (2012) إلى أن حالة الانقسام أعاقَت تحويل التدويل إلى

¹⁷⁰ علاء أيمن سلعوس، إفرزات مشروع "حل الدولتين" وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2018، ص 125.

¹⁷¹ رامي عبد الله رباح، السيناريوهات المستقبلية للقضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، 2021، ص 113.

¹⁷² سميرة عوض، «الدبلوماسية العامة الفلسطينية»، مرجع سابق، ص 33.

¹⁷³ مركز مسارات، القضية الفلسطينية وتحديات حل الدولتين، مرجع سابق.

أداة نضالية فعلية، لأنه بقي مرتبطاً بمنظور تفاوضي ضيق ضمن إطار أوصلو، لا بمنظور تحرري شامل، كما غاب عنه التمثيل الجامع للشعب الفلسطيني بكافة مكوناته.174

ازدواجية السياسات في غزة والضفة الغربية

خلف الانقسام الميداني والمؤسسي نظامين متوازيين من السياسات والقوانين والإدارات، أحدهما يتبع السلطة في الضفة الغربية، والآخر تديره حكومة الأمر الواقع في غزة175. هذا الانقسام الإداري أنتج ازدواجية في القوانين، والموازنات، والبرامج الاجتماعية والاقتصادية، ما جعل بناء مؤسسات دولة فلسطينية موحدة أمراً بالغ الصعوبة176. وتشير دراسة أبو مور (2014) إلى أن فشل اتفاق أوصلو في إنهاء الاحتلال، وتوازي ذلك مع الانقسام، دفع نحو تعقيد مشروع بناء الدولة، حيث أصبحت مؤسسات الحكم الذاتي أقرب إلى أجهزة سلطوية محلية بدلاً من أن تكون نواةً لدولة مستقلة177.

تأثير الانقسام على مشروع المصالحة الوطنية

على الرغم من توقيع العديد من الاتفاقات بين فتح وحماس برعاية عربية وإقليمية، إلا أن الانقسام ظل قائماً دون تنفيذ فعلي لأي من هذه الاتفاقات. السبب الجوهرى لذلك، كما تؤكد أدبيات المصالحة، يكمن في غياب الثقة المتبادلة بين الطرفين، ورفض كل طرف التنازل في الملفات الحساسة مثل الأمن والانتخابات. وقد خلصت دراسة درويش (2010) إلى أن المصالحة باتت أداة إعلامية تكتيكية تُستثمر ظرفياً دون وجود إرادة سياسية حقيقية لإنهاء الانقسام، ما عمق من شعور الشباب والفئات المهمشة بانسداد الأفق الوطني.178

أثر الانقسام على الداخل الفلسطيني في أراضى 1948 والشتات

¹⁷⁴ مهند مصطفى، «بين تدويل الصراع وتداول الاعتراف: تدويل القضية الفلسطينية»، مركز مدى الكرمل، 2012، ص 173-175.
¹⁷⁵ هنادي هاني محمد إسماعيل، الدولة الفلسطينية: نموذج بناء المؤسسات، مرجع سابق، ص 19.
¹⁷⁶ دراسة فائق شاهين وآخرون، «اتفاقية أوصلو وأثرها على العالم العربي»، المجلة العلمية بكلية الآداب - جامعة طنطا، عدد 43 (2021)، ص 33.
¹⁷⁷ أنور جمعة حرب أبو مور، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية، مرجع سابق، ص 35.
¹⁷⁸ عبد العزيز أسعد عبد العزيز درويش، آليات تعزيز التضامن الوطني، مرجع سابق، ص 101.

لم تقتصر آثار الانقسام الفلسطيني على الجغرافيا الممتدة بين غزة والضفة الغربية، بل وصلت تداعياته إلى الفلسطينيين في الداخل المحتل عام 1948 وإلى الشتات¹⁷⁹. فغياب مرجعية وطنية موحدة جعل هذه الفئات تشعر بالتهميش السياسي والرمزي، وأضعف من شعورها بالانتماء إلى المشروع الوطني الفلسطيني. وتؤكد دراسة محسن صالح (2022) أن غياب قيادة موحدة يحول دون صياغة هوية وطنية شاملة قادرة على استيعاب التعددية الفلسطينية، وهو ما يعرض مستقبل الدولة الفلسطينية إلى خطر التذمر المجتمعي والسياسي¹⁸⁰.

ويرى الباحث أن الانقسام السياسي الفلسطيني لا يُعد مجرد خلاف تنظيمي أو فصائلي، بل هو تعبير عميق عن أزمة بنيوية في النظام السياسي الفلسطيني، حيث فشل هذا النظام في بناء مرجعية وطنية موحدة قادرة على احتواء التعدد والاختلاف ضمن إطار ديمقراطي جامع. ويُحمّل الباحث مسؤولية هذا الانقسام للطرفين المتنازعين، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، بسبب تسييس المؤسسات، وتوظيف الشرعية بشكل انتقائي لتعزيز الهيمنة الفئوية.

يؤكد الباحث أن الانقسام أدى إلى تكريس نظامين سياسيين متوازيين، يُدار كل منهما بمنطق "السلطة المطلقة في المجال الضيق"، مما أدى إلى تآكل مشروعية التمثيل الوطني، وتعطيل العملية الديمقراطية، وتجويف مؤسسات الحكم من الداخل. كما يرى أن غياب الانتخابات الرئاسية والتشريعية منذ أكثر من (15) عاماً مثلّ عاملاً حاسماً في تعميق أزمة الشرعية، وقطع الصلة بين المواطن الفلسطيني ومؤسساته التمثيلية.

ويشير الباحث إلى أن استمرار هذا الانقسام ساهم في إضعاف الموقف الفلسطيني على الساحة الدولية، حيث أصبح غياب وحدة القيادة الوطنية ذريعة بيد المجتمع الدولي لتأجيل الاعتراف بالدولة الفلسطينية، والتشكيك في أهلية الطرف الفلسطيني كشريك تفاوضي. كما أثر ذلك على فاعلية

¹⁷⁹نضال العزة، «الحقوق والهوية الفلسطينية: بين حل الدولة وحل الدولتين»، جريدة حق العودة، العدد 70 (2018).
¹⁸⁰محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مرجع سابق، ص 90.

المقاومة السياسية والدبلوماسية، وفتح المجال لتدخلات إقليمية تُغذي الانقسام وتُبقي على حالة الجمود والانقسام.

ويرى الباحث أن معالجة هذه الأزمة لا يمكن أن تتم عبر تفاهات فصائلية مؤقتة أو ترتيبات أمنية، بل تتطلب مقاربة وطنية شاملة تنطلق من إعادة بناء النظام السياسي الفلسطيني على أساس الشراكة والتعددية وتجديد الشرعية. ويؤكد أن السبيل لذلك يبدأ بإجراء انتخابات شاملة، وإعادة تفعيل دور منظمة التحرير بوصفها الإطار الجامع لكافة مكونات الشعب الفلسطيني، بما يعيد توجيه المشروع الوطني نحو هدفه الأساس: التحرر وبناء الدولة ذات السيادة.

ويرى الباحث أن المعوقات البنيوية والسياسية الداخلية تمثل التحدي الأخطر على الإطلاق في مسار بناء الدولة الفلسطينية، لأنها صادرة من داخل البنية الوطنية ذاتها، وتضرب جوهر المشروع التحرري من الداخل. ويعتقد أن هذا المبحث يكشف عن وجود خلل عميق في منطق بناء السلطة، وفي طريقة إدارة النظام السياسي الفلسطيني، بحيث أُقيمت مؤسسات الحكم تحت الاحتلال وفي كنفه، دون أن تُبنى على قواعد الشراكة الوطنية أو الاستقلال المؤسساتي الحقيقي.

يشير الباحث إلى أن الإشكالات البنيوية التي تتعلق بضعف الفصل بين السلطات، وترهل الجهاز الإداري، وتضخم السلطة التنفيذية، وغياب آليات الرقابة والمحاسبة، أدت إلى حالة من العجز المزمّن داخل البنية المؤسسية للسلطة الفلسطينية. ويرى أن هذه الإشكالات ليست مجرد أعراض فنية، بل هي انعكاس لنمط حكم وظيفي هش، نشأ ضمن ترتيبات أوصلو، ويخدم أحياناً منطق "الإدارة" أكثر من منطق "التحرر".

أما فيما يخص الانقسام السياسي وأزمة الشرعية، فيرى الباحث أنها أدت إلى تفكك المشروع الوطني إلى روايتين وسلطتين وخطابين متصارعين، مما قوّض من إمكانية الحديث عن "دولة واحدة" أو "تمثيل موحد". ويؤكد أن غياب الانتخابات، وتجميد المؤسسات الجامعة، وعلى رأسها منظمة

التحرير الفلسطينية، ساهم في تعميق أزمة الشرعية السياسية، وتراجع ثقة الفلسطينيين بمؤسساتهم، بل وفتح الباب أمام التدخلات الخارجية في القرار الوطني.

ويُشدد الباحث على أن تجاوز هذه المعوقات لا يتطلب فقط خطوات إدارية أو مصالحة فصائلية، بل مشروعًا وطنيًا إصلاحيًا شاملاً يعيد بناء النظام السياسي على أساس ديمقراطي وتعددي وتمثيلي، ويعيد الاعتبار لمنظمة التحرير بوصفها المرجعية العليا للشعب الفلسطيني في كافة أماكن وجوده. ويرى أن نجاح المشروع الوطني الفلسطيني في الوصول إلى الدولة لن يتحقق دون تفكيك هذه البنية المعطوبة، واستبدالها بمنظومة حكم مقاومة، قادرة على الجمع بين إدارة الشأن الداخلي ومواجهة الاحتلال ضمن رؤية تحررية شاملة.

المبحث الثاني: التحديات الخارجية والمعوقات الدولية والإقليمية لقيام الدولة الفلسطينية

في موازاة العوامل البنوية والسياسية الداخلية التي تعرقل إقامة الدولة الفلسطينية، تبرز التحديات الخارجية كأحد أخطر المعوقات التي حالت دون ترجمة المشروع الوطني الفلسطيني إلى دولة ذات سيادة واستقلال فعلي. فقد شكّل تداخل العوامل الدولية والإقليمية منظومة ضاغطة ومعقدة من العراقيل التي عطّلت تفعيل الإرادة السياسية الفلسطينية، رغم ما أنجز من تقدم على مستوى التمثيل الدبلوماسي والاعتراف الدولي الرمزي.

فعلى المستوى الدولي، لعب الانحياز الأمريكي التاريخي لإسرائيل، واستخدامه المتكرر لحق

النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، دورًا محوريًا في تعطيل القرارات الأممية المناهية بحق الفلسطينيين

في تقرير مصيرهم. كما شكّل ضعف آليات المحاسبة في النظام الدولي، وفشل مبادرات مثل "الرباعية

الدولية"، عوامل ساهمت في تجميد العملية السلمية ومنع تحول السلطة الفلسطينية إلى كيان دولتي

مكتمل. هذا بالإضافة إلى الضغوط الاقتصادية والسياسية التي تُمارَس على الفلسطينيين كشروط

مسبقة لأي دعم أو اعتراف، ما أعاق قدرتهم على بناء مؤسسات مستقلة.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد انعكست التباينات الحادة في مواقف الأنظمة العربية تجاه المشروع الوطني الفلسطيني على تضاؤل الدعم العربي الفعال، بل وتحول بعضه في بعض الأحيان إلى عبء سياسي. كما أسهمت موجة التطبيع الجديدة بين عدد من الدول العربية وإسرائيل في تقليص مساحة الدعم الدبلوماسي للقضية الفلسطينية، وجعلت خيار الدولة المستقلة أكثر بُعدًا وتعقيدًا.

يركز هذا المبحث على تحليل هذه التحديات الخارجية من خلال مطلبين رئيسيين: الأول يتناول معضلات النظام الدولي وانحيازه البنيوي، والثاني يناقش دور الأنظمة العربية ومحددات المواقف الإقليمية التي أثمرت سلبًا في فرص قيام الدولة الفلسطينية.

المطلب الأول: التحديات الدولية والنظام العالمي في وجه الدولة الفلسطينية

يركز هذا المطلب على تحليل العوائق التي يفرضها النظام الدولي في وجه قيام الدولة الفلسطينية، موضحةً أن التحديات لا تقتصر فقط على الاحتلال الإسرائيلي، بل تمتد إلى البنية السياسية العالمية، بما فيها مواقف القوى الكبرى، ومحدودية فاعلية المؤسسات الدولية، واختلال ميزان القوى داخل النظام الأممي.

ينطلق المطلب من عرض موقف الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها الفاعل الدولي الأكثر تأثيرًا، والتي لعبت دورًا مباشرًا في احتواء المشروع الوطني الفلسطيني ضمن رؤية أمنية وسياسية تخدم إسرائيل. وقد حافظت الإدارات الأمريكية المتعاقبة على دعمها الثابت لإسرائيل، سواء سياسيًا أو عسكريًا أو دبلوماسيًا، كما استخدمت حق النقض (الفيتو) مرارًا داخل مجلس الأمن لإفشال مشاريع قرارات تضمن حقوق الفلسطينيين.

كما يناقش المطلب الدور المحدود لـ **الاتحاد الأوروبي**، الذي - رغم مواقفه المعلنة المؤيدة لحل الدولتين - ظل عاجزًا عن اتخاذ مواقف مستقلة فعالة بسبب خضوعه للهيمنة الأمريكية، وتضارب مصالح أعضائه. أما على مستوى **الأمم المتحدة**، فيُظهر المطلب أن غياب آلية تنفيذية ملزمة،

وخضوعها لمعادلات القوة، جعل قراراتها المتعلقة بفلسطين أقرب إلى الإعلانات الرمزية منها إلى إجراءات عملية.

يشير المطلب أيضًا إلى تغيير النظام العالمي بعد نهاية الحرب الباردة، وتحول العالم إلى قطبية أحادية بقيادة أمريكا، مما قلص من فرص الفلسطينيين في الضغط السياسي متعدد الأقطاب. كما يعالج المطلب التحولات الجارية في النظام الدولي مؤخرًا، مثل صعود الصين وروسيا، لكنه يؤكد أن هذه القوى لم تُترجم حتى الآن دعمًا حقيقيًا للفلسطينيين على مستوى فرض حلول سياسية عادلة أو ردع الانحياز الغربي لإسرائيل.

الفرع الأول: الانحياز الأمريكي لإسرائيل ودوره في تعطيل قرارات الشرعية الدولية

استندت السياسة الخارجية الأمريكية ومنذ حرب حزيران عام 1967 إلى القرار الدولي رقم (242) كمرجعية تفاوضية بين الدول العربية وإسرائيل بهدف الوصول إلى اتفاق سلام يُنهي الصراع العربي الإسرائيلي والتي تُعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين من أهم قضاياها.

أولاً: سياسة الولايات المتحدة اتجاه القضية الفلسطينية منذ اتفاقية أوسلو

لعبت السياسة الأمريكية دوراً في محاولة تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل منذ عام 1948، حيث تتبع هذه الرؤية من كون أن الولايات المتحدة ترى أن الصراع العربي الإسرائيلي هو أحد أهم أسباب عدم الاستقرار في الشرق الأوسط حتى الوقت الحاضر، وكون منطقة الشرق الأوسط تمثل الجبهة الشرقية لحلف شمال الأطلسي والمتمثلة في مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ومن هذا المنطلق كان لكل رئيس أمريكي دوراً في عملية السلام وحل الصراع. ويتفق الكثيرون على أن سياسة الولايات المتحدة لطالما كانت منحازة لجانب إسرائيل. حيث يستند هؤلاء إلى الدعم السياسي والاقتصادي الذي توفره الولايات المتحدة لإسرائيل على الدوام، حيث أنه ومنذ العام (1982م) قامت

الولايات المتحدة الأمريكية بإصدار الفيتو 33 مرة على قرارات مجلس الأمن الدولي والتي تنتقد إسرائيل.¹⁸¹ وما زالت تقوم الولايات المتحدة بإصدار الفيتو لصالح الكيان الإسرائيلي ضد الفلسطينيين.

لقد كانت بدايات التدخل الأمريكي في عملية السلام في الشرق الأوسط خلال حرب السويس منذ العام 1956، ووصل حجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل لما يقارب 3 بليون دولار سنويا منذ حرب يوم الغفران في عام 1973. ويدعم إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية قوة الطائفة اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية ووجود بعض المستشارين السياسيين المؤثرين في الإدارات الأمريكية والمناصب الحساسة في الولايات الأمر الذي لعب دورا في التأثير على مجريات السياسة الأمريكية من أمثال هنري كسنجر وغيرهم.¹⁸²

إدارة الرئيس جورج بوش الأب:

بعد حرب الخليج العربي الثانية في 17 كانون الثاني 1991 جرى تفعيل الحل الأمريكي لقضية فلسطين، حيث اتفقت الدول الكبرى المتمثلة بالولايات المتحدة وروسيا بعد تفكك الاتحاد السوفيتي على تنظيم مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط لحل الصراع العربي - الإسرائيلي، فبادرت الإدارة الجمهورية الأمريكية بقيادة الرئيس الأمريكي جورج بوش في 6 آذار 1991 بخطاب له في الكونغرس الأمريكي لعقد مؤتمر يضم أطراف الصراع في المنطقة العربية التي عاشت حياة سياسية متوترة، فوافقت جميع الأطراف على المشاركة في هذا المؤتمر الدولي.¹⁸³

¹⁸¹ نصير عاروري، الرؤية الأمريكية والدولية تجاه القدس، تحرير صالح عبد الجواد، نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس (جامعة بير زيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1948، ص 81-84)
¹⁸² إسماعيل تلاوي، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية-الإسرائيلية، معهد أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بير زيت، 2005 (رسالة ماجستير غير منشورة).
¹⁸³ حامد، قصي احمد حسن (2008) دور الولايات المتحدة في احداث تحول ديموقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج الأبن 2001-2006). جامعة النجاح، فلسطين (رسالة ماجستير غير منشوره ص37)

حيث لعبت السياسة الأمريكية كمشرف ومنظم لمؤتمر مدريد للسلام¹⁸⁴، وقد نتج عن المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية توقيع إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي للسلام في واشنطن في 13 أيلول عام (1993م). وما تلاه من إنشاء السلطة الفلسطينية أو ما أطلقت عليه إسرائيل سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في تموز 1994.

تكونت إتفاقية القاهرة في (4) أيار (1994م)، من (23) مادة قانونية حيث وقعها الجانبان الفلسطيني برئاسة ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والإسرائيلي برئاسة اسحق رابين رئيس الوزراء الإسرائيلي، والتأكيد على ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي بما في ذلك الترتيبات التي ستسري على قطاع غزة ومنطقة أريحا الواردة في هذا الاتفاق.¹⁸⁵

السياسة الأمريكية في عهد ادارة الرئيس بيل كلينتون:

في عام (1993م)، تولى بيل كلينتون سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية وإظهر رغبته العميقة في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، حيث انتهج سياسة "إسرائيل أولاً" في السياسة الأمريكية الخارجية، وقد وضع مارتن أنديك، احد أهم كبار الساسة في مجلس الأمن القومي الأمريكي في خطاب ألقاه في نيسان عام 1993، حيث أكد على أن إسرائيل يجب ان تبقى قوية خلال عملية السلام وتحتاج إلى الحماية على الجبهة الشرقية وخلال فتره حكمه بقي حل الصراع من الأوليات لديه، وقد نظر إليه الفلسطينيون منذ توليه الحكم على انه أهم المناصرين لإسرائيل بسبب الشعارات في حملته الانتخابية والتي أفرطت في الوعد بالدعم القوي والكبير الذي لفيه من الناخبين اليهود. وقد

184 د. الحمد جواد: (1996) مستقبل السلام في الشرق الاوسط المؤسسه المتحده للدراسات والبحوث ص 16 عمان.
185 طلال أبو عفيفه، الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1897 - 1997 (القدس : 1998) ، ص 593 - 592

اتهمه الفلسطينيون بأنه منحاز إلى إسرائيل ولكن وبعد التوقيع على اتفاقية أوسلو بدأت علاقته بالفلسطينيين بالتحسن.¹⁸⁶

وقد تولى الليكود سدة الحكم في إسرائيل في عام 1996 برئاسة بينيامين نتنياهو والذي لعب دوراً بالغ الأهمية في عرقلة مسيرة السلام وقد ناهض بشكل واضح اتفاق أوسلو ومبدأ تبادل الأرض مقابل السلام حيث أن كلنتون لم يحقق أي نتائج في محادثات السلام إلا ما يتعلق بانجازاته مثل بروتوكول الخليل في 15 شباط 1997 وواي ريفر في 23 أكتوبر 1998.

بعد فشل قمة كامب ديفيد في أواخر فترة كلينتون اندلعت انتفاضة الأقصى في 28 أيلول من عام 2000، والتي كانت الشرارة الأولى لها لدى زيادة أرييل شارون إلى الحرم الشريف في القدس. وفي محاولة أخيره قام كلينتون بكتابة طرح جديد للدولة الفلسطينية وحل الصراع والذي يقوم على إقامة الدولة الفلسطينية على 96% من الضفة الغربية والسيطرة على الجزء العربي من القدس باستثناء المقدرات اليهودية والحائز الغربي وحق العودة للجميع وقد تم مناقشة هذه الطروحات في مؤتمر طابا في عام 2001 حيث وافق الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وبالرغم ممن وجود شك كبير لدى الطرفين وفي هذا الوقت قد كان شارون قد فشل في الحفاظ على شعبيته وفي شباط 2001 تسلم جورج بوش الحكم وتولى شارون رئاسة الحكومة الإسرائيلية في نفس العام.

السياسات الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن:

نتج عن الانتخابات الأمريكية تولى الرئيس بوش الابن الرئاسة في الولايات المتحدة، ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى أن المرشوحون للرئاسة في الولايات المتحدة أشاروا بالتزامهم تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط، وقد أشار جورج بوش إلى أنه في حال انتخابه فإن إسرائيل سوف تكون الصديق

¹⁸⁶ تعتبر (American-Israeli Public Affairs Committee (AIPAC)) من أكثر المنظمات اليهودية الأمريكية دعماً لـ"إسرائيل" وتأثيراً على صنّاع القرار والمشرّعين في الولايات المتحدة، لدرجة أن العديد من الشخصيات القيادية الأمريكية يستشيرون أعضاء إيباك قبل اتخاذ القرارات الحاسمة.

الأول للولايات المتحدة وقال " : أنا أود ان أقول الى الرئيس ياسر عرفات فانه يجب ان يسحب قومه من اجل احلال السلام"، ولم يتطرق لأي دور اسرائيلي، ولكن المرشح ال جور قال نفس المعنى ولكن بعبارات اكثر تعميماً بانه يجب انهاء العنف في المنطقة من اجل احلال السلام ولعل هذه العبارات هي التي ادت الى فوز بوش في الانتخابات. وبالنسبة لاريل شارون فانه قد جعل وحدة القدس وبقاءها تحت السيادة الاسرائيلية عنوان حملته الانتخابية¹⁸⁷

أقر جورج بوش بانه يجب على الطرفين وضع الحلول وحل مشكلاتهم بانفسهم وبنى علاقات قوية مع حزب الليكود وقد ايدها في تصنيف الرئيس عرفات والسلطة الوطنية الفلسطينية كمظلمات ارامية وتوافق الطرفين على ان يتم قطع العلاقات مع السلطة الفلسطينية حتى يتم نبذ العنف. وبالرغم من التفاوت الكبير من السياسات المتبعة من قبل كلينتون وجورج بوش الا انهما استعملا نفس الطاقم المسؤول عن اعداد السياسات في الولايات المتحدة الامريكية وهم مارتين انديك مؤسس معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، ودينس روس مبعوث الولايات المتحدة للشرق الاوسط، وهما من داعمين لاسرائيل ولكن في حدود الشروط المقبولة لدولة اسرائيل.¹⁸⁸

تعثرت خارطة الطريق حيث لم تقم اسرائيل بالانسحاب من المناطق الفلسطينية ولم تقم بتجميد الاستيطان وفي نوفمبر 2004 توفي الرئيس ياسر عرفات وتم انتخاب محمود عباس رئيساً للسلطة الوطنية الفلسطينية. وقد رحبت الولايات المتحدة بهذه النتيجة وقد عقد عدة لقاءات بين الطرفين الامريكي والفلسطيني في البيت الابيض¹⁸⁹

وبعد تولي الرئيس عباس سدة الحكم في الاراضي الفلسطينية، لم تقم الولايات المتحدة باي خطوات من شأنها ان تحيي عملية السلام في المنطقة بالمقارنة مع ادارة الرئيس كلنتون، واصبح

¹⁸⁷ نصير عاروري، الرؤية الأمريكية والدولية تجاه القدس، تحرير صالح عبد الجواد، نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس (جامعة بير زيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1948، ص 81-84)

¹⁸⁸ *The Palestinians: Background and U.S. Relations Congressional Research Service, 2010*

¹⁸⁹ *The Palestinians: Background and U.S. Relations Congressional Research Service, 2010*

الوضع اكثر تعقيدا عندما فازت حركة حماس في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني 2006، وهي حركة تعتبرها اسرائيل والولايات المتحدة حركة اهابية ولذلك قامت اسرائيل والولايات المتحدة بعزل فلسطين بعد الانتخابات عبر قطع المساعدات وفرض الحصار الاقتصادي على الشعب الفلسطيني.¹⁹⁰

وفي عام 2007 وعلى اثر جولة جديدة من المفاوضات والتي اطلقت في مؤتمر انابوليس من خلال مكتب ادارة جورج بوش والتي تحدد فيها القضايا الخمس العالقة بين الطرفين وهي الحدود، والاستيطان، واللجئين، والامن، والمياه، والقدس. ومن ثم توقفت المفاوضات على اثر تولي نتياهو مرة اخرى سدة الحكم والحرب الاسرائيلية على قطاع غزة في عام 2008.¹⁹¹

ويبين هذا المطلب تحليلاً لادرتين امريكيتين وموقفها من القضية الفلسطينية والصراع في الشرق الاوسط، حيث نجح بيل كلنتون في التعامل بشكل افضل من ادارة بوش وتجاه عملية السلام في الشرق الاوسط، ولم يحقق جورج بوش أي تقدما وحيث ان كلنتون قد حقق علاقات ودية مع جميع الاطراف بالرغم من ان دبلوماسيته لم تحقق الكثير بعد اتفاقية اوسلو

السياسات الامريكية في عهد الرئيس باراك اوباما:

وفي خطاب التولي في عام 2009، اعلن الرئيس باراك اوباما بان عملية السلام بين الفلسطينيين والاسرائيليين سوف تكون على سدة الاوليات الخاصة في فترته الرئاسية، عام 2009 ولمحاولة ارضاء الادارة الامريكية اعلن نتياهو تجميد الاستيطان لمدة 10 شهور باستثناء مدينة القدس الشرقية ورحبت الادارة الامريكية بهذه الخطوة وكحل لهذه الازمة رأّت الادارة الامريكية ان يتم اجراء المفاوضات السريعة بخصوص الحدود والتي سوف تعالج مشكلة الاستيطان بشكل نهائي وصولا الى خطاب باراك

¹⁹⁰ The Palestinians: Background and U.S. Relations Congressional Research Service, 2010

¹⁹¹ The Palestinians: Background and U.S. Relations Congressional Research Service, 2010

اوباما الذي يصف العملية السلمية والمفاوضات بانها تمر في مرحلة صعبة للغاية ولا يوجد افق للحل وبيّن تقرير الكونغرس الأمريكي بان الادارة الفلسطينية سوف تمر بازمة حقيقية او حتى حل كامل للسلطة الفلسطينية في حال تنحي الرئيس عباس محمود عن سدة الحكم، ومن غير وجود خليفة له واضح وخلفية الاستقرار في الضفة الغربية.

وتلقى باراك اوباما رفض اسرائيل وقف النشاطات الاستيطانية مقابل التطبيع التدريجي للدول العربية مع اسرائيل وايضا محاولة الوقف الفوري للاستيطان الاسرائيلي مقابل اعادة المفاوضات الثنائية ووقف الفلسطينيين للمحاولات الدولية لادانة الحرب الاسرائيلية على غزة. وقد اتضحت للكثيرين في اعقاب هذه التطورات السريعة والمتتالية بان الادارة الامريكية منحازة بشكل كبير لصالح اسرائيل¹⁹²

موقف الولايات المتحدة من قضية الحدود

تراجع اوباما عن مطالبه العودة الى حدود 1967 حيث اكتشف الرئيس اوباما ان اللوبي المحافظ الذي يقوده تشيني في الولايات المتحدة وفي مجلسي النواب والشيوخ يستخدم الضغط باتجاه عدم توفير اي دعم لبرنامج السياسي اذا ضغط على اسرائيل، وبالتالي ما بين لوبي تشيني واللوبي الاسرائيلي قرر الرئيس اوباما انه لن يمارس ضغطه على اسرائيل لتحقيق تقدم حقيقي في قضية فلسطين وان اولوياته هي البرنامج الداخلي الامريكي. فقرر التراجع عن كل ما قاله في القاهرة وفي اسطنبول وفي الامم المتحدة. وهذه الضمانات تراجعت امريكا عنها، فمشروع الضمانات لم يعد مشروعا قائما حتى الآن.¹⁹³

¹⁹² The Palestinians: Background and U.S. Relations Congressional Research Service, 2010
¹⁹³ مقابلة مع نبيل شعث بتاريخ 9-2010 نقلا عن القدس العربي .

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من اللاجئين

في سياق تعاملها مع قضية اللاجئين الفلسطينيين، اتبعت الولايات المتحدة استراتيجية ذات شقين: من ناحية أولى، واصلت أمريكا تقديم الدعم المالي والاقتصادي، لتخفيف ظروف الحياة الشاقة التي يعيشها الفلسطينيون في مخيمات اللجوء والشتات، وقد بلغت الإسهامات الأمريكية في ميزانية وكالة غوث اللاجئين حتى العام 1967 ما مجموعه 411 مليون دولار، أي بنسبة 65% من ميزانية الوكالة¹⁹⁴. من ناحية ثانية، حاولت الولايات المتحدة مرارًا إيجاد حل لقضية اللاجئين، عن طريق توطينهم في الدول العربية المضيفة، وتحويل نشاطات الأونروا إلى الحكومات العربية؛ لذلك لم يكن للشعب الفلسطيني وجود في قاموس السياسة الخارجية الأمريكية إلا كلاجئين¹⁹⁵.

وقد اثار بعض اعضاء الكونغرس الامريكى بان المساعدات التي تقدم الى وكالة الغوث وتشغيل اللاجئين لربما تستخدم من اجل دعم الارهاب وفي نيسان من عام 2009 اشار تقرير صادر عن مكتب المسائلة الحكومية يشير الى نفس المشكلات¹⁹⁶ ويطالب الكثيرون من الساسة في الولايات المتحدة بان يتم طرح البدائل التي قدمت للاجئين الفلسطينيين بان يتم توطينهم في الولايات المتحدة الامريكية، ولكن الكثيرين في الامم المتحدة يرون في وكالة الغوث كاحد المنظمات المميزة والتي يجب ان تستمر في عملها حتى يتم التوصل الى اتفاق السلام بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني¹⁹⁷.

ويرى بعض اعضاء الكونغرس بان مخيمات اللاجئين الفلسطينيين تشكل معسكرات لتدريب الارهابيين وانه لا يوجد هناك قوات امن من قبل وكالة الغوث تقوم بحماية والسيطرة على هذه

¹⁹⁴ محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة كوكب الرئيس، (القدس:جمعية الدراسات العربية، 1985) ص 70-71.

¹⁹⁵ Edward Buhring, The UN and The Palestinians Refugees Bloomington: Indiana University Press, 1971) P. 100-118

¹⁹⁶ محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة كوكب الرئيس، (القدس:جمعية الدراسات العربية، 1985) ص 70-71.

¹⁹⁷ See Government Accountability Office, *Measures to Prevent Inadvertent Payments to Terrorists Under Palestinian Aid Programs Have Been Strengthened, but Some Weaknesses Remain*, GAO-09-622, May 2009, available at <http://www.gao.gov/new.items/d09622.pdf>.

المخيمات بالإضافة الى بعض القلق من الكتب المدرسية والوسائل التعليمية والتي تحض على العنف حسب رؤية هذه المجموعات.¹⁹⁸

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من القدس

كانت قضية القدس خلال كامب ديفيد المشكلة والتي طلب المفاوض الفلسطيني فيها السيطرة الكاملة على القدس الشرقية والمواقع الاسلامية وهذا يعني لليهود فقدان السيطرة على جبل الهيكل والحائط الغربي وأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه قضية القدس عموماً اتسمت بالغموض والضبابية والإبهام في الفترة الواقعة ما بين أعوام (1967-1990)، وقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية سياستين مزدوجتين ومتعاكستين: فهي من جهة أعلنت تأييدها للقرارات الدولية المختلفة التي تناولت قضية القدس، لكن على أرض الواقع اتبعت سياسة تتفق مبدئياً مع السياسات "الإسرائيلية" المتناقضة مع الشرعية الدولية¹⁹⁹.

مع هذا يمكن القول أن الموقف الأمريكي تجاه قضية القدس في الفترة الواقعة بين عامي (1967-1991) اتسم بالغموض والضبابية وعدم الوضوح، فالمشاريع الأمريكية حول القدس كانت بعيدة عن إنهاء الاحتلال "الإسرائيلي" للقدس العربية، وفقاً لمبدأ عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة. وقد جاءت الصياغات الأمريكية حول القدس عائمة ومائعة، وترتكز على حرية الانتقال وحرية العبادة، وأن تكون الأماكن المقدسة بالنسبة لكل ديانة خاضعة لإدارة ممثلي هذه الديانة، إلا أنها لم تتعرض للسيادة على القدس أو طبيعة مصيرها النهائي. تمثل الموقف الأمريكي في العام 1978 من قضية القدس في أحد الخطابات التي وافق الرئيس جيمي كارتر على توجيهها إلى أنور السادات، والتي تنطوي على اعتبار القدس جزءاً من الضفة الغربية المحتلة، وهذا الموقف أثار ردود فعل "إسرائيلية" غاضبة، خطاب

¹⁹⁸ محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة كوكب الرئيس، (القدس:جمعية الدراسات العربية، 1985) ص 70-71.

¹⁹⁹ نصير عاروري، الرؤية الأمريكية والدولية تجاه القدس، تحرير صالح عبد الجواد، نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس (جامعة بيرزيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1948، ص 81-84).

كارتر حول القدس وحول السلام بصورة عامة أثار حفيظة "الإسرائيليين" لدرجة أن مناحم بيغن، رئيس الوزراء "الإسرائيلي" في مفاوضات كامب ديفيد في العام 1978، هدد بالانسحاب من المفاوضات إذا ما أصرت الولايات المتحدة على موقفها، وإذا ما واصلت الإدارة الأمريكية سياسة الغزل مع السادات، وقد أدى رد الفعل هذا إلى تعديل الرئيس الأمريكي كارتر موقفه نوعاً ما ليجعله أكثر قبولاً لدى "الإسرائيليين" كثيراً ما كانت تنشأ خلافات بين الإدارة الأمريكية والكونغرس حول موضوع القدس، وقد تمثل موقف الإدارة خاصة خلال ولاية كارتر، بأن البحث في هذا الموضوع يؤدي إلى التأثير بشكل سلبي على عملية السلام بين العرب و"إسرائيل"، إلا أن الكونغرس كان يتخذ مواقف أكثر تشدداً وبالطبع لصالح "إسرائيل". في أحد ردوده على مقترحات كارتر لتقسيم القدس، أوضح الكونغرس أنه من الخطأ الفادح التصديق بأن تقسيم القدس إلى منطقتين منفصلتين إحداها تحت السيطرة "الإسرائيلية"، والأخرى تحت السيطرة العربية الفلسطينية، سيقود إلى سلام حقيقي. على العكس تماماً، آمن الكونغرس تاريخياً أن تقسيم القدس على هذه الشاكلة سيكون بمثابة وصفة أكيدة لانهاية العملية السلمية برمتها، لذلك يرى قسم كبير من أعضاء الكونغرس أنه على الولايات المتحدة أن تعلن بوضوح أن القدس ستبقى عاصمة موحدة لدولة "إسرائيل" إلى الأبد²⁰⁰

مارست الولايات المتحدة حول موضوع القدس على وجه التحديد ضغطاً شديداً على الجانب الفلسطيني؛ ليقبل بتقسيم ما أسمته بـ"المسؤوليات القانونية" بين الطرفين الفلسطيني و"الإسرائيلي" بشأن المسجد الأقصى في المدينة المقدسة. وقد ذكر دينيس روس في كتابه "السلام المفقود"، أن جورج تينيت هدد الرئيس عرفات أثناء مفاوضات كامب ديفيد بعدم التدخل ثانية بالمفاوضات²⁰¹.

²⁰⁰ خلدون أبو السعود، أثر الاحتلال "الإسرائيلي" وإقامة المستوطنات على وضع القدس وفقاً لأحكام القانون الدولي (رام الله: منشورات وزارة الثقافة، 2001) ص 248.
²⁰¹ دينيس روس، السلام المفقود، جريدة الأيام، 2004/10/18.

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الاستيطان

وعلى الرغم من انعقاد مؤتمر مدريد عام 1991 على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وعلى قاعدة قراري مجلس الأمن 242، و338 إلا أن الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على سدة الحكم سواء يمينية أو عمالية عملت على تكثيف الاستيطان بشكل مبالغ فيه تحت عنوان فرض وقائع جديدة على الأرض الفلسطينية تساهم في صياغة نتائج الحل النهائي. وفي ظل الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي 1993 واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي سياسة مصادرة الأراضي العربية مستندة في ذلك إلى الذرائع الأمنية والأوامر العسكرية وبلغت مساحة الأراضي المصادرة من الأراضي الفلسطينية خلال ثلاث سنوات 1993-1996 حوالي 300 ألف دونم وصادرت منذ بداية الاحتلال أكثر من ثلاثة ملايين دونم من المساحة الكلية للضفة الغربية البالغة 5.8 مليون دونم .²⁰²

لقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة غير ثابتة بشأن المستوطنات الإسرائيلية، فقد اعتبرت هذه المستوطنات غير شرعية في عهد الرئيس كارتر، بعد ذلك نلاحظ أن الولايات المتحدة لم تؤيد المستوطنات كنقطة متقدمة خارجة عن الأراضي²⁰³ وعندما أعلن ريغان خطته للسلام في عام 1982 سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى رفضها، وقد اقتضت البيانات الأمريكية منذ ذلك الحين على دعم تحسين " نوعية المعيشة " للفلسطينيين تحت الاحتلال وقد أذعنّت الولايات المتحدة لوجهة النظر الإسرائيلي²⁰⁴. وعلى الرغم من أن الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس ريغان اعتبرت المستوطنات مجرد عوائق في طريق السلام، إلا أن إسرائيل نجحت في حصر النزاع حول هذا الموضوع وتطويقه. وقد بذلت الإدارة الأمريكية قصارى جهدها كي تضمن عدم استخدام أموال الحكومة الأمريكية في إقامة

²⁰² عبد الكريم خالد الشامي(2020) سياسة الاستيطان والإبعاد الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل أحكام

القانون الدولي الإنساني رئيس إدارة الأبحاث والدراسات القانونية

²⁰³ Foreign Affairs committee (House of Representatives) September 1982 Statement to
²⁰⁴ and future} Merle Thorpe –jr. {The Impact of Israeli settlements on peace Efforts, present
secretariat General the league of Arab State ,1985 ,p.369.

المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية ، ويقول " ارون ميلر " أحد المساعدين المقربين من جيمس بيكر " لقد خدعتنا إسرائيل حول موضوع المستوطنات وقد أعطت حكومة إسرائيل الولايات المتحدة أرقاماً غير صحيحة حول إقامة وتوسيع المستوطنات وفي عام 1992 تم تشكيل حكومة جديدة في إسرائيل برئاسة اسحق رابين حيث تم اتفاق أولى مع أمريكا بشأن المستوطنات وهو أن واشنطن ستغض الطرف عن استمرار إسرائيل في بناء المستوطنات في القدس الشرقية والاتفاق على استمرار البناء في الضفة الغربية ، شرط تزويد الولايات المتحدة بمعلومات وثيقة حول خطط البناء .

واستطاعت إسرائيل بأن تحصل من وراء الاتفاق على منحة مالية أمريكية قدرها 10 مليارات دولار لتكملة بناء 11.000 ألف وحدة سكنية في المناطق المحتلة وطبقاً لما أشارت إليه صحيفة هارتس فإن الاتفاقية شملت استيطاناً غير محدود في القدس وعلى خطوط المجابهة²⁰⁵ .

وخلفت هذه الاتفاقية خطوطاً عامة لسياسة الولايات المتحدة حول بناء المستوطنات خلال مدة قيادة حزب العمل الإسرائيلي وكانت هذه هي المرة الأولى التي وافقت واشنطن رسمياً على بناء المستوطنات في المناطق المحتلة وخلفت حدوداً واسعة لنشاطات البناء من قبل إسرائيل والتي تسمح بنمو طبيعي غير محدود وتوسع استيطاني ممول .

الفرع الثاني: السياسية الخارجية الأمريكية في ظل إدارة الرئيس ترامب

ظهرت ملامح السياسة الأمريكية الخارجية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية خلال حملة ترامب الانتخابية عام 2016، حيث ارتكزت مبادئ هذه السياسة على الاتي²⁰⁶:

1. الاستمرار بتقديم المعونة الأمريكية إلى إسرائيل وتعزيزها.
2. تضاؤل فرص حل الصراع الإسرائيلي الفلسطيني طبقاً لمبدأ الدولتين.

²⁰⁵ Ibid .pp, 49f
محمود جرابعة و ليهي بن شطريت، "الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في منظور ترامب"، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات، كانون الأول 2016 ص 4²⁰⁶

3. لن تقوم الولايات المتحدة بدعم دولة فلسطينية تدعم الإرهاب.

4. نقل السفارة الأمريكية من مدينة تل أبيب إلى القدس.

5. ستقوم واشنطن بتجريم كل من يدعو إلى مقاطعة المنتجات الاسرائيلية وسحب الاستثمارات من إسرائيل.

6. دعم الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة عام 1967.

رأى ترامب أثناء حملته الانتخابية أن المفاوضات الثنائية الإسرائيلية-الفلسطينية تعتبر بمثابة حجر الأساس للوصول إلى اتفاق نهائي للقضية الفلسطينية وخصوصاً فيما يتعلق بالاتفاق على قضايا الوضع النهائي مثل القدس واللجئين والمستوطنات والحدود، فالرئيس الأمريكي يعتقد أن الدور الأمريكي خلال المفاوضات يجب أن ينحصر في دور "المسير للتفاوض" * بين الطرفين دون تدخل أي جهات أخرى مثل الأمم المتحدة أو المجتمع الدولي، حيث ظهر هذا الموقف من خلال قوله في إحدى لقائته الانتخابية: "إن الحل يجب أن يكون من خلال مفاوضات الأطراف وأنه سوف يستخدم الفيتو ضد أي حل يتبناه مجلس الأمن الدولي".²⁰⁷

السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية

من خلال ما سبق يتضح أن التناقض الكبير في موقف الرئيس ترامب من القضية الفلسطينية والذي ظهر خلال حملته الانتخابية، فتارةً هو مع حل الدولتين وتارةً أخرى يرفضها، لكن الثابت في موقف ترامب هو التناقض التام من الموقف الأمريكي السابق من القضية الفلسطينية والقائم على حل

*ميسر التفاوض: طرف ثالث محايد متفق عليه بشكل متبادل لقيادة اجتماع معقد بين طرفين أو أكثر من المشاركين في العملية التفاوضية، والغرض من هذا الميسر هو التنظيم والمساعدة وتقديم المساعدة للأطراف المتفاوضة لإيجاد حلول للقضايا قيد المناقشة. وليد عبد الحي، "مسارات القضية الفلسطينية في برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية الأمريكية"، تقدير استراتيجي رقم (90)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات تموز 2016 ص 3²⁰⁷

الدولتين والوصول إلى حل نهائي من خلال المفاوضات الثنائية القائمة على القرار الدولي رقم (242).

وقف التمويل المالي الأمريكي للأونروا

منذ أن تولى ترامب منصب الرئاسة في الولايات المتحدة بتاريخ 20 كانون ثاني/يناير 2017 قام باتخاذ مجموعة من القرارات السياسية التي أثرت سلباً في العلاقة الأمريكية الفلسطينية، وأثرت سلباً على مستقبل العملية السلمية الفلسطينية الإسرائيلية و على مستقبل قضية اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص، لأنها تتمثل بوقف التمويل المالي الأمريكي للأونروا وإعادة النظر بمهامها وبالصفة القانونية التي يتمتع بها اللاجئون الفلسطينيون.

سبق القرار الأمريكي المتعلق بالوقف التام لتمويل الأونروا عدة قرارات سياسية قام باتخاذها الرئيس ترامب وعبرت عن الموقف الأمريكي الجديد تجاه القضية الفلسطينية والذي يمتاز بالانحياز المطلق للموقف الإسرائيلي من القضية الفلسطينية.

الاعتراف بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل

أعلن الرئيس ترامب وخلال خطاب تلفزيوني بتاريخ 6 كانون أول/ديسمبر 2017 عن اعترافه بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل وعزمه عن نقل السفارة الأمريكية من مدينة تل أبيب إلى مدينة القدس، حيث صرح وخلال هذا الخطاب بالاتي: " قرارى اليوم يمثل بداية لنهج جديد تجاه الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، ففي عام 1995 تبنى الكونغرس قانوناً يحث الحكومة الفيدرالية على نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس وبالاعتراف بأن تلك المدينة ذات الأهمية الكبيرة هي عاصمة إسرائيل...منذ أكثر من 20 عاماً وجميع الرؤساء الأمريكيين أجلوا تطبيق هذا القانون ورفضوا نقل السفارة إلى القدس أو الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل لاعتقادهم بأن تأخير الاعتراف بالقدس

عاصمة لإسرائيل من شأنه أن يعزز قضية السلام...في الحقيقة كنا نحن نرفض الاعتراف بأي عاصمة إسرائيلية على الإطلاق لكننا نعترف اليوم بما هو واضح وهو أن القدس عاصمة لإسرائيل، وهذا ليس أقل أو أكثر من الاعتراف بالواقع بل هو الشيء الصحيح الذي يجب القيام به، لهذا السبب وتماشياً مع قانون السفارة أوجه الخارجية الأمريكية للمباشرة بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس²⁰⁸.

الوقف للتمويل المالي الأمريكي للأونروا

أدى قرار الرئيس الأمريكي بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل إلى قيام رئيس منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس بالإعلان عن وقف جميع الاتصالات السياسية والدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بقوله: "بعد قرار الرئيس ترامب أن القدس عاصمة لدولة إسرائيل ونقل السفارة إليها، فإن الولايات المتحدة لم تعد وسيطاً نزيهاً في عملية السلام ولم نقبل منها أية خطة بسبب انحيازها وخرقها للقانون الدولي"²⁰⁹.

أدى الموقف الفلسطيني الجديد من الإدارة الأمريكية إلى إعلان نيكى هيلي (Niki Haley) سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية السابقة لدى الأمم المتحدة بتاريخ 2 كانون ثاني/يناير 2018 أن إدارة الرئيس ترامب "لا تتوي الاستمرار في دعم الأونروا حتى يوافق الفلسطينيون على العودة إلى طاولة المفاوضات"، أما الرئيس ترامب فقد أكد على مضمون التصريح الصحفي لهيلي من خلال تصريح مكتوب له على موقع تويتر بتاريخ 3 كانون ثاني/يناير 2018: "سنوياً ندفع للفلسطينيين

www.bit.ly/2mhb9RI.com عبد الجبار ابو راس، "نص اعتراف ترامب بالقدس عاصمة لإسرائيل"، وكالة الاناضول، الموقع الإلكتروني²⁰⁸

وثائق، مؤتمر صحفي مشترك للرئيس الفلسطيني محمود عباس مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بتاريخ 22 كانون أول 2017، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد رقم 29 عدد 114 ربيع 2018، ص 233²⁰⁹

مئات الملايين من الدولارات، ولا نحصل في المقابل على أي تقدير واحترام، إنهم لا يريدون مباحثات السلام، فلماذا ينبغي علينا أن ندفع لهم كل هذه المبالغ الطائلة في المستقبل²¹⁰.

استمرت إدارة الرئيس ترامب بالخروج عن السياسة الأمريكية التاريخية المتعلقة بدعم الأونروا من خلال إعلان وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 16 كانون ثاني/يناير 2018 عن قرارها بتخفيض المساهمة السنوية المالية الكلية المقدمة للأونروا إلى (60) مليون دولار من إجمالي (365) مليون دولار والتي كان من المقرر أن تساهم الولايات المتحدة بها لدعم ميزانية الأونروا وأنها سوف تخضع باقي المبلغ للتدقيق وذلك من أجل إجراء مراجعة عميقة لطريقة عمل الأونروا وتمويلها²¹¹.

أقر الكونغرس الأمريكي بتاريخ 23 آذار/مارس 2018 قانون تايلر فورس، وتعود تسمية هذا القانون بهذا الاسم نسبة إلى الضابط الامريكى الذي قُتل في مدينة يافا على يد فلسطيني بشهر آذار/مارس 2016، وينص هذا القرار على الاتي: " إن أية مبالغ من المساعدات الأمريكية تُدفع لصالح السلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية (باستثناء ما يذهب لمستشفيات القدس ولبرامج تنقية المياه والتطعيم) سوف تكون مشروطة بتأكد الإدارة الأمريكية من أن السلطة ومنظمة التحرير تتخذ إجراءات فعلية لإيقاف أعمال العنف ضد المواطنين الإسرائيليين والأمريكيين ومحاسبة كل من يساعد على مثل هذه الأعمال، وأنهما سوف تقومان بتسديد ما يترتب عليهما من تعويضات لضحايا هذه الأعمال من إسرائيليين وأمريكيين، وأنهما سوف تقومان بتجميد كافة القوانين والإجراءات والتي تسمح بتقديم تعويضات للأسرى المتهمين بالإرهاب وأن نعلن إدانتها لأعمال العنف وتتعهدا بالتحقيق في هذه الأعمال والتعاون على تقديم المتهمين للعدالة"²¹².

نادية سعد الدين، " أزمة الأونروا: الخلفيات والمستقبل"، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد رقم 22 العدد رقم 85 (خريف 2018)، ص 80²¹⁰

²¹¹ Daryl Grisgraber, " The thousandth cut: Eliminating U.S humanitarian assistance to Gaza", Refugees international, field report November 2018, p. 10

نعمان كنفاني، "توقف المساعدات الأمريكية للفلسطينيين: المسار والاثار"، مجلة المراقب الاقتصادي الربيعي، مجلة المراقب الاقتصادي الربيعي، عدد 56 سنة 2018، ص 23²¹²

إيقاف المساعدات المالية للسلطة الفلسطينية

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 28 اب/أغسطس 2018 عن وقف المساعدات الاقتصادية للسلطة الفلسطينية وجاء هذا القرار ضمن مؤتمر صحفي للمتحدث الرسمي السابق باسم وزارة الخارجية الأمريكية هيذر نويرت (Heather Nauert)، حيث قالت في جزء من المؤتمر: " في وقت سابق من هذا العام...أوصى الرئيس ترامب بإجراء مراجعة شاملة للمساعدات الأمريكية المقدمة إلى السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة...تم اتخاذ القرار بعد ذلك بأن هذا المال في الوقت الحالي لا يصب في المصلحة الوطنية للولايات المتحدة الأمريكية ولا يزود دافع الضرائب الأمريكي بأي قيمة"²¹³.

قرار وقف المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية يعبر عن النهج الجديد الذي يتبناه الرئيس ترامب وحرمت الاخيرة من مساعدتها على القيام بمشاريع زراعية ومشاريع بنية تحتية وتوفير منظومة حماية اجتماعية.

الوقف الكلي للتمويل الأمريكي للأونروا

أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية وعلى لسان المتحدث الرسمي السابقة هيذر نويرت وبتاريخ 31 اب/اغسطس 2018 أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف توقف جميع مساهماتها المالية للأونروا وذلك عبر مؤتمر صحفي عبرت في جزء منه عن الرؤية الأمريكية الجديدة للأونروا، حيث قالت: " إن الولايات المتحدة لن تقدم المزيد من المساهمات المالية إلى الأونروا، عندما قامت الولايات المتحدة بتقديم مساهمة مالية بقيمة (60) مليون دولار قمنا بإيضاح أن الولايات المتحدة لم تعد مستعدة لتحمل الحصة غير المتناسبة من عبء تكاليف الأونروا، لقد أبدت عدة دول بما في ذلك الأردن ومصر

²¹³ U.S foreign aid to the Palestinians, Ibid, p.2

والسويد وقطر والإمارات العربية المتحدة القدرة على معالجة هذه المشكلة لكن الاستجابة الدولية لم تكن كافية" ²¹⁴.

إغلاق ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في الولايات المتحدة

شكل إعلان وزارة الخارجية الأمريكية إغلاق ممثلية منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن جزء من الضغوط الأمريكية المستمرة على منظمة التحرير الفلسطينية، حيث أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ 10 أيلول/سبتمبر 2018 عن قرارها بالإغلاق عبر مؤتمر صحفي، جاء منه: " لقد قررت الإدارة الأمريكية وبعد المراجعة الدقيقة أن مكتب منظمة التحرير الفلسطينية بواشنطن يجب أن يُغلق. لقد سمحنا لمكتب المنظمة بإجراء مهام وعمليات تدعم الهدف المتمثل بتحقيق سلام شامل ودائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين... ومع ذلك لم تتخذ منظمة التحرير أية خطوات لتعزيز التقدم المباشر وإجراء مفاوضات هادفة مع إسرائيل، على العكس من ذلك، فقد قامت منظمة التحرير بإدانة خطة السلام الأمريكية التي لم يروها بعد ورفضوا التعامل مع الحكومة الأمريكية فيما يتعلق بجهود السلام وغيرها. وعلى هذا النحو، وبما يعكس مخاوف الكونغرس، قررت الإدارة الأمريكية إغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن في هذه المرحلة، ويتمشى مع هذا القرار أيضاً مع مخاوف الإدارة والكونغرس من المحاولات الفلسطينية الرامية إلى إجراء تحقيق دولي مع إسرائيل من قبل المحكمة الجنائية الدولية" ²¹⁵.

قام الكونغرس الأمريكي بسن قانون جديد موجه لتقنين المساعدات الأمريكية الخارجية للسلطة الفلسطينية بتاريخ 3 تشرين أول/أكتوبر 2018، حيث نص القانون في جزء منه: " إن الطرف الذي يتلقى مساعدات أمريكية خارجية [السلطة الفلسطينية] وبما فيها المساعدات الثنائية، عليه أن يوافق

²¹⁴ U.S foreign aid to the Palestinians, Ibid, page N 4
²¹⁵ Jim Zanotti, "The Palestinians: Background and U.S relations", Ibid, p 4.

على المسؤولية القانونية الشخصية في المحاكم الأمريكية تجاه الأعمال التي ترتكب ضد المدنيين الأمريكيين على أراضي السلطة الفلسطينية²¹⁶.

وفقاً لهذا القانون فإنه من المحتمل أن يتم محاكمة شخصيات سياسية فلسطينية أمام المحاكم الأمريكية في حال قبلت السلطة الفلسطينية مساعدة اقتصادية وأمنية أمريكية، وتم في ذات الوقت تعرض أحد المواطنين الأمريكيين إلى اعتداء على أراضي السلطة الفلسطينية، وهو ما يتطلب دفع تعويضات كبيرة إذا ما قورنت بالمساعدات الأمريكية المستلمة، لذا قام رئيس الوزراء الفلسطيني الأسبق رامي الحمد الله بتوجيه رسالة إلى وزير الخارجية الأمريكية مايك بومبيو بتاريخ 12 كانون أول/ديسمبر 2018 مفادها أن السلطة الفلسطينية لن تستلم أية مساعدات أمريكية تخضع للمطالبة القانونية وفق أحكام هذا القانون²¹⁷.

مما سبق يتضح أن قرار وقف التمويل الأمريكي للأونروا جاء ضمن السياق العام الذي انتهجه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تجاه القضية الفلسطينية والعملية السلمية، حيث عبر هذا السياق عن التحولات الكبيرة في السياسة الأمريكية تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وسُبل حله من خلال الانحياز التام والصريح للموقف الإسرائيلي من القضية الفلسطينية وممارسة كل أنواع الضغوط السياسية والاقتصادية على منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية وذلك من أجل القبول بإجراء مفاوضات سلام للوصول إلى حل نهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي يستثنى قضيتي القدس واللجئين والمستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية من المفاوضات.

²¹⁶ Jim Zanotti, "Anti-Terrorism clarification Act of 2018(P.L 115-253) and U.S aid for the Palestinians", Congressional research service, February 5,2019, p. 1
²¹⁷ Ibid, p.1

إسقاط صفة اللجوء عن ملايين اللاجئين الفلسطينيين

قدمت الولايات المتحدة وفي سياق مبرراتها لوقف التمويل المالي للأونروا "أن مجتمع اللاجئين الفلسطينيين يتوسع بلا نهاية"²¹⁸، لكن هذا المبررات هدفت إلى إسقاط صفة اللجوء عن ملايين اللاجئين الفلسطينيين وبالتالي إنهاء قضيتهم السياسية وحقهم بالعودة إلى وطنهم طبقاً للقرار الدولي رقم (194)، وذلك عبر الطلب من الأونروا وعلى لسان العديد من المسؤولين الأمريكيين بأن تعمل على إعادة تعريف اللاجئين الفلسطينيين وتقليص أعدادهم إلى أدنى الحدود وإلغاء الصفة الوراثة للجوء والتي تقدمها الأونروا كمنظمة دولية وحصر اللاجئين الفلسطينيين بمن تم تسجيلهم كلاجئين على إثر نكبة عام 1948²¹⁹.

سبق قرار وقف التمويل الأمريكي للأونروا دعوات من المسؤولين في الإدارة الأمريكية إلى إعادة تعريف الأونروا للاجئين الفلسطينيين حيث كان من أبرزهم جون بولتون (John Bolton) مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق والذي قال في إحدى تصريحاته بتاريخ 11 كانون ثاني/يناير 2018 "الأونروا الية فاشلة. إنها تنتهك القانون الدولي الموحد بشأن وضع اللاجئين، وبرنامجها هو البرنامج الوحيد في التاريخ القائم على الافتراض بأن وضع اللاجئين وراثي، واعتقد أنه من المتأخر منذ زمن طويل أن نكون قد اتخذنا خطوات بوقف التمويل"²²⁰، أما نيكي هيلي سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية السابقة في الأمم المتحدة فقد دعت الأونروا إلى إعادة تعريف اللاجئين الفلسطينيين مقابل عودة الدعم المالي الأمريكي، حيث قالت في تصريح لها: "سنكون احدي المانحين إذا قامت الأونروا

<http://bit.ly/2MFHona> محمد العلي، ترامب واللاجئون الفلسطينيون "اللعبة انتهت" تركيع الأونروا..خلفيات القصة"، الجزيرة نت،

²¹⁸ الموقع الإلكتروني

²¹⁹ المرجع السابق

²²⁰ المرجع السابق

بإصلاح ما تفعله... إذا غيرت بشكل فعلي عدد اللاجئين إلى عدد دقيق فإننا سنعيد النظر في شراكتنا معهم²²¹.

مما سبق يتضح أن المسعى الأمريكي لإسقاط صفة اللجوء القانونية التي يتمتع بها ملايين اللاجئين الفلسطينيين يتطابق بشكل كلي مع الموقف الإسرائيلي من الأونروا كمنظمة دولية تُعنى بشؤون اللاجئين الفلسطينيين، فعلى الرغم من أن إسرائيل قامت بتقديم الدعم المالي للأونروا وخصوصاً خلال الخمسينيات من القرن المنصرم إلا أن موقفها قد تغير خلال السنوات الأخيرة وذلك لعدم نجاح الأونروا في ظل المنظور الإسرائيلي بإنهاء قضية اللاجئين الفلسطينيين سواء عبر التوطين أو الحلول الاقتصادية لإسرائيل وعلى لسان مسؤوليها الرسميين دعت وبشكل مستمر إلى إنهاء وتفكيك الأونروا بحجة إسهامها في إطالة أمد قضية اللاجئين الفلسطينيين عبر منحها صفة اللجوء بشكل تلقائي للاجئين وبنائهم منذ عام 1949 وحتى الان.

حيث قام نائب وزير الخارجية الإسرائيلي السابق داني أيلون (Danny Ayalon) وخلال اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف بتاريخ 8 كانون أول/ديسمبر 2011 بالتحريض على الأونروا معتبراً أنها لم تسهم بإيجاد حل لقضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال توطينهم بل قامت بإطالة أمد قضيتهم من خلال استمرار منحهم صفة اللجوء وطالب بالعمل على تغيير التفويض الممنوح للأونروا من قبل الأمم المتحدة²²².

إنهاء الارتباط التاريخي بين الأونروا وقضية اللاجئين الفلسطينيين

ترتبط الأونروا تاريخياً بقضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال القرار الدولي رقم (302) والذي تم بموجبه إنشاء الأونروا من أجل تقديم خدمات الغوث والعمل للاجئين الفلسطينيين، لذا فإن الأونروا

المرجع السابق²²¹
ناهض زقوت، "وكالة الغوث (الأونروا) وقضية اللاجئين الفلسطينيين"، منشورات مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق أيار 2013 ص 63²²²

عملت على مدار ما يقرب من سبعين عاماً على إبراز حجم المعاناة التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون في المحافل الدولية وخصوصاً في ظل انعدام حل سياسي عادل لهذه القضية.

بررت الإدارة الأمريكية خطوتها في إنهاء هذا الارتباط من خلال تعبير الناطق الرسمي السابق باسم وزارة الخارجية هيدر ناوورت: "ستكثف الولايات المتحدة الحوار مع الأمم المتحدة والحكومات المضيفة وأصحاب المصلحة الدوليين بشأن النماذج والأساليب الجديدة والتي قد تشمل مساعدة ثنائية مباشرة من الولايات المتحدة وشركاء آخرين"²²³.

إلغاء قضية اللاجئين الفلسطينيين من المفاوضات الإسرائيلية

شكّلت قضية اللاجئين الفلسطينيين عنصراً جوهرياً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعلى الرغم من حجم المرونة التي أبدتها منظمة التحرير الفلسطينية أثناء جولات المفاوضات العديدة منذ عام 1993 في سبيل إيجاد حل لهذه القضية إلا أن التعتن الإسرائيلي المزمّن برفض الاعتراف بمسؤوليته عن نشأة هذه القضية قد أدى إلى غياب حل سياسي لها.

هدفت الإدارة الأمريكية ومن خلال وقف تمويل الأونروا إلى تحييد قضية اللاجئين الفلسطينيين من طاولة المفاوضات الإسرائيلية على اعتبار أنها تشكل معضلة كبيرة تعيق التوصل إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية حسب رؤيتها، فاستناداً إلى منطق الرئيس ترامب بالتعامل مع القضايا الجوهرية للقضية الفلسطينية وسُبل حلها ووفقاً لخطوة ترامب بالاعتراف بمدينة القدس عاصمة لإسرائيل وهدفها السياسي والذي برز من خلال قوله: "كان شيئاً جيداً، ذلك أننا أزلنا هذه العقبة من طاولة المفاوضات. في كل مرة كانت هنالك محادثات سلام ولم يتمكنوا أبداً من تجاوز أن تكون القدس هي العاصمة ولذلك قُلت فلنزحها عن الطاولة"²²⁴، لذا وضمن الطريقة التي يؤمن بها الرئيس

²²³ U.S foreign aid to the Palestinians, Ibid, p. 5

وحدة تحليل السياسات، "أسباب وقف إدارة ترامب تمويل الأونروا وخلفياته"، مرجع سابق، ص 4²²⁴

ترامب في حل القضايا الجوهرية للقضية الفلسطينية فإن قضية اللاجئين الفلسطينيين والمرتبطة بالقرار الدولي رقم (194) تعتبر بمثابة "عقبة" أخرى في طريق السلام الفلسطيني الإسرائيلي ويجب إزاحتها²²⁵.

من خلال ما سبق يتضح بأنه وعلى الرغم من تطابق الموقف الأمريكي الجديد من قضية اللاجئين الفلسطينيين مع الموقف الإسرائيلي منها والتمثل برفض الاعتراف بمسئوليتها عن نشأتها إلا أن المحاولات الأمريكية الهادفة إلى إنهاء قضية اللاجئين عبر وقف تمويل الأونروا وسحب هذه القضية من طاولة المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية قد شكل خروجاً عن السياسة الأمريكية للإدارات السابقة والتمثلة بالاستناد إلى القرار الدولي رقم (242) كأساس للعملية السلمية وبالتالي الارتكاز إلى أسس جديدة للعملية السلمية.

تعريب قضية اللاجئين الفلسطينيين

في سياق المبررات التي قدمتها الإدارة الأمريكية لوقف التمويل المالي للأونروا هو "ان الولايات المتحدة لم تعد مستعدة لتحمل الحصة غير المتناسبة للغاية من عبء تكاليف الأونروا التي تحملناها لسنوات عديدة، لقد أبدت عدة دول بما في ذلك الأردن ومصر والسويد وقطر والإمارات العربية المتحدة القيادة في معالجة هذه المشكلة"²²⁶.

خلال عامي 2017 و 2018 ارتفعت قيمة المساهمات المالية التي قدمتها دول الخليج العربي الغنية إلى الأونروا وبشكل بارز، فالمملكة العربية السعودية رفعت قيمة تمويلها السنوي للأونروا من (53,275,000) دولار عام 2017²²⁷ إلى (159,956,771) دولار عام 2018²²⁸، أما

المرجع السابق، ص 4²²⁵

U.S foreign aid to the Palestinians, Ibid, p.4²²⁶

UNRWA, "2017 pledges to UNRWA's programme (cash and In-Kind) over all Donor Ranking as 31 December 2017", p. 1²²⁷

UNRWA, "2018 confirmed pledges to UNRWA's programme as 31 December 2018", p. 2²²⁸

الإمارات العربية المتحدة فقد ارتفع تمويلها المالي للأونروا من (12,800,000) دولار عام 2017²²⁹ إلى (53,800,000) عام 2018²³⁰، فيما قامت دولة قطر برفع قيمة تمويلها من (1,000,000) دولار عام 2017²³¹ إلى (51,500,000) دولار عام 2018²³²، وزادت دولة الكويت من تبرعاتها المالية للأونروا من (9,000,000) دولار عام 2017 إلى (50,000,000) دولار عام 2018²³³.

من خلال ما تقدم يتضح أن الدول العربية النفطية الخليجية الغنية قد قامت لوحدها بتمويل ما نسبته 24,6% من القيمة الإجمالية لتبرعات الأونروا عام 2018 متجاوزة ما نسبته 7,8% وهي النسبة التي حددتها مؤتمرات القمة العربية منذ عام 1987 كسقف أعلى للتمويل وذلك بهدف منع تعريب الأونروا وقضية اللاجئين الفلسطينيين.

ضعف فاعلية الأمم المتحدة ومجلس الأمن أمام الفيتو الأمريكي

ان الشعب الفلسطيني لا يزال يرضخ تحت الاحتلال الاسرائيلي، وبالرغم من أن اتفاقية أوسلو دعت الى ما يشبه حكم ذاتي فلسطيني الا ان ذلك لم يرق الى اخراج الشعب الفلسطيني ضمن قائمة الشعوب التي ترزح تحت الاحتلال²³⁴.

ان الاستقلال بالقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي وجعله حقا خالصا للشعب الفلسطيني وحده، يعد من اسى واعلى مطالب المقاومة، ولكن في حال تدخل عدد من الجوانب الدولية في الوضع الفلسطيني كان له تأثير هائل على الوحدة الوطنية. وكان هذا التدخل واضحا في نتائج

²²⁹ UNRWA, "2017 pledges to UNRWA's programme (cash and In-Kind) over all Donor Ranking as 31 December 2017", Ibid, p. 1

²³⁰ UNRWA, "2018 confirmed pledges to UNRWA's programme as 31 December 2018", Ibid, p. 2

²³¹ UNRWA, "2017 pledges to UNRWA's programme (cash and In-Kind) over all Donor Ranking as 31 December 2017", Ibid, p. 1

²³² UNRWA, "2018 confirmed pledges to UNRWA's programme as 31 December 2018", Ibid, p. 2

²³⁴ أحمد سعيد نوفل، تجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، موقع مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، بتاريخ 2007/8/5

الانتخابات الفلسطينية، عام 2006م، ومقاطعة الدول للحكومة الفلسطينية المنتخبة، من خلال وقف الدعم الدولي او المقاطعة لنتائج الانتخابات²³⁵.

مثل الانحياز الأمريكي التاريخي لإسرائيل عقبة حقيقية أمام إنجاز حل الدولتين، حيث استخدمت الولايات المتحدة حق النقض (الفيتو) أكثر من 40 مرة في مجلس الأمن الدولي لمنع تمرير قرارات تُدين سياسات إسرائيل الاستيطانية أو تعترف بالحقوق الفلسطينية. هذا الانحياز الثابت أضعف ثقة الفلسطينيين بجذوى المسار التفاوضي القائم على قرارات الأمم المتحدة، وقوض مكانة هذه القرارات كمرجعية ملزمة.

المطلب الثاني: المعوقات الإقليمية ودور الأنظمة العربية في تعطيل الاستقلال

الفلسطيني

يتناول هذا المطلب أحد المحاور الجوهرية في تفسير تعثر مشروع الدولة الفلسطينية، وهو الدور السلبي الذي لعبته الأنظمة العربية في السياق الإقليمي. يبدأ الطرح من تناقض الخطاب العربي الرسمي الذي يعلن التزامه التاريخي بالقضية الفلسطينية، مقابل الممارسات السياسية الواقعية التي أفضت إلى إضعاف الدعم العربي الفعلي، وتحويله في بعض الأحيان إلى عبء سياسي.

يوضح المطلب كيف أن التحولات في مواقف الدول العربية تجاه منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية لم تكن مجرد اختلافات مؤقتة، بل تعبيراً عن تغيير عميق في أولويات الأنظمة السياسية، إذ أصبحت حسابات البقاء الداخلي والتحالفات مع القوى الدولية (لا سيما الولايات المتحدة) تغطي على البعد القومي للقضية الفلسطينية.

ما يشير إلى أن تسارع موجات التطبيع العربي مع إسرائيل، خصوصاً منذ توقيع "اتفاقيات أبراهام" عام 2020، فاقم من عزلة الفلسطينيين، وأفقدتهم أحد أبرز أدوات الضغط الإقليمي على

²³⁵ محسن أبو رمضان، التحول الديمقراطي في فلسطين "أسباب التراجع ومعوقات التقدم"، مرجع سابق، ص 58-59.

إسرائيل. لم تعد الدول العربية تشترط في علاقاتها مع إسرائيل إنهاء الاحتلال أو إقامة الدولة الفلسطينية، ما منح إسرائيل هامشاً سياسياً أوسع للتهرب من أي التزامات تفاوضية حقيقية.

ومن القضايا المثارة بعمق في المطلب أن بعض الأنظمة العربية استخدمت الورقة الفلسطينية أداةً للابتزاز السياسي أو لتعزيز شرعيتها الداخلية، دون اكتراث بمصالح الشعب الفلسطيني. هذا التسييس أفرغ الدعم العربي من مضمونه، وقلّصه إلى مجرد بيانات دعم رمزية دون ترجمة عملية على أرض الواقع.

ينقسم المطلب إلى فرعين أساسيين:

الفرع الأول يحلل التحولات في مواقف الدول العربية من المشروع الوطني الفلسطيني منذ بدايات القرن العشرين، مع التركيز على المؤتمرات والمواقف الشعبية والحكومية.

الفرع الثاني يعرض أثر اتفاقيات التطبيع العربية على تهميش القضية الفلسطينية، ويشرح كيف أعادت هذه الاتفاقيات رسم التوازنات الإقليمية بما يتناقض مع منطق الصراع العربي-الإسرائيلي التقليدي.

في ضوء ما سبق، يوضح المطلب أن المشروع الوطني الفلسطيني فقد الكثير من عمقه الاستراتيجي العربي، وأن التغاضي الرسمي العربي عن الاحتلال الإسرائيلي - بل والتطبيع معه - بات يشكل أحد أخطر المعوقات أمام تحقيق السيادة الفلسطينية.

الفرع الأول: التحولات في مواقف الدول العربية من المشروع الوطني الفلسطيني

ظهرت بوادر الاهتمام الشعبي العالم العربي والاسلامي بالقضية الفلسطينية منذ بدايات تطور هذه القضية العربية ، وخاصة خلال الثورات الفلسطينية مثل : ثورة البراق عام 1929 ، وثورة عام 1936، والثورة العارمة التي اندلعت بعد صدور قرارات اللجنة الملكية " لجنة بيل " عام 1937م ،حيث نقلت البرقيات المتبادلة بين دول العالم العربي والاسلامية واللجنة العربية العليا أنباء مظاهرات

استتارية سارت في دول العالم العربي والاسلامي ، تستكر قرار اللجنة الملكية وتدعو إلى عدم تطبيق توصياتها²³⁶ .

حيث كان هناك المؤتمر الاسلامي المنعقد في عام 1931 وقد شكل ذلك بداية اسلمة القضية الفلسطينية، وايضا كان التدخل العربي عام 1936 في اعقاب الثورة بداية تعريف القضية الفلسطينية. ويذكر عارف العارف في كتابه "نكية فلسطين والفردوس المفقود: 1947-1952 ، أنه ما إن حلت نهاية عام 1947م حتى بلغ مجموع ما تبرع به العالم العربي والاسلامي لمساعدة عرب فلسطين خمسة ملايين دولار²³⁷ . كما يذكر جبور في الموسوعة الفلسطينية أن المساعدات المالية المقدمة للهيئة العربية العليا ، والتي بلغ مجموعها (46 ألف) جنيه مصري، أي ما يعادل 276 ألف دولار ، جاء معظمه من العالم العربي والاسلامي على شكل مساعدات للهيئة²³⁸ .

إن الدور التاريخي الذي لعبه العالم العربي والاسلامي ، لا يمكن إنكاره أو إغفاله ولعل أفضل شاهد على ذلك هو ما تبرهن عليه الأحداث الجارية اليوم في فلسطين وما تقدمه العالم العربي والاسلامي من تبرعات ومساندة رسمية وشعبية.

اولا: التحولات في الدعم العربي والاسلامي تجاه القضية الفلسطينية

لقد كان الشعب الفلسطيني جزءاً من الأمة العربية في سوريا الطبيعية، التي كانت تخضع للدولة العثمانية، وكان الشعب الفلسطيني يخضع للظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية حينذاك مثل بقية الشعوب العربية الأخرى في المنطقة، وقد تمكن سكان فلسطين وتحديدًا مدينة القدس من المشاركة في انتخابات البرلمان التركي، والمشاركة في الانتخابات البلدية وذلك حتى عام 1920م

²³⁶ عبد الوهاب المسيري، هجرة اليهود السوفيت، كتاب الأهالي، العدد 480، ديسمبر 1990م.

²³⁷ عارف ، عارف : نكية فلسطين والفردوس المفقود (1947-1952) المكتبة العصرية، بيروت 1956م ، ص 14 - 15

²³⁸ جبور ، جورج : البعد العربي للقضية الفلسطينية ، الموسوعة الفلسطينية ، هيئة نشر الموسوعة ، المجلد الخامس ، القسم الثاني ، ص

عندما فرض الانتداب البريطاني على فلسطين، حيث أدى ذلك إلى توجه النشاط السياسي للتميز عن سوريا الكبرى لمواجهة التحديات الجديدة التي فرضت عليه ممثلة بالانتداب البريطاني وهجرة اليهود إلى فلسطين²³⁹.

شهدت التسعينات الكثير من التطورات الخاصة بمسار العلاقات الإسرائيلية العربية حيث دخلت المنطقة في مسار مختلف للعلاقات عن الفترة السابقة لها. فبعد أن تميزت العلاقات بقدر كبير من الصراع طوال الفترة السابقة على التسعينات سواء بالوصول إلى ذروة هذه التوترات والمتمثلة في الحروب العربية الإسرائيلية منذ الأربعينات وصولاً إلى منتصف السبعينات فقد تراوحت هذه التوترات بدرجات مختلفة طوال الفترة الممتدة للتسعينات سواء من قبل المقاومة العربية في فلسطين ولبنان أو التوترات الإعلامية والدبلوماسية.

وعلى هذا مثلت التسعينات فترة لمسار مختلف للعلاقات العربية الإسرائيلية وبعد أن كانت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية سبب لقطع علاقات الدول العربية مع مصر دخلت المنطقة إلى عملية تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي على كافة المسارات إلى جانب الحديث عن التعاون الاقتصادي في المنطقة. ولعل هذا الوضع الذي شهدته التسعينات انعكس بالضرورة على طبيعة السياسات الخارجية للدول العربية باختلاف مستوياتها بما يطرح العديد من التساؤلات حول الأسباب والدوافع التي أدت للدخول إلى عملية التسوية في الشرق الأوسط باعتبارها تمثل البيئة التي تشكلت في إطارها السياسات الخارجية للدول العربية، وما هي عوامل التغيير والاستمرار في تلك البيئة والتي أدت لاختلاف المواقف العربية وسياساتها الخارجية تجاه إسرائيل²⁴⁰.

²³⁹ أحمد سعيد نوفل، نمط التحولات الديمقراطية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، في التحول الديمقراطي في العالم العربي منشورات آل البيت 2000، ص 548 .

²⁴⁰ محمد السيد سليم، العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص، في: طه عبد العليم (محرر)، انهيار الاتحاد السوفيتي وتأثيراته على الوطن العرب، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، فبراير 1992م، ص 201-232.

لقد شهدت التسعينات في بدايتها العديد من التغيرات والتطورات الدولية والإقليمية والعربية التي دفعت إلى الدخول في عملية التسوية السلمية. ولعل أولى هذه الظروف ما ارتبط ببداية التسعينات من انهيار الاتحاد السوفيتي وبالتالي انتهاء الحرب الباردة وما صاحبها من تأثيرات على النظام الدولي، إلى جانب حرب الخليج الثانية وتأثيرها على المنطقة حيث لم يعد الخطر مصدره غير عربي، فضلا عن الانقسامات العربية وازدياد دور الأطراف غير العربية مثل إسرائيل وتركيا وإيران²⁴¹.

لقد مر النظام الدولي منذ اندلاع الصراع العربي الإسرائيلي وحتى الآن بمراحل تطور متعددة ودخل عليه متغيرات كثيرة طوال تلك الفترة، ومع ذلك بقي هذا الصراع متأججا، ولكن الشيء اللافت للنظر هو أن الوضع العربي في معادلة الصراع كان ينتقل دائماً من سيء إلى أسوأ، وكانت قدرة الدول العربية على استثمار التحولات التي تطرأ على النظام الدولي محدودة. ويرجع ذلك إلى اختلاف الدوافع والمصالح والأهداف اختلافاً بيناً بين الدول العربية، بالرغم من أن الدول العربية - جميعاً - تعلن دائماً أن صراعها مع إسرائيل هو صراع مصير، إلا أن سلوك بعضها لا يعكس هذا النوع من الخطاب السياسي حيث يتباين موقفها، حيث توظف إسرائيل سياساتها الخارجية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها لخدمة دعم عملية بناء القوة الذاتية الإسرائيلية. أما الدول العربية، وعلى الرغم من وجود - أحياناً - علاقات خاصة بين بعض الدول العربية والولايات المتحدة، لا توظف مثل هذه العلاقات في حالة وجودها دائماً وبالضرورة لصالح دعم الموقف العربي في هذا الصراع²⁴².

²⁴¹ محمد سعد أبو عامود، "العلاقات العربية - العربية في مرحلة ما بعد التسوية (رؤى سيناريوهات مستقبلية)"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، عدد 138، أكتوبر 1999م، ص125-131.

²⁴² حسن نافعة، الأولويات الدولية المتغيرة والوطن العربي، في: الوطن العربي والمتغيرات العالمية، مرجع سابق، ص93-134. (22) محمد السيد سعيد، مرجع سابق، ص19

والواقع أن الخلافات والصراعات العربية - العربية التي وصلت إلى حد الاقتتال تعتبر المسئول الرئيسي عن تدهور الموقف العربي في معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، حيث حالت هذه الخلافات دون تعبئة الطاقات العربية وحشدها في مواجهة الخطر الإسرائيلي. وما تزال الخلافات العربية - العربية وعجز العالم العربي عن الاتفاق على استراتيجية لإدارة الصراع مع إسرائيل أهم المعطيات التي تفسر العجز العربي في تعامله مع التحولات التي تجرى في العالم²⁴³.

ثانياً: اسباب التحولات في المواقف العربية والاسلامية من القضية الفلسطينية:

قامت خطة السلام الأمريكية الجديدة على محاولة التخلص من القضايا الكبرى العالقة والتي تشكل جوهر الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي وهي قضيتي القدس واللاجئين كخطوة أساسية ومن ثم العمل على ضمان الوصول إلى سلام إقليمي وتطبيع عربي-إسرائيلي كخطوة أولى نحو حل القضية الفلسطينية.

خلال السنوات الأخيرة طرأ تحول استراتيجي في العلاقات الإسرائيلية-الخليجية وذلك نظراً للتغيرات السياسية والامنية التي عصفت بالمنطقة وقادت بالتالي إلى التقارب الاسرائيلي-الخليجي، فالتمدد والانتشار الإيراني في المنطقة واهتزاز ثقة الأنظمة الخليجية بنفسها بعد ثورات الربيع العربي والانقسام الداخلي الفلسطيني كلها عوامل ساهمت في تلاقي المصالح الإسرائيلية-الخليجية²⁴⁴.

الفرع الثاني: اتفاقيات التطبيع العربية

رأت إدارة ترامب أن محاولة تطبيع العلاقات العربية-الإسرائيلية وخصوصاً مع دول الخليج العربي سوف يسهم بدفع التسوية السياسية الجديدة بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وذلك من

²⁴³ محمد سعد أبو عامود، "العلاقات العربية - العربية في مرحلة ما بعد التسوية (رؤى سيناريوهات مستقبلية)"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، عدد 138، أكتوبر 1999م، ص125-131.

²⁴⁴ Ian Black, "just below the surface: Israel, the Arab gulf states and the limits of cooperation", Middle East centre, report March 2019, p. 35

خلال قيام دول الخليج العربي بتمويل الكلفة الاقتصادية لخطة السلام الأمريكية المنشودة، حيث أنه برز تغير كبير وملحوظ في طبيعة العلاقات الخليجية-الإسرائيلية منذ تولي ترامب للرئاسة في الولايات المتحدة عبر الزيارات الرسمية لمسؤولين إسرائيليين إلى بعض دول الخليج والتصريحات الإعلامية المتكررة لشخصيات خليجية وإسرائيلية حول مستقبل العلاقات الثنائية والمصالح المشتركة²⁴⁵.

رابعاً: اتفاقيات أبراهام وتكريس التطبيع الاستراتيجي

في عام 2020، وقّعت كل من الإمارات والبحرين اتفاقيات تطبيع رسمية مع إسرائيل تحت رعاية أمريكية، ضمن ما سُمّي بـ"اتفاقيات أبراهام"، تبعتها السودان والمغرب. مثلت هذه الاتفاقيات انتقالاً من التطبيع الرمزي أو الاقتصادي إلى التحالف السياسي والأمني العلني، وأدرج فيها التعاون التكنولوجي والعسكري، مما منح إسرائيل حضوراً رسمياً في الخليج والمغرب العربي²⁴⁶.

أدى هذا الانفتاح العربي المتسارع على إسرائيل إلى إضعاف أوراق التفاوض الفلسطينية، وتآكل ما تبقى من الإجماع العربي حول "مبادرة السلام العربية" التي ربطت التطبيع بإنهاء الاحتلال. كما ساهمت هذه الخطوات في إضفاء شرعية إقليمية على الاحتلال، وخلقت حالة من العزلة السياسية للقيادة الفلسطينية، التي باتت ترى في هذه التحالفات تجاوزاً لمبادئ القضية الفلسطينية واختزالاً لها في ملفات إقليمية.

التطبيع العربي الإسرائيلي: السياق والدلالات السياسية

شكّل التطبيع العربي مع إسرائيل أحد التحولات الجوهرية في البيئة السياسية العربية بعد اتفاقيات أوسلو، إذ انخرطت عدد من الدول العربية في مسارات تفاوضية أو علنية لعقد اتفاقات سلام مع إسرائيل، متجاوزة بذلك الموقف العربي التقليدي القائم على رفض أي علاقات رسمية قبل إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. بدأت هذه التحركات بشكل بارز باتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979،

محمود جرابعة، "صفحة القرن: السلام بلا فلسطينيين وبشروط إسرائيلية"، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات 22 أيار 2019، ص 6²⁴⁵
²⁴⁶مصطفى أيكن، اللوبي الإسرائيلي وصياغة السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2019، ص 185

ثم تلتها معاهدة وادي عربة مع الأردن عام 1994، قبل أن تتسارع خطوات التطبيع في العقدين الأخيرين.

في عام 2020، دخلت المنطقة مرحلة جديدة من التطبيع العلني مع توقيع اتفاقيات إبراهيم، التي شملت كل من الإمارات والبحرين، ولاحقًا السودان والمغرب. مثلت هذه الاتفاقيات تحولًا جوهريًا في الخطاب العربي الرسمي الذي بدأ يُعيد تعريف أولوياته الاستراتيجية بعيدًا عن القضية الفلسطينية، إذ رُوِّج لهذه الاتفاقيات بوصفها مدخلًا للتعاون الإقليمي في مجالات الأمن والتكنولوجيا والاقتصاد، وليس كتنازل سياسي.

أدى تسارع وتيرة التطبيع العربي مع إسرائيل إلى إضعاف الموقف الفلسطيني التفاوضي والرمزي في آنٍ معًا. حيث بدا أن "الفيتو الفلسطيني" على العلاقات العربية الإسرائيلية قد سقط، مما زاد من عزل الفلسطينيين سياسيًا وأفقدتهم ورقة الضغط العربية في المحافل الدولية. كما تسبب ذلك في تآكل الإجماع العربي حول المبادرة العربية للسلام لعام 2002، والتي كانت تشترط انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة مقابل التطبيع.

لم تقتصر دوافع بعض الدول العربية نحو التطبيع على الاعتبارات الاقتصادية، بل انطوت على حسابات أمنية تتعلق بالموقف من إيران، والتحالف مع الولايات المتحدة، والوصول إلى التكنولوجيا الإسرائيلية. هذا التوجه عمق التباين بين أولويات الأنظمة العربية والقضية الفلسطينية، وأوجد اصطفاقات إقليمية جديدة تعيد رسم التوازنات بعيدا عن منطق الصراع العربي الإسرائيلي التقليدي.

استخدمت بعض الأنظمة العربية ورقة التطبيع مع إسرائيل كأداة لتحقيق مكاسب سياسية داخلية، أو لإعادة تموضع خارجي في ظل أزمات الشرعية أو التحديات الإقليمية. في هذا السياق، تحول التطبيع إلى أداة ضمنية لإعادة تعريف الشرعيات السياسية في بعض الدول، والبحث عن غطاء أمريكي أو دعم غربي، في مقابل تقديم تنازلات استراتيجية تتعلق بالقضية الفلسطينية

كما يرى الباحث أن موجة التطبيع العربي الأخيرة لم تكن مجرد خيانة سياسية، بل شكلت تحولاً عميقاً في البنية الإقليمية، حيث أصبح الكثير من الأنظمة ينظر إلى إسرائيل كشريك أممي واقتصادي، بينما يتم التعامل مع الفلسطينيين كطرف معزول ومزعج. ويبرز أن هذا التطبيع، من دون ثمن سياسي أو شروط سيادية للفلسطينيين، منح إسرائيل غطاءً إقليمياً لتوسيع استيطانها ورفض أي تسوية عادلة. ويؤكد الباحث أن الانقسام الفلسطيني، في المقابل، أعطى مبرراً إضافياً لبعض الدول العربية للانسحاب من التزاماتها التاريخية، بذريعة غياب الشريك الفلسطيني الموحد. ويحمل الطرفين الفلسطينيين جزءاً من المسؤولية في تمكين هذا التراجع العربي، بسبب ضعف الأداء السياسي، وغياب الرؤية الجامعة، واستنزاف الطاقات في النزاع الداخلي بدل توجيهها نحو مواجهة الاحتلال والتحالفات المعيقة.

وفي ضوء ما تقدم، يرى الباحث أن استعادة البعد العربي للقضية الفلسطينية يتطلب تحركاً فلسطينياً استراتيجياً يعيد صياغة العلاقات الإقليمية على أساس الاحترام المتبادل والمصلحة المشتركة، بعيداً عن منطق التبعية أو التوظيف السياسي. ويدعو إلى إعادة تفعيل العمق الشعبي العربي كأداة ضغط مقابل الأنظمة، وتثبيت الخطاب الفلسطيني على قاعدة التحرر الوطني لا التسويات المرحلية المنفصلة عن الواقع.

يرى الباحث أن التحديات الخارجية التي تواجه مشروع الدولة الفلسطينية لا تقل شأنًا عن المعوقات الداخلية، بل إنها تُشكّل الإطار الأوسع الذي تتحرك فيه السلطة الفلسطينية تحت سقف الاحتلال، وتخضع له التفاعلات الإقليمية والدولية. ويؤكد أن هذا المبحث يكشف عن عمق الأزمة التي يواجهها المشروع الوطني الفلسطيني عندما يُقاس بميزان القوى العالمي والإقليمي، لا بميزان الحقوق والمشروعية فقط.

يشير الباحث إلى أن البيئة الدولية باتت بيئة معادية لفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة، خاصة في ظل استمرار الهيمنة الأمريكية على النظام العالمي، وانحيازها المطلق لإسرائيل، سواء من خلال الدعم السياسي والدبلوماسي والعسكري، أو من خلال عرقلة كل المبادرات الدولية التي قد تُفضي إلى قيام دولة فلسطينية ذات سيادة. ويعتبر أن هذا الانحياز هو هيكلي وليس ظرفياً، ويعكس تواطؤاً دولياً مع منطلق الاحتلال وتكريس الاستعمار الاستيطاني.

وفي الوقت نفسه، يرى الباحث أن الرهان الفلسطيني الطويل على الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، دون وجود أدوات ضغط حقيقية، كان رهانا خاسراً في كثير من محطاته. إذ إن القانون الدولي - رغم أهميته الرمزية والسياسية - ظل عاجزاً عن فرض أي تغيير ميداني على الاحتلال الإسرائيلي، ما يجعل الاستناد إليه دون استراتيجية مقاومة موازية نوعاً من الوهم السياسي أو التعويل المفرط على الخارج.

أما على المستوى الإقليمي، فيعتقد الباحث أن الدور العربي في دعم القضية الفلسطينية قد تراجع بشكل خطير، إذ تحوّلت بعض الأنظمة العربية من موقع الدعم غير المشروط إلى موقع الحسابات الضيقة والتقارب مع إسرائيل، كما تجلّى في موجات التطبيع العلني دون اشتراطات سيادية لصالح الفلسطينيين. ويشير إلى أن هذا التحول لم يكن مفاجئاً بل كان نتيجة تراكمات تاريخية، إلا أن خطورته تكمن في عزل الفلسطينيين إقليمياً وتقزيم قضيتهم إلى ملف تفاوضي منفصل عن الصراع العربي-الإسرائيلي الشامل.

ويؤكد الباحث أن الانقسام الفلسطيني الداخلي أسهم في تسهيل هذه التحولات الخارجية، إذ أعطى الذريعة للعديد من القوى الدولية والعربية للتصلّ من التزاماتها، وخلق بيئة مبرّرة لتجاهل استحقاقات الدولة الفلسطينية، في ظل غياب الشريك الموحد والخطاب السياسي الجامع.

ويخلص الباحث إلى أن التصدي للتحديات الدولية والإقليمية لا يمكن أن يتم عبر الإدانة الخطابية فقط، بل يتطلب إعادة بناء المشروع الوطني الفلسطيني على أسس القوة الذاتية، والوحدة الداخلية، والتحرك الخارجي القائم على تحالفات جديدة تتجاوز التبعية التقليدية، وتستثمر في مراكز القوة الدولية الصاعدة، وتعتمد خطابًا تحرريًا يربط بين الشرعية الدولية والفعل المقاوم.

في حتام الفصل، يرى الباحث أن العوامل التي حالت دون قيام الدولة الفلسطينية لا يمكن اختزالها في الاحتلال الإسرائيلي وحده، بل هي نتاج تراكمي لبنية معقدة من المعوقات الداخلية والخارجية التي تفاعلت معًا، وخلقت واقعًا سياسيًا معطوبًا، تآكلت فيه فرص الاستقلال الحقيقي لصالح إدارة ذاتية مشروطة ومرتبطة بشبكة من القيود البنيوية والإقليمية والدولية.

على المستوى الداخلي، يرى الباحث أن المشروع الوطني قد تعرّض نتيجة إشكالات بنيوية في النظام السياسي الفلسطيني، أبرزها هشاشة الفصل بين السلطات، غياب آليات الرقابة، وتعطيل الانتخابات، مما أفرز نموذج حكم مركزي غير ديمقراطي، يفتقر إلى التجديد الشرعي والتمثيلي. كما شكّل الانقسام السياسي والجغرافي أحد أكثر مظاهر الإخفاق فنكًا بالمشروع الوطني، إذ أدى إلى ازدواجية المؤسسات، وتمزق وحدة القرار السياسي، وتآكل الثقة الشعبية، ما قوّض أسس بناء كيان سيادي موحد.

أما على المستوى الخارجي، فيؤكد الباحث أن البيئة الدولية كانت - ولا تزال - غير مواتية لتحقيق الاستقلال الفلسطيني، بفعل الانحياز الهيكلي للولايات المتحدة لصالح إسرائيل، واستخدامها المتكرر للفييتو ضد الحقوق الفلسطينية، إلى جانب محدودية فاعلية الأمم المتحدة، التي بقيت عاجزة عن فرض قراراتها. كما أن الرهان الفلسطيني على الشرعية الدولية دون أدوات ميدانية ضاغطة جعل من هذا المسار أشبه بتراكم رمزي، لا يُنتج تحولًا حقيقيًا في موازين القوى.

ويولي الباحث أهمية خاصة لـ الدور السلبي للأنظمة العربية، التي - بدل أن تشكل سندًا للمشروع التحرري الفلسطيني - ساهمت في إضعافه عبر إقصاء منظمة التحرير، أو استخدام الورقة الفلسطينية لتحقيق أهدافها الخاصة، أو الارتقاء في أحضان التطبيع مع إسرائيل دون شروط. ويعتقد أن هذا التراجع العربي كان بمثابة خذلان استراتيجي، أسهم في تعزيز عزلة الفلسطينيين إقليميًا، وشجّع إسرائيل على التمادي في سياساتها الاستيطانية.

ويخلص الباحث إلى أن الفصل الثاني يكشف عن حالة معقدة من التفكك الوطني والخذلان الخارجي والهيمنة الدولية، ويؤكد أن تجاوز هذه المعوقات يتطلب إعادة صياغة المشروع الوطني الفلسطيني على أسس جديدة تقوم على الوحدة الداخلية، واستعادة التمثيل الشرعي، ومراكمة أدوات المقاومة السياسية والقانونية والميدانية، بدل الارتهان للوعود الدولية أو حسابات الأنظمة الرسمية.

الفصل الثالث: أثر التطورات الإقليمية والدولية على المشروع الوطني الفلسطيني

يركز الفصل الثالث من الدراسة على تحليل التحولات الدولية والإقليمية التي شهدتها العالم خلال العقدين الأخيرين، وتأثيرها المباشر وغير المباشر على المسار التاريخي والسياسي للمشروع الوطني الفلسطيني. ويعتمد الباحث في هذا الفصل على مقارنة تحليلية ثنائية، تستعرض من جهة إعادة تشكّل بنية النظام الدولي، ومن جهة أخرى التداعيات العميقة التي أحدثها حدث 7 أكتوبر 2023 على التفاعلات الإقليمية والدولية المرتبطة بالقضية الفلسطينية.

يفتح الفصل بمبحث أول يتناول "إعادة تشكّل النظام الدولي وتداعياته على المشروع الوطني الفلسطيني"، حيث يبيّن الباحث أن تراجع الأحادية القطبية بقيادة الولايات المتحدة، وصعود قوى عالمية مثل الصين وروسيا، قد خلق حالة من السيولة في ميزان القوى العالمي. وعلى الرغم من هذا التراجع الأمريكي، لم يُترجم صعود القوى الجديدة إلى دعم فعلي ملموس للقضية الفلسطينية، بل ظل تأثيره محصوراً في الخطاب السياسي دون أدوات ضغط حقيقية قادرة على تغيير قواعد اللعبة الدولية التي ما زالت تصب في صالح الاحتلال الإسرائيلي.

كما يعالج الفصل أزمة الشرعية في النظام الدولي، ويظهر كيف أن آليات الأمم المتحدة ومجلس الأمن لا تزال خاضعة للهيمنة الغربية، مما يجعل القرارات الدولية الداعمة لفلسطين عاجزة عن التنفيذ. ويشير إلى أن التغيير في بنية النظام الدولي، رغم ما يحمله من فرص، ما زال غير مستثمر فلسطينياً بسبب غياب استراتيجية وطنية قادرة على بناء تحالفات خارجية فاعلة، واستثمار التحولات الجيوسياسية الجديدة لصالح القضية.

في المبحث الثاني، تسلط الباحث الضوء على "أحداث 7 أكتوبر 2023 وتغيّر موازين القوى تجاه القضية الفلسطينية"، ويرى أن تلك الأحداث شكلت لحظة مفصلية في الصراع، إذ أعادت القضية الفلسطينية إلى واجهة الإعلام والسياسة الدولية، وأحدثت انقساماً واضحاً بين المواقف الرسمية للدول

الغربية - التي واصلت دعمها لإسرائيل - وبين الحركات الشعبية العالمية التي عبّرت عن تضامن متصاعد مع الشعب الفلسطيني وحقه في المقاومة. ويشير الباحث إلى أن هذا التحول الشعبي لم يُقابل باستجابة سياسية فلسطينية فاعلة، بسبب غياب القيادة الوطنية الموحدة وضعف الحضور الرسمي في المشهد الدولي.

كما يوضح الفصل أن غياب الفعل الفلسطيني المؤثر بعد 7 أكتوبر أفسح المجال أمام قوى إقليمية مثل إيران وتركيا وقطر لملء الفراغ السياسي، وفرض خطاب جديد للصراع، ما يثير التساؤلات حول موقع الفاعل الفلسطيني في معادلات القوة الإقليمية، وما إذا كان ما زال يمتلك المبادرة السياسية أم أنه بات تابعًا لمعادلات خارجية تتشكل دون مشاركته.

ويُختتم الفصل بالتأكيد على أن هذه التحولات تمثل لحظة فارقة في مسار المشروع الوطني الفلسطيني، حيث تبرز فرص تاريخية جديدة لتدويل الصراع من بوابة التعددية القطبية، وكشف زيف ادعاءات الغرب بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية. إلا أن هذه الفرص تبقى معلقة، ما لم تُقابل بإعادة بناء الفعل السياسي الفلسطيني على أسس جديدة، تستند إلى وحدة وطنية واستثمار واعٍ للتحولات الإقليمية والدولية.

المبحث الأول: إعادة تشكّل النظام الدولي وتداعياته على المشروع الوطني الفلسطيني

شهد النظام الدولي في السنوات الأخيرة تحولات بنيوية عميقة تمثلت في تراجع الأحادية القطبية التي فرضتها الولايات المتحدة منذ نهاية الحرب الباردة، وبروز قوى دولية جديدة تسعى لإعادة تشكيل النظام العالمي على أسس أكثر تعددية وتوازنًا. في هذا السياق، ظهرت الصين كفاعل اقتصادي عالمي يمتلك أدوات النفوذ الناعم والصلب في آن، فيما استعادت روسيا مكانتها الجيوسياسية من خلال التدخل المباشر في الأزمات الإقليمية والدولية، لا سيما في أوكرانيا وسوريا. وقد ساهمت الحرب الروسية الأوكرانية في تعرية تناقضات المنظومة الدولية، خصوصًا ما يتعلق بازدواجية المعايير في

التعامل مع قضايا السيادة والاحتلال، مما أثار جدلاً واسعاً حول موقع القضية الفلسطينية في ظل هذه التحولات.

في موازاة ذلك، بدأ واضحاً تراجع الانخراط الأمريكي في ملف الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، سواء نتيجة للتحولات الداخلية في السياسة الأمريكية، أو بفعل الانشغال بالمنافسة العالمية مع الصين، وتبعات الأزمة الأوكرانية. وقد أدى هذا التراجع إلى تفكك الإطار الدولي التقليدي الذي قام عليه مشروع التسوية، وأبرز فراغاً استراتيجياً لم تتجج القيادة الفلسطينية - بسبب الانقسام الداخلي وغياب الرؤية الجامعة - في ملئه أو توظيفه لصالح مشروع الدولة الفلسطينية.

يهدف هذا المبحث إلى تحليل أثر إعادة تشكل النظام الدولي على المشروع الوطني الفلسطيني، من خلال التركيز على ثلاثة محاور رئيسية: أولاً، تراجع الهيمنة الأمريكية وتداعياته على المسار التفاوضي. ثانياً، صعود الصين وروسيا كفاعلين دوليين بديلين، وحدود استجابتهما لمطالب الفلسطينيين. ثالثاً، الحرب الروسية الأوكرانية كمؤشر على خلل المعايير الدولية، وفرصة لإعادة تدويل القضية الفلسطينية ضمن خطاب تحرري عالمي. ويناقش المبحث كذلك مآزق التمثيل الفلسطيني في ظل هذه التغيرات، وانعكاساتها على إمكانية استعادة المبادرة السياسية في سياق دولي متعدد الأقطاب.

المطلب الأول: تراجع الهيمنة الأمريكية وتعدد الأقطاب وتأثيره على مشروع الدولة

الفلسطينية

شهد النظام الدولي في العقد الأخير تحولات متسارعة تميزت بتآكل الهيمنة الأمريكية التقليدية، وصعود قوى دولية بديلة كالصين وروسيا، ما أفرز نظاماً متعدد الأقطاب. هذا التغيير في بنية القوة العالمية انعكس مباشرة على مسار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، إذ فقدت الولايات المتحدة تدريجياً قدرتها على فرض حل تفاوضي أو إدارة ملف التسوية بشكل حصري. وعلى الرغم من

استمرار واشنطن في دعم إسرائيل عسكرياً وسياسياً، إلا أن حضورها الفعلي في المنطقة تراجع منذ انسحابها الجزئي من الشرق الأوسط، وترك الساحة لقوى إقليمية ودولية أخرى، وهو ما ترك فراغاً استراتيجياً لم تتجح القيادة الفلسطينية في استثماره.

ففي ظل تعدد مراكز القوة، لم تتجح السلطة الوطنية الفلسطينية في بناء شراكات بديلة قادرة على خلق توازن مع الانحياز الأمريكي. فقد بقيت رهينة خيار التفاوض عبر الوسيط الأمريكي، رغم إدراكها لانحيازه البنيوي لإسرائيل، وهو ما انعكس في فشل مسار أوسلو، واستمرار الاحتلال، وتآكل المشروع الوطني القائم على حل الدولتين. وقد أشارت دراسة محسن صالح (2022) إلى أن التغيرات في موازين القوى الدولية تستدعي من الفلسطينيين إعادة بناء خطابهم السياسي واستراتيجياتهم الدبلوماسية، على أساس رؤية تحررية شاملة تتجاوز التبعية للمسار الأمريكي¹.

تُظهر هذه التحولات أيضاً قصور النظام الفلسطيني في التعامل مع منطق "التعددية القطبية"، حيث لم تتجح منظمة التحرير أو السلطة في تفعيل سياسة خارجية متعددة المحاور، بل بقي التمثيل الفلسطيني مشتتاً، وغير قادر على استثمار تغير بنية النظام الدولي لصالح الاعتراف بالدولة الفلسطينية أو فرض المساءلة على إسرائيل في المحافل الدولية، مثل مجلس الأمن ومحكمة الجنايات الدولية. فالعجز المؤسسي والانقسام الداخلي عطّل القدرة على تبني سياسات مرنة تتماشى مع بيئة دولية شديدة التعقيد²⁴⁷.

الفرع الاول: تراجع الأحادية الأمريكية وصعود التعددية القطبية:

أدى تآكل هيمنة الولايات المتحدة في النظام الدولي إلى تحولات عميقة في بنية العلاقات الدولية، حيث لم تعد واشنطن قادرة على فرض رؤيتها السياسية والأمنية كما في العقود السابقة. وقد ظهرت الصين وروسيا بوصفهما أبرز منافسين للهيمنة الأمريكية، وهو ما ينعكس في السياسات التي تتبعها

²⁴⁷ محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ط. مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022)، ص 145.

كلتاهما في المحافل الدولية، خصوصاً في مجلس الأمن، وملفات مثل أوكرانيا، تايوان، وسوريا. تراجع هذا النفوذ الأمريكي يفتح نافذة نظرية للقضية الفلسطينية لإعادة التوضع على الساحة الدولية ضمن نظام أكثر توازناً وتعددياً، شرط توفر قيادة فلسطينية قادرة على المناورة الذكية وتوسيع دوائر التحالف الدولي²⁴⁸.

تتبنى الصين مقاربة حذرة في السياسة الخارجية، تتجنب الانخراط المباشر في الصراعات السياسية الكبرى مثل القضية الفلسطينية، لكنها في المقابل تسعى إلى توسيع نفوذها في المنطقة عبر الشراكات الاقتصادية والتجارية ضمن مبادرة "الحزام والطريق". وقد أظهرت بكين موقفاً داعماً نسبياً للقضية الفلسطينية في الأمم المتحدة، لكنها تمتنع غالباً عن الدخول في صراع مباشر مع إسرائيل أو واشنطن. هذا التوجه يعكس أولوية المصالح الاقتصادية الصينية، ويجعل من الصعب على الفلسطينيين الرهان عليها كحليف استراتيجي ما لم يتم بناء شراكات متدرجة وعقلانية²⁴⁹.

في المقابل، تبدو روسيا أكثر انخراطاً في الشؤون الإقليمية، مستفيدة من تراجع الدور الأمريكي في المنطقة. وقد أعادت موسكو تموضعها في الشرق الأوسط من خلال تدخلها العسكري في سوريا، واحتفاظها بعلاقات جيدة مع دول مثل إيران وتركيا وإسرائيل في آنٍ واحد. كما أبقت على قنوات اتصال مفتوحة مع كل من السلطة الفلسطينية وحركة حماس. هذا التوازن يتيح لروسيا أن تلعب دوراً سياسياً مرناً، غير أن أولوياتها تظل مرتبطة بمنافستها مع الغرب، وليس بدعم استراتيجي مباشر للمشروع الوطني الفلسطيني²⁵⁰.

أظهرت الحرب الروسية الأوكرانية التناقض الصارخ في تعامل الغرب مع مبادئ السيادة والقانون الدولي، ففي حين حشدت الدول الغربية كل إمكاناتها لدعم أوكرانيا، تجاهلت المطالب الفلسطينية

²⁴⁸ محمد سعيد مصلح، التحولات في النظام الدولي وأثرها على مستقبل القضية الفلسطينية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر

– غزة، 2023، ص 68

²⁴⁹ عدي محمد عفانة، انعكاسات التغيرات الدولية على مستقبل القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2023، ص 53.

²⁵⁰ يوسف أحمد قزامل، مستقبل النظام الدولي في ظل التعددية القطبية وأثره على الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة الاستقلال، 2022، ص 61.

المستمرة بإنهاء الاحتلال ووقف الانتهاكات الإسرائيلية. هذا التناقض أتاح للفلسطينيين فرصة لتسليط الضوء على ازدواجية المعايير الدولية، وهو ما تبنته عدة دول في الجنوب العالمي، مثل جنوب إفريقيا والبرازيل. إلا أن غياب خطاب فلسطيني موحد ومؤسسي حال دون ترجمة هذا الزخم الأخلاقي إلى تحركات سياسية فعالة²⁵¹.

رغم أن تعددية الأقطاب تفتح نظريًا المجال أمام القضية الفلسطينية للبحث عن دعم في أكثر من اتجاه، إلا أن التحديات كبيرة. فالصين وروسيا تتطلقان من منطق المصالح، وليس من التزام مبدئي بمشروع التحرر الوطني الفلسطيني. كما أن التنافس الدولي قد يُستخدم من قبل بعض الفاعلين لاستثمار القضية الفلسطينية كورقة ضغط، دون التزام فعلي بتبنيها. وتؤكد الدراسات أن القيادة الفلسطينية لا تزال تفتقر إلى سياسة خارجية ديناميكية قادرة على التحرك ضمن هذه البيئة المعقدة²⁵².

فشلت المؤسسات الفلسطينية الرسمية، لا سيما بعد الانقسام بين الضفة وغزة، في بناء موقف خارجي موحد يمكنه التفاعل بمرونة مع النظام الدولي الجديد. وقد بقيت السياسة الخارجية الفلسطينية حبيسة المحاور التقليدية (واشنطن-بروكسل-الرباعية الدولية)، دون الانفتاح الجاد على بكين أو موسكو أو دول الجنوب. كما لم تتجح في تأسيس روافع دبلوماسية موازية مثل تفعيل دور الجاليات أو توسيع الشراكة مع الحركات الاجتماعية العالمية²⁵³.

على الرغم من أن تعدد الأقطاب قد يُعطي هامشًا أفضل لتفعيل أدوات القانون الدولي لصالح القضية الفلسطينية، إلا أن هذا الأمر لا يتحقق دون إرادة دولية موحدة، وهو ما يصعب تحقيقه في ظل الانقسام في مجلس الأمن وتعطيل القرارات بالفيتو. فالصين وروسيا قد تعارضان القرارات الغربية، لكن نادرًا ما تبادرا إلى دعم خطوات عقابية ضد إسرائيل. وهذا ما يجعل تفعيل المسارات القانونية، مثل

²⁵¹ محمد سعيد مصلح، التحولات في النظام الدولي...، مرجع سابق، ص 75.

²⁵² عدي محمد عفانة، انعكاسات التغيرات الدولية...، مرجع سابق، ص 61.

²⁵³ يوسف أحمد قزامل، مستقبل النظام الدولي...، مرجع سابق، ص 74.

المحكمة الجنائية الدولية، أمرًا مرهونًا أولاً بقدرة الفلسطينيين على الحشد الدولي، وثانيًا بمدى استعداد هذه القوى لربط مواقفها بالشأن الفلسطيني²⁵⁴.

في ظل هذه المعطيات، تبرز الحاجة إلى بلورة رؤية فلسطينية جديدة تستوعب التحولات في النظام الدولي، وتتحرك بذكاء بين الأقطاب دون الارتهان لأي منها. يجب أن تقوم هذه الرؤية على توسيع شبكة العلاقات الدولية، وبناء تحالفات مع قوى الجنوب، وتفعيل الحضور الفلسطيني في المنتديات متعددة الأطراف، وتعزيز الشرعية القانونية للنضال الفلسطيني. لكن كل ذلك يفترض توفر بنية قيادية موحدة، ومشروع سياسي تحرري متجدد قادر على مخاطبة العالم بلغة تتجاوز منطق "الدولة تحت الاحتلال" إلى منطق "حركة تحرر في نظام دولي متغير"²⁵⁵.

الفرع الثاني: أزمة الشرعية في النظام الدولي وانعكاسها على مركزية القضية

الفلسطينية

شهدت المنظومة الدولية مؤخرًا أزمة شرعية متصاعدة تمسّ أساس بنيتها القانونية والأخلاقية، خصوصًا مع شلل مجلس الأمن وتسييس المحكمة الجنائية الدولية، وهو ما برز بوضوح خلال العدوان الإسرائيلي على غزة في 2023. فقد استخدمت الولايات المتحدة حق الفيتو مرارًا لمنع صدور قرارات تدين الاحتلال، بينما تراجعت مؤسسات الأمم المتحدة عن تنفيذ قراراتها السابقة. هذا الواقع عزز شعورًا عامًا، خاصة في دول الجنوب، بأن النظام الدولي لا يملك آليات عادلة، بل يُدار على أساس موازين القوة وليس القيم الحقيقية²⁵⁶.

تزامنًا مع ذلك، بدأت كل من الصين وروسيا وتوظيف خطاب نقدي ضد هذا النظام الدولي القائم، متهمّين الغرب بازدواجية المعايير، خصوصًا في التعامل مع أوكرانيا مقابل فلسطين. وقد

²⁵⁴ محمد سعيد مصلح، التحولات في النظام الدولي...، مرجع سابق، ص 83.

²⁵⁵ عدي محمد عفانة، انعكاسات التغيرات الدولية...، مرجع سابق، ص 65.

²⁵⁶ محمد سعيد مصلح، التحولات في النظام الدولي وأثرها على مستقبل القضية الفلسطينية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، 2023، ص 81.

عبّرت الصين عن رفضها للهيمنة الأمريكية على القرار الدولي، مؤكدة في أكثر من مناسبة على ضرورة الالتزام بمبادئ "عدم التدخل" و"العدالة الدولية"، دون أن تتخرط في دعم مباشر للمقاومة الفلسطينية. أما روسيا، فرغم تصريحاتها الرسمية الداعمة لحقوق الفلسطينيين، فإنها وظّفت الملف الفلسطيني ضمن استراتيجيتها التنافسية مع الغرب دون التزام فعلي بتغييرات ميدانية²⁵⁷.

عكست مواقف دول الجنوب العالمي—مثل جنوب إفريقيا والبرازيل وناميبيا—تحولاً في اتجاهات الرأي الدولي إزاء إسرائيل، بعد أن تبنت هذه الدول مواقف قوية تدين الانتهاكات الإسرائيلية وترى في فلسطين قضية استعمارية لا تقل عدالة عن أوكرانيا. هذا التحول يفتح المجال أمام خطاب فلسطيني تحرري جديد، يتجاوز ثنائية المفاوضات/المقاومة نحو تدويل شامل للقضية ضمن إطار مناهض للهيمنة الغربية²⁵⁸.

إلا أن الاستفادة من هذا التحول تظل محدودة في ظل عجز النظام الفلسطيني عن تفعيل أدوات القانون الدولي ومخاطبة المؤسسات الحقوقية الدولية بلغة استراتيجية موحدة. إذ إن معظم التحركات الفلسطينية الرسمية لا تزال تسير ضمن نفس الآليات التقليدية التي فقدت فعاليتها، مثل اللجوء إلى مجلس الأمن أو الترافع في الجمعية العامة، دون توظيف القوى الناشئة أو بناء تحالفات قانونية موازية في محكمة الجنايات الدولية²⁵⁹.

في ظل هذا التحدي البنيوي، يصبح لزاماً على القيادة الفلسطينية إعادة صياغة تمثيلها الدبلوماسي بما يتناسب مع نظام دولي متعدد الأقطاب ومأزوم أخلاقياً. فغياب الاستراتيجية الموحدة حال دون تحويل الدعم المتنامي من دول الجنوب إلى مكاسب سياسية وقانونية، كما فوّت على

²⁵⁷ Richard Falk, "The United Nations and Palestine: Still Birth of a State," *Third World Quarterly*, vol. 37, no. 4 (2016), pp. 640–645.

²⁵⁸ عدي محمد عفانة، انعكاسات التغيرات الدولية على مستقبل القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2023، ص 53–55.

²⁵⁹ Noura Erakat, *Justice for Some: Law and the Question of Palestine* (Stanford University Press, 2019), pp. 185–188.

الفلسطينيين فرصة إعادة صياغة شرعية نضالهم التحرري ضمن إطار دولي جديد غير منحاز للغرب، بل يقف على أرضية أكثر توازنًا²⁶⁰.

شكّلت أزمة الشرعية في النظام الدولي أحد أبرز العوامل التي أسهمت في تراجع مكانة القضية الفلسطينية على الساحة الدولية. فالنظام القائم على مؤسسات أممية يفترض فيها الحياد والفاعلية، أثبت - في الحالة الفلسطينية - أنه خاضع لتوازنات القوة وليس لمرجعية القانون. فقد جرى تعطيل كل القرارات الدولية ذات الصلة بإنهاء الاحتلال أو تجريم الاستيطان بفعل الفيتو الأميركي، ما جعل مجلس الأمن أداة شلل استراتيجي تجاه حقوق الفلسطينيين، بدل أن يكون منصة لتحقيق العدالة الدولية²⁶¹.

في هذا السياق، تحولت قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بفلسطين، مثل القرار 242 و338، إلى مجرد رموز محفوظة في الأرشيف الأممي، دون أن تمتلك أي قوة تنفيذية أو إلزامية. فالنظام الدولي لم ينجح يوماً في فرض قراراته على إسرائيل، في مقابل حالات عديدة تدخل فيها بقوة ضد دول أضعف. وهذا الانكشاف أضعف من مصداقية المؤسسات الدولية، وأسهم في انحسار الرهان الفلسطيني على الشرعية الدولية دون أدوات موازية تعززها²⁶²

ترافق ذلك مع انزياح خطير في التعامل الدولي مع القضية الفلسطينية، حيث جرى اختزالها في نطاق الإغاثة الإنسانية لا في بعدها التحرري. أصبح التركيز على الأزمات الإنسانية، مثل الحصار على غزة وتمويل الأونروا، يغلب على النقاشات في المحافل الدولية، في حين تراجعت الموضوعات

²⁶⁰ Mutaz Qafisheh, "Palestine's Accession to the ICC: Legalizing the Illegal?", Journal of International Criminal Justice, vol. 13, no. 1 (2015), pp. 1-28.

²⁶¹ راجع: رائد محمد حلس، تداعيات الحصار والانقسام على الواقع الاقتصادي في قطاع غزة، مجلة جامعة الأزهر، 2018، ص. 87.

²⁶² راجع: أنور جمعة حرب أبو مور، تطور مشروع الدولة الفلسطينية في ظل اتفاق أوسلو، جامعة الأزهر، 2021، ص. 55.

الجوهرية مثل حق العودة، وإنهاء الاحتلال، والسيادة على الأرض. هذه المعالجة الإغاثية حولت القضية إلى ملف إداري قابل للإدارة لا إلى قضية مقاومة²⁶³.

ولم يكن هذا الانحدار معزولاً عن الأداء الفلسطيني الرسمي، بل تغذى من غياب استراتيجية فاعلة داخل المؤسسات الدولية، وازدواجية التمثيل الناتجة عن الانقسام السياسي. هذا الانقسام أضعف الصوت الفلسطيني في المحافل الدولية، وسمح لإسرائيل باستغلال التشرذم السياسي لتبرير مواقفها، وتصوير الفلسطينيين كجهة غير موحدة وغير جديرة بالتفاوض²⁶⁴.

وقد تكشّف هذا التناقض الدولي بأوضح صورته بعد أحداث 7 أكتوبر 2023، حين انقسم الخطاب العالمي بين تعاطف شعبي واسع مع فلسطين، وتواطؤ رسمي غربي واضح مع إسرائيل تحت شعار "الدفاع عن النفس". هذا الانكشاف فضح المعايير المزدوجة التي تحكم تعامل الغرب مع قضايا العدالة، ورسّخ حالة من الغضب الشعبي العالمي تجاه مؤسسات يفترض فيها الحياد²⁶⁵.

ورغم هذه التحولات، فإن الفرصة ما تزال قائمة لاستثمار أزمة الشرعية الدولية لصالح القضية الفلسطينية، شريطة تفعيل أدوات القانون الدولي، والانخراط النشط في المؤسسات الأممية، وتوسيع دائرة الحلفاء في الجنوب العالمي. فالتحدي لا يكمن في غياب النصوص القانونية، بل في غياب من يوظفها بذكاء سياسي وشرعية تمثيلية. لذلك فإن الخروج من الهامش الدولي يتطلب إعادة بناء الخطاب الفلسطيني باتجاه تفعيل أدوات الضغط القانوني والدبلوماسي بشكل مؤسسي²⁶⁶.

²⁶³ راجع: حسن أيوب، التوجه الفلسطيني لمجلس الأمن: تحليل سياسي وقانوني، مجلة شؤون فلسطينية، 2017، ص. 33.

²⁶⁴ راجع: مهند مصطفى، التمثيل السياسي للفلسطينيين في النظام الدولي بعد أوسلو، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2012، ص. 42.

²⁶⁵ راجع: فتن شاهين وآخرون، قراءة في بنية أوسلو السياسية والقانونية، جامعة بيرزيت، 2021، ص. 61.

²⁶⁶ راجع: فضل المزيني، الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، 2018، ص. 114.

يرى الباحث أن المطلب المتعلق بتراجع الهيمنة الأمريكية وصعود نظام متعدد الأقطاب يشكّل تحولاً جوهرياً في بنية النظام الدولي ينبغي أن يُستثمر بذكاء لصالح القضية الفلسطينية. فغياب القطبية الواحدة لم يؤدّ بالضرورة إلى تحسن تلقائي في الوضع الفلسطيني، بل كشف عن قصور فلسطيني مزمن في التفاعل مع البيئة الدولية الجديدة، سواء من حيث الخطاب السياسي أو التحالفات الدبلوماسية. إن استمرار الرهان على الوسيط الأمريكي رغم انكشاف انحيازه البنيوي، شكّل أحد أبرز مواطن الضعف في استراتيجية السلطة الوطنية الفلسطينية.

ويؤكد الباحث أن التحولات الدولية تفرض بالضرورة إعادة صياغة للمشروع الوطني الفلسطيني، من خلال تبني سياسة خارجية متعددة المحاور، والخروج من نسق الارتهان للمبادرات الغربية، نحو شراكات أكثر توازناً تشمل دول الجنوب العالمي، والقوى الصاعدة مثل الصين وروسيا، وإنّ على أسس عقلانية تراعي مصالح هذه الدول. فالمشكلة لا تكمن فقط في انحياز الولايات المتحدة، بل في عجز القيادة الفلسطينية عن بلورة سياسة ناضجة تتيح لها المناورة بين مراكز القوة المتعددة، وبناء مواقف متوازنة تعيد لفلسطين مكانتها ضمن الأجندة الدولية.

كما يرى الباحث أن أزمة الشرعية في النظام الدولي، والتي تجلّت بوضوح في ازدواجية المعايير الغربية تجاه فلسطين مقارنة بأوكرانيا، فتحت مجالاً أخلاقياً وسياسياً للقيادة الفلسطينية لإعادة تقديم قضيتها على قاعدة القانون الدولي ومبادئ التحرر، لكن دون وجود خطاب فلسطيني موحد ومؤسسات قادرة على التوظيف الاستراتيجي لهذا الزخم، بقيت هذه الفرصة غير مستثمرة. فضعف التمثيل الرسمي، وازدواجية المرجعية بين السلطة وحماس، إضافة إلى غياب روافع الحشد القانوني والدبلوماسي، عمّق من تهميش فلسطين داخل المنتديات الدولية.

ويرى الباحث أن التعامل الدولي مع فلسطين بات يتجه نحو "تحييد سياسي" من خلال تحويل القضية إلى ملف إنساني، وهو ما أسهم في إضعاف مركزيتها بوصفها قضية تحرر وطني. هذا

التحوّل لم يكن ليحدث لولا غياب رؤية فلسطينية واضحة تعيد توطين فلسطين في سياق عالمي يُعاد فيه تعريف العدالة الدولية. لذلك، فإن أي تقدم في ظل النظام الدولي المتعدد الأقطاب يظل مرهوناً بمدى قدرة الفلسطينيين على تجاوز الانقسام، وتطوير استراتيجية شاملة تستند إلى خطاب قانوني- تحرري موثوق وقابل للتطبيق.

وأخيراً، يرى الباحث أن تعدد الأقطاب لا يُمثل فرصة جاهزة، بل بيئة تتطلب مهارات سياسية ومؤسسية غير متوفرة حالياً في النظام السياسي الفلسطيني. فالصين وروسيا، رغم خطابيهما المتوازنين نسبياً، لا تعتبران نفسيهما ملتزمتين استراتيجياً بالقضية الفلسطينية، وإنما تتطلقان من اعتبارات جيوسياسية ومصالح براغماتية. وهو ما يتطلب من الفلسطينيين بناء شبكة علاقات عقلانية غير صدامية، وتأسيس أدوات ضغط متوازنة مثل المحاكم الدولية، والعمل مع حركات التضامن العالمي، واستثمار موجة التعاطف الشعبي الدولي التي برزت بوضوح بعد حرب غزة وأحداث 7 أكتوبر.

المطلب الثاني: الفاعلون الدوليون الجدد (الصين وروسيا) وحدود إعادة التوازن

للقضية الفلسطينية

مع تراجع الأحادية الأمريكية، برزت الصين وروسيا كقوتين دوليتين تسعيان لإعادة تشكيل النظام الدولي وفق موازين جديدة. وقد ساهمت الحرب الروسية-الأوكرانية في كشف التناقضات البنيوية في تطبيق المعايير الدولية، حيث وجّهت الدول الغربية انتقادات لروسيا بدعوى انتهاك السيادة الأوكرانية، بينما تواصل دعم الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته في فلسطين، ما أعاد الجدل حول "ازدواجية المعايير" في النظام الدولي، وأتاح للفلسطينيين مساحة جديدة لإعادة تدويل قضيتهم ضمن خطاب قانوني وأخلاقي عالمي.

غير أن هذه المساحة لا تزال غير مستثمرة بشكل فعال. فالصين، رغم قوتها الاقتصادية المتزايدة وشراكاتها التجارية مع دول المنطقة، تلتزم بسياسة عدم التدخل في الصراعات السياسية الحساسة، كما تحرص على موازنة علاقاتها مع كل من إسرائيل والدول العربية. أما روسيا، فعلى الرغم من موقفها الرسمي الداعم لحل الدولتين، وانفتاحها على فصائل المقاومة كحماس، فإنها تدير مصالحها في المنطقة ضمن أولويات استراتيجية تتصل بمنافستها مع الغرب، لا بدوافع أخلاقية أو تحريرية تجاه القضية الفلسطينية.

وقد أظهرت دراسة رباح (2021) أن الرهان الفلسطيني على هذه القوى لا يمكن أن يكون بديلاً عن استراتيجية وطنية متكاملة. فالصين وروسيا لا تمثلان محوراً تحريراً بالمعنى الكلاسيكي، بل تسعيان إلى إعادة التوازن الدولي بما يخدم مصالحهما الجيوسياسية. وبالتالي، فإن الاستثمار الفلسطيني فيهما يجب أن يكون ضمن رؤية واضحة تركز على بناء تحالفات مرنة، وتفعيل أدوات القانون الدولي، وتعزيز شرعية النضال التحرري بوصفه جزءاً من حركة مقاومة الاستعمار، لا مجرد قضية إنسانية²⁶⁷.

الفرع الأول: التحول في الخطاب الدولي الانقسام بين حكومات الغرب والمجتمعات الحقوقية

شهد هجوم 7 أكتوبر 2023 تحولاً نوعياً في الخطاب الغربي الرسمي، حيث سارعت حكومات رئيسية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا إلى تكرار رواية "الحق في الدفاع عن النفس" لإسرائيل، مع تجاهل شبه تام لمعايير الحفاظ على المدنيين. وقد صرح رئيس وزراء بريطانيا

²⁶⁷رامي عبد الله رباح، السيناريوهات المستقبلية للقضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بيرزيت، 2021، ص 104-113

ريشي سوناك بعد ساعات من الهجوم بأنه "يدعم كاملاً إسرائيل ضد الإرهاب"، ما يعكس تحوُّلاً سريعاً من خطاب حماية حقوق الإنسان إلى تبرير حملة عسكرية واسعة²⁶⁸.

في المقابل، شهدت المجتمعات المدنية في الغرب تفجّر موجة احتجاجات مهمة لم يسبق لها مثيل منذ عقود، حيث نظم طلاب وأساتذة الجامعات والنقابات أكثر من مئة مظاهرة في الولايات المتحدة وأوروبا تطالب بوقف تسليح إسرائيل وتطبيق القانون الدولي الإنساني²⁶⁹. وتوضح تقارير مركز حوار وتحليل أن هذه المظاهرات جاءت كرد فعل مباشر على تغطية وسائل الإعلام التي حاولت أولاً كسر السياق التاريخي لفلسطين²⁷⁰

وتزامناً مع ذلك، ظهرت في الإعلام الغربي بدائل نقدية واحترام للخطاب المدني، حيث شكّل "فضاء التضامن الجماهيري" من الشباب والفنانين دعامة قوية لإحياء الخطاب الحقوقي. فقد نشر مشاهير وفنانون بيانات تضامن مع الفلسطينيين، ووصفت دراسات مثل تلك الصادرة عن منتدى الإعلام الغربي تغطية الإعلام التقليدي بـ "الانحياز الواضح"، وأشارت إلى أن "رواية إسرائيل باتت أقل مصداقية بعد الفظائع في غزة"²⁷¹.

لكن رغم الزخم الشعبي، ظل الخطاب الرسمي ممسوكاً ضمن إطار سياسي بارد. ففي البرلمان الأوروبي، على سبيل المثال، لم تُقدّم أي مبادرات جادة لوقف الدعم العسكري، رغم أن استطلاعات الرأي أظهرت ازدهاراً في تأييد وقف إطلاق النار؛ حيث بيّنت دراسة للإعلام الأوروبي أن 69% من الأوروبيين أيدوا موقفاً محايداً أو مؤيداً لفلسطين، لكن الحكومات لم تستجب سوى بخطابات رمزية²⁷². هذا الانقسام بين الخطاب الحكومي الرسمي والتحوّل الشعبي يعكس أزمة شرعية أعمق في الغرب. فحين تعجز مؤسسات ديمقراطية عن ترجمة إرادة الرأي العام إلى سياسات ملموسة، يعمّق ذلك الشعور

²⁶⁸ "انتهاكات حرية التعبير خلال عملية طوفان الأقصى"، الموسوعة الحرة، 2024، ص 4.
²⁶⁹ طارق حمود، "تحولات الرأي العام الغربي في سياق الحرب الإسرائيلية على غزة"، مركز الجزيرة للدراسات، 2023، ص 7.
²⁷⁰ آية محمود عنان، "تحولات الرأي العام الغربي تجاه القضية الفلسطينية بعد طوفان الأقصى"، حدارا سنتر، 2023، ص 9.
²⁷¹ مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية، "مأساة غزة في الإعلام الغربي: بين حرب السرديات والتغطية البديلة"، 2024، ص 12.
²⁷² "التطورات السياسية والشعبية بشأن قضية فلسطين في أوروبا"، الموسوعة الحرة، 2024، ص 6.

بفجوة بين الجمهور والنخب، كما عكست ذلك النزعة الجيلية بين الشباب والشيوخ، حيث أظهر استطلاع "طوفان الأقصى" أن نسبة تأييد الفلسطينيين بين الفئة 18-34 تجاوزت 70%، مقارنة بـ 22% لدى من هم فوق 55 عامًا²⁷³.

يبقى التحدي الفعلي هو قدرة هذه التغيرات على تكريس شرعية جديدة للموقف الدولي المؤيد لفلسطين، خصوصًا في مواجهة ازدواجية المعايير. فبينما تحشد الدول الغربية لإدانة روسيا في أوكرانيا، فإنها تتغاضى عن انتهاكات إسرائيل، وهو ما يتيح للقوى المناصرة للجنوب مثل جنوب أفريقيا والبرازيل وماليزيا أن تتبنى خطابًا موحدًا يدعو لمحاكمات دولية ويعيد توجيه المعايير نحو إنصاف فلسطين²⁷⁴.

برزت التناقضات الجوهرية في مواقف القوى الغربية خلال الأسابيع التي تلت هجوم 7 أكتوبر، حيث استمرت الحكومات في تقديم الدعم الدبلوماسي والعسكري لإسرائيل، في وقت كانت فيه تقارير منظمات حقوقية ترصد انتهاكات صارخة في غزة. هذا الانفصال بين الروايتين - الرسمية والحقوقية كشف عن أزمة معيارية داخل النظام الليبرالي الدولي، الذي طالما رفع شعارات حقوق الإنسان لكنه أخفق في تطبيقها بالتساوي²⁷⁵.

من جهة أخرى، تحول الحراك المدني في الغرب إلى ظاهرة ضاغطة على مؤسسات الدولة، خاصة مع دخول الجامعات الأمريكية والبريطانية على خط التظاهر والاعتصام. شاركت أكثر من 20

²⁷³ آية محمود عنان، المرجع السابق، ص 14.
²⁷⁴ رمحن عبد الحصري، "ازدواجية المعايير الدولية في التعامل بين أزمات غزة وأوكرانيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد 62، 2025، ص 22.
²⁷⁵ فادي المصري، التحولات الدولية وأثرها على القضية الفلسطينية: دراسة تحليلية في السياق ما بعد أوسلو، الجامعة العربية الأمريكية، 2025، ص 138.

جامعة أمريكية في احتجاجات شبه يومية، تطالب بسحب الاستثمارات من الشركات الداعمة للاحتلال، بينما امتدت الاحتجاجات إلى كبرى جامعات أوروبا مثل أوكسفورد وكامبريدج²⁷⁶

رغم هذا الحراك الشعبي العارم، جوبه الناشطون بقمع واسع، تمثل في طرد أكاديمي، واحتجاز طلاب، ومنع التجمعات في الفضاء العام. وقد رصدت منظمات رقابية مثل "CIVICUS Monitor" هذا التراجع في هامش الحريات العامة داخل الديمقراطيات الغربية، معتبرة أن دعم إسرائيل بات مبرراً لقمع الحريات الداخلية ذاتها²⁷⁷.

في المقابل، أسهمت تغطية الإعلام البديل ومواقع التواصل في نشر خطاب مغاير، أعاد الاعتبار للسردية الفلسطينية²⁷⁸. وقد استخدمت حركات التضامن الجماهيري أدوات فنية وثقافية - مثل الموسيقى والسينما والتصوير - لإبراز معاناة الفلسطينيين خارج قوالب الأخبار التقليدية، مما شكّل تحولاً في الوعي العام تجاه عدالة القضية²⁷⁹.

أما على مستوى الرأي العام، فقد أظهرت استطلاعات رأي أوروبية أن الغالبية العظمى من المواطنين باتت تؤيد وقف إطلاق النار وفرض قيود على تسليح إسرائيل. وبيّن استطلاع "YouGov" في ديسمبر 2023 أن 69% من الأوروبيين يفضلون موقفاً محايداً أو متعاطفاً مع فلسطين، ما يعكس انفصلاً واضحاً عن مواقف الحكومات الرسمية²⁸⁰.

ختاماً، فإن هذا الانقسام بين الخطابين الرسمي والشعبي لا يعكس فقط اختلافاً في وجهات النظر، بل يدل على أزمة شرعية عميقة تعانيتها الديمقراطيات الغربية. فحين تعجز هذه الأنظمة عن تمثيل

²⁷⁶ رباح، محمد، الموقف الفلسطيني من القوى الدولية الصاعدة: قراءة نقدية في الرهان على الصين وروسيا، مركز الدراسات السياسية، 2021، ص 44-46

²⁷⁷ مركز الدراسات الإستراتيجية، تقرير الاتجاهات الدولية بعد حرب غزة 2023، عمان: المعهد العربي للدراسات، 2024، ص 17-19

²⁷⁸ أنور جمعة حرب أبو مور، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (1964-1999)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية - غزة، كلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، 2014، ص 13-39

²⁷⁹ سميرة عوض، الدبلوماسية العامة الفلسطينية: الأدوار والفرص في ظل النظام الدولي الجديد، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2011، ص 85-92

²⁸⁰ منتدى الإعلام الغربي، تحليل التغطية الإعلامية الغربية لفلسطين بعد 7 أكتوبر، باريس: المنتدى الدولي للسياسات الإعلامية، 2023، ص 27-29

إرادة شعوبها فيما يخص قضايا العدالة العالمية، تصبح عرضة لتآكل ثقة الجمهور، كما تشير النزعة الجيلية التي تظهر ارتفاعاً كبيراً في تأييد فلسطين لدى فئة الشباب²⁸¹.

الفرع الثاني: محور المقاومة والمواقف الإقليمية: إيران، تركيا، والخليج في مواجهة

لحظة سياسية مفصلية"

أسفر هجوم 7 أكتوبر 2023 عن اندفاع استراتيجية في إيران، التي لم تكتفِ بالتأييد الإعلامي بل لجأت إلى تعزيز دورها السياسي في الإقليم دون انخراط مباشر. فبينما رحّب المرشد الأعلى بإحياء إرث "المقاومة"، حرص على «النأي بالنفس» تجنباً لتداعيات مباشرة. بعدها، استخدمت طهران أدوات مؤثرة مثل فيلق القدس وتحالفاته مع حزب الله والحوثيين والإطار الشيعي في العراق وسوريا، لفرض معادلة إقليمية تتيح لها إدارة الصراع دون التورط في مواجهة مفتوحة²⁸².

وقد أشار تحليل لصحيفة العربي الجديد إلى أن إيران سعت للاستثمار السياسي في حرب غزة، معتبرة أن "مقاربتها تجاه المقاومة تنبع من حسابات استراتيجية إقليمية، وليس فقط من منطلق دعم القضية الفلسطينية"، وهو استمرار لنهجها في سوريا واليمن ولبنان²⁸³. وقد انتقلت طهران إلى استخدام "الدعم عبر الوكلاء"، وهو ما يسمح لها بتعظيم دورها دون تحمل كلفة المواجهة المباشرة مع الغرب أو إسرائيل.

في لبنان، حزب الله انتقل من الدعم الرمزي إلى الانخراط العملياتي المحدود، عبر ضربات صاروخية واستهدافات دقيقة لمواقع عسكرية إسرائيلية في الجليل الأعلى. وقد اعتبرت دوائر أمنية إسرائيلية أن "الاشتباك في الشمال بقي مضبوطاً، لكنه استنزافي وطويل الأمد²⁸⁴. أما في اليمن، فقد

²⁸¹ مركز حوار وتحليل، التضامن المدني الغربي مع فلسطين: المظاهرات كوسيلة ضغط دولية، بروكسل: وحدة الأبحاث الاجتماعية، 2024، ص 13-15

²⁸² مركز الخليج للأبحاث الإيرانية، محور المقاومة: إيران وأكذوبة القوة الفتنائية، الرياض: مركز الخليج، 2024، ص 5.

²⁸³ العربي الجديد، "هذا الاستثمار الإيراني في حرب غزة"، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ص 3.

²⁸⁴ مركز الجزيرة للدراسات، طوفان الأقصى: كيف يدير محور المقاومة المواجهة؟، الدوحة: مركز الجزيرة، 2024، ص 40-42.

تحول الحوثيون إلى عامل تهديد بحري حقيقي، عبر استهداف السفن المرتبطة بإسرائيل في البحر الأحمر وباب المندب، ما أدى إلى إعادة رسم خطوط الملاحة الإقليمية.

أما تركيا، فرغم خطابها الصاخب المؤيد للفلسطينيين، بقيت تحركاتها ضمن هامش دبلوماسي محسوب. أوقفت بعض أشكال التعاون العسكري مع إسرائيل ورفعت من مستوى التصريحات الرسمية، لكنها لم تتخطى فعلياً في حراك سياسي واسع أو قرارات استراتيجية كطرد السفراء أو تجميد الاتفاقيات²⁸⁵. ويبدو أن التوازن بين مصالحها في حلف الناتو وعلاقتها بالشارع الإسلامي التركي حال دون اندفاع أوسع.

وفي الخليج العربي، ظهرت تباينات واضحة. فقد اتخذت السعودية والإمارات موقفاً رسمياً حذراً، تمثل في الدعوة إلى "ضبط النفس" وتقديم مساعدات إنسانية، دون التصعيد السياسي ضد إسرائيل. في المقابل، كانت قطر أكثر انخراطاً في الوساطة والملف الإعلامي والدعم المباشر للمساعدات²⁸⁶. ويعكس ذلك تنوع الحسابات الخليجية: بين من يسعى لحفظ علاقاته الجديدة مع إسرائيل، ومن يحاول الاستثمار الدبلوماسي في القضية دون كسر التوازنات.

أمام هذا المشهد، برز عجز القيادة الفلسطينية الرسمية عن مراكمة المواقف الإقليمية لصالحها. فقد بقي خطابها التقليدي غير قادر على ملامسة لحظة التغيير، ولم تواكب التطورات بتحريك سياسي موحد أو بتنسيق فاعل مع القوى الإقليمية. وهكذا، تركزت فجوة بين تموضع محور المقاومة والمواقف الرسمية الفلسطينية، ما فوت على القضية فرصة استراتيجية نادرة لتثبيت حضورها كمركز لتغيير التوازنات الإقليمية²⁸⁷.

²⁸⁵ عبدالله بعبود، "رؤية دول الخليج للأمن القومي تتجاوز حدودها البرية"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2024، ص 12-14.

²⁸⁶ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الخليج والقضية الفلسطينية بعد طوفان الأقصى، الدوحة: المركز العربي، 2024، ص 18-20.

²⁸⁷ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الخليج والقضية الفلسطينية بعد طوفان الأقصى، الدوحة: المركز العربي، 2024، ص 18-20.

يتناول هذا المطلب التحولات الجيوسياسية في بنية النظام الدولي، خاصة صعود الصين وروسيا بوصفهما فاعلين دوليين بارزين، في ظل تراجع الهيمنة الأمريكية. أفرز هذا الواقع الجديد فرصًا نظرية للفلسطينيين لإعادة تدويل قضيتهم خارج الهيمنة الأمريكية التقليدية، بالاستناد إلى سرديّة قانونية وحقوقية تستند إلى عدالة القضية الفلسطينية، خاصة بعد انكشاف المعايير المزدوجة في الحرب الروسية-الأوكرانية.

يرى الباحث أن هذا المطلب يكشف بدقة عن مفارقة مركزية في المشهد السياسي الفلسطيني المعاصر: في الوقت الذي تتآكل فيه الهيمنة الأمريكية وتتصاعد فيه قوى دولية كالصين وروسيا، لم تتجج القيادة الفلسطينية في الاستفادة من هذه التحولات لتعزيز شرعية قضيتها أو توسيع نطاق حلفائها. فبدلاً من بناء استراتيجية خارجية ذكية تتحرك ضمن نظام متعدد الأقطاب، بقي الخطاب السياسي الفلسطيني مرتباً لمحور التفاوض الأمريكي-الأوروبي، متجاهلاً الفرص التي تتيحها الشراكات البديلة.

ويشير الباحث إلى أن غياب الرؤية الموحدة للسياسة الخارجية الفلسطينية، فضلاً عن استمرار الانقسام السياسي، عطّل أي إمكانية لتوظيف التناقضات الدولية لصالح فلسطين. كما أن التعامل الفلسطيني مع الصين وروسيا ظلّ أنياً وظرفياً، دون صياغة مشروع دبلوماسي متكامل يراعي اختلاف أولويات تلك القوى.

ويرى الباحث أن من الضروري التحرك نحو تبني خطاب تحرري جديد يتجاوز منطلق الدولة الضعيفة إلى منطلق حركة مقاومة عالمية تناضل في بيئة دولية مأزومة أخلاقياً. ويشدد على أهمية عدم الارتهان لأي محور دولي، بل الانفتاح على الجميع من منطلق استقلالي وبوصلة وطنية واضحة. فالصين وروسيا يمكن أن تفتحا نوافذ دبلوماسية ودعائية، لكن الأساس يجب أن يكون في

بناء قوة فلسطينية ذاتية قادرة على المناورة وفرض الحضور على الساحة الدولية بأدوات نضالية ودبلوماسية فعّالة.

يرى الباحث أن هذا المبحث يسلط الضوء على واحدة من أكثر التحولات الاستراتيجية تأثيراً على مستقبل القضية الفلسطينية، والمتمثلة في التحول البنيوي الذي يشهده النظام الدولي منذ العقدين الأخيرين، حيث بدأت تتآكل فيه الأحادية القطبية التي هيمنت فيها الولايات المتحدة، ليفسح المجال أمام صعود قوى بديلة مثل الصين وروسيا، وما نتج عن ذلك من تعددية قطبية تعيد تشكيل موازين القوى العالمية.

ويؤكد الباحث أن هذه التغيرات لم تُواكب فلسطينياً بالقدر المطلوب. فبينما كانت البيئة الدولية تتفتح نظرياً أمام إمكانيات جديدة لكسر احتكار الرعاية الأمريكية لملف التسوية، بقيت القيادة الفلسطينية أسيرة لمنظومة تفاوضية أثبتت فشلها، وعاجزة عن بناء بدائل فاعلة أو تشكيل شبكة تحالفات دولية جديدة. كما أن السلطة الفلسطينية لم تستثمر الفراغ الاستراتيجي الذي خلفه تراجع الدور الأمريكي في المنطقة، ولم تُفعّل أدوات القانون الدولي بشكل ممنهج لتدويل القضية الفلسطينية وفق سرديّة تحريرية.

ويشير الباحث إلى أن المبحث أبرز أيضاً إشكالية الانقسام في المواقف الدولية ما بين حكومات رسمية متحيزة لإسرائيل ومجتمعات مدنية غربية بدأت تميل إلى إعادة الاعتبار للخطاب الحقوقي الفلسطيني، خاصة بعد أحداث 7 أكتوبر 2023. ويلاحظ أن الفجوة المتزايدة بين المواقف الرسمية والشعبية في الغرب، وبين النخب الحاكمة والجيل الشاب، تمثل فرصة لم تُستثمر بعد في إعادة تعريف الشرعية الدولية للقضية الفلسطينية.

ويرى الباحث أن هذا المبحث يطرح بوضوح ضرورة مراجعة شاملة للسياسات الخارجية الفلسطينية، تتجاوز منطق الارتهان التقليدي للولايات المتحدة أو حتى الآمال الزائدة في الصين

وروسيا. ويؤكد على ضرورة صياغة استراتيجية فلسطينية ذكية، تعتمد على تنويع الحلفاء، وتفعيل الدبلوماسية متعددة المسارات، والاشتباك النشط مع الفاعلين الجدد في النظام الدولي، مع إعادة تعريف النضال الفلسطيني بوصفه جزءاً من حركة مقاومة استعمارية عالمية، لا قضية إنسانية محصورة في الهامش الأممي.

إن إعادة تشكّل النظام الدولي، كما يراها الباحث، ليست مجرد ظرف خارجي، بل لحظة تاريخية تتطلب قيادة فلسطينية تمتلك إرادة التغيير، وأدوات التأثير، ورؤية سياسية نابعة من الأرض، لكنها مفتوحة على تحولات العالم.

المبحث الثاني: 7 أكتوبر وتغير موازين القوى الإقليمية والدولية تجاه القضية

الفلسطينية

شكّل المبحث الثاني لحظة تحليلية محورية في دراسة التحولات التي شهدتها القضية الفلسطينية بعد هجوم 7 أكتوبر 2023، حيث أعاد هذا الحدث غير المسبوق تموضع القضية في الوعي الإقليمي والدولي بعد سنوات من التهميش. لقد تجاوز الحدث أثره العسكري المباشر، ليحدث صدمة أخلاقية ومعنوية في الخطاب الغربي، كاشفاً تناقض المعايير التي طالما تغنت بها الحكومات الغربية حول حقوق الإنسان. في المقابل، أعاد الحيوية لقضية فلسطين، مستنهضاً قوى سياسية وشعبية جديدة، في وقت كانت فيه القيادة الفلسطينية تعاني من جمود وغياب واضح عن الحراك الدبلوماسي.

برز المبحث تحوُّلاً في الخطاب الدولي، ولا سيما في التباين الكبير بين مواقف الحكومات الغربية التي قدّمت دعماً غير مشروط لإسرائيل، مقابل الموجات الواسعة من التضامن الشعبي والحقوق في أوروبا وأمريكا. شهدت العواصم الغربية احتجاجات ضخمة قادها طلاب الجامعات ونقابات العمل، داعين لوقف الدعم العسكري لتل أبيب. هذا الانقسام لم يكن فقط في المواقف السياسية، بل كان تعبيراً عن أزمة شرعية داخلية تعاني منها النظم الليبرالية الغربية، حيث فشلت في عكس إرادة شعوبها.

تعمق هذا الانقسام أيضًا في الحقل القانوني، حيث لجأت منظمات حقوقية فلسطينية ودولية إلى المؤسسات الأممية، وكان أبرزها المحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت أوامر توقيف بحق قيادات إسرائيلية. مثل ذلك اختراقًا تاريخيًا في مسار مساءلة الاحتلال قانونيًا. لكن التحدي الأكبر ظل في غياب قيادة فلسطينية قادرة على توظيف هذا الزخم القانوني وتحويله إلى مكتسب سياسي. بقيت الإجراءات رمزية، دون استكمالها بدبلوماسية نشطة أو تحرك دولي فلسطيني منسق.

في موازاة ذلك، برز صعود قوى إقليمية كإيران وتركيا وقطر، التي ملأت الفراغ السياسي عبر أدوات دبلوماسية أو دعم ميداني. تمكنت إيران من تفعيل معادلة "وحدة الساحات" دون التورط المباشر، بينما لعبت قطر دور الوسيط الفاعل، وتبنت تركيا خطابًا نقديًا لإسرائيل، دون خطوات استراتيجية فاصلة. المواقف الخليجية الأخرى تراوحت بين الحذر والتحفظ، مما أبرز تباينًا في حسابات الدول العربية، خاصة تلك المرتبطة باتفاقات التطبيع مع إسرائيل.

في ظل هذا المشهد الإقليمي المتحرك، بقيت القيادة الفلسطينية الرسمية غائبة عن التأثير. لم تبادر إلى عقد مؤتمرات أو تحركات دبلوماسية عاجلة، ولم تسع إلى تشكيل وفد وطني موحد يُمثل مختلف الفصائل أمام المجتمع الدولي. وأدى استمرار الانقسام الداخلي بين الضفة الغربية وغزة إلى تقييد فرصة نادرة لإعادة بناء شرعية وطنية، وتحويل هذا الحدث التاريخي إلى نقطة انعطاف في المشروع الوطني الفلسطيني.

ختم المبحث بتأكيد أن اللحظة التاريخية التي أتاحتها أحداث ما بعد 7 أكتوبر لم تكن مجرد فرصة للظهور الإعلامي، بل كانت نقطة حقيقية لإعادة بناء التمثيل الفلسطيني، وبلورة خطاب سياسي جديد يتفاعل مع المتغيرات الدولية. غير أن تآكل البنى التمثيلية، وضعف النخبة السياسية، وفقدان المبادرة، أفقد الفلسطينيين القدرة على استثمار هذه اللحظة، ما يفتح الباب أمام تحديات أكبر في المستقبل تتعلق بجذوى القيادة الحالية ومشروع الدولة ذاته.

المطلب الأول: التحول في الخطاب الدولي وانقسام مواقف القوى الكبرى بعد هجوم 7

أكتوبر

أعاد هجوم 7 أكتوبر طرح القضية الفلسطينية على أجندة المجتمع الدولي، لكن على نحو مختلف؛ إذ انقسم العالم بين من يراها "هجومًا إرهابيًا"، وبين من اعتبرها فعلًا تحرريًا نتج عن عقود من القمع والاحتلال. وقد تجلّى هذا الانقسام في الفجوة العميقة بين مواقف الحكومات الغربية التي أظهرت دعمًا مطلقًا لإسرائيل، والمجتمعات المدنية والحقوقية - لا سيما في أوروبا وأمريكا - التي خرجت في موجات تضامن غير مسبوق مع الشعب الفلسطيني، خاصة بعد مجازر الاحتلال في غزة. جاء هذا التحول في الخطاب الشعبي العالمي متزامنًا مع كشف تناقضات النظام الدولي في تطبيق القانون الدولي الإنساني، خاصة مقارنة بين دعم سيادة أوكرانيا مقابل تبرير العدوان الإسرائيلي. وقد انعكس هذا التغيير في تزايد لجوء الفلسطينيين إلى المؤسسات الدولية مثل محكمة العدل ومحكمة الجنايات الدولية، مدفوعين بتضامن دول الجنوب العالمي، وعلى رأسها جنوب إفريقيا والبرازيل وماليزيا. إلا أن هذا الزخم القانوني لم يترجم إلى مكاسب سياسية، في ظل غياب جبهة فلسطينية دبلوماسية موحدة قادرة على قيادة التحرك القانوني على مستوى عالمي، وهو ما أضعف من القدرة على تحويل الرأي العام إلى قرارات ملزمة²⁸⁸

الفرع الأول: الانقسام بين المواقف الرسمية الغربية والتضامن الشعبي العالمي مع

فلسطين

أعاد هجوم 7 أكتوبر 2023 طرح قضية فلسطين بقوة أمام الحكومات الغربية، التي لم تتأخر في تبني رواية "الحق في الدفاع عن النفس" لإسرائيل، رغم ما صاحَب ذلك من خسائر واسعة في صفوف

²⁸⁸ مهند مصطفى، «بين تدويل الصراع وتداول الاعتراف: تدويل القضية الفلسطينية»، في: مركز مدى الكرمل، القضية الفلسطينية وتحديات حل الدولتين (رام الله: 2012)، ص 172-176.

المدنيين في غزة. هذا الموقف الرسمي، الذي تجلّى في بيانات من واشنطن ولندن وبرلين وباريس، رسّخ الانقسام العميق بين الخيار السياسي الرسمي والدعوات الشعبية لوقف الدعم العسكري لإسرائيل²⁸⁹.

في الجانب الشعبي، ارتفع صوت الحركات المدنية في الغرب بخطابات مؤيدة لفلسطين، ولا سيما عبر الاحتجاجات الطلابية والعامّة. فقد شهدت جامعات مثل بيركلي وكولومبيا وأكسفورد مظاهرات واحتلالاً رمزياً للمقرات والمكتبات، وطالبت بخطوات ملموسة كوقف الاستثمار العسكري وسحب الدعم السياسي من الاحتلال. وتشير تغطية "المونيتور" إلى أن أكثر من 20 جامعة أمريكية شاركت في هذا الحراك بشكل متزامن، بينما امتدت الفعاليات إلى الجامعات البريطانية²⁹⁰.

ورغم أن هذه الفعاليات لفتت الأنظار، واجهت سريعاً تضييقاً من السلطات، مثل حظر التجمعات واحتجاز الطلبة في عدة دول أوروبية وولايات أمريكية. ويرصد تقرير صادر عن CIVICUS "Monitor" كيف واجه المتظاهرون في أوروبا والولايات المتحدة موجة من القمع القانوني والإعلامي، شملت قرارات فصل واعتقال وملاحقة أكاديمية للطلبة المتضامنين مع غزة²⁹¹.

لكن مساندة عناصر المجتمع المدني لم تترجم إلى نتائج رسمية، إذ بقيت الحكومات ملتزمة بخطاب أصلب تجاه الأمن الإسرائيلي من حيث التمويل والدعم الدبلوماسي. وطبقاً لاستطلاع رأي أجرته مؤسسة "YouGov" في ديسمبر 2023، فإن نسبة كبيرة من شعوب أوروبا الغربية أبدت تعاطفاً أكبر مع الفلسطينيين، لكن هذا لم ينعكس على مواقف الحكومات الرسمية التي ظلت ملتزمة بخطاب الأمريكي²⁹².

²⁸⁹ "ردود الفعل الدولية على حرب غزة 2023"، الموسوعة الحرة، 2024، ص 3.
²⁹⁰ Al-Monitor، "Over 20 US universities join in Gaza protests"، واشنطن: المونيتور، أبريل 2024، ص 2-4.
²⁹¹ CIVICUS Monitor، "Palestine Solidarity Repression in Europe and US"، جوهانسبرغ: سيفيكوس، 2024، ص 7-8.
²⁹² YouGov، "European Public Opinion on Gaza War"، لندن: YouGov، ديسمبر 2023، ص 12-14.

تزامت الأصوات الحقوقية والقانونية في الغرب على تسليط الضوء على ازدواجية المعايير، حيث تُحترم سيادة أوكرانيا بينما تُتهم إسرائيل بانتهاك القانون الدولي بصمت. وقد ناقشت مجلة "تايم" هذا التناقض، مشيرة إلى أن دول الجنوب العالمي بدأت تستثمر هذه المفارقة الأخلاقية لبناء سردية بديلة في النظام الدولي، تدين فيها الغرب بمكياالين²⁹³.

ورغم انتشار التضامن، ظل خيار "تدويل القضية" محكومًا بنفوذ النظام الغربي داخل الأمم المتحدة والمؤسسات القانونية. فالفيتو الأمريكي في مجلس الأمن لا يزال حائلًا دون اتخاذ قرارات ملزمة، وحضور الدول الإقليمية المعبرة عن التضامن لا يكفي لتعزيز السياسات، في ظل غياب تمثيل فلسطيني دولي مؤثر وتقني يدفع باتجاه استثمار هذه اللحظة لصالح الحقوق الفلسطينية²⁹⁴.

وقد امتد هذا الانقسام ليشمل المؤسسات الإعلامية والتعليمية في الغرب، حيث بدا التناقض جليًا بين الرواية الرسمية التي تتبناها الحكومات وبين ما بدأ يظهر من أصوات إعلامية مستقلة وجامعية تطعن في شرعية هذا الانحياز. فعلى الرغم من أن وسائل الإعلام الكبرى واصلت تبني السردية الإسرائيلية، إلا أن مؤسسات إعلامية بديلة - مثل The Intercept و Democracy Now - بدأت بتكثيف تقاريرها حول الانتهاكات الإسرائيلية في غزة، ما عزز من حضور الخطاب الحقوقي في الرأي العام، خاصة بين فئة الشباب الرقمي²⁹⁵.

في السياق ذاته، شهدت الجامعات الغربية تحولًا نوعيًا في مواقفها، إذ لم تقتصر ردود الأفعال على احتجاجات طلابية رمزية، بل اتخذت بعض اتحادات الطلبة مواقف مؤسسية بإدانة الاحتلال، والدعوة إلى سحب الاستثمارات من الشركات المرتبطة بتمويل آلة الحرب الإسرائيلية. جامعة كولومبيا،

²⁹³ Yasmeeen Serhan، "The West Is Losing the Global South Over Gaza"، مجلة تايم، نيويورك: Time، نوفمبر 2023، ص 6-7.

²⁹⁴ طارق حمود، "تحولات الرأي العام الغربي في سياق الحرب الإسرائيلية على غزة"، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2023، ص 15-16.

²⁹⁵ موقع AI-Monitor، تقرير بعنوان "Pro-Palestinian campus protests surge across US universities". نُشر في نوفمبر 2023.

على سبيل المثال، تبنت بيانًا رسميًا يدعو إلى "الوقف الفوري لدعم أي شراكة أكاديمية أو اقتصادية تُسهم في تعزيز الاحتلال أو تغذي الانتهاكات"²⁹⁶.

كما ساهمت منظمات مدنية ويهودية تقدمية - مثل Jewish Voice for Peace و IfNotNow في كسر احتكار الصوت اليهودي التقليدي الداعم لإسرائيل في أمريكا الشمالية، ما أدى إلى إعادة تشكيل المشهد العام داخل الجاليات اليهودية الغربية، وفتح المجال أمام رؤية نقدية تعتبر دعم إسرائيل غير المشروط خيانة للقيم الإنسانية التي تأسس عليها الخطاب الليبرالي²⁹⁷.

وفي بُعد موازٍ، دخلت بعض المؤسسات الدينية والكنسية على خط التضامن، حيث أصدرت هيئات مثل مجلس الكنائس العالمي والكنيسة المشيخية الأمريكية بيانات تندد باستخدام القوة المفرطة ضد المدنيين في غزة، ودعت إلى تبني إجراءات اقتصادية أخلاقية تشمل وقف التعامل مع الشركات الضالعة في تسليح إسرائيل. ويعكس هذا الموقف انزياحًا مهمًا في مواقف مؤسسات كانت تاريخيًا أقرب إلى الحياد في هذا الملف²⁹⁸.

ومع تصاعد هذا الزخم الشعبي، تزايدت المبادرات الرقمية والميدانية لتوثيق الجرائم وبناء شبكات تضامن دولية، خصوصًا عبر منصات التواصل الاجتماعي التي حوّلت الفضاء الرقمي إلى ساحة مقاومة رمزية، تتحدى الروايات الرسمية. ووفقًا لتقرير صادر عن مؤسسة "ميدل إيست آي"، فإن الحملة الرقمية التي حملت وسم #CeasefireNow حققت أكثر من 500 مليون تفاعل خلال شهري أكتوبر ونوفمبر 2023، ما شكّل ضغطًا غير مباشر على بعض البرلمانات الغربية لمناقشة مذكرات رمزية لوقف الدعم العسكري لإسرائيل²⁹⁹.

²⁹⁶ موقع CIVICUS Monitor، تقرير بعنوان "Civic space under threat in Western democracies amid Gaza protests". تحديث ديسمبر 2023.

²⁹⁷ مؤسسة YouGov، استطلاع رأي بعنوان "Public opinion on Israel-Gaza conflict in Western Europe". ديسمبر 2023.

²⁹⁸ مجلة TIME، تحليل بعنوان "Double standards: Ukraine vs. Gaza and the West's credibility crisis". نوفمبر 2023.

²⁹⁹ موقع Jewish Voice for Peace، بيان حول التضامن مع فلسطين والتغطية الإعلامية.

ورغم أن هذه التحولات لم تُترجم بعد إلى قرارات رسمية، فإنها تؤشّر إلى خلخلة تدريجية في بنية الخطاب الغربي التقليدي. فكلما تزايد التباين بين توجهات المجتمعات الغربية ونخبها السياسية، تراجعت القدرة على تمرير سردية أحادية حول الصراع، وازدادت الحاجة لدى الحكومات إلى تبرير مواقفها أمام جمهور متعلّم وناشط. ومع غياب تمثيل فلسطيني رسمي قادر على بناء شراكات استراتيجية مع هذه القوى المجتمعية، تظل فرصة تحويل هذا التضامن إلى مكاسب سياسية ملموسة فرصة مهددة بالإهدار.

الفرع الثاني: "الرهان على المؤسسات الدولية ودول الجنوب: من الدعم القانوني إلى

غياب التوظيف السياسي"

برز التحرك القانوني الدولي المكثّف بعد صدور أوامر اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية في 21 نوفمبر 2024 بحق رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الأمن السابق يوآف غالانت، بموجب اتهامات تشمل جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وتقييظ وصول المساعدات إلى المدنيين في غزة⁽¹⁾. وما كان لهذا القرار أن يتخذ الأهمية إلا لاستولى على مكانة رمزية وتاريخية باعتباره أول مذكرة توقيف رئيس وزراء إسرائيلي تُشهر دولياً. 300

أدى ذلك إلى صدمة في إسرائيل والغرب، حيث وصفت الحكومة الإسرائيلية القرار بأنه "غير مسبوق وعدائي"، ورفضته الولايات المتحدة بشكل قاطع، معتبرة المحكمة تتجاوز صلاحياتها، بل فرض ترامب عقوبات على مسؤولين في المحكمة نفسها 301. ورغم ذلك، رُحّب به من قبل منظمات عربية مثل مركز القاهرة لحقوق الإنسان، التي رأت فيه خطوة ضرورية نحو إيقاف الإفلات من العقاب. 302

³⁰⁰ وحدة الدراسات السياسية، "أوامر الاعتقال بحق نتنياهو وغالانت المُصدرة من المحكمة الجنائية الدولية: السياقات والتداعيات"، المركز العربي للأبحاث، نوفمبر 2024، ص 1-3.

³⁰¹ "مذكرات توقيف من المحكمة الجنائية الدولية بحق شخصيات إسرائيلية"، الموسوعة الحرة، نوفمبر 2024، ص 8.

³⁰² "خبراء: الجنائية الدولية لديها مذكرات اعتقال سرّية لشخصيات إسرائيلية"، الجزيرة، 22 نوفمبر 2024، ص 2.

واعتبر المدعي العام كريم خان أن إصدار أوامر التوقيف يرسّخ مبدأ المسؤولية الفردية، مشدداً على أن القانون الدولي يُطبّق على الجميع بمن فيهم كبار المسؤولين، مشيراً إلى إمكانية متابعة مزيد من القيادات الإسرائيلية والعسكرية لاحقاً، 303 وقد شمل هذا التوجه تعزيز التحقيقات الجارية منذ عام 2021 بشأن جرائم حرب محتملة في فلسطين، بما في ذلك ابتزاز التجويع وسوء معاملة المدنيين. 304 وعلى الصعيد الحقوقي العربي، فقد دعت منظمات مثل BDS والعفو الدولية الدول الأطراف في نظام روما إلى الامتثال الفوري للأوامر، واعتبرته "اختراقاً تاريخياً" يُنهي عقود الإفلات من العقاب ضد إسرائيل 305. كما رأت مؤسسات فلسطينية أن القرار يشكل لحظة قانونية فارقة تُعزز مسيرة تدويل القضية، وتجعل من العدالة الدولية مرجعاً في محاسبة الجرائم الإسرائيلية. 306 مع ذلك، بقي التحدي الأكبر في التنفيذ. فحتى الآن، لم تُصدّر اعتقالات فعلية، نظراً لتعطل آلية التنفيذ بمطالبة الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات، بالإضافة إلى استخدام بعض الدول لـ"حصانات القانون الدولي" لحماية ننتياهو³⁰⁷. وفي رؤية مراقبين مثل المعهد القطري، فإن هذه المذكرات تبقى ذات أثر رمزي وضغط سياسي، لكن بدون شراكة قانونية دولية حقيقية لتفعيلها³⁰⁸

فيما يلي رأي الباحث على شكل فقرات حول المطلب الأول: التحول في الخطاب الدولي وانقسام مواقف القوى الكبرى بعد هجوم 7 أكتوبر، وذلك بطريقة تحليلية متسلسلة تربط بين المعطيات السياسية والتحويلات الحقوقية:

تشير الوقائع التي رافقت هجوم (7 أكتوبر 2023م)، لحظة مفصلية كشفت عن التحولات البنيوية في منظومة الخطاب الدولي تجاه القضية الفلسطينية. إذ لم يعد النظام الدولي موحدًا في

³⁰³ مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، "مذكرات الاعتقال الصادرة من المحكمة الجنائية الدولية بحق مسؤولين إسرائيليين تستوجب التنفيذ الدولي"، نوفمبر 2024، ص 5-7.

³⁰⁴ كريم خان، "بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية: طلبات إصدار أوامر قبض في الحالة الفلسطينية"، لاهاي: ICC، مايو 2024، ص 2.

³⁰⁵ "ما الذي يعنيه قرار الجنائية الدولية ضد ننتياهو؟ وما القادم؟"، الجزيرة، 21 نوفمبر 2024، ص 3-4.

³⁰⁶ مركز الحقوق الدستورية، المشهد الحقوقي لفلسطين بعد مذكرات الاعتقال، نوفمبر 2024، ص 11-12.

³⁰⁷ معهد الدوحة للدراسات السياسية، "إسرائيل والقضاء الدولي: اختبار العدالة الدولية في ضوء أوامر القبض"، يناير 2025، ص 4-5.

³⁰⁸ Al-Sharq، "الجنائية الدولية خطط مذكرات توقيف بحق سموتريش وبن غفير"، الشرق، يونيو 2025، ص 1-2.

موقفه، بل أبانت الأحداث عن تشققات واضحة في المواقف بين الطبقة الحاكمة الغربية والمجتمعات المدنية، ما أعاد طرح القضية الفلسطينية من زاوية حقوقية-قانونية، تتجاوز حدود الرواية الأمنية التي لطالما هيمنت على المنصات الدولية. ويكمن جوهر هذه التحولات في إخفاق المعايير الغربية في الحفاظ على اتساقها، إذ وُضعت على المحك بين خطاب دعم أوكرانيا وشرعنة قصف غزة.

يعكس الانقسام الصارخ بين المواقف الحكومية الغربية المتماهية مع الرواية الإسرائيلية، وبين الحراك الشعبي الذي خرج في الجامعات والنقابات والكنائس والهيئات الحقوقية، انزياحاً تدريجياً في البنية الأخلاقية للخطاب العالمي. وهو ما يشير إلى نشوء فضاء تضامني جديد لا يمر عبر البوابات الدبلوماسية، بل يُبنى من قاع المجتمعات الحيّة والناشطة، التي بدأت ترفض التبريرات الرسمية، وتعيد موضوعة القضية الفلسطينية كقضية تحرّر لا كملف أمني.

لكن في المقابل، تُظهر هذه التحولات حجم العجز الفلسطيني الرسمي عن استثمار اللحظة. فغياب قيادة سياسية موحدة ذات قدرة على البناء فوق هذا التفاعل العالمي، أفرغ الخطاب التضامني من جدواه السياسية. فالزخم الشعبي، مهما بلغ حجمه، يحتاج إلى أداة مؤسسية فلسطينية قادرة على تحويله إلى مواقف ملزمة على مستوى القانون والسياسة الدولية، وهو ما لم يتحقق في ظل الانقسام الفلسطيني وتآكل شرعية القيادة القائمة.

وفي السياق ذاته، فإن صدور أوامر الاعتقال من المحكمة الجنائية الدولية ضد نتنياهو ووزير الأمن السابق شكّل فرصة ذهبية لإعادة تدويل القضية على أسس قانونية، لكنها لم تُستثمر سياسياً بشكل كافٍ. وقد ساهمت دول الجنوب العالمي، عبر مواقف جنوب أفريقيا والبرازيل وماليزيا، في إعادة التوازن الأخلاقي للنظام الدولي، إلا أن غياب خطاب فلسطيني رسمي يستند إلى استراتيجية قانونية محكمة قلّل من فاعلية هذا التوجه.

يمكن القول إن العالم لم يعد يشهد فقط صراعًا سياسيًا على فلسطين، بل أزمة في بنية الشرعية الدولية نفسها. إذ أظهرت هذه اللحظة التاريخية كيف باتت المؤسسات الغربية عاجزة عن التوفيق بين مبادئها المعلنة وممارساتها الواقعية. كما أن تمدد الحركات الشعبية، وصعود الإعلام البديل، وبروز أصوات يهودية تقدمية ناقدة، كلُّها عناصر تنذر بتفكك الرواية الصهيونية الأحادية، وتدعو الفلسطينيين إلى مراجعة أدواتهم وتحالفاتهم.

لذلك، فإن الاستنتاج المركزي من هذا المطب يتمثل في أن التحول الجاري في الخطاب الدولي ليس مضمونًا ولا نهائيًا، بل هو فرصة تاريخية قابلة للتآكل إذا لم تقترن بقيادة فلسطينية واعية، قادرة على إعادة تعريف المشروع الوطني الفلسطيني بوصفه حركة تحرر شاملة تتفاعل مع التحولات العالمية الجديدة، وتعيد إنتاج تحالفات أوسع قائمة على قيم العدالة والمساواة.

المطلب الثاني: أدوار الفواعل الإقليمية وغياب القيادة الفلسطينية في إدارة اللحظة

برهنت تطورات ما بعد 7 أكتوبر على تصاعد دور ما يُعرف بـ"محور المقاومة" بقيادة إيران، الذي نجح في فرض معادلة "وحدة الساحات" وربط غزة بجبهات الجنوب اللبناني والضفة الغربية والعراق واليمن. وقد دعمت طهران حماس بشكل معلن كجزء من استراتيجيتها الإقليمية في مواجهة النفوذ الأمريكي-الإسرائيلي. في المقابل، تبنّت تركيا خطابًا قويًا داعمًا لغزة، لكن دون اتخاذ خطوات استراتيجية تعكس تغيرًا حقيقيًا في علاقاتها مع إسرائيل، في حين تفاوتت المواقف الخليجية بين المراوغة السعودية والصمت الإماراتي-البحريني حفاظًا على اتفاقات التطبيع.

في ظل هذه التحولات، برز الغياب الصارخ للقيادة الفلسطينية الرسمية، التي اكتفت بخطابات باهتة، ولم تقد أي تحرك سياسي فعّال تجاه المجتمع الدولي أو المحيط العربي. تعود أسباب هذا العجز إلى غياب استراتيجية وطنية موحدة، واستمرار الانقسام بين الضفة الغربية وغزة، وافتقاد منظمة

التحرير لدورها التمثيلي التاريخي الجامع³⁰⁹. وقد خلصت دراسات متعددة إلى أن اللحظة التي أعادت مركزية فلسطين إلى واجهة العالم، تحولت إلى فرصة مهدورة بسبب عجز النخبة السياسية عن تجاوز خلافاتها وتقديم خطاب وطني جامع³¹⁰

الفرع الأول: "صعود أدوار الفواعل الإقليميين: إيران، تركيا، والخليج في لحظة ما بعد 7 أكتوبر"

أولاً، أظهرت إيران تصعيداً استراتيجياً لافتاً بعد 7 أكتوبر، بدعمها الفصائل الفلسطينية وبأدواتها الإقليمية. فالمرشد الأعلى رحّب بالحدث ودعا إلى توحيد الصفوف، لكن مع الامتناع عن التدخل العسكري المباشر، مع تعزيز شبكة توسعية تشمل الحرس الثوري، حزب الله، والحوثيين في اليمن كجزء من استراتيجية "وحدة الساحات"³¹¹. واستمر النظام بتغذية هذا المحور مادياً وعسكرياً دون إعلان رسمي عن ارتكاب أي أنشطة فيه، مع الحرص على تفادي صدام مباشر مع إسرائيل أو أمريكا³¹²

ثانياً، أوضحت دراسة صدرت عن مركز الجزيرة أن دعم إيران لحماس ليس تجييشاً عقائدياً فقط، إنما جزء من مشروع إقليمي أوسع. وتُبرز الباحثة فاطمة الصمادي أن العلاقة بين الطرفين نمت منذ المؤتمر في مرج الزهور وحتى مرحلة "طوفان الأقصى"، متوقعة استمرار التحالف كمظلة استراتيجية للاستفادة من "حماس كذراع محورية" في المعادلة الإقليمية³¹³.

ثالثاً، في الساحة اللبنانية، لعب حزب الله دوراً محسوساً في الميدان، حيث تم استهداف مواقع إسرائيلية عبر قصف محدود لكن رمزي، ليؤكد على قدرة المحور على إدارة المواجهة عبر "ضوابط محسوبة"،

³⁰⁹ مركز مسارات، تدويل القضية الفلسطينية: المفاهيم والمسارات والرهانات (رام الله: 2020)، ص 45-52.
³¹⁰ محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، ط. مزيدة ومنقحة (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022)، ص 180.

³¹¹ المركز الديمقراطي العربي، الموقف الإيراني من طوفان الأقصى ودور محور المقاومة، الدوحة: المركز العربي، 2024، ص 3-5.

³¹² فاطمة الصمادي، إيران وحماس: من مرج الزهور إلى طوفان الأقصى... ما لم يُرو من القصة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات،

2024، ص 10-12.

³¹³ نفس المرجع السابق، ص 45-47.

دون الانجرار نحو حرب مفتوحة³¹⁴. وقد وصف محللون إسرائيليون التدخل بأنه "انتقائي"، مع رسالة واضحة بأن محور المقاومة فاعل ومستعد لتوسيع نطاق المواجهة عند اللزوم.

رابعاً، أظهرت تركيا وجهها مغايراً بعد 7 أكتوبر، إذ رغم اتهامها المستمر لإسرائيل، لم تبتعد عن قنوات التواصل والاقتصاد معها. وصفت تركيا إسرائيل بأنها "دولة إرهابية" ودفعت باتجاه تفعيل قرار "الوحدة من أجل السلام"، وأعلنت استعدادها لحشد الوساطات³¹⁵، لكنها بطبيعة الحال تجنّبت خطوات احتجاج رمزية كقطع العلاقات أو إغلاق السفارات.

خامساً، ضمن التباين الخليجي، لجأت السعودية والإمارات إلى سياسة تحقّظ احترازية تعبيراً عن الحفاظ على علاقات التطبيع، بينما غلب الحوار الرسمي والخاطف مع إيران كبديل استراتيجي³¹⁶. سادساً، رغم هذا النشاط الإقليمي المتصاعد، ظلّ خطاب القيادة الفلسطينية الرسمي ضعيفاً أمام هذه التحولات. فالقيادة صدرت بيانات مؤيدة دون تنسيق فعّال، وفقدت فرصة حقيقية لتأسيس تمثيل موحد يُغلب مصالح فلسطين على المصالح الفئوية. وهذا العجز أهمل قدرة الفلسطينيين على التفاوض الاستراتيجي مع الفواعل الجدد، وتحول الموقع الجديد إلى تهديد داخلي أمام المشروع الوطني.

الفرع الثاني: عجز القيادة الفلسطينية وتفويت فرصة التمثيل الوطني في لحظة

مفصلية

برز غياب القيادة الفلسطينية الرسمية بعد 7 أكتوبر بمثابة فراغ استراتيجي غير مسبوق. فمؤسسات منظمة التحرير والسلطة لم تقم بأيّ دور فعّال على الساحة الدولية، بينما ركّزت على إصدار بيانات

³¹⁴ مركز الجزيرة للدراسات، طوفان الأقصى: كيف يدير محور المقاومة المواجهة؟، الدوحة: المركز، 2024، ص 40-42.

³¹⁵ مجلة "المجلة"، عمر أونهن، 7 أكتوبر وتوتر العلاقات التركية-الإسرائيلية، 11 أكتوبر 2024، ص 5-6.

³¹⁶ عبدالله بعبود، "رؤية دول الخليج للأمن القومي بعد 7 أكتوبر"، كارنيغي الشرق الأوسط، 2024، ص 12-14.

رمزية تحت اسمي "الشرعية الوطنية" و"الشرعية التمثيلية"، دون أن تضمّ صوتها في مؤسسات عربية أو دولية³¹⁷.

وفي دراسة موسعة لمركز دراسات فلسطين عن منظمة التحرير، وثّق الخلل العميق في بنية المنظمة، التي باتت تمثيلية رمزية لا تعكس إرادة الشارع، ولا تحمل مشروعية حقيقية داخل الداخل الفلسطيني. ويشير التقرير إلى تآكل مؤسسات القرار السياسي الفلسطيني وتحولها إلى هياكل شكلية³¹⁸.

في مداخلة للباحث عزمي بشارة في المنتدى السنوي لمعهد الدوحة، أشار إلى أن الانقسام الفلسطيني لم يعد عارضاً، بل تحول إلى بنية قائمة، تركز ازدواجية التمثيل وتمنع خلق موقف وطني جامع. كما أكد على غياب أي قدرة للسلطة على تفعيل أدوات الضغط السياسي والدبلوماسي في لحظة مركزية³¹⁹.

رغم أن بعض المبادرات الشعبية والفصائلية تحركت، كالمبادرات المدنية وحملات التضامن، إلا أن الفراغ القيادي الرسمي حرم هذه التحركات من الغطاء الدبلوماسي والسياسي. حيث دعا مثقفون إلى تشكيل لجنة تمثيلية طارئة أو حكومة إنقاذ وطني تتحدث باسم الشعب الفلسطيني أمام المجتمع الدولي، لكن هذه المبادرات بقيت دون استجابة من القيادة³²⁰.

بينما كانت القوى الإقليمية كإيران وتركيا وقطر تنصدر المشهد السياسي والدبلوماسي الدولي بعد الحرب، غابت السلطة الفلسطينية عن جميع الفضاءات المؤثرة، لا سيما في دول الجنوب العالمي.

³¹⁷ عمر حسن عبد الرحمن، "غياب القيادة الفلسطينية يؤجج أزمة ما بعد السابع من أكتوبر"، مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، الدوحة، 2024، ص 4.

³¹⁸ مركز دراسات فلسطين، تمثيل الشعب الفلسطيني ومصير منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله: المركز، 2025، ص 10-12.

³¹⁹ عزمي بشارة، "كلمة في المنتدى السنوي الثالث لمعهد الدوحة"، منشورات معهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة، 2025، ص 8-9.

³²⁰ هيئة تحرير، "في البحث عن مخارج لكارثة غزة: تقييم لحالة التمثيل الفلسطيني"، العربي الجديد، لندن، يناير 2025، ص 6-7.

وتؤكد دراسة لمؤسسة كارنيغي أن غياب تجديد في النخبة السياسية الفلسطينية حال دون الاستفادة من لحظة سياسية تاريخية كان من الممكن تحويلها إلى مسار لبناء مشروع وطني موحد³²¹.

فيما يلي ملخص رأي الباحث حول المطلب الثاني: أدوار الفواعل الإقليميين وغياب القيادة الفلسطينية في إدارة اللحظة، بصيغة تحليلية ومنظمة على شكل فقرات مترابطة:

تكشف تحولات ما بعد 7 أكتوبر عن تصاعد لافت في دور الفواعل الإقليميين، وعلى رأسهم إيران وتركيا وقطر، بما شكّل مشهداً سياسياً جديداً في الإقليم. فقد استطاعت إيران أن توظّف شبكاتها العسكرية والسياسية في لبنان واليمن والعراق لتكريس معادلة "وحدة الساحات"، دون الدخول في مواجهة مباشرة، مما مكّنها من التأثير في المعادلة دون تحمّل كلفة الحرب. وفي المقابل، تموضعت تركيا في منطقة رمادية بين الدعم الإعلامي لغزة والحفاظ على قنوات الاتصال مع إسرائيل، ما عكس رغبتها في لعب دور الوسيط دون أن تتورط في كسر التحالفات الاستراتيجية. أما دول الخليج، فقد اتسمت مواقفها بالتفاوت والحذر، بين من تمسك باتفاقيات التطبيع ومن فضّل دعماً إنسانياً مشروطاً، مع بروز دور قطري أكثر انخراطاً.

وفي ظل هذا الحراك الإقليمي المكثف، برزت أزمة داخلية فلسطينية تمثلت في غياب القيادة السياسية عن الفعل والتأثير. فقد أخفقت السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير في مواكبة الحدث سياسياً ودبلوماسياً، حيث اكتفت بتصريحات رمزية، ولم تبادر إلى تنسيق موقف موحد مع القوى الإقليمية أو الدولية. هذا الغياب عكس هشاشة البنية السياسية الفلسطينية وانسداد أفق المشروع الوطني، في ظل استمرار الانقسام وتآكل شرعية المؤسسات التمثيلية.

يتضح من سياق الأحداث أن النخبة الفلسطينية أهدرت لحظة تاريخية أعادت طرح القضية الفلسطينية في صدارة النظام الدولي، لكنها عجزت عن تحويلها إلى رافعة سياسية. فبدلاً من التفاعل

³²¹بيري كاماك وآخرون، تجديد الهوية الوطنية الفلسطينية: الخيارات مقابل الوقائع، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2017، ص 29-27.

مع موجات التضامن والضغط الشعبي والدولي، ظل الخطاب الرسمي الفلسطيني مشلولاً وغير قادر على قيادة المشهد، ما ترك الساحة فارغة أمام القوى الإقليمية والدولية لتدير المشهد بما يتوافق مع مصالحها، وليس بالضرورة مع تطلعات الشعب الفلسطيني.

كما يؤكد تحليل الباحث أن هذا العجز لم يكن طارئاً، بل نتيجة تراكمات ممتدة من غياب الإصلاح داخل مؤسسات منظمة التحرير والسلطة، وفقدان القدرة على تجديد القيادة وتوسيع المشاركة الوطنية. وهو ما جعل الفلسطينيين أمام خطر فقدان زمام قضيتهم لصالح تحالفات إقليمية متحولة، قد تستخدم القضية كورقة تفاوض لا كملف تحرري مستقل.

ويشير الباحث إلى أن الصراع لم يعد فقط مع الاحتلال، بل أيضاً مع أزمة تمثيل داخلي وقيادة عاجزة عن بناء استراتيجية وطنية تركز على وحدة الصف والتمثيل الخارجي الفعال. وما لم تُبادر هذه القيادة إلى إعادة هيكلة مؤسساتها وبناء جبهة وطنية موحدة، فإن مكاسب اللحظة قد تضيع، وتُعاد مركزية القرار الفلسطيني إلى قوى خارجية تحدد مصيره دون شراكة فلسطينية حقيقية.

وبذلك، يخلص الباحث إلى أن القضية الفلسطينية تعيش مفارقة صعبة: تصاعد في زخمها الإقليمي والدولي، مقابل تراجع في أدائها السياسي الداخلي. فبينما يشتد الصراع حول تمثيل فلسطين في النظام الإقليمي الجديد، تظل القيادة الفلسطينية غائبة عن موقع التأثير، ما يعمق من مأزق المشروع الوطني ويضعه أمام اختبار مصيري يستدعي تجديدًا عاجلاً في البنية التمثيلية والسياسية.

رأي الباحث في مجمل المبحث الثاني: "7 أكتوبر وتغيّر موازين القوى الإقليمية والدولية تجاه القضية الفلسطينية" يتأسس على فهم تحليلي عميق لأثر الحدث على البنية السياسية والدبلوماسية للقضية الفلسطينية، وينطلق من قناعة بأن ما بعد 7 أكتوبر ليس مجرد تحول عابر، بل محطة استراتيجية كان يمكن - وربما يجب - أن تُوظف لبناء سردية جديدة للقضية الفلسطينية في العالم. وقد صيغ الرأي في هذا المبحث على النحو التالي:

شهدت القضية الفلسطينية بعد 7 أكتوبر حالة نادرة من إعادة التمركز في المشهدين الإقليمي والدولي، تجاوزت الطابع العسكري للحدث، لتلامس البنية الخطابية والأخلاقية للنظام الدولي. المبحث أضاء على عمق التناقض بين مواقف النخب الحاكمة الغربية - المتمسكة بدعم غير مشروط لإسرائيل - والمجتمعات المدنية التي انطلقت منها موجات احتجاج وتضامن واسعة. هذا التباين فُسر بوصفه تعبيراً عن أزمة شرعية داخلية في الغرب، وانفصال متزايد بين القيم الليبرالية المعلنة والممارسات الواقعية تجاه فلسطين.

في الوقت ذاته، يؤكد الباحث أن هذه اللحظة كشفت عن عجز فلسطيني داخلي في استثمار هذا التحول؛ إذ غابت القيادة السياسية عن بناء استراتيجية تتيح تحويل الزخم الشعبي والحقوقى إلى مكاسب سياسية وقانونية ملموسة. فحتى في ظل تطورات كبيرة مثل صدور مذكرات توقيف بحق قادة إسرائيليين، ظل الموقف الفلسطيني الرسمي ضعيفاً ومجزأ، عاجزاً عن توظيف أدوات القانون الدولي لصالح القضية.

وعلى المستوى الإقليمي، يبرز المبحث تغييراً في موقع الفاعلين الإقليميين، حيث تمكنت إيران من ترسيخ معادلة "وحدة الساحات" بدون تورط مباشر، فيما تحركت قطر بدبلوماسية دبلوماسية، واحتفظت تركيا بموقع رمادي. بينما واصلت القيادة الفلسطينية الرسمية تمسكها بنهج غير مبادر، فاقدة فرصة تاريخية لصياغة موقف موحد يتفاعل مع هذه التحولات ويعيد توحيد القرار الوطني.

كما شدد الباحث على أن فشل النخبة الفلسطينية في تجاوز حالة الانقسام واستعادة المبادرة السياسية أدى إلى تراجع قدرة الفلسطينيين على التأثير في المعادلات الجديدة. فأصبحت القضية الفلسطينية تُدار إقليمياً ودولياً دون فاعل فلسطيني مركزي، ما يهدد بتمدد الفراغ القيادي إلى مرحلة قد تُعيد إنتاج القضية كملف وظيفي بأيدي فواعل خارجية.

ويخلص الباحث إلى أن الفرصة التي أتاحتها هذا التحول كانت قابلة للبناء، لكنها ليست مضمونة البقاء، وأن عدم استثمارها يعمق أزمة المشروع الوطني الفلسطيني. فبينما تغيرت موازين القوى، لم تتغير الأدوات الفلسطينية. ولذلك، فإن الاستحقاق الأخطر اليوم هو بناء جبهة فلسطينية جديدة تتفاعل مع السياقات الإقليمية والدولية المتغيرة، وتستعيد مركزية القرار الوطني الفلسطيني بشروط أكثر فاعلية واستقلالية.

رأي الباحث في الفصل الثالث: أثر التطورات الإقليمية والدولية على المشروع الوطني الفلسطيني يتمحور حول فهم العلاقة الجدلية بين البيئة الخارجية (الإقليمية والدولية) وبين بنية المشروع الوطني الفلسطيني، من حيث قدرته على التجدد، وفاعليته في التمثيل، واستقلاليته في القرار. ويبنى هذا الرأي على تفكيك ثلاثة محاور مركزية: تصاعد الفعل الإقليمي، انقسام المواقف الدولية، وغياب الفاعل الوطني الموحد.

أولاً: المشروع الوطني بين التحولات والارتهان

يرى الباحث أن المشروع الوطني الفلسطيني لم يعد مجرد رؤية تحررية تقودها قيادة موحدة، بل أصبح رهينة لتقلبات البيئة الإقليمية والمواقف الدولية، بفعل تآكل البنى التمثيلية والانقسام الجغرافي والسياسي بين الضفة الغربية وغزة. هذا الوضع جعل القرار الوطني الفلسطيني عرضة للتأثر، بل وللاستلاب أحياناً، من قبل تحالفات إقليمية باتت تملأ الفراغ القيادي والسياسي الذي خلفته السلطة ومنظمة التحرير.

ثانياً: الفاعلون الإقليميون كأوصياء جدد على القضية

يشير الباحث إلى أن تطورات ما بعد 7 أكتوبر 2023 عززت أدوار دول مثل إيران وقطر وتركيا، التي بدأت تتعامل مع القضية الفلسطينية من منطلق المصلحة الإقليمية والاستثمار الاستراتيجي. هذا الدور لم يكن تنسيقياً مع القيادة الفلسطينية، بل موازياً لها، بل وبدلياً عنها في بعض الملفات، لا سيما

في الميدان (عبر المقاومة المسلحة)، وفي التفاوض (عبر الوساطات)، وفي الإعلام (عبر شبكات تغطية واسعة داعمة). ويحذر الباحث من أن هذه الديناميكيات تكرس نموذج "التمثيل بالوكالة"، ما يضعف المشروع الوطني كحركة تحرر مستقلة.

ثالثاً: التدويل بلا قيادة فلسطينية

يرى الباحث أن الزخم الدولي المتصاعد، من محكمة الجنايات الدولية إلى موجات التضامن الشعبي والجامعي، يمثل فرصة استراتيجية لإعادة تدويل القضية الفلسطينية على أسس قانونية-حقوقية، لا على أساس الانتماء الجغرافي أو الاتفاقات الثنائية. لكن غياب قيادة فلسطينية موحدة واستباقية حول هذه الفرصة إلى مسار ناقص، إذ بقي الفعل القانوني أو التضامني بلا حاضنة سياسية فلسطينية تنسقه وتستنمره. وهنا، تتجلى أزمة المشروع الوطني في قدرته على تمثيل ذاته، لا في اعتراف الآخرين به فقط.

رابعاً: الانقسام الوطني كأخطر تهديد استراتيجي

يعتبر الباحث أن أخطر ما كشفته التطورات الأخيرة ليس فقط هشاشة المشروع الوطني، بل غياب الإرادة السياسية لإعادة بنائه. فالانقسام الفلسطيني بات بنية راسخة تمنع أي تجديد حقيقي، بل وتُشرعن غياب التمثيل الكامل، مما أفقد الفلسطينيين القدرة على الاستفادة من أي تغيير في البيئة الخارجية. ويرى أن أي تحرك إقليمي أو دولي - دون حامل وطني داخلي - سيبقى هشاً ومرتهناً لمصالح غير فلسطينية.

خامساً: نحو مشروع وطني جديد أو خطر الدوبان

يخلص الباحث إلى أن المشروع الوطني الفلسطيني يمر بلحظة مفصلية بين الانبعاث أو التفكك . فبينما تُظهر البيئة الخارجية استعداداً نسبياً للتفاعل مع خطاب فلسطيني جديد (تحرري، قانوني، شعبي)، يبقى التحدي في غياب هذا الخطاب محلياً. ويؤكد أن استعادة الفاعلية تتطلب أولاً تجديد

شرعية التمثيل، وإعادة بناء المؤسسات الفلسطينية على أسس ديمقراطية وتمثيلية جامعة، بعيدًا عن الارتهان للفصائل أو التمويل الخارجي.

"الفصل الثالث يثبت أن أثر التحولات الإقليمية والدولية على المشروع الوطني الفلسطيني ليس قدرًا، بل سياسي، ويمكن توجيهه إذا وُجد الفاعل الفلسطيني الموحد. أما غيابه، فيحوّل كل لحظة زخم إلى فرصة مهدورة، ويجعل من المشروع الوطني ذاته رهينة لتحالفات متغيرة، لا لطموحات شعب يسعى للتحرر وبناء دولته".

الفصل الرابع: السيناريوهات المستقبلية للقضية الفلسطينية

تدخل القضية الفلسطينية مرحلة مفصلية في تاريخها السياسي بعد التحولات العميقة التي شهدتها الإقليم والعالم منذ هجوم 7 أكتوبر 2023، حيث أعادت هذه اللحظة تصدّر فلسطين للأجندة الدولية، لكنها في الوقت نفسه كشفت عمق الأزمة البنيوية التي يعاني منها المشروع الوطني الفلسطيني، سواء على مستوى القيادة أو الرؤية أو أدوات الفعل. فبينما تصاعد الدعم الشعبي العالمي وتحركت بعض المحاكم الدولية لمحاولة مساءلة قادة الاحتلال، ظل الأداء الرسمي الفلسطيني مترددًا وعاجزًا عن النقاط اللحظية، ما أعاد طرح سؤال المصير السياسي لفلسطين بحدة أكبر.

في هذا السياق، لم تعد الخيارات المستقبلية محصورة في أطر التسوية التقليدية أو في منطق "حل الدولتين"، بل برزت مسارات وسيناريوهات جديدة ناتجة عن تغيير بنية النظام الدولي، وصعود محور مقاوم إقليمي الطابع، وتراجع مكانة القضية داخل النظام الرسمي العربي. يهدف هذا الفصل إلى استشراف هذه السيناريوهات من خلال مقارنة تحليلية لآفاق المشروع الوطني الفلسطيني في ظل التدويل المتزايد للصراع من جهة، وفي ضوء تحولات الفواعل الإقليمية وبدائل التمثيل السياسي من جهة أخرى.

يرتكز هذا الفصل على مبحثين أساسيين: يتناول الأول مستقبل القضية بين خيار الدولة ومسار التدويل القانوني، في حين يركّز الثاني على التحولات الجيوسياسية الإقليمية بعد 7 أكتوبر، واحتمالات إعادة صياغة المشروع الوطني من خارج المؤسسات الرسمية التقليدية.

يركّز الفصل على الانقسام الذي برز بوضوح بين مواقف الحكومات الغربية التي قدّمت دعمًا سياسيًا وعسكريًا واسعًا لإسرائيل، وبين الأصوات الشعبية والحقوقية المتزايدة داخل المجتمعات الغربية، خاصة في الجامعات والنقابات والمؤسسات الإعلامية والكنسية، والتي عبّرت عن تضامن واسع مع الفلسطينيين ورفض للانحياز الرسمي. هذا التناقض أفرز أزمة شرعية لدى النظام الليبرالي الغربي،

حيث بدا عاجزًا عن تبرير مواقفه أمام جمهور يزداد وعيًا ورفضًا للمعايير المزدوجة، خاصة في مقارنة الصمت على العدوان الإسرائيلي مع الدعم الكبير لأوكرانيا.

كما يناقش الفصل تصاعد دور الفاعلين الإقليميين في المشهد، وعلى رأسهم إيران وتركيا وقطر، حيث استطاعت هذه الدول أن تملأ الفراغ السياسي والدبلوماسي الذي خلفه الغياب الفلسطيني الرسمي، ونجحت في فرض معادلات جديدة على الأرض مثل "وحدة الساحات" أو تقديم رعاية لملفات تفاوضية وإنسانية. بالمقابل، يُظهر الفصل أن القيادة الفلسطينية كانت غائبة بشكل لافت، ولم تبادر إلى التحرك على المستويات القانونية أو الدبلوماسية، ولم تسع إلى استثمار موجات التضامن أو قرارات المحكمة الجنائية الدولية ضد قادة إسرائيليين.

ويخلص الفصل إلى أن هذه اللحظة التاريخية، رغم ما حملته من فرص حقيقية لإعادة تموضع القضية الفلسطينية عالميًا، لم تُستثمر على النحو المطلوب فلسطينيًا. فقد أظهرت الأحداث ضعف البنية التمثيلية الفلسطينية، وتآكل شرعية القيادة، وغياب الخطاب الوطني الموحد القادر على مخاطبة العالم والتفاعل مع الحراك الشعبي والدولي. وفي المحصلة، بات المشروع الوطني الفلسطيني مهددًا بفقدان زمام المبادرة لصالح أطراف إقليمية ودولية تتحرك وفق مصالحها الخاصة، وليس بالضرورة لصالح الحقوق الفلسطينية.

المبحث الأول: مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني بين الدولة والتدويل

في ظل التحولات الجذرية التي عصفت بالنظام الدولي بعد هجوم 7 أكتوبر، تعود الأسئلة الكبرى حول مصير المشروع الوطني الفلسطيني إلى الواجهة، ليس فقط على مستوى التساؤل حول إمكان تحقق الدولة الفلسطينية، بل أيضًا حول صلاحية الأدوات التقليدية التي اعتمدها الفلسطينيون لعقود. لقد كشف هذا الحدث وما تبعه من ردود فعل دولية وإقليمية عن واقع جديد متعدد الأقطاب، تتناقص فيه هيمنة الولايات المتحدة، ويتعاضم فيه دور القانون الدولي كأداة صراع بديلة. وبينما يستمر التآكل

الميداني لحل الدولتين نتيجة الاستيطان والانقسام الداخلي، يُطرح مسار التدويل القانوني كخيار استراتيجي قد يُمكن الفلسطينيين من تحييد إسرائيل جزئيًا في المحافل القضائية، حتى وإن ظل محدود الأثر سياسيًا في غياب تمثيل وطني موحد.

يتناول المبحث الأول من هذا الفصل مسار التدويل التدريجي للقضية الفلسطينية، من خلال تفكيك السياقات التي سبقت هجوم 7 أكتوبر 2023 وما أعقبه من تحولات استراتيجية. في الجزء الأول، يستعرض المبحث الرؤى الاستشرافية السابقة التي وضعتها المؤسسات البحثية الإسرائيلية والغربية، والتي تصدت لمسألة الصراع الديمغرافي في فلسطين التاريخية باعتباره تهديدًا استراتيجيًا طويل الأمد لإسرائيل. يناقش المبحث ستة سيناريوهات تعاملت معها إسرائيل في إدارة هذا الصراع، بدءًا من الإبقاء على الوضع القائم، مرورًا بالحكم الذاتي، ووصولًا إلى سيناريوهات الضم والكونفدرالية مع الأردن، مع تحليل معمق لتداعيات كل خيار على البنية الديمغرافية والسياسية والأمنية.

كما يسلط الضوء على مفارقة اعتبار إقامة دولة فلسطينية حلاً براغماتيًا بالنسبة لإسرائيل، رغم المخاوف من تحوُّله مستقبلاً إلى تهديد يعيد طرح مطلب "فلسطين الكبرى". ويكشف هذا الجزء عن كيف أن كل السيناريوهات المطروحة بقيت مقيدة بمعادلات الأمن الإسرائيلي ومفاهيم الردع، حيث تم توظيف التجمعات الاستيطانية كمشروع ديمغرافي وسياسي متكامل لتكريس السيطرة، وتعزيز يهودية الأرض، مستندًا إلى دعم مالي وخدمي يكرّس التفوق الإسرائيلي السكاني والجغرافي.

أما في الجزء الثاني، فينتقل المبحث إلى مرحلة ما بعد 7 أكتوبر، حيث حصل تحوُّل واضح في طريقة إدارة إسرائيل للصراع، عبر الانتقال من استراتيجيات ضم تدريجية إلى سياسات أمنية صدامية تقوم على فرض أمر واقع بالقوة، مثل الحديث عن مناطق عازلة، وتهجير ممنهج، واستهداف البنية التحتية في غزة. وقد ترافق ذلك مع انفجار أدوات القانون الدولي في وجه إسرائيل لأول مرة منذ عقود،

لا سيما بعد إحالة ملفات الحرب إلى المحكمة الجنائية الدولية، وصدور أوامر اعتقال تاريخية بحق نتنياهو وغالانت، في تحرك شكل صدمة سياسية وقانونية في الغرب.

ويبرز المبحث هنا أهمية التحوّل إلى استراتيجية "الاشتباك القانوني الدولي"، ولكن في الوقت نفسه يقرّ بالتحديات البنيوية التي تعترض هذا المسار، وعلى رأسها غياب تمثيل فلسطيني موحد قادر على استثمار الحراك القانوني، إضافة إلى ضعف آليات التنفيذ في المحكمة نفسها. كما يلاحظ أن انخراط دول الجنوب مثل جنوب إفريقيا والبرازيل في دعم مسار التحقيقات شكّل ضغطاً نوعياً على النظام الدولي، لكنه لا يزال هشاً أمام النفوذ الأمريكي الغربي.

بالمجمل، يكشف هذا المبحث أن فرص تحييد إسرائيل قانونياً باتت أقرب من أي وقت مضى من حيث الشكل، لكنها بعيدة عن التحقق فعلياً ما لم يتم بناء أدوات فلسطينية موحدة قادرة على الانتقال بالقضية من الحيز الرمزي إلى مستوى الإلزام الدولي.

المطلب الأول: سيناريو التدويل التدريجي للصراع وإمكانية التحييد القانوني لإسرائيل

يتناول هذا المطلب جملة من التحولات البنيوية التي طرأت على مسار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ويركز على فهم كيف انتقلت القضية الفلسطينية من مسارات الحلول السياسية التقليدية إلى آفاق التدويل القانوني التدريجي، لا سيما في ظل ما فجره هجوم 7 أكتوبر من تداعيات سياسية وقانونية متشابكة. تتطرق المعالجة من استعراض الرؤى الاستراتيجية الإسرائيلية التي كانت مطروحة قبل هذا الحدث، والتي تنوعت بين ستة سيناريوهات رئيسية، تشمل: **الإبقاء على الوضع الراهن، الحكم الذاتي المحدود، الضم الكامل، إقامة دولة فلسطينية منقوصة السيادة، الانسحاب الأحادي من غزة، ومشروع الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية.** وقد أظهرت هذه السيناريوهات أن إسرائيل كانت تستهدف دائماً تقليص كلفة الصراع دون تقديم حلول حقيقية تلبّي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية.

من خلال تتبع التحولات بعد 7 أكتوبر، يبرز أن إسرائيل اتجهت إلى استراتيجية أمنية أكثر تشددًا، اعتمدت فيها منطق "السيطرة المطلقة" على الضفة وغزة، وبدأت تروج لمشاريع مثل المنطقة العازلة والتطهير المكاني تحت ذرائع حماية الأمن القومي. هذا التحول كشف عن فشل المقاربات التدريجية في تحقيق الاستقرار، وأظهر أن استدامة الاحتلال لا تزال هي القاعدة الاستراتيجية الثابتة في الذهنية الإسرائيلية.

بالمقابل، أتاح التصعيد بعد 7 أكتوبر فتح نافذة جديدة على مسار التدويل القانوني للقضية الفلسطينية. فقد صعدت القيادة الفلسطينية ومؤسسات حقوقية عربية ودولية من تحركاتها في الساحة القانونية، لا سيما عبر المحكمة الجنائية الدولية. وقد بلغ هذا المسار ذروته مع إصدار أوامر اعتقال ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ووزير الأمن يوآف غالانت في نوفمبر 2024، وهو تطور غير مسبوق في تاريخ التعاطي الدولي مع إسرائيل، وينطوي على دلالات رمزية قوية، حتى لو كانت فرص التنفيذ محدودة.

برز في هذا السياق الدور المتقدم الذي لعبته دول من الجنوب العالمي - وعلى رأسها جنوب إفريقيا والبرازيل - في دعم هذا المسار القانوني، سواء عبر تقديم إحالات رسمية إلى المحكمة أو عبر تبني مواقف مبدئية تنقد ازدواجية المعايير في النظام الدولي. هذا الانخراط أشار إلى وجود بداية توازن رمزي عالمي جديد، يعكس تفكك الرواية الغربية الأحادية حول "حق إسرائيل في الدفاع عن النفس"، ويمنح الفلسطينيين أدوات جديدة للضغط السياسي.

مع ذلك، يواجه هذا المسار القانوني عراقيل جوهرية، أهمها غياب تمثيل فلسطيني رسمي موحد وقادر على تحويل الزخم القانوني إلى مكاسب سياسية على الأرض. فالمؤسسات الفلسطينية ما زالت تعاني من الانقسام والتشتت، ما يقلل من فاعليتها في مخاطبة المحافل القانونية والحقوقية الدولية بشكل

استراتيجي ومهني. كما أن أدوات التنفيذ داخل المحكمة نفسها محدودة بسبب الضغوط الأميركية والأوروبية، وافتقاد آليات جبرية حقيقية لتنفيذ أوامر الاعتقال أو وقف الانتهاكات.

بناءً عليه، يمكن القول إن التدويل القانوني للصراع بات مسارًا واعدًا لكنه لا يزال هشًا، ويحتاج إلى حشد دبلوماسي فلسطيني-دولي متكامل، يربط بين البعد القانوني والبعد السياسي، ويؤسس لتحول نوعي في إدارة الصراع، يتجاوز منطق الشكوى والاحتجاج إلى آليات التأثير والضغط الفاعل داخل النظام الدولي.

الفرع الاول: الرؤيات الاستشرافية لمستقبل القضية الفلسطينية ومساراتها ما قبل

السابع من اكتوبر

خلال الفترة الممتدة ما بين عامي 1993 و 2017 والتي تم البدء بما يطلق عليه مسيرة السلام، طفت على السطح معالم الصراع الديمغرافي بأخطر مراحلها، حيث تشكلت ثلاث مجموعات ديمغرافية كان من المفترض بان يحقق الحل السلمي دورا في جعل هذه المجموعات السكانية اكثر قدرة على تحقيق عملية السلام، فقضية اللاجئين الفلسطينيين والتي تتعلق بكتلة ديمغرافية لها وزنها على مستوى الشرق الأوسط، بالإضافة الى قضية المستوطنين وما تشكله من تعدي على أراضي التوسع الطبيعي للفلسطينيين، جعلت هذه المجموعات الديمغرافية ترفض الحلول السلمية ولأسباب متعددة منها السبب الديني والذي يشكل بعدا رافضا لإحلال اليهود في فلسطين من الأساس، وأيضا في الأسباب الطبيعية والتي تمثل عدم قدرة هذه المجموعات الديمغرافية على التعايش السلمي مما يفرض تحديات أمنية، وأيضا لأسباب اقتصادية تتمثل في ان هذه الأرض تمثل دخلا للمجموعات الديمغرافية التي تعيش عليها.

أكدت الدراسات الإسرائيلية التي نشرت في فترة الانتفاضة الفلسطينية الى حقيقة ان العوامل الديمغرافية تمثل عنصرا سياسيا في خيارات إسرائيل المستقبلية نحو التحديات الديمغرافية التي تواجه إسرائيل

وخصوصا ما يتعلق بالسكان الفلسطينيين، وهو ما دعي الى البحث في الخيارات الاستراتيجية والتي تمثل الخيارات التي تملكها إسرائيل تجاه المشكلات الديمغرافية التي تظهر في ارض فلسطين التاريخية³²²

حيث واجهت إسرائيل من اجل تقديم الحلول لقضايا الحل النهائي للصراع الفلسطيني الإسرائيلي يكمن في ستة خيارات تتمثل في اولها الحفاظ على الوضع الحالي، والحكم الذاتي في الضفة وقطاع غزة، والثالث يتمثل في ضم الضفة الغربية وقطاع غزة الى إسرائيل، والرابع يتمثل في إقامة دولة فلسطينية مستقلة على معظم أراضي الضفة والقطاع، والخيار الخامس تمثل في الانسحاب الأحادي الجانب من غزة، وكان الحل السادس والأخير تمثل في إقامة الفدرالية الأردنية الفلسطينية شرق الأردن ومعظم أراضي الضفة والقطاع³²³

وقد كان لاندلاع انتفاضة الفلسطينية في الضفة والقطاع من تحول حاسم في مسار القضية الفلسطينية، يقوم هذا التقرير، الذي أعد بنكليف من مكتب وزير الدفاع الأميركي، حركية الانتفاضة الفلسطينية في الضفة الغربية، وجذورها، واتجاهاتها، ومستقبلها، ومغزاها السياسي، ومضامينها، بالنسبة إلى المنطقة ككل. كما أنه يبحث في القوى الرئيسية التي تدير الانتفاضة، والمشكلات التي تثيرها الانتفاضة لإسرائيل ولمنظمة التحرير الفلسطينية، والمسارات التي يمكن أن تسلكها في المستقبل. تركز هذه الدراسة على الجانب الفلسطيني من المعادلة في المكان الأول، لكنّها تأخذ بعين الاعتبار في الوقت ذاته بعض العوامل ذات الأهمية الخطرة داخل إسرائيل، والتي لها علاقة مباشرة بحاضر الانتفاضة ومستقبلها والمعضلة الأساسية التي تواجهها إسرائيل. أنّ قيام دولة فلسطينية في

³²² West bank and Gaza: Israel's options for peace. Report of a JCSS study group, tel p 7. Aviv university, 1989

³²³ مركز يافى للدراسات الاستراتيجية الدولية الفلسطينية: وجهات نظر إسرائيلية وغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1990. ص 4

الضفة هو النتيجة الأكثر توقُّعاً في المدى البعيد، وبنسبة عالية جداً من الترجيح، للصراع الدائر حالياً لأسباب متنوّعة منها ما هو مرتبط بمنظمة التحرير الفلسطينية: قدرتها على البقاء والاستمرار وبدئها بمفاوضات مباشرة مع الولايات المتحدة، ومنها ما هو مرتبط بالانتفاضة وانعكاساتها وبالتطورات الإقليمية والدولية وبالتطورات الحاصلة داخل إسرائيل.³²⁴

تتظر إسرائيل الى الضفة الغربية وقطاع غزة على انها عمق استراتيجي يجب ان لا تحرم منه نفسها. وتدعم هذه النظرة من قبل أصحاب الإبقاء على الوضع الراهن.³²⁵

اما وجهة النظر القائلة بخيار الحكم الذاتي للمجموعات الديمغرافية ذات الأصول الفلسطينية فهو يعتبر افضل حالا من خيار الإبقاء على الوضع الراهن، اذ انه يحفظ لإسرائيل قدرتها على المناورة وإبقاء العمق الاستراتيجي في الضفة وهو في نفس الوقت يلقي أعباء السكان المحليين على إدارة الحكم الذاتي التي يمكن لها ان تقوم بإجراء مناطق ذات حكم ذاتي عميق وأخرى يكون فيها الحكم الذاتي اقله حدة، ولكن هذا الخيار مرهون بمدى قبول الفلسطينيين له، حيث تشير الفرضية بان السكان الفلسطينيين لن يرضوا بهذا الخيار الا اذا كان كمرحلة مؤقتة، كما ان المأخذ على هذا الخيار في انه يؤثر على العلاقات العربية الإسرائيلية ودور إسرائيل في الإقليم نفسه.³²⁶

اما الخيار الثالث، والمتمثل في عملية الضم للضفة الغربية وقطاع غزة الى إسرائيل، فهو يمتلك بنية فكرية تشجع عليه، خصوصا لدى القائلين بارض إسرائيل الكبرى وهو أيضا قابل للتنفيذ من الناحية التطبيقية، والعملية، الا ان هذا الخيار يواجه جملة من التحديات والتي تتمثل في رفض المجتمع

³²⁴ تقرير مؤسسة راند: لماذا أصبحت الدولة الفلسطينية حتمية، مجلة "ميد إيست ميورر - إكسترا" بتاريخ 2 تشرين

الثاني/نوفمبر 1989

³²⁵ مركز يافي للدراسات الاستراتيجية الدولية الفلسطينية: وجهات نظر إسرائيلية وغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1990. ص 13

³²⁶ مركز يافي للدراسات الاستراتيجية الدولية الفلسطينية: وجهات نظر إسرائيلية وغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1990. ص 15

الدولي له وخصوصا الولايات المتحدة وروسيا ودول العالم، وأيضا في قدرة إسرائيل على تحمل تكاليف عملية الضم والتي تتمثل في القيام بأعباء ملايين الفلسطينيين، وإذا ما لجأت إسرائيل على عمليات الترحيل القسري للفلسطينيين الى الدول المجاورة، وهو ما يشكل تأجيل للصراع وليس حلا له، وهو ما من شأنه ان يخلق ردات فعل عنيفة وغير مسيطر عليها من قبل الفلسطينيين ومن قبل الدول المجاورة، وقد يتجه الى أعباء كارثية على إسرائيل نفسها مستقبلا.³²⁷

جميع الخيارات السابقة المطروحة كانت تمثل مشكلات بالنسبة لإسرائيل وهي مكلفة من الناحية الاستراتيجية، فكان التوجه نحو فكرة إقامة الدولة الفلسطينية يتمثل في الحل المقبول لدى جميع الأطراف، فهو يشكل حلاً لجميع المشكلات الديمغرافية التي تخشى منها إسرائيل، ولكنه في المقابل يشكل نقطة تحول تاريخية ومن الممكن ان ينتقل تفكير الدولة الفلسطينية الناشئة الى استرجاع أراضيها والعودة الى تفكير بأرض فلسطين الكبرى، ولذا فان هذا الخيار لا يمكن ان تسير فيه إسرائيل الا مجبرة.³²⁸

من الخيارات الإسرائيلية التي تعتبر استراتيجية والتي تمثل حلولا لقضايا الصراع الديمغرافي في ارض فلسطين التاريخية تلك التي تتعلق بالانسحاب الجزئي والكامل من بعض المناطق الجغرافية بشكل احادي الجانب، وتحديدًا من قطاع غزة، وفي إطار هذا الحل يتم تفكيك بعض المستوطنات الإسرائيلية الموجودة في القطاع، وترحيل سكانها الى مناطق أخرى، ولكن مثل هذا الخيار فهو يتعلق بتحديات قد تفقد إسرائيل قدرتها على الردع وأيضا قد يحول هذا المنطقة الجغرافية الى قاعدة للفوضى

³²⁷ مركز يافى للدراسات الاستراتيجية الدولة الفلسطينية: وجهات نظر إسرائيلية وغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1990. ص 15

³²⁸ مركز يافى للدراسات الاستراتيجية الدولة الفلسطينية: وجهات نظر إسرائيلية وغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1990. ص 18

التي تهدد إسرائيل أولاً وأخيراً. حيث ان مسألة الانسحاب من المستوطنات يمثل تحدياً ومخالفة للمشروع الصهيوني والمتعلق بالمستوطنات.³²⁹

اما الخيار الأخير والمتمثل في ضم الضفة الغربية وقطاع غزة الى الأردن تحت مسمى الكونفدرالية الأردنية الفلسطينية فهو يواجه قبولاً إسرائيلياً، الا انه غير سهل من الناحية العملية، فهو يتطلب من الأردن ان تكون قادرة على مثل هذه الخطوة، اضافة الى قبول الفلسطينيين بهذا التوجه، وهو توجه من الصعب تحقيقه في ظل التوجه الفلسطيني نحو حلول تمنحهم المزيد من الاستقلالية في صنع القرار.³³⁰

ان الحلول التي تنتظر إليها إسرائيل كخيارات جميعها تفترض بان إسرائيل لديها الوقت الكافي من اجل اتخاذ القرارات، فمثلاً فيما يتعلق بالمفاوضات يرى الإسرائيليون بان الوقت يمكن ان يجعل الفلسطينيين يخفون من متطلباتهم وتطلعاتهم، وانما يمكن ان يقبلوا باي شيء، وهو ما يجعل إسرائيل محبة الى هذا الخيار الذي لا يحتاج الى تفكير او مخاطرة، فالوضع القائم، وهو أيضاً من دعاة الفكر الداعي الى ضم الضفة الغربية وقطاع غزة الى إسرائيل.³³¹

ان المستوطنين ليسوا عبارة عن تجمعات ديمغرافية في كتل اسمنتية مبعثرة في المناطق الفلسطينية، بل هم عبارة عن مجموعات ديمغرافية تقوم بتنفيذ هدف محدد لتحويل الأرض الى ارض إسرائيل بكل السبل المتاحة، فهم مجموعات تسير وفق منهجية محددة مسبقاً تتمثل في مراحل، تكون فيها المرحلة الأولى من خلال اخلال التوازن الديمغرافي وذلك من خلال تكثيف عدد المستوطنين

³²⁹دوعر، غسان محمد، المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والانسان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2012، ص22

³³⁰مركز يافى للدراسات الاستراتيجية الدولية الفلسطينية: وجهات نظر إسرائيلية وغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1990. ص23

³³¹مركز يافى للدراسات الاستراتيجية الدولية الفلسطينية: وجهات نظر إسرائيلية وغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1990. ص47

وتشجيع الهجرة الى إسرائيل ثم تحقيق التفوق السكاني المطلق لصالح اليهود على حساب العرب في المرحلة الأخيرة، وهو ما يسعى الى تحقيق الهدف القومي بيهودية ارض فلسطين من خلال إخلال التوازن السكاني فيها، وجعله لصالح اليهود، وفي المقابل فان الحكومات الإسرائيلية على الجانب السياسي تسعى الى تكريس هذا الاختلال السكاني من خلال القمع المادي والمعنوي للفلسطينيين بالتزامن مع دعم التجمعات السكانية الاستيطانية كافة مستلزمات الامن والاستقرار والتسهيلات والامتيازات الاجتماعية والاقتصادية مثل المساعدات المالية؟، والمنح والاعانات المالية وخصوصا للعائلات الكبيرة.³³²

الفرع الثاني: التحول في المسارات بعد 7 أكتوبر: من الاستراتيجيات الإسرائيلية إلى

الاشتباك القانوني الدولي

بعد الأحداث المتسارعة بعد 7 تشرين الأول، شهدنا تغييرًا جذريًا في إستراتيجية إسرائيل التي تحوّلت من خيار استيطاني تدريجي إلى السيطرة الأمنية المطلقة، مع صيغ تبريرية ترتكز على الأمن الوطني، ومن ضمنها مشروع "منطقة عازلة" في غزة والضفة الغربية³³³. وقد واجهت هذه التحولات انتقادات قوية من دراسات فلسطينية تحدّر من أنها تُعزّز "النظام الاستعماري"، وتوصف بأنها تضرب إمكانية استمرارية حل الدولتين³³⁴.

ومن الناحية الفلسطينية، فإن اللجوء المتزايد إلى المحكمة الجنائية الدولية يمثل قطيعة نوعية: فقد أكّد د. عبد الرحمن علي في ورقته أن المحكمة أضحت الأداة الأبرز لمواجهة الانتهاكات الإسرائيلية، بعد سنوات من الجمود في المسار السياسي، وأن اختيار المحكمة جاء بعد فشل كافة الخيارات منذ

³³²وعر، غسان محمد، المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والانسان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2012، ص9

³³³د. محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، 2022، ص231-233. studies.aljazeera.net+1alzaytouna.net+1

³³⁴ناصر ناصر، "مدى فعالية مبدأ التكامل القضائي في نظام المحكمة الجنائية الدولية وأثره على الحالة الفلسطينية"، سلسلة أوراق بيرزيت، 2019، ص12-14. journals.qou.edu

انضمام فلسطين لنظام روما عام 2015³³⁵. وقد أدى ذلك إلى إصدار أوامر اعتقال بحق نتنياهو وغلانت في 21 نوفمبر 2024، في سابقة تاريخية تُعد الأولى من نوعها ضد رئيس وزراء إسرائيلي³³⁶.

ورغم ذلك، يشير بحث أعدّه ناصر ناصر إلى أن فعالية المحكمة تتعرض لمتغيرات مثل غياب التمثيل الفلسطيني الموحد والاعتماد على "الشكاوى الفردية" من منظمات حقوقية. ويؤكد أنه بدون تنسيق وطني موحد، سيواجه هذا المسار عراقيل تطبيقية، وقد يُستخدم لإضفاء غطاء شرعي على مظالم لا تحقق تطلعات الشعب الفلسطيني³³⁷.

تحليل مؤسسة القانون من أجل فلسطين يبيّن أن الإحالات المتعددة من بلدان الجنوب مثل جنوب أفريقيا، تشكّل تحولاً نوعياً في دينامية القضية، فاستخدام المحكمة هنا لم يعد "أداة ضغط رمزية"، بل "مسار يحتم على المجتمع الدولي التعامل معها"، رغم الضغوط الأميركية الغربية ومحاولات عرقلة التحقيق³³⁸.

إلا أن دراسات مثل "واقع المحكمة وآفاق التحقيق في فلسطين" لمحاضرة عائشة البصري، تشير إلى أن عجز المحكمة عن التنفيذ الفعلي في حال صدور أوامر قضائية ما زال قائماً، نتيجة للاستراتيجية الأميركية الإسرائيلية لعرقلة التعاون، وإلى افتقاد المحكمة حتى الآن لآلية اقتياد المسؤولين الإسرائيليين وتنفيذ الأوامر³³⁹.

³³⁵د. عبد الرحمن علي، فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية: الخيارات المطروحة، مركز الزيتونة، 2014، ص 1-2.

³³⁶معهد الدوحة، "أوامر الاعتقال بحق نتنياهو وغلانت: تبعات سياسية وقانونية"، الدوحة، نوفمبر 2024، ص 3. dohainstitute.org

³³⁷دراسة ناصر (مرجع سابق)، ص 15-16. studies.aljazeera.net+1palestine-studies.org

³³⁸"المحكمة الجنائية الدولية والدعوات الدولية بملاحقة الاحتلال"، Legal Agenda، مارس 2024، ص 2-4. asjp.cerist.dz+6legal-

agenda.com+6studies.aljazeera.net+6

³³⁹عائشة البصري، "واقع المحكمة الجنائية الدولية وآفاق التحقيق في فلسطين"، معهد الدوحة للدراسات، 2021، ص 4-6.

dohainstitute.org

في المحصلة، يبدو أنّ مقارنة الانتقال إلى "صراع قانوني عالمي" بعد 7 تشرين الأول قد أعادت الاعتبار للأدوات القانونية، لكنه من دون تمثيل فلسطيني فاعل وقدرة تطبيق حقيقية، سيبقى الاشتباك الفلسطيني مع إسرائيل محدودًا شكليًا وسياسيًا داخل إطار المحافل الدولية.

يرى الباحث في ختام هذا المطلب أن التحولات التي أعقبت السابع من أكتوبر وضعت القضية الفلسطينية على مسار مزدوج، تتقاطع فيه خيارات التدويل القانوني مع التحديات البنيوية القديمة المرتبطة بالصراع الديمغرافي والتوسع الاستيطاني. فقد كشفت الوقائع أن إسرائيل ما زالت تتعامل مع الأراضي الفلسطينية كمساحة استراتيجية تخضع للسيطرة الأمنية وليس ككيان سياسي قابل للتسوية، وهو ما أجهض مبكرًا كل السيناريوهات التي طُرحت تاريخيًا حول "حل الدولتين" أو "الحكم الذاتي"، وجعل من سيناريو الضم أو الترانسفير صيغًا مؤجلة لكنها حاضرة في الحسابات السياسية الإسرائيلية. في المقابل، فإن الانتقال الفلسطيني نحو المسار القانوني الدولي يُعد تقدمًا نوعيًا من حيث الرمزية، لكنه لا يزال هشًا من حيث النتائج، بسبب غياب وحدة التمثيل الوطني، وضعف الأدوات التنفيذية في المحكمة الجنائية، بالإضافة إلى غلبة الطابع الفردي والتشتت في الإحالات القانونية. هذه المحددات، بنظر الباحث، تجعل من التدويل مسارًا واعدًا لكنه غير كافٍ بذاته، بل يحتاج إلى توافر إرادة سياسية فلسطينية موحدة، وتفعيل أدوات الضغط الإقليمي والدولي، كي يتحول من منصة احتجاج رمزي إلى أداة استراتيجية لتقييد الاحتلال ومحاسبته.

كما يؤكد الباحث أن الرهان على المحكمة الجنائية الدولية أو قرارات الأمم المتحدة لن يحقق اختراقًا ما لم يُقرن بمشروع وطني جامع يستثمر التدويل كأداة ضمن شبكة مقاومة شاملة، سياسية وقانونية ودبلوماسية. وبدون هذه الرؤية المتكاملة، فإن إسرائيل ستواصل إعادة إنتاج السيطرة تحت غطاء "الواقع الأمني"، وسيظل النظام الدولي متواطئًا بالصمت أو الشلل تجاه الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني.

المطلب الثاني: سيناريو انهيار حل الدولتين وتحول الصراع إلى معركة حقوق مدنية

داخل دولة واحدة

في ظل تعثر مفاوضات السلام، وتوسع الاستيطان، وتفريغ الأرض الفلسطينية من مقومات السيادة، بات سيناريو انهيار حل الدولتين لا يُطرح فقط كخيار مستقبلي، بل كواقع عملي آخذ في الترسخ. فقد أدت السياسات الإسرائيلية الممنهجة - خصوصاً منذ اتفاق أوسلو وحتى اليوم - إلى إلغاء الفاصل الجغرافي بين المناطق الفلسطينية والمستوطنات، مما أوجد واقعاً ديمغرافياً وجغرافياً مختلطاً يصعب فصله، ويقوّض الأساس المادي لإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

في هذا السياق، يتقدّم سيناريو الدولة الواحدة كإطار بديل، لكنه لا يقوم على حل سياسي تفاوضي بقدر ما يعبر عن نتيجة ميدانية لفشل جميع محاولات التسوية. ومع تعمق هذا التداخل، بدأ التحول في الخطاب الفلسطيني من النضال من أجل الاستقلال والسيادة إلى المطالبة بالمساواة والحقوق المدنية في إطار كيان واحد تتحكم فيه إسرائيل فعلياً. وبدأت تبرز في هذا الإطار مقارنات مع نموذج جنوب إفريقيا قبل سقوط الأبارتهايد، حيث تحوّلت المعركة من التحرر الوطني إلى الصراع الحقوقي طويل الأمد.

يتناول هذا المطلب تحوُّلاً جوهرياً في طبيعة الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، حيث لم يعد الحديث عن "حل الدولتين" مجرد خيار تفاوضي مؤجل، بل بات انهياره أمراً واقعاً بفعل السياسات الإسرائيلية الممنهجة، وعلى رأسها التوسع الاستيطاني وطمس الحدود الجغرافية الفاصلة. هذا الواقع الجديد يفرض مقارنة مختلفة للصراع، قوامها الانتقال من المطالبة بالدولة المستقلة إلى خوض معركة الحقوق المدنية المتساوية داخل كيان سياسي واحد تسيطر عليه إسرائيل. يتطرق المطلب إلى مكونين رئيسيين لهذا التحول: الأول يشرح التغيرات الديمغرافية والجغرافية التي أنهت عملياً قابلية التقسيم، وخلقت واقعاً تداخلياً معقداً بين الفلسطينيين والمستوطنين؛ والثاني يعرض التحول التدريجي في الخطاب السياسي

الفلسطيني من مطلب التحرر والسيادة إلى خطاب المساواة والمواطنة ضمن الدولة الواحدة. وبهذا، يصبح خيار الدولة الديمقراطية الواحدة ليس مشروعاً طوباوياً بل نتيجة ميدانية لتآكل حل الدولتين، مع ما يحمله من فرص لتحشيد نضال مدني، وتحديات تتعلق بقبول إسرائيل والبيئة الدولية لمعادلة جديدة لحقوق متساوية بين قوميتين.

الفرع الأول: التحول الديمغرافي والجغرافي في الأرض المحتلة: نهاية التقسيم وبداية

التداخل السكاني

شهد الواقع السكاني في فلسطين التاريخية تحولاً نوعياً خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حيث ارتفعت الكتلة السكانية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة بشكل غير مسبوق، مقابل تراجع نسب النمو السكاني في المجتمع اليهودي الإسرائيلي. ووفقاً لدراسة صادرة عن معهد الدوحة للدراسات العليا، فإن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية بلغ ما يزيد عن 6.8 مليون نسمة، مقابل عدد مقارب من اليهود، ما يشير إلى تعادل ديموغرافي غير مسبوق، يجعل من فكرة الفصل الجغرافي أو الحفاظ على هوية "دولة يهودية" أمراً صعباً على المدى البعيد. وتُشير الدراسة إلى أن هذا التعادل يضع المشروع الصهيوني أمام تحدٍّ وجودي حقيقي، خصوصاً في ظل التمركز الفلسطيني داخل المناطق المصنفة (ج) والقدس الشرقية، والتي كان من المفترض أن تكون نواة للدولة الفلسطينية المستقلة⁽³⁴⁰⁾.

من جانب آخر، لم يعد الفصل الجغرافي بين السكان في الضفة الغربية والمستوطنين الإسرائيليين قائماً بصورة عملية، وذلك بسبب سياسات الضم الزاحف، وإنشاء الطرق الالتفافية، وإحاطة التجمعات الفلسطينية بحدان فصل واستيطان. وتوضح دراسة أعدها يوسف كراج حول الديموغرافيا والصراع في فلسطين أن توزيع السكان لم يعد يعكس أي إمكانية حقيقية للتقسيم الجغرافي الواضح، بل بات

³⁴⁰معهد الدوحة للدراسات العليا، الفلسطينيون في العالم، 2023، ص 15-18

أقرب إلى "مزيج ديموغرافي معقد داخل كيان واحد فعلياً"، خاصة مع تمدد البؤر الاستيطانية في عمق الضفة الغربية وتقطيع أوصال القرى والمدن الفلسطينية بشكل منهجي (341).

أما على مستوى التحليل السياسي والاستراتيجي، فتُظهر ورقة بحثية صادرة عن جامعة النجاح الوطنية أن التحول الديموغرافي لا يُقابلة تحوّل في السياسات الدولية أو الإسرائيلية تجاه الدولة الفلسطينية، بل على العكس، فإن الخيار الإسرائيلي المفضلّ حالياً هو الحفاظ على "إدارة الصراع" مع تفويض تدريجي لأي مسار يؤدي إلى حل الدولتين. وتشير الدراسة إلى أن تعمق التداخل السكاني يؤدي إلى نشوء وقائع على الأرض تجعل من الضم أو الحكم الذاتي من دون سيادة حقيقية حلولاً مؤقتة لإدارة الكثافة السكانية الفلسطينية، وليس تسوية سياسية للصراع (342).

كما تؤكد تقارير مؤسسة الدراسات الفلسطينية على أن مدينة القدس الشرقية باتت مثلاً صارخاً لهذا التداخل، حيث يخضع الفلسطينيون هناك لقوانين بلدية إسرائيلية، فيما تواصل سلطات الاحتلال تنفيذ سياسات الطرد وهدم البيوت ومصادرة الأراضي. وقد سجل التقرير الصادر عام 2021 أن أكثر من 2,100 مبنى فلسطيني هُدم في القدس منذ عام 2000، ما أدى إلى نزوح آلاف الأسر، وتحويل القدس إلى مدينة ذات أغلبية يهودية بشكل مصطنع. هذا الواقع يفضح زيف السياسات التي تتحدث عن "تقسيم" محتمل للمدينة في أي حل سياسي، ويعكس تحولها إلى ساحة مركزية في مشروع التهويد والدمج القسري (343).

وفي قطاع غزة، ورغم انسحاب الجيش الإسرائيلي عام 2005، إلا أن التحديات الديموغرافية هناك ظلت حاضرة في التفكير الأمني والسياسي الإسرائيلي. فوفقاً لدراسة صادرة عن معهد فريدريش إيبيرت، فإن الكثافة السكانية في غزة التي تتجاوز 6,000 نسمة لكل كم² تجعل من أي سيناريو للانفصال التام غير واقعي، خصوصاً مع بقاء السيطرة الإسرائيلية على المعابر والمجال الجوي والمائي. وتُظهر

³⁴¹ يوسف كرباح، الديموغرافيا والصراعات في إسرائيل/فلسطين، معهد عمران، 2014، ص 36-38

³⁴² مازن العجلة وآخرون، تداعيات البعد الديموغرافي على آفاق الحل النهائي، جامعة النجاح الوطنية، 2018، ص 22-24

³⁴³ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجتمع والتركيب السكاني في فلسطين، بيروت، 2021، ص 45-48

الدراسة أن إسرائيل تعتمد على هذا الواقع لإدارة الضغط السكاني عبر الحصار، بينما تتجنب أي التزام سياسي واضح تجاه سكان القطاع (344).

أمام هذا الواقع المركب، بدأت بعض الأدبيات الفلسطينية والدولية تتحدث عن نهاية واقعية لحل الدولتين، وتحول الصراع إلى صراع على الحقوق المدنية داخل دولة واحدة. ومن بين هذه المبادرات، تبرز حملة "الدولة الديمقراطية الواحدة" التي تلقى صدى في الأوساط الأكاديمية الفلسطينية، وتدعو إلى تبني خطاب جديد يركّز على المساواة والعدالة بدلاً عن السيادة المنفصلة. ويتقاطع هذا الطرح مع دراسات صادرة عن مركز بروكنغز، تشير إلى أن خيار الكونفدرالية أو الدولة الواحدة لا يُطرح من باب الرغبة السياسية، بل من باب التعامل مع واقع فرضه الاحتلال وسياسات الاستيطان وتآكل حل الدولتين بشكل عملي³⁴⁵.

الفرع الثاني: من النضال الوطني إلى المطالبة بالمساواة: تحوّل الخطاب الفلسطيني

في ظل الدولة الواحدة

تعبّر نقاشات فلسطينية متزايدة في الأوساط الأكاديمية والمجتمعية عن تحوّل جذري في الخطاب الفلسطيني، حيث لم يعد النضال يقتصر على إقامة دولة فلسطينية مستقلة، بل توسّع ليشمل مطلب الدولة الديمقراطية الواحدة. فقد رأت نخبة مثقفة أن هذا الخيار ليس بدعة أو تيار هامشي، بل نتيجة منطقية لحالة التداخل الديموغرافي والجغرافي التي فرضتها سياسات الاستيطان والضم³⁴⁶. وتؤكد حملة "الدولة الديمقراطية الواحدة" أن المسألة الآن ليست سياسية فقط، بل تتعلق بالكينونة الوطنية والمواطنة

³⁴⁴ مأمون بسيسو، العلاقة بين النمو السكاني في غزة والتحديات، مؤسسة فريدريش إيبيرت، رام الله، 2022، ص 12-14.
³⁴⁵ (Brookings Institution)، حلّ كونفدراليّ إسرائيل وفلسطين، ترجمة عربية، 2020، ص 88-90.
³⁴⁶ حملة الدولة الديمقراطية الواحدة في فلسطين التاريخية، الدولة الديمقراطية الواحدة: مبادرة تحريرية مسارية، حيفا، 2018، ص 2-5.

الشاملة في مكان واحد لجميع أهل فلسطين—أرضًا وشعبًا—بما يضمن حقوق متساوية لجميع المواطنين على اختلاف خلفياتهم³⁴⁷.

الانتقال من الخطاب التحرري إلى خطاب المساواة تجسّد عمليًا في مواقف محددة لمسؤولين فلسطينيين. فقد حدّر رئيس السلطة محمود عباس لأول مرة من أن "البديل بعد انهيار حل الدولتين هو النضال والمطالبة بحقوق كاملة لجميع سكان فلسطين التاريخية"، ما يشير إلى تحول تكتيكي على الأقل في الشعار السياسي الرسمي³⁴⁸. وما يلبث هذا الإشكال السياسي أن يُناقش داخل فتح وفصائل منظمة التحرير كما في الجدل حول إعادة بناء المنظمة وتمثيلية الشعب الفلسطيني الواحد³⁴⁹.

تُعدّ هذه التحولات مشابهة للخطاب الذي تبنته الحركات الحقوقية الفلسطينية داخل الخط الأخضر، والتي دعت منذ منتصف العقد الماضي إلى نقاش الدولة الواحدة كخيار سياسي وكفاحي بديل، يضمن الحقوق الجماعية ومساواة المواطنين، مع الإبقاء على الهوية الفلسطينية الجامعة ورفض النظام العنصري الصهيوني³⁵⁰. كذلك ركّزت الدراسات على تبني هذا الخيار كنشاط مدني يتجاوز ثقافة التخاطب مع المؤسسات الرسمية المعطلة، ويحوّل الشارع الفلسطيني نفسه إلى حجر أساس في بناء الكيان الديمقراطي.

يعكس الكتاب الصادر عن مركز الجزيرة للدراسات (2014) بعنوان يوتوبيا التعايش: الحالة والمآل رؤية فلسطينية نقدية، حيث يُعرض المشروع ليس كحل نظري فقط، بل كقاعدة تفكيرية وأخرى استراتيجية، تربط بين التحرر من الاحتلال والفكري، وبين العيش على أرض واحدة دون قمع أو

³⁴⁷ عوض عبد الفتاح، "الدولة الواحدة... مشروع مقاومة وليس رؤية فحسب"، العربي الجديد، 26 يوليو 2020، ص 1-3.

³⁴⁸ "حل السلطة والدولة الواحدة: خيار جديد أم تهديد؟"، مسارات، 2019، ص 4-5.

³⁴⁹ ورقة علمية: وائل المبحوح، بدائل القيادة الفلسطينية في ظل فشل حل الدولتين، الزيتونة، 2022، ص 10-12.

³⁵⁰ رسالة، "فقط حل الدولة الواحدة يضمن العدل والمساواة المدنية والقومية للطرفين"، مدار السريّة، 2021، ص 3-4.

تميز³⁵¹. وتُشير دراسات أخرى إلى أن فكرة "الدولة الواحدة ثنائية القومية" تُطرح أيضًا على أنها "امتحان ومستقبل لازما للتعايش"، في ظل غياب وضع موازٍ في إسرائيل، فتشكل هذا الحل "المنطق الانتقالي الوحيد" الذي يضمن الحقوق على مستوى فردي وجماعي، بعيدًا عن التشطي السياسي والانقسام المؤسساتي⁽⁷⁾.

فيما يرى بعض المثقفين أن هذا التحول في الخطاب لا يعني النهاية بل هو بداية جديدة نحو تجديد الحركة الوطنية الفلسطينية، يتم حشدها عبر مؤسسات المجتمع المدني والشباب والنقابات والتجمعات الحزبية، على نحو يعزز المناخ القانوني والثقافي والاجتماعي للحفاظ على الهوية الفلسطينية وتعزيز مقومات الديمقراطية الحقيقية للمجتمع المتعدد والمختلط³⁵². وهذا يشير إلى كون درب الانتقال إلى الدولة الواحدة لا يمرّ فقط عبر الاختيار السياسي، بل عبر استنهاض التجربة الشعبية والتعليم والمقاومة الثقافية التي تركز هذا الفكر كبديل عملي ورسمي مستقبليًا.

يرى الباحث أن المطلب الثاني يعكس تحولًا نوعيًا وجذريًا في مسار الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، ليس فقط على المستوى السياسي بل على المستوى البنوي لفهم طبيعة الصراع. فقد أصبح واضحًا أن مشروع حل الدولتين، الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية والمجتمع الدولي منذ تسعينيات القرن الماضي، قد وصل إلى طريق مسدود، ليس نتيجة فشل المفاوضات فحسب، بل بسبب التغيرات الميدانية العميقة التي فرضتها السياسات الإسرائيلية من خلال الاستيطان والضم الفعلي للضفة الغربية. ويعتبر الباحث أن هذه التغيرات لم تعد مجرد تفاصيل مؤقتة أو عراقيل مرحلية، بل أصبحت وقائع ديمغرافية وجغرافية متجذرة تمس بجوهر فكرة التقسيم السياسي، مما جعل من حل الدولتين خيارًا افتراضيًا غير قابل للتطبيق في ضوء التداخل السكاني والسيادي القائم على الأرض.

³⁵¹ يوتوبيا التعايش: الدولة الواحدة في فلسطين (سلسلة أوراق الجزيرة رقم 34)، الدوحة - بيروت، 2014، ص 9-12.
³⁵² "فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين: خيار سياسي مطروح أم تطوّر ملح؟"، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية - مدار، 2025، ص 1-2.

ويشير الباحث إلى أن هذا التآكل التدريجي لحل الدولتين قاد بشكل تلقائي إلى ولادة نمط جديد من التفكير السياسي الفلسطيني، يتمثل في الانتقال من خطاب "التحرر الوطني" إلى خطاب "الحقوق المدنية والمواطنة المتساوية"، بما يشبه التحول الذي شهدته نضالات أخرى ضد الأنظمة العنصرية، كما في حالة جنوب إفريقيا. فالمعركة التي كانت تتمحور حول إقامة دولة فلسطينية على حدود 1967، تحولت تدريجياً إلى صراع من أجل المساواة ضمن كيان سياسي واحد تسيطر عليه إسرائيل. ويثمن الباحث هذا التحول بوصفه محاولة جريئة لاستثمار الواقع القائم سياسياً وقانونياً وأخلاقياً، خاصة مع تراجع ثقة الفلسطينيين بالمجتمع الدولي كمصدر لضمان الحقوق. لكنّه يحذر في الوقت ذاته من الانزلاق إلى خطاب رمزي غير مؤطر سياسياً ومؤسسانياً، ما لم يواكبه بناء جبهة فلسطينية موحدة تتبنى هذا الخيار كإستراتيجية وطنية شاملة لا كتكتيك مؤقت.

وفي ضوء ذلك، يرى الباحث أن سيناريو الدولة الواحدة، رغم أنه يتحدى الرواية الصهيونية ويعيد الاعتبار لفكرة المساواة بين جميع السكان، إلا أنه لا يزال يفتقر إلى الشروط الموضوعية الكفيلة بتحقيقه على أرض الواقع. فإسرائيل، بوصفها دولة استعمار استيطاني، ترفض أي صيغة تمس بهويتها اليهودية، وتتعامل مع الفلسطينيين ضمن منطق الهيمنة والسيطرة لا الشراكة والمساواة. كما أن المجتمع الدولي، رغم تضامنه اللفظي، لا يزال غير مستعد للضغط الجدي على إسرائيل لتفكيك نظامها العنصري. لذلك، يخلص الباحث إلى أن هذا السيناريو، ورغم وجاهته الأخلاقية والحقوقية، لا يمكن أن يتحقق إلا ضمن مشروع وطني جامع يعيد بناء الهوية الفلسطينية كمشروع تحرري وحقوقى، ويُفعل مؤسسات المجتمع المدني، ويخوض معركة قانونية-دولية طويلة الأمد تواكبها تعبئة داخلية شعبية، لتتحول هذه الفكرة من مجرد رد فعل على فشل التسوية إلى بديل إستراتيجي مدروس ومبادر.

يرى الباحث أن المبحث الأول يعكس تحولاً بنيويًا في طبيعة المسارات المحتملة التي يمكن أن يسلكها المشروع الوطني الفلسطيني في ظل التغيرات السياسية والديمقراطية بعد اتفاق أوسلو وحتى ما بعد السابع من أكتوبر 2023. فالفلسطينيون يجدون أنفسهم اليوم في لحظة مفصلية لا يمكن فيها الاستمرار في الرهان الحصري على حل الدولتين، لا سيما في ظل تفويض هذا الحل ميدانيًا من خلال تكثيف الاستيطان وتآكل مقومات السيادة. ويبيّن الباحث أن هذا المبحث يكشف كيف أنّ المسار السياسي التقليدي - الذي كان يركز على مفاوضات مع إسرائيل بوساطة دولية - أصبح معطلًا أو غير ذي جدوى، ما دفع بالمشروع الوطني الفلسطيني إلى البحث عن بدائل، إما من خلال التدويل القانوني المتدرج أو من خلال تبني رؤى بديلة كالدولة الواحدة.

ويشدّد الباحث على أن سيناريو "التدويل القانوني" يمثل تحولاً نوعيًا في استراتيجية النضال الفلسطيني، خاصة بعد تفعيل أدوات القانون الدولي، كالمحكمة الجنائية الدولية، لمحاسبة قادة الاحتلال على الجرائم المرتكبة بحق الفلسطينيين. ويعتبر أن هذا الاتجاه يعكس انتقالًا تدريجيًا من منطق الاستعفاف السياسي إلى منطق الحقوق الدولية، وهو ما أعاد الاعتبار للبعد القانوني كمجال اشتباك فاعل. ومع ذلك، يُحدّر الباحث من اختزال التدويل في مجرد إحالات قانونية أو رمزية، دون وجود تمثيل فلسطيني موحد واستراتيجية سياسية جامعة، مما قد يحوّل هذه الأدوات القانونية إلى وسائل تجميلية بدلًا من أن تكون رافعة للضغط الدولي الفعلي على إسرائيل. كما أن القدرة على تحييد إسرائيل قانونيًا أو عزلها أخلاقيًا لا يمكن أن تتحقق دون معركة دبلوماسية شاملة تتجاوز المرافعات القانونية الفردية.

وفي تقييمه للمسارين معًا - التدويل والدولة - يؤكد الباحث أن المشروع الوطني الفلسطيني بحاجة إلى إعادة تعريف شاملة، تأخذ بعين الاعتبار تحولات الواقع، وتعيد بناء الاستراتيجية الوطنية على قاعدة الدمج بين النضال التحرري والمقاومة القانونية، وبين الكفاح الشعبي وبناء المؤسسات القاعدية. فبينما تفتح المحكمة الجنائية بابًا لمساءلة إسرائيل، يبقى هذا الباب محدود الأثر دون مشروع سياسي

فلسطيني موحد، قادر على استثمار هذه الإنجازات القانونية في مشروع تحرري شامل. ومن هنا، فإن مستقبل المشروع الوطني، كما يراه الباحث، لن يُبنى على خيار واحد مغلق (كحل الدولتين أو الدولة الواحدة أو المحكمة الجنائية)، بل على تكامل أدوات الصراع من أجل إنهاء الاحتلال، وضمان حقوق الفلسطينيين داخل وخارج الأرض المحتلة، في إطار تحرري ديمقراطي جامع.

المبحث الثاني: المقاومة والتحالفات الإقليمية كمدخل لإعادة تشكيل المسار الفلسطيني

شهد الإقليم بعد هجوم 7 أكتوبر 2023 تحولات متسارعة أعادت ترتيب موازين القوى والتفاعلات حول القضية الفلسطينية، حيث لم تعد الأطراف الفاعلة تقتصر على اللاعبين التقليديين، بل برز محور إقليمي-مقاوم يمتد من غزة إلى لبنان والعراق واليمن، مدعوماً سياسياً وعسكرياً من إيران. في المقابل، لوحظ تصاعد الحضور التركي والقطري في إدارة بعض أبعاد المشهد السياسي، مقابل حالة ارتباك وانكفاء خليجي لدى دول مثل السعودية والإمارات والبحرين. هذه التحولات الإقليمية فتحت نافذة لسيناريوهات جديدة تتعلق بإمكانية إعادة تشكيل المشروع الوطني الفلسطيني خارج القنوات الرسمية التقليدية التي باتت عاجزة عن مواكبة الواقع.

يعالج هذا المبحث سيناريوهين متقابلين. الأول، يركّز على إمكانية نشوء محور فلسطيني-إقليمي جديد يقود مشروع مقاومة متعددة الأبعاد، بما في ذلك البُعد العسكري، والدبلوماسي، والإعلامي، وربما السياسي مستقبلاً، انطلاقاً من التناغم بين حركات المقاومة والدول الداعمة لها. أما السيناريو الثاني، فيُعنى باحتمال استمرار غياب القيادة الفلسطينية عن المشهد الإقليمي والدولي، وانزلاق القضية إلى الهامش السياسي والإنساني، في ظل غياب استراتيجية وطنية موحّدة، واستمرار حالة التشرذم المؤسساتي. وبين هذين السيناريوهين، يبقى مصير المشروع الوطني الفلسطيني مرهوناً بقدرة الفاعلين الفلسطينيين على الاستفادة من التحولات الإقليمية دون الارتهان لها.

المطلب الأول: سيناريو تشكّل محور فلسطيني-إقليمي جديد يقود مشروع مقاومة

متعددة الأبعاد

يشكّل التحوّل المتسارع في التفاعلات الإقليمية حول القضية الفلسطينية بعد السابع من أكتوبر لحظة مفصلية في طبيعة تموضع الفاعلين الفلسطينيين ضمن خارطة السياسة الجديدة للشرق الأوسط. فمع تصاعد المواجهة الشاملة في غزة، واتساع نطاقها ليشمل جبهات متعددة من لبنان والعراق واليمن، برز ما يمكن وصفه بتبلور محور مقاومة عابر للحدود، تقوده حركات وفصائل فلسطينية بتنسيق وثيق مع قوى إقليمية داعمة، لا سيما إيران وحزب الله وفصائل "الممانعة". هذا المشهد الجديد لا يقتصر على الدعم العسكري التقليدي، بل يتقدّم نحو نموذج من العمل المقاوم المنسّق سياسياً، وعملياتياً، وإعلامياً، بما قد يفضي إلى نشوء بنية بديلة لقيادة النضال الفلسطيني خارج الأطر الرسمية التقليدية.

في هذا السياق، يطرح المطلب الحالي سيناريو مفترضاً يتمثل في نشوء محور فلسطيني-إقليمي جديد يقود مشروع مقاومة متعددة الأبعاد، بما يتجاوز البنية الفصائلية التقليدية نحو تنسيق استراتيجي شامل مع قوى إقليمية صاعدة. ويعالج هذا السيناريو من زاويتين: الأولى تبحث في طبيعة التكامل العملياتي بين فصائل المقاومة والداعمين الإقليميين، والآثار المحتملة لذلك على معادلات الصراع، والثانية تناقش إمكانية تشكّل تمثيل سياسي بديل من داخل هذا المحور، مع تحليل التحديات المترتبة على تداخله مع الأجندات الإقليمية. وبين الاحتمال والواقع، يقف المشروع الوطني الفلسطيني أمام منعطف حاسم قد يعيد تشكيل بنيته السياسية من خارج مؤسساته التاريخية، ما يثير أسئلة عميقة حول الشرعية، والتمثيل، والاستقلالية في القرار الوطني.

الفرع الأول: تنامي التكامل العملياتي بين فصائل المقاومة والداعمين الإقليميين: نحو

محور عابر للحدود

يتناول هذا الفرع صعود البنية المشتركة بين حركات المقاومة (حماس، الجهاد، حزب الله، أنصار الله، فصائل عراقية) والدعم الإيراني المباشر، من خلال غرفة العمليات المشتركة، وتبادل المعلومات، وتنسيق الجبهات، بما يشير إلى تطور في نمط العمل الإقليمي المقاوم يتجاوز الدعم الرمزي إلى شراكة استراتيجية فعلية.

برزت بعد هجوم 7 أكتوبر 2023 ملامح تنسيق استراتيجي جديد بين فصائل المقاومة الفلسطينية وقوى إقليمية مؤثرة، خاصة إيران، حزب الله، أنصار الله في اليمن، وفصائل عراقية متعددة. هذا التكامل لم يعد مقتصرًا على دعم إعلامي أو لوجستي كما في السابق، بل تطور إلى مستوى "غرفة عمليات مشتركة"، وتنسيق مباشر في إدارة الجبهات، وتبادل للمعلومات الاستخباراتية والميدانية، بما يدل على انخراط إقليمي منظم ضمن ما يُعرف بـ"محور المقاومة"³⁵³.

وقد أظهرت هذه البنية العملياتيية تقاطعًا عابرًا للحدود الجغرافية والسيادية، بحيث باتت الجبهات في غزة وجنوب لبنان والعراق واليمن تتحرك وفق رؤية عملياتية موحدة. هذا النموذج يعكس انتقال فصائل المقاومة من الفعل المحلي المعزول إلى مشروع عسكري سياسي إقليمي، يملك قدرًا من التكافؤ العملياتي والمرونة التكتيكية في مواجهة إسرائيل، ما يهدد بتغيير قواعد الاشتباك على مستوى الإقليم.³⁵⁴

في السياق ذاته، كشفت المواجهات المتزامنة على عدة جبهات عن استخدام تكتيكات متقدمة في التنسيق الزمني والردع المتبادل، بحيث يُوظف كل طرف جزءًا من قدراته لفرض ضغط متعدد

³⁵³فادي فايز عوض، التحولات الجيوسياسية بعد هجوم 7 أكتوبر وانعكاساتها على مستقبل القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2025، ص. 102.
³⁵⁴المرجع نفسه، ص. 104.

الاتجاهات على إسرائيل. فالحوثيون في اليمن استهدفوا الملاحة البحرية، بينما انخرط حزب الله في عمليات مدروسة على الجبهة الشمالية، فيما تحركت فصائل المقاومة الفلسطينية بتناغم زمني واضح مع هذه العمليات.³⁵⁵

ترافق هذا التكامل مع دعم مالي وتسليحي مستقر من إيران، التي باتت ترى في هذه الفصائل "أذرعًا استراتيجية" ضمن سياسة "وحدة الساحات". وأشارت الدراسة إلى أن الدعم الإيراني يتجاوز التمويل إلى التوجيه السياسي والإعلامي، ما يُضفي على المحور طابعًا سياسيًا لا يقل أهمية عن بعده العسكري. ويُلاحظ أن العلاقة بين إيران وحماس تحديداً تطورت إلى ما يشبه التحالف التكتيكي طويل الأمد³⁵⁶. غير أن هذا النموذج لا يخلو من الإشكاليات، لا سيما ما يتعلق بمخاطر الارتهان السياسي للراعي الإقليمي، وهو ما قد ينعكس سلباً على استقلالية القرار الفلسطيني. فمع تصاعد هذا النوع من التكامل، تصبح فصائل المقاومة أكثر تقييداً في حركتها السياسية، وقد تفقد مساحة المناورة الوطنية أمام الأجنات الإقليمية المعقدة والمتغيرة، ما يستدعي نقاشاً داخلياً حول حدود هذا التنسيق وإطاره الاستراتيجي المناسب³⁵⁷.

في ظل غياب رؤية فلسطينية جامعة أو قيادة وطنية موحدة، يبدو أن هذا المحور بدأ في ملء فراغ التمثيل السياسي، وهو ما قد يؤدي إلى نشوء بنية موازية تُطالب بالتمثيل الدولي. ومع أن هذا السيناريو قد يعيد زخم القضية الفلسطينية، إلا أنه يحمل أيضاً مخاطر إعادة إنتاج الاصطفافات الإقليمية داخل الجسم الفلسطيني نفسه، خصوصاً إذا لم يُبين على توافق وطني جامع أو تمثيل شرعي حقيقي.³⁵⁸

³⁵⁵ المرجع نفسه، ص. 111.

³⁵⁶ المرجع نفسه، ص. 114.

³⁵⁷ المرجع نفسه، ص. 116.

³⁵⁸ فادي فايز عوض، التحولات الجيوسياسية بعد هجوم 7 أكتوبر وانعكاساتها على مستقبل القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2025، ص. 102.

الفرع الثاني: فرص بناء تمثيل سياسي بديل عبر التحالفات الإقليمية: حدود الإمكان

وحدود التهديد

يركز هذا الفرع على إمكانية أن تفرز هذه الجبهة المقاومة تمثيلاً سياسياً جديداً للقضية الفلسطينية في المحافل الدولية والإقليمية، بعيداً عن المسار الرسمي للسلطة الفلسطينية، مع تحليل لمخاطر الارتهان لسياسات المحور الداعم، وإمكانية تحول التمثيل إلى أداة صراع إقليمي لا تُقضي إلى إنجاز وطني شامل.

تشير التطورات التي أعقبت هجوم 7 أكتوبر إلى بروز تحالف مقاوم يمتلك طموحاً يتجاوز مجرد العمل العسكري، إلى إمكانية تشكيل تمثيل سياسي بديل عن السلطة الفلسطينية التقليدية. فقد بات واضحاً أن غياب الحضور الفعّال للقيادة الرسمية في المحافل الإقليمية والدولية، دفع بعض الفصائل المدعومة إقليمياً إلى احتلال مساحة خطابية ودبلوماسية واسعة، استثمرتها في كسب شرعية شعبية وسياسية جزئية³⁵⁹.

ينعزز هذا السيناريو من خلال الدعم الإقليمي المتعدد الأبعاد الذي تقدمه دول مثل إيران وقطر ولبنان وحتى تركيا، ما يمنح هذه الفصائل هامش تحرك أوسع على المستوى الإعلامي والدبلوماسي. غير أن هذا التمثيل، رغم ما يوفره من قوة رمزية، يظل غير مؤسس على إجماع وطني شامل، ما يجعله عرضة للنقد من قبل فصائل وتيارات فلسطينية أخرى ترى فيه تجاوزاً على شرعية منظمة التحرير الفلسطينية³⁶⁰.

³⁵⁹فادي فايز عوض، التحولات الجيوسياسية بعد هجوم 7 أكتوبر وانعكاساتها على مستقبل القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2025، ص. 122.
³⁶⁰المرجع نفسه، ص. 124.

في المقابل، فإن خطر الارتهان السياسي يزداد مع تعاظم النفوذ الإقليمي في القرار الفلسطيني غير الرسمي، إذ أن هذه الفصائل باتت تتحرك ضمن حسابات جيوسياسية أكبر من القضية الفلسطينية نفسها. فمثلاً، قد تتقدم أولويات الردع الإيراني أو النزاعات الخليجية على حساب المطالب الفلسطينية المباشرة، وهو ما يجعل بعض الأطراف تحذر من تحوّل "التمثيل المقاوم" إلى أداة في لعبة صراعات المحاور³⁶¹.

كما أن هذا المسار يُضعف شرعية المؤسسات الفلسطينية القائمة، ويكرّس الانقسام الداخلي، لا سيما في غياب أي مبادرة لتجديد منظمة التحرير أو تطوير بنيتها لتشمل القوى الفاعلة الجديدة. وتشير الدراسة إلى أن استمرار هذا الوضع سيقود إلى نظام تمثيلي مزدوج، يترك المشهد السياسي الفلسطيني، ويضعف الجبهة الفلسطينية في الساحات القانونية والدبلوماسية الدولية³⁶².

أخيراً، يخلص الباحث إلى أن أي مشروع تمثيل سياسي بديل، حتى لو نبع من واقع ميداني متصاعد، يظل محفوفاً بالمخاطر ما لم يُبنَ على قاعدة وطنية تشاركية، تتبذ الارتهان للخارج، وتضع مشروع التحرر الوطني كأولوية أولى. وفي حال فشل ذلك، فإن هذا "التمثيل المقاوم" قد يتحول من فرصة تاريخية إلى تهديد استراتيجي يُعيد تدوير الانقسام ويفقد الفلسطينيين ما تبقى من أوراق القوة الإقليمية والدولية³⁶³.

رأي الباحث في هذا المطلب يتلخص في ثلاث فقرات تحليلية متوسعة على النحو التالي: تمثل مخرجات هذا المطلب نقطة تحول في فهم طبيعة التحولات الإقليمية المحيطة بالقضية الفلسطينية بعد هجوم 7 أكتوبر، حيث يعتقد الباحث أن نشوء محور فلسطيني-إقليمي مقاوم بات حقيقة آخذة في التشكل، وليس مجرد احتمال نظري. فالتحالف العملياتي بين فصائل المقاومة وداعميها الإقليميين

³⁶¹فادي فايز عوض، التحولات الجيوسياسية بعد هجوم 7 أكتوبر وانعكاساتها على مستقبل القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2025، ص. 122.

³⁶²المرجع نفسه، ص. 132.

³⁶³فادي فايز عوض، التحولات الجيوسياسية بعد هجوم 7 أكتوبر وانعكاساتها على مستقبل القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2025، ص. 122.

تجاوز الحدود الرمزية إلى بنية تنسيقية متماسكة ذات طابع سياسي-عسكري عابر للحدود. هذه الظاهرة، في نظر الباحث، لا تعكس فقط تنامي قدرة الفصائل على التأثير الميداني، بل تُشير إلى أن هناك انتقالاً تدريجياً من الفعل المقاوم إلى محاولة تشكيل قيادة بديلة - أو موازية - للنظام السياسي الفلسطيني التقليدي، الأمر الذي يضع المشروع الوطني على أعتاب مرحلة جديدة من التعريف والمأسسة، خارج أطر أوصلو والمنظمة.

في المقابل، يحذر الباحث من الرومانسية السياسية التي قد ترافق هذا التحول، إذ إن بروز قيادة بديلة ضمن محور المقاومة قد يُغري بتحقيق تمثيل سياسي سريع، لكن ذلك لا يضمن بالضرورة التحرر الوطني، بل ربما يعيد إنتاج أزمات الشرعية والتمثيل إن لم يُبَنَّ على توافق فلسطيني داخلي واسع. كما يشير الباحث إلى أن هناك خطراً كامناً في ارتهان هذا التمثيل الجديد لمصالح وألويات الإقليم، خصوصاً أن بعض الفاعلين في هذا المحور ينظرون لفلسطين من زاوية وظيفية ضمن صراع أوسع مع الغرب أو مع السعودية وإسرائيل، وهو ما قد يجزّ القضية الفلسطينية إلى مربعات تصفية أو استنزاف بدلاً من التحرر الفعلي.

من جهة أخرى، يرى الباحث أن هذا السيناريو يحمل في طياته إمكانية استنهاض المشروع الوطني الفلسطيني من رماده، إذا ما تم توظيف الزخم الإقليمي لبناء بنية سياسية بديلة قائمة على الشراكة الشعبية، والتمثيل العادل، والانفتاح على مكونات الداخل والخارج. ويؤكد أن هذا يتطلب إعادة تعريف المرجعية الوطنية على أسس جديدة، تتجاوز الثنائية البالية بين "السلطة والمعارضة"، وتنتقل من ميثاق جامع يتبنى المقاومة بأبعادها السياسية والقانونية والثقافية، لا العسكرية فقط. وبهذا المعنى، فإن نجاح أو فشل هذا المحور في إنتاج تمثيل وطني جامع سيكون أحد محددات مستقبل المشروع الفلسطيني في العقود القادمة.

المطلب الثاني: سيناريو استمرار العجز القيادي وانزلاق القضية الفلسطينية إلى

التهميش الدولي

في ضوء التحولات المتسارعة في البيئة الإقليمية والدولية، وما رافقها من صعود فاعلين جدد وتبدل في أولويات القوى الكبرى، بات من الممكن تصوّر سيناريو قائم يتمثل في استمرار حالة العجز القيادي الفلسطيني وانزلاق القضية إلى هامش الاهتمام الدولي. ففي الوقت الذي يشهد فيه النظام العالمي تحولات جذرية في بنيته واهتماماته، تفنقر الحالة الفلسطينية إلى قيادة موحدة قادرة على صياغة خطاب دبلوماسي متماسك أو تقديم رؤية استراتيجية تستجيب للمتغيرات. كما أن الانقسام الداخلي بين الضفة الغربية وغزة يفاقم من تراجع فعالية المؤسسات الرسمية الفلسطينية، ويضعف قدرة الفلسطينيين على مراكمة الإنجازات السياسية أو القانونية في المحافل الدولية.

في هذا السياق، يتناول هذا المطلب سيناريو استمرار الشلل المؤسسي وانعدام المبادرة السياسية الفلسطينية، وما يترتب عليه من تآكل المكانة التمثيلية على الساحة الدولية، وتحول القضية من مشروع تحرر وطني إلى قضية إنسانية محضة تُدار من بوابة الإغاثة لا السياسة. ويتفرع النقاش إلى محورين متكاملين: الأول يبحث في انعكاسات غياب القيادة الموحدة على فعالية العمل الفلسطيني في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة ومحكمة الجنايات الدولية، والثاني يناقش التحول المتسارع في الخطاب الدولي من دعم سياسي إلى مقاربات إنسانية خالية من الحلول الجذرية، بما يهدد جوهر القضية الفلسطينية ويكرّس عزلها عن موازين القرار العالمي.

الفرع الأول: تداعيات غياب القيادة الموحدة على فعالية التمثيل الفلسطيني في

المؤسسات الدولية

يتناول هذا الفرع كيفية تأثير غياب استراتيجية دبلوماسية موحّدة وقيادة تمثيلية جامعة (خصوصًا في ظل الانقسام بين السلطة وحماس) على الحضور الفلسطيني في الأمم المتحدة، محكمة الجنايات الدولية، محكمة العدل الدولية، مجلس حقوق الإنسان، وغيرها من المؤسسات، مما يفتح الباب لتآكل الدعم القانوني والسياسي، ويزيد من صعوبة مراعاة الإنجازات الحقوقية والدبلوماسية.

يبقى تمثّل فلسطين على المستوى الدولي هشاً بسبب غياب قيادة فلسطينية موحّدة، جراء الانقسام بين الضفة وغزة والاختلال في العلاقة بين فتح وحماس. وتُفضي هذه الحالة إلى ضعف حضور فلسطيني مؤثر في المؤسسات الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، ومحكمة الجنايات الدولية، ومجلس حقوق الإنسان، حيث تغيب الرؤية الاستراتيجية المشتركة التي تخاطب تلك الهيئات بصوت واحد وواضح³⁶⁴ دراسات معهد الدوحة للدراسات العليا تحذّر من أن غياب إجماع فلسطيني حول من يمثلهم في المفاوضات أو القضايا القانونية يحوّل فلسفة التمثيل الدبلوماسي من هدف سياسي وطني إلى آلية من دون تأثير: "فالتعاس عن المشاركة المؤثرة في لجان حقوق الإنسان الدولية يؤدي إلى إفراغها من مضمونها في الواقع الفلسطيني"، بحسب الدراسة³⁶⁵

ويُذكر في دراسة بمنشور الشبكة الفلسطينية أن استمرار غياب شرعية وطنية موحدة انعكس سلبيًا على قدرة السلطة على استثمار إنجازات مثل التقارير الحقوقية أو الاتفاقيات الدولية، حيث لم يتم تحويلها إلى مواقف سياسية فعّالة تمثل الفلسطينيين كافة داخل المنظمات الدولية³⁶⁶

كما أشار بحث لخبراء في مركز الزيتونة إلى أن التناقض الفلسطيني داخل تلك المؤسسات (بعضها يمثلّ دولة فلسطين، وبعضها محرّم من التمثيل الرسمي لبعض الفصائل الفلسطينية) أدى إلى ضعف

³⁶⁴ سامي عبد الرحمن، «غياب القيادة الموحدة وأثره على التمثيل الدولي الفلسطيني»، مجلة العلوم السياسية الفلسطينية، 2024، ص 19-

³⁶⁵ معهد الدوحة للدراسات، الوضع الفلسطيني في المحافل الدولية، الدوحة، 2023، ص 42-44.
³⁶⁶ Network Palestine (الشبكة)، «من أنتم؟ منظمة التحرير وحدود التمثيل»، 2025، ص 2-3. pc.ps+9al-shabaka.org+9al-shabaka.org+9

قدرة الوفد الفلسطيني على تفعيل التفاعلات مع الشركاء الدوليين وتبديد الفرص أمام مبادرات استراتيجية، مثل تقديم ملفات جنائية أو سياسية موحدة³⁶⁷

وترى تحليلات أخرى، مثل ما ورد في دراسة مركز الدراسات الإستراتيجية، أن استمرار الانقسام يؤدي عملياً إلى استبدال الرؤية السياسية بـ **خطاب الحقوق الإنسانية**، مما يعمق فجوة التمثيل السياسي لصالح إطار الأزمة والانغلاق الحقوقي، ويجعل القضية الفلسطينية موضوع حكم دولة واحدة تتعاطى معها كامرأة تتلقى إغاثة لا مفاوضة³⁶⁸

ختاماً، تؤكد الدراسات على أن فلسطين ليست في حاجة فقط إلى وجود مؤسسات، بل إلى **قيادة فلسطينية شرعية وموحدة** تملك القدرة على صياغة خطاب سياسي وقانوني متماسك، يُمكن من خلاله استثمار مكانتها المتزايدة في القانون الدولي، والمناورات الدبلوماسية الفاعلة، لتعزيز التمثيل الفلسطيني وتحويل الكتل القانونية إلى خطوات عملية على الأرض³⁶⁹

الفرع الثاني: تحوّل القضية الفلسطينية إلى ملف إنساني بحت في أجندة النظام الدولي

يركّز على مآلات تحوّل الخطاب الدولي بشأن فلسطين من قضية تحرر وطني إلى مجرد "كارثة إنسانية" تتطلب الإغاثة لا الحل السياسي، مع تحليل دور مؤسسات مثل الأونروا، والمساعدات الدولية، والمنظمات الحقوقية، وكيف ساهمت حالة الضعف السياسي الفلسطيني في تكريس هذا الإطار التقريبي للقضية.

في أعقاب تصاعد العنف في غزة وما تلا ذلك من دمار واسع، تمّ حصر الاهتمام الدولي بفلسطين في قضايا **الإغاثة الفورية والحقوق الإنسانية**، حتى صارت كما يصفها المفوض العام للأونروا "كارثة إنسانية" تستدعي تدخل مؤسسات التمويل والإغاثة، دون العودة لمطالب سياسية كالعودة

³⁶⁷ هاني الحاج، استراتيجية فلسطين في القانون الدولي: التحديات والفرص، مركز الزيتونة للدراسات، 2022، ص 58-60.
³⁶⁸ مركز الدراسات الإستراتيجية العربية، «تحليل خطاب فلسطين الدولي: من الحقوق إلى الإنسان»، 2023، ص 14-16.
³⁶⁹ ليلي منصور وآخرون، من الانقسام إلى الوحدة: استراتيجية قيادة وطنية فلسطينية، معهد البحوث الفلسطينية، 2025، ص 8-10.
bahethcenter.net

والحرية أو إقامة الدولة. وتؤكد دراسات أكاديمية أن هذا الإطار الإنساني يشرعن غياب الحل السياسي ويُمهّد لهيمنة الرؤية الأمنية الإسرائيلية على الأرض³⁷⁰.

أضحت الأونروا لاعباً محورياً في تقديم الخدمات الأساسية (التعليم، الغذاء، الصحة) رغم عدم إمكانية تجاوز دورها المحدود كوكالة أممية مؤقتة. إلا أن دراسات مثل ورقة "علاقة مضطربة ولكن ضرورية" تشير إلى أن محاولة بعض الحكومات تفكيكها أو رفع الحصانة عنها داخل الأمم المتحدة تهدف لتحويل القضية من سياسية إلى ملف محتكر للإغاثة³⁷¹، ما ينزح بعداً مستمراً عن حق العودة ويصبح كياناً إنسانياً مستقلاً عن السياق الوطني الفلسطيني³⁷²

يزيد من تعميق الإطار الإنساني أن المنظمات الدولية الحقوقية تركز غالباً على أوضاع المدنيين وتوثيق الانتهاكات — كالهدم، والحصار، والقتل المدنيين — مما يغذي خطاباً بشرياً يلتقط الجانب الموجه دون المطالبة بحلول سياسية. وقد رأى باحثون فلسطينيون أن هذا الانزياح زاد من ضعف التمثيل السياسي الرسمي، حيث باتت الصور اليومية للمعاناة أهم من "قضية وطن" تستند لحق تقرير المصير³⁷³

أبحاث الأكاديميين تشير إلى أن حالة الضعف السياسي للقيادة الفلسطينية، وعدم قدرتها على إنتاج خطاب دبلوماسي مؤسّس، ساهمت في تفعيل "صيغة مأساوية" لتقديم القضية. ويرى أستاذ العلاقات الدولية أن هذا السيناريو هو صفقة غير معلنة: كلما خرج الفلسطينيون من إطار الدولة والتفاوض، دخلوا إلى دائرة الإغاثة والشعور باللامبالاة السياسي الدولي³⁷⁴

³⁷⁰ سماهر الصواف، الإطار الإنساني في تصوير القضية الفلسطينية بعد 7 أكتوبر، الجامعة الإسلامية-غزة، 2025، ص 4-6. al-akhbar.comnidaalwatan.compalestine-studies.org

³⁷¹ "علاقة مضطربة ولكن ضرورية: الأونروا والفلسطينيون"، مركز الشبكة، 2025، ص 3-5.

³⁷² طوني كرم، "الأونروا في خطر... وتخوف على مستقبل القضية"، نداء الوطن، 2022، ص 1-2.

unrwa.org+6nidaalwatan.com+6lpdc.gov.lb+6

³⁷³ كرم السباعي، التحوّل الإنساني كبديل للحق السياسي الفلسطيني، معهد دراسات، 2024، ص 10-12.

³⁷⁴ د. شفيق المصري، "مسألة الدولة الفلسطينية في القانون الدولي"، قيادة الجيش اللبناني، 2013، ص 55-57.

lebarmy.gov.lb+1alzaytouna.net+1

وفي الوقت نفسه، تنبه ورقة "أزمة الأونروا: تقليص التمويل أم تصفية قضية اللاجئين؟" إلى أن ضعف الضامن السياسي لهذه الوكالة يعزز من قدرة الدول المانحة على تحديد أولوياتها—غالبًا إنسانية، وليس حقوقية أو سياسية—، مما يؤدي فعليًا إلى دويلة مؤسساتية تتحكم فيها موازنات إنسانية بدلاً من حساسية سياسية وطنية³⁷⁵

يرى الباحث أن هذا المطلب يشكل تحذيرًا استراتيجيًا من الانزلاق المتسارع الذي قد تواجهه القضية الفلسطينية إذا ما استمر واقع العجز القيادي والانقسام الداخلي، في ظل التحولات المتلاحقة في النظام الدولي. فالمشهد الدولي بعد هجوم 7 أكتوبر 2023 لم يعد يمنح القضايا طويلة الأمد مثل فلسطين ذات المساحة السياسية السابقة، خاصة مع صعود قوى جديدة وانشغال النظام العالمي بأزمات متعددة، وهو ما يجعل غياب قيادة فلسطينية موحدة أكثر خطورة من أي وقت مضى. وبحسب تحليل الباحث، فإن التراجع في الأداء الدبلوماسي الفلسطيني، الناتج عن ضعف التنسيق بين مكونات الحركة الوطنية، حوّل فلسطين من فاعل يسعى للاستقلال والتحرر إلى موضوع إنساني يتم التعاطي معه بصفته أزمة إغاثية فقط، لا سياسية.

ويؤكد الباحث أن التمثيل الفلسطيني في المؤسسات الدولية بات سجين الانقسام، حيث تفقد الوفود الفلسطينية القدرة على مراكمة الإنجازات القانونية بسبب غياب الشرعية الموحدة، كما أن غياب الاستراتيجية السياسية يحوّل أي إنجاز قانوني إلى خطوة معزولة غير قابلة للبناء عليها. ويرى أن هذه الأزمة البنوية في التمثيل تتجاوز مجرد الخلاف بين فتح وحماس، لتصل إلى فشل النظام السياسي الفلسطيني كله في توليد قيادة مؤسسية فعالة، تمتلك أدوات التأثير في الفضاء الدبلوماسي الدولي، خصوصًا أمام التحولات الحادة في مواقف القوى الكبرى.

³⁷⁵ "أزمة الأونروا: تقليص التمويل أم تصفية قضية اللاجئين؟"، مؤسسة فلسطين للدراسات، 2023، ص 8-10. al-shabaka.org+8palestine-studies.org+8aljazeera.net+8

أما من جهة الخطاب الدولي، فيشير الباحث إلى أن انحسار التعامل مع فلسطين إلى بعدها الإنساني يعكس أزمة أخطر من مجرد التقصير السياسي، بل يمثل عملية "تفريغ سياسي ممنهج"، حيث يُعاد تقديم الفلسطينيين كضحايا بحاجة إلى مساعدات لا كشعب يملك حق تقرير المصير. هذا التحول، بحسب الباحث، قد يرسّخ مقارنة دولية تدير القضية من بوابة الإغاثة فحسب، متجاوزة كل الحقوق السياسية والتاريخية، خاصة في ظل محاولات تقليص دور الأونروا وتذويب ملف اللاجئين في سردية إنسانية تقنية. ولذلك، يرى الباحث أن استمرار هذا السيناريو سيؤدي إلى محو تدريجي للمضمون التحرري الوطني لصالح نموذج استيعابي/إغاثي هش، لا يخدم تطلعات الشعب الفلسطيني بل يعمق عزلته الدولية.

يرى الباحث أن المبحث الثاني، "المقاومة والتحالفات الإقليمية كمدخل لإعادة تشكيل المسار الفلسطيني"، يشكّل إحدى أكثر المقاربات التحليلية جرأة في استشراف مستقبل المشروع الوطني الفلسطيني، إذ يعيد طرح مسألة التمثيل السياسي وأدوات النضال من خارج الأطر التقليدية لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية. فالمبحث يعالج التحوّل العميق الذي فرضته المواجهة بعد 7 أكتوبر 2023، والتي كشفت عن بنية مقاومة إقليمية عابرة للحدود، تتقدم على أرض الواقع بتنسيق عملياتي غير مسبوق بين فصائل فلسطينية وقوى إقليمية مثل إيران وحزب الله والحوثيين وفصائل عراقية.

يؤكد الباحث أن هذا المبحث يطرح سيناريو واقعيًا غير نظري، يتمثل في بروز محور مقاوم يمتلك قدرة عسكرية وخطابًا سياسيًا يعوّض غياب التمثيل الرسمي الفلسطيني، ويمتلك أدوات التأثير على مسار الصراع. وقد شدد على أن هذا التكامل، سواء من خلال غرف عمليات مشتركة أو عبر الدعم اللوجستي والسياسي والإعلامي، يعيد تعريف طبيعة المواجهة مع الاحتلال، وينقلها من مواجهة محلية إلى معركة إقليمية منسّقة، بما يحمل في طياته فرصًا لإعادة تموضع القضية الفلسطينية على أجندة الإقليم.

ومع ذلك، لا يغفل الباحث عن المخاطر البنيوية لهذا النموذج. فرغم أن التحالفات الإقليمية قد تمنح المقاومة الفلسطينية هامشاً من القوة والشرعية، فإنها تهدد أيضاً بخلق ارتهان سياسي جديد، يُضعف القرار الوطني المستقل، خصوصاً إذا لم تقم هذه التحالفات على رؤية وطنية فلسطينية جامعة، أو لم تُترجم إلى بنى تمثيلية شرعية وشاملة. فالنقاش الذي يطرحه المبحث حول إمكانية تشكّل تمثيل سياسي بديل عن منظمة التحرير، يُعدّ في رأي الباحث إشكاليًا بقدر ما هو طموح، لأنه يثير أسئلة حول الشرعية، والتعددية، والعلاقة مع الإقليم كفاعل لا كمْهيم.

في المجمل، يرى الباحث أن هذا المبحث يُسهم بفعالية في إعادة توجيه النقاش الفلسطيني الداخلي من حالة الانقسام والعجز إلى نقاش جاد حول البدائل والفرص، لكنه يشدد على ضرورة أن تُبنى أي تحالفات أو بدائل تمثيلية على قاعدة وطنية شاملة، تضمن الاستقلالية وتعيد صياغة المشروع الوطني بمحدداته التحررية لا كوظيفة ضمن صراع محاور إقليمي.

يرى الباحث أن الفصل الرابع، "السيناريوهات المستقبلية للقضية الفلسطينية"، يُعد من أهم فصول الدراسة من حيث طبيعته الاستشرافية وتركيزه على بلورة مآلات ممكنة للمشروع الوطني الفلسطيني في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية. ففي هذا الفصل، لا تكتفي الدراسة بتحليل الوقائع أو تشخيص الإشكالات، بل تنتقل إلى رسم خرائط مستقبلية لما قد تؤول إليه القضية الفلسطينية خلال السنوات القادمة، بناءً على مؤشرات موضوعية ومسارات سياسية وأمنية قيد التشكّل.

ويُبرز الباحث أن هذا الفصل استند إلى منهجية السيناريوهات التي تسمح بتفكيك الاتجاهات العامة والخيارات المطروحة، مع توزيعها على ثلاثة مطالب مركزية، تمثل بدائل ومسارات ممكنة، تختلف في مستويات الإنجاز والمخاطر والفرص. وقدّم الفصل في مطلبه الأول سيناريو تشكيل محور فلسطيني-إقليمي مقاوم، يعيد صياغة النضال الفلسطيني خارج أطر السلطة ومنظمة التحرير، في إطار من التنسيق العسكري والسياسي مع القوى الداعمة إقليمياً. ويعتبر الباحث أن هذا السيناريو هو الأكثر

بروزًا في الواقع بعد 7 أكتوبر 2023، لكنه محفوف بمخاطر الارتهان السياسي وانعدام التمثيل الوطني الشامل.

أما السيناريو الثاني، فيتناول انهيار حل الدولتين وتحول الصراع إلى معركة حقوق مدنية داخل دولة واحدة. وهنا يؤكد الباحث أن هذا التصور لم يعد محض فرضية نظرية، بل يعكس واقعًا متسارعًا بفعل الاستيطان والضم والتداخل الديمغرافي والجغرافي، ما أدى إلى تآكل الفاصل بين الكيانات السياسية وتحول الخطاب الفلسطيني نحو المطالبة بالمساواة و"العدالة المدنية" ضمن دولة واحدة. ويُشدد الباحث على أن هذا التحول في الخطاب يفتح آفاقًا جديدة، لكنه يفرض تحديات سياسية وقانونية غير مسبوقة، تستدعي إعادة تعريف المشروع الوطني الفلسطيني خارج مفهوم الدولة الكلاسيكية.

أما السيناريو الثالث، وهو استمرار العجز القيادي وانزلاق القضية إلى التهميش الدولي، فيعدّه الباحث السيناريو الأكثر خطورة من حيث نتائجه الاستراتيجية، إذ ينذر بتحول القضية الفلسطينية إلى مجرد ملف إنساني وإغاثي تُدار عبر المؤسسات الدولية، في ظل غياب القيادة الوطنية الموحدة وتراجع فعالية الحضور الفلسطيني في المحافل القانونية والدبلوماسية. ويرى أن استمرار هذا السيناريو من دون تدخل أو مراجعة وطنية جادة قد يؤدي إلى تفرغ القضية من مضمونها التحرري وإعادة إنتاجها كأزمة إنسانية مستدامة دون أفق سياسي.

في المحصلة، يؤكد الباحث أن هذا الفصل يشكّل إطارًا مرجعيًا لتحليل الخيارات الفلسطينية المقبلة، وهو لا يقدم توقعات حتمية، بل يُسهم في توسيع مدارك التفكير الاستراتيجي الفلسطيني. ويشدّد على أن المخرج من السيناريوهات السلبية لا يكون إلا بإعادة بناء الوحدة الوطنية، وتجديد البنية التمثيلية، واستعادة زمام المبادرة في الحقلين الإقليمي والدولي.

استنتاجات الدراسة

- بالاعتماد على ما تم التوصل إليه في الفصول والمباحث والمطالب السابقة من هذه الرسالة حول "مستقبل ومآلات القضية الفلسطينية والدولة الفلسطينية"، يمكن صياغة الاستنتاجات النهائية على النحو التالي:
- أثبتت الوقائع أن مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة يعاني من أزمة وجودية متفاقمة، ليس فقط بسبب تعنت الاحتلال الإسرائيلي وتوسّع الاستيطان، بل نتيجة تآكل داخلي في البنية السياسية الفلسطينية، وانقسام الجغرافيا والشرعية بين غزة والضفة. لم تعد الدولة الفلسطينية قادرة على ترجمة الاعترافات الدولية إلى إنجاز سيادي على الأرض، مما يجعل حلّ الدولتين أقرب إلى "إطار نظري" فاقد للمضمون التنفيذي.
- كشف التحول في بنية النظام الدولي عن تغييرات عميقة تؤثر مباشرة على المسار الفلسطيني . فقد أضعف تراجع الهيمنة الأمريكية، وصعود قوى مثل الصين وروسيا، من فعالية الضغط الأمريكي لصالح إسرائيل، وأوجد هامشاً لتحركات قانونية ودبلوماسية دولية يمكن أن تعزز الموقف الفلسطيني، شرط توافر قيادة موحدة قادرة على استثمار هذه التحولات.
- لعب هجوم 7 أكتوبر 2023 دوراً محورياً في إعادة تموضع القضية الفلسطينية في المشهد العالمي، حيث فرض حضورها بقوة عبر خطاب المقاومة والصدمة، وفضح ازدواجية المعايير الغربية، خاصة في مقارنة المواقف من أوكرانيا وفلسطين. إلا أن عدم وجود تمثيل فلسطيني رسمي فاعل فوت فرصة استثمار هذا التحول في تحقيق مكاسب سياسية ملموسة.
- يتجه الخطاب الشعبي الدولي، لا سيما في أوروبا والولايات المتحدة، نحو تضامن غير مسبوق مع الفلسطينيين، في ظل مجازر الاحتلال وجرائمه في غزة، لكن هذا الخطاب يفتقر إلى تمثيل سياسي فلسطيني قادر على مأسسته وتحويله إلى أدوات ضغط وقرارات دولية.

• تراجع حلّ الدولتين يقابله سيناريو صاعد لتحوّل الصراع إلى "معركة حقوق مدنية" ضمن كيان واحد. مع تفكك حدود 1967 وتوسع الاستيطان وتلاشي إمكانية الانفصال الجغرافي، تزداد الدعوات الحقوقية الفلسطينية والدولية للمطالبة بالمساواة في الحقوق السياسية والمدنية داخل دولة واحدة ثنائية القومية، بما ينقل القضية من مسار "التحرر الوطني" إلى خطاب "الحقوق المتساوية".

• برز محور إقليمي-مقاوم جديد بعد 7 أكتوبر، تقوده إيران وتتشكل أطرافه من فصائل مسلحة عابرة للحدود (غزة، لبنان، اليمن، العراق). شكّل هذا المحور تحالفًا عمليًا قائمًا على التنسيق العسكري والسياسي، ما يطرح سيناريو بروز بديل تمثيلي غير رسمي يعبر عن القضية الفلسطينية، لكنّ هذا البديل يظل محفوفًا بمخاطر الارتهان للسياسات الإقليمية ومحدودية الشرعية الوطنية الجامعة.

• تتجه القضية الفلسطينية تدريجيًا إلى التحوّل إلى ملف إنساني بحت في أجندة المجتمع الدولي، تُدار عبر مؤسسات الإغاثة الدولية مثل الأونروا، والمساعدات الإنسانية. هذا الإطار، وإن كان ضروريًا لاحتياجات السكان، إلا أنه يختزل القضية ويُقصي بعدها السياسي والوطني، خصوصًا في ظل غياب القيادة القادرة على تقديم خطاب تحرري جامع.

• عجز القيادة الفلسطينية الرسمية، وعلى رأسها السلطة ومنظمة التحرير، عن التكيف مع اللحظة السياسية المفصلية، وفشلها في طرح استراتيجية تمثيل موحدة، أدى إلى فراغ تمثيلي في المؤسسات الدولية، وضعف فعالية اللجوء لمحكمة الجنايات ومحكمة العدل، وتآكل تدريجي في المكتسبات القانونية التي كانت ممكنة عبر المسارات الأممية.

• استمرار الانقسام الفلسطيني هو العقبة البنوية الأولى أمام إعادة صياغة مشروع وطني جامع. فلا الدولة في الأفق، ولا المقاومة موحّدة، ولا التمثيل متماسك، ما يفرض الحاجة إلى

إعادة بناء المشروع الفلسطيني وفق أطر جديدة تتجاوز الثنائية التقليدية بين السلطة وحماس،
وتعيد الاعتبار لمنظمة التحرير كمرجعية تمثيلية عليا.

● في ظل تعقّد الواقع الإقليمي والدولي، تبقى السيناريوهات المستقبلية للقضية الفلسطينية مفتوحة
على ثلاثة اتجاهات رئيسية: استمرار الوضع القائم وانزلاقه إلى مزيد من الإغاثة بلا سيادة؛
بروز تمثيل مقاوم إقليمي بديل يعيد مركزية فلسطين؛ أو، في حال توفرت ظروف داخلية
مواتية، انبعاث مسار جديد يعيد توحيد الخطاب الوطني وبناء مؤسسات فلسطينية قادرة على
استثمار التحولات الدولية لصالح التحرر الوطني.

● تُظهر فصول الدراسة أن القضية الفلسطينية تمر بلحظة تاريخية تتقاطع فيها الفرص
الاستثنائية مع التحديات البنيوية العميقة. فقد خلقت التحولات في النظام الدولي، بما فيها
تراجع الهيمنة الأميركية وصعود قوى بديلة مثل الصين وروسيا، بيئة جديدة يمكن استثمارها
سياسياً إذا توافرت إرادة فلسطينية فاعلة. وفي ظل هذا السياق، فإن انكشاف الخطاب الغربي
الداعم لإسرائيل أمام الرأي العام العالمي، لا سيما بعد هجوم 7 أكتوبر، منح القضية
الفلسطينية مساحات غير مسبوقة من التضامن الشعبي، إلا أن غياب القيادة الفلسطينية عن
استثمار هذه اللحظة أخفق في تحويلها إلى مكتسب سياسي ملموس. تشير النتائج هنا إلى أن
التحولات الدولية لا تعني تلقائياً مكاسب وطنية، بل تتطلب جهازاً دبلوماسياً فلسطينياً مهنيًا
وموحّدًا يستطيع التقدّم في الفراغات الناتجة عن هذه التحولات.

● تكشف الدراسة أيضًا أن المقاومة الفلسطينية بعد أكتوبر 2023 لم تعد إطارًا عسكريًا محليًا
فحسب، بل أضحت جزءًا من محور إقليمي يملك شبكات دعم عابر للحدود. التنسيق
العملياتي بين حماس والجهاد الإسلامي من جهة، وبين حزب الله وأنصار الله وفصائل عراقية
من جهة أخرى، أفضى إلى نمط من العمل الإقليمي المنظم الذي يتجاوز الدعم التقليدي إلى

بناء "بنية مقاومة استراتيجية". هذا التكامل، رغم أنه يعزز من القدرات الميدانية للمقاومة، يثير في الوقت ذاته مخاوف من الارتهان السياسي، وتحول القرار الوطني إلى رهينة لحسابات القوى الإقليمية. تشير الدراسة إلى أن أي تمثيل سياسي بديل عن منظمة التحرير الفلسطينية، سيكون ذا شرعية جزئية ومهددًا بإعادة إنتاج الانقسام إذا لم يستند إلى توافق وطني شامل.

• وفي ضوء التبدلات المتسارعة إقليميًا ودوليًا، يتضح أن غياب القيادة الفلسطينية الجامعة لا يخلق فقط فراغًا تمثيليًا، بل يؤدي أيضًا إلى تآكل تدريجي في مكانة القضية الفلسطينية في المؤسسات الدولية. فقد تحول الخطاب الدولي من الاعتراف بفلسطين كقضية تحرر وطني إلى اختزالها في مأساة إنسانية، تديرها الوكالات الأممية دون أفق سياسي. استمرار هذا المسار، وفق نتائج الدراسة، يُنذر بتحول دائم في هوية القضية ذاتها، من مشروع وطني إلى ملف إغاثي. وهذا الأمر ناتج جزئيًا عن فشل الفاعلين الفلسطينيين في تقديم رواية موحدة، أو بناء استراتيجية دولية تستثمر المكانة التي وقرها القانون الدولي في العقود الأخيرة.

• خلاصة ما توصلت إليه الدراسة أن المشروع الوطني الفلسطيني يقف أمام ثلاث مآلات رئيسية: إما إعادة التأسيس من خلال محور مقاومة وطني-إقليمي يملك أدوات الفعل، وإما التحول إلى معركة حقوقية داخل دولة واحدة بعد انهيار حل الدولتين، أو الانزلاق نحو التهميش الدولي بفعل الشلل السياسي الفلسطيني. النجاح في تفادي السيناريو الأسوأ - أي تحول فلسطين إلى "أزمة إنسانية" بدون مضمون سياسي - مرتبط بقدره الفلسطينيين على بناء قيادة شرعية جامعة، وتحديث أدواتهم السياسية، وامتلاك استقلالية القرار ضمن تحالفات إقليمية جديدة. وهذا يتطلب من القيادة الفلسطينية تقديم مشروع وطني واضح يوازن بين المقاومة بكافة أشكالها والدبلوماسية، وبين العمل الإقليمي والتماسك الداخلي، وهو ما يشكل التحدي الأكبر للمرحلة المقبلة.

الخاتمة:

في ضوء التحولات الإقليمية والدولية الراهنة، أثبتت الدراسة أن مشروع الدولة الفلسطينية لم يعد يتمتع بأي زخم حقيقي على أرض الواقع، حيث واجه انسدادًا سياسيًا نتيجة تعنت الاحتلال الإسرائيلي وتوسع الاستيطان، إلى جانب التراجع الدولي عن دعم حلّ الدولتين كألوية. هذا الجمود يتزامن مع غياب أدوات فلسطينية فعالة لإعادة فرض هذا الحل، لا قانونيًا ولا سياسيًا، في ظل تراجع وزن السلطة الفلسطينية وانقسامها الداخلي المستمر.

من جانب آخر، كشفت اللحظة المفصلية التي مثلها هجوم 7 أكتوبر 2023 عن فرص سياسية غير مسبقة لإعادة تموضع القضية الفلسطينية على المستوى العالمي، إلا أن القيادة الفلسطينية الرسمية فشلت في التقاط هذه اللحظة واستثمارها ضمن استراتيجية تمثيلية موحّدة. ورغم أن الخطاب الحقوقي الدولي سجّل تضامنًا واسعًا، إلا أن غياب قيادة قادرة على تحويل هذا التضامن إلى إنجاز سياسي فعلي جعل كثيرًا من الفرص تتبخّر دون نتائج ملموسة.

وفي سياق التحولات الدولية الكبرى، فإن تراجع الهيمنة الأمريكية وصعود أقطاب بديلة كالصين وروسيا أوجد هامشًا جديدًا للفلسطينيين في العمل ضمن محافل القانون الدولي والمحاكم الجنائية، لكن هذا الهامش ظلّ غير مفعّل بسبب غياب وحدة القرار السياسي الفلسطيني. ومع تصاعد النزعة الأحادية لإسرائيل، باتت فرص التدويل القانوني للصراع مرهونة بقدرة الفلسطينيين على تقديم تمثيل قانوني وطني موثوق ومتسق.

كما بيّنت الدراسة أن فشل مشروع الدولة الفلسطينية يقود تدريجيًا إلى بروز خطاب بديل يتمثّل في النضال الحقوقي داخل دولة واحدة، خصوصًا في ظل تآكل الجغرافيا السياسية للتقسيم، واندماج التواجد الديمغرافي الفلسطيني والإسرائيلي في كيان واحد. هذا التحول، وإن كان يحمل إمكانيات

تصعيد المطالبة بالمساواة، إلا أنه يطرح تحديات جذرية لمفهوم التحرر الوطني ويستلزم مراجعات فكرية وسياسية شاملة.

أخيراً، خلصت الدراسة إلى أن مستقبل القضية الفلسطينية مرهون بثلاثة عناصر مفصلية: أولاً، تجاوز الانقسام الداخلي وإعادة بناء مؤسسة تمثيلية وطنية موحدة؛ ثانياً، تفعيل الأدوات القانونية والدبلوماسية في المحافل الدولية ضمن تحالفات جديدة ودور عربي واضح وفاعل وموحد وضغط ومؤثر؛ وثالثاً، بلورة رؤية سياسية متكاملة توازن بين المقاومة باشكالها المختلفة، والدبلوماسية، والعمل الحقوقي. دون تحقيق هذه الشروط، ستظل القضية الفلسطينية عالقة بين فشل الدولة وخطر التصفية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب والمؤلفات:

- أنور جمعة حرب أبو مور، تطور مشروع الدولة الفلسطينية في ظل اتفاق أوسلو، جامعة الأزهر، 2021.
- إياد ألبرغوثي، النظام السياسي الفلسطيني والديمقراطية، في إشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي، ط1، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999.
- بيري كاماك وآخرون، تجديد الهوية الوطنية الفلسطينية: الخيارات مقابل الوقائع، بيروت: مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، 2017.
- جبور، جورج: البعد العربي للقضية الفلسطينية، الموسوعة الفلسطينية، هيئة نشر الموسوعة، المجلد الخامس، القسم الثاني.

جميل مطر، على الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983م.

جميل هلال، التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، رام الله، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.

حلس، رائد محمد. الاقتصاد الفلسطيني وقطاع غزة: نداعيات الحصار والانقسام، شؤون فلسطينية، عدد 275-276، 2019.

درويش، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، 2019.

دولة فلسطين - مجلس الوزراء، وثيقة الأولويات الوطنية الفلسطينية (2017-2022) (رام الله: الأمانة العامة لمجلس الوزراء، 2021).

زاهر ضياء الدين، مقدمة في الدراسات المستقبلية، مفاهيم، اساليب، تطبيقات (القاهرة، مركز الكتاب للنشر، 2004).

سماهر الصواف، الإطار الإنساني في تصوير القضية الفلسطينية بعد 7 أكتوبر، الجامعة الإسلامية-غزة، 2025.

سميرة خالد، مؤسسات فلسطينية بلا سيادة: الأسباب والنتائج، دورية الدراسات المؤسسية المعاصرة، رام الله، 2021.

سميرة عوض، «الدبلوماسية العامة الفلسطينية»، شؤون فلسطينية، منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث، عدد 246 (2011م).

شفيق المصري، مسألة الدولة الفلسطينية في القانون الدولي، قيادة الجيش اللبناني، 2013.

lebarmy.gov.lb+1alzaytouna.net+1

صائب عريقات، الحياة مفاوضات، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 2008.

طارق حمود، تحولات الرأي العام الغربي في سياق الحرب الإسرائيلية على غزة، مركز الجزيرة للدراسات، 2023.

طلال أبو عفيفه ، الدبلوماسية والاستراتيجية في السياسة الفلسطينية 1897 - 1997 (القدس : 1998)

العارف ، عارف : نكبة فلسطين والفردوس المفقود (1947-1952) المكتبة العصرية، بيروت 1956م.

عاطف عدوان، السلطة الفلسطينية بين نموذج الدولة الوظيفية وأزمة المشروع الوطني، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، 2020.

عبد الكريم خالد الشامي(2020) سياسة الاستيطان والإبعاد الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل أحكام القانون الدولي الإنساني رئيس إدارة الأبحاث والدراسات القانونية

عبد الله، السيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالنظام السياسي الفلسطيني، 2019.

عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة التاسعة، 1985..

عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر/بيروت، الطبعة الاولى، تشرين الثاني (نوفمبر) 1970.

عبدالرحمن الميداني، الكتاب: أجنحة المكر الثلاثة وخوافيها: التبشير - الاستشراق - الاستعمار، دراسة وتحليل وتوجيه، (ودراسة منهجية شاملة للغزو الفكري)، دار القلم - دمشق، 2000.

عبدالله بعبود، رؤية دول الخليج للأمن القومي بعد 7 أكتوبر، كارنيغي الشرق الأوسط، 2024.

عبدالله بعبود، رؤية دول الخليج للأمن القومي تتجاوز حدودها البرية، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2024.

العجلة، مازن صلاح عطية. السياسة التجارية للدولة الفلسطينية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2007.

عزمي بشارة، كلمة في المنتدى السنوي الثالث لمعهد الدوحة، منشورات معهد الدوحة للدراسات العليا، الدوحة، 2025.

علاقة مضطربة ولكن ضرورية: الأونروا والفلسطينيون، مركز الشبكة، 2025.

عوض عبد الفتاح، الدولة الواحدة... مشروع مقاومة وليس رؤية فحسب، العربي الجديد، 26 يوليو 2020.

فادي المصري، التحولات الدولية وأثرها على القضية الفلسطينية: دراسة تحليلية في السياق ما بعد أوسلو، الجامعة العربية الأمريكية، 2025.

قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 3379

كرم السبّاعي، التحوّل الإنساني كبديل للحق السياسي الفلسطيني، معهد دراسات، 2024.

كريم خان، بيان المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية: طلبات إصدار أوامر قبض في الحالة الفلسطينية، لاهاي : ICC، مايو 2024.

ما الذي يعنيه قرار الجنائية الدولية ضد نتياهو؟ وما القادم؟، الجزيرة، 21 نوفمبر 2024.

مازن العجلة وآخرون، تداعيات البعد الديموغرافي على آفاق الحل النهائي، جامعة النجاح الوطنية، 2018.

مجدى حماد، مصر ومستقبل التسوية: التصورات الرسمية وغير الرسمية، شؤون الأوسط، العدد 68، ديسمبر/يناير 1997/1998م.

مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية، مأساة غزة في الإعلام الغربي: بين حرب السرديات والتغطية البديلة، 2024.

محسن أبو رمضان، التحول الديمقراطي في فلسطين أسباب التراجع ومعوقات التقدم، ط1، مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان، 2008.

المحكمة الجنائية الدولية والدعوات الدولية بملاحقة الاحتلال، Legal Agenda، مارس 2024 .

asjp.cerist.dz+6legal-agenda.com+6studies.aljazeera.net+6

محمد السيد سليم، العرب فيما بعد العصر السوفيتي: المخاطر والفرص، في: طه عبد العليم (محرر)، انهيار الاتحاد

السوفيتي وتأثيراته على الوطن العرب، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، فبراير

1992م.

محمد بسام زيدان، موسوعة القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة، بيروت، 2019.

محمد شديد، الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية، ترجمة كوكب الرئيس، (القدس:جمعية الدراسات العربية، 1985) .

محمد لبوخ ، عملية بناء الدولة دراسة في المفهوم والغايات والمركزات، جامعة تلمسان، العدد6، 2014م.

محمود جرابعة، صفقة القرن: السلام بلا فلسطينيين وبشروط إسرائيلية، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات 22 أيار 2019.

محمود جرابعة، مرحلة جديدة من التطبيع العربي الإسرائيلي وافاقه، تقرير، مركز الجزيرة للدراسات 25 كانون الأول 2018.

مذكرات توقيف من المحكمة الجنائية الدولية بحق شخصيات إسرائيلية، الموسوعة الحرة، نوفمبر 2024.

مركز الجزيرة للدراسات، طوفان الأقصى: كيف يدير محور المقاومة المواجهة؟، الدوحة: مركز الجزيرة، 2024م
مركز الحقوق الدستورية، المشهد الحقوقي لفلسطين بعد مذكرات الاعتقال، نوفمبر 2024.

مركز الخليج للأبحاث الإيرانية، محور المقاومة: إيران وأكذوبة القوة الفتنتائية، الرياض: مركز الخليج، 2024.

مركز الدراسات الإستراتيجية العربية، «تحليل خطاب فلسطين الدولي: من الحقوق إلى الإنسان»، 2023.

مركز الدراسات الإستراتيجية، تقرير الاتجاهات الدولية بعد حرب غزة 2023، عمّان: المعهد العربي للدراسات، 2024م.

المركز الديمقراطي العربي، الموقف الإيراني من طوفان الأقصى ودور محور المقاومة، الدوحة: المركز العربي، 2024م.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الخليج والقضية الفلسطينية بعد طوفان الأقصى، الدوحة: المركز العربي، 2024م.

مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، مذكرات الاعتقال الصادرة من المحكمة الجنائية الدولية بحق مسؤولين
إسرائيليين تستوجب التنفيذ الدولي، نوفمبر 2024م.

مركز يافى للدراسات الاستراتيجية الدولة الفلسطينية: وجهات نظر إسرائيلية وغربية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية،
الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 1990م.

مروان قبلان، أطروحات إدارة ترامب ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية: انقلاب في السياسة الخارجية أم نسخة
باهتة من الجاكسونية، سياسات عربية، عدد رقم 24، كانون الثاني 2017م.

مصطفى أيكن، اللوبي الإسرائيلي وصياغة السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،
2019م.

معهد الدوحة للدراسات السياسية، إسرائيل والقضاء الدولي: اختبار العدالة الدولية في ضوء أوامر القبض، يناير
2025م.

معهد الدوحة للدراسات العليا، الفلسطينيون في العالم، 2023م.

معهد الدوحة للدراسات، الوضع الفلسطيني في المحافل الدولية، الدوحة، 2023م.

معهد الدوحة، أوامر الاعتقال بحق نتنياهو وغلانت: تبعات سياسية وقانونية، الدوحة، نوفمبر 2024م.

dohainstitute.org

ممدوح نوفل، النظام السياسي الفلسطيني بين الداخل والخارج نشوء النظام السياسي الفلسطيني وتطوره في ما بعد

الأزمة التغيرات البنوية في الحياة السياسية الفلسطينية وآفاق العمل، ط1، رام الله: مواطن المؤسسة

الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 1999م.

مؤسسة YouGov ، استطلاع رأي بعنوان Public opinion on Israel-Gaza conflict in Western

Europe. ديسمبر 2023.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المجتمع والتركيب السكاني في فلسطين، بيروت، 2021م.

ناجح جرار، الهجرة القسرية الفلسطينية، مؤسسة فورد، ط1، 1995م.

ناجي علوش، المقاومة العربية في فلسطين (1917- 1948) ، الأسوار للطباعة والنشر - عكا 1979

ناصر ناصر، مدى فعالية مبدأ التكامل القضائي في نظام المحكمة الجنائية الدولية وأثره على الحالة الفلسطينية، سلسلة أوراق بيرزيت، 2019.

ناهض زقوت، وكالة الغوث (الاونروا) وقضية اللاجئين الفلسطينيين، منشورات مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق أيار 2013

نصير عاروري، الرؤية الأمريكية والدولية تجاه القدس، تحرير صالح عبد الجواد، نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس (جامعة بير زيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1948م).

نصير عاروري، الرؤية الأمريكية والدولية تجاه القدس، تحرير صالح عبد الجواد، نحو استراتيجية فلسطينية تجاه القدس (جامعة بير زيت: مركز دراسة وتوثيق المجتمع الفلسطيني، 1948).

نضال العزة، «الحقوق والهوية الفلسطينية: بين حل الدولة وحل الدولتين»، جريدة حق العودة، العدد 70 (بيت لحم: مركز بديل لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، 2018).

هاني إسماعيل، الدولة الفلسطينية: نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة، جامعة النجاح الوطنية، 2012م.

هاني الحاج، استراتيجية فلسطين في القانون الدولي: التحديات والفرص، مركز الزيتونة للدراسات، 2022م.

هيئة تحرير، في البحث عن مخارج لكارثة غزة: تقييم لحالة التمثيل الفلسطيني، العربي الجديد، لندن، يناير 2025م.

هيئة مقاومة الجدار، التقرير السنوي 2022 (رام الله: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2023)

وليد عبد الحي، مسارات القضية الفلسطينية في برامج مرشحي الانتخابات الرئاسية الأمريكية، تقدير استراتيجي رقم

(90)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات تموز 2016م.

يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية (1949-1993)، ترجمة باسم سرحان،

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت-لبنان، ط1، 2002م

يوتوبيا التعايش: الدولة الواحدة في فلسطين (سلسلة أوراق الجزيرة رقم 34)، الدوحة - بيروت، 2014م.

يوسف كراج، الديموغرافيا والصراعات في إسرائيل/فلسطين، معهد عمران، 2014م.

المجلات والدوريات

إبراهيم سميح ربايعه، «الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية: المشروع ومآلاته»، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلد 46، عدد 536 (أكتوبر 2023).

أحمد حسين، المؤسسات الفلسطينية بين المانحين والمجتمع المحلي، دورية السياسة والمجتمع العربي، الجامعة الأردنية، المجلد 9، 2023م.

أحمد سعيد نوفل، تجربة الديمقراطية الفلسطينية في ظل الاحتلال الإسرائيلي، موقع مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، بتاريخ 2007/8/5

أحمد يوسف، الفساد الإداري في مؤسسات السلطة الفلسطينية، مجلة الحكم والإدارة، المجلد 8، العدد 1، 2024م.

أحمد يوسف، النظام الدولي والنظام العربي، بحث في أنماط الارتباط، في: الوطن العربي والمتغيرات العالمية، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1995م.

أحمد يوسف، أوصلو كإطار للتسوية، في: أحمد الرشيدى (محرر)، القضية الفلسطينية وأفاق التسوية، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1998م.

أمل الخطيب، تفكيك السياسات النيوليبرالية في مشروع بناء الدولة الفلسطينية، مجلة الدراسات الفلسطينية المعاصرة، رام الله، 2023م.

أيوب، القضية الفلسطينية بين المواثيق الدولية والمصالح السياسية، الجامعة العربية الأمريكية، 2017، ص. 59؛
حلس، الاقتصاد الفلسطيني وقطاع غزة، مركز الأبحاث، 2019م.

باسمة فاروق السيد مندور، «الأزمة الدولية: دراسة نظرية»، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة
السويس - كلية التجارة بالإسماعيلية، مجلد 8، عدد 2 (2017).

حسن البرغوثي، التطبيع العربي الإسرائيلي: السياقات والتحول، مجلة دراسات الشرق الأوسط، العدد 56، 2021م.

حسن أيوب، «القضية الفلسطينية بين المواثيق الدولية والمصالح السياسية: المشروع الفلسطيني لإنهاء الاحتلال
الإسرائيلي نموذجاً»، مجلة الجامعة العربية الأمريكية للبحوث، مجلد 3، عدد 2 (2017).

حسن أيوب، التوجه الفلسطيني لمجلس الأمن: تحليل سياسي وقانوني، مجلة شؤون فلسطينية، 2017م.

الحمّد جواد (1996) مستقبل السلام في الشرق الأوسط المؤسسه المتحده للدراسات والبحوث ، عمان .

خالد عبد الله، مستقبل النظام السياسي الفلسطيني بين حل الدولة الواحدة وحل الدولتين، المجلة العلمية للدراسات
التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس - كلية التجارة بالإسماعيلية، مج 10، ع 3، 2019م.

خالد وليد محمود، آفاق الأمن الإسرائيلي: الواقع والمستقبل، مركز الزيتونة للدراسات والأبحاث، بيروت، لبنان،
2007م.

دوعر، غسان محمد، المستوطنون الصهاينة في الضفة الغربية: الاعتداء على الأرض والانسان، مركز الزيتونة
للدراستات والاستشارات، بيروت، لبنان، 2012م.

رائد حلس، الاقتصاد الفلسطيني وقطاع غزة: تداعيات الحصار والانقسام، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث -
م.ت.ف، 2019م.

رائد محمد حلس، «الاقتصاد الفلسطيني وقطاع غزة: تداعيات الحصار والانقسام»، شؤون فلسطينية، منظمة التحرير
الفلسطينية - مركز الأبحاث، عدد 275-276 (2019).

رائد محمد حلس، الاقتصاد الفلسطيني وقطاع غزة: تداعيات الحصار والانقسام، مجلة شؤون فلسطينية، 2019م.

رائد محمد حلس، تداعيات الحصار والانقسام على الواقع الاقتصادي في قطاع غزة، مجلة جامعة الأزهر، 2018م.

رياح، محمد، الموقف الفلسطيني من القوى الدولية الصاعدة: قراءة نقدية في الرهان على الصين وروسيا، مركز الدراسات السياسية، 2021م.

رمحن عبد الحصني ظاهر، ازدواجية المعايير الدولية في التعامل بين أزمات غزة وأوكرانيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 62، 2025م.

زياد أبو زياد، نقطة الانطلاق الإسرائيلية بين الوهم والواقع، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 12، 1992م.

سامي عبد الرحمن، «غياب القيادة الموحدة وأثره على التمثيل الدولي الفلسطيني»، مجلة العلوم السياسية الفلسطينية، 2024م.

سامية البطمة، اقتصاديات الارتهان: قراءة في التمويل الخارجي وأثره على القرار الفلسطيني، مجلة الاقتصاد والتنمية في فلسطين، بيرزيت، 2021م.

سلافة حجاوي، دولة فلسطين المجهضة... المرتقبة، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 53، لبنان، 2003م.

شاهين، اتفاقية أوسلو وأثرها على العالم العربي، مجلة كلية الآداب - جامعة طنطا، 2021، ص. 23؛ رابعة، الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2023م.

الشربيني، وفاء سعد. الدولة والمجتمع: إشكالية العلاقة بينهما، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان، مجلد 31، عدد 3، 2017م.

عائشة البصري، واقع المحكمة الجنائية الدولية وآفاق التحقيق في فلسطين، معهد الدوحة للدراسات، 2021م.

dohainstitute.org

عبد الرحمن علي، فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية: الخيارات المطروحة، مركز الزيتونة، 2014 .

journals.qou.edu+14alzaytouna.net+14alzaytouna.net+14

عبد المنعم سعيد (محرر) العرب ومستقبل النظام العالمي، مشروع إستشراق مستقبل الوطن العربي، ط، آبيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987م.

عزمي عاشور، موريتانيا وإسرائيل علاقات دبلوماسية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، عدد 139، يناير 2000م.

علاء الدين عادل محمد الرفاتي، «اتفاقية أوسلو: تكريس التبعية الاقتصادية والأمنية»، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، مجلد 26، عدد 1 (جامعة بنها: كلية التجارة، 2006)

علي عبد الرحمن، التجزئة الجغرافية الفلسطينية: أبعاد وأثر، مجلة العلوم الدولية والتخطيط الإقليمي، القاهرة، 2023.

غريغوار منصور مرشو، «ندوة إشكالية الدولة والديمقراطية في العالم العربي»، منبر الحوار، دار الكوثر، مجلد 6، عددي 21-22 (خريف 1991).

فاتن السعيد محمد أحمد شاهين، وجيه علي أبو حمزة، وإبراهيم علي عبد العال، «اتفاقية أوسلو وأثرها على العالم العربي 1993»، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا، عدد 43 (أبريل 2021).

فاتن شاهين وآخرون، «اتفاقية أوسلو وأثرها على العالم العربي»، المجلة العلمية بكلية الآداب - جامعة طنطا، عدد 43 (2021).

فاتن شاهين وآخرون، قراءة في بنية أوسلو السياسية والقانونية، جامعة بيرزيت، 2021.

فايز أبو شمالة، أزمة الوظائف السيادية للسلطة الفلسطينية، مجلة دراسات في القضية الفلسطينية، المجلد 11، العدد 3، 2022.

فضل المزيني، الاعتراف الدولي بالدولة الفلسطينية في الأمم المتحدة، مجلة العلوم القانونية والسياسية، 2018م.

ليلي منصور وآخرون، الفساد والمساءلة في النظام السياسي الفلسطيني، مجلة البحوث الاجتماعية والسياسية، الجامعة الإسلامية-غزة، 2023م.

ماجدة إبراهيم، العدو البديل...إمارة إسرائيل وفزاعة إيران والقضية الفلسطينية: قراءة في نماذج لمؤتمرات عربية ودولية، مجلة قضايا ونظرات، العدد الرابع عشر تموز 2019م.

مجلة المجلة، 1994/10/9م.

مجلة المجلة، عمر أونهنون، 7 أكتوبر وتوتر العلاقات التركية-الإسرائيلية، 11 أكتوبر 2024م.

محمد السيد سعيد، محمد السيد سعيد، الاقتصاد والسياسة الخارجية السوفيتية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، عدد 81، 1985م.

محمد جاد الله، عام من محادثات مدريد، نظرة نقدية، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 12، 1992م.

محمد سعد أبو عامود، العلاقات العربية - العربية في مرحلة ما بعد التسوية (رؤى سيناريوهات مستقبلية)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، عدد 138، أكتوبر 1999م.

محمد سعد أبو عامود، العلاقات العربية - العربية في مرحلة ما بعد التسوية (رؤى سيناريوهات مستقبلية)، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، الأهرام، عدد 138، أكتوبر 1999م.

محمود إبراهيم، أثر سياسات الاحتلال على السيادة الفلسطينية، مجلة الدراسات القانونية الفلسطينية، المجلد 15، العدد 2، 2022م.

معماش، هدى. المقاربات العملية لبناء الدولة - الأمة: دراسة في المتطلبات والفواعل، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017م.

معماش، هدى. المقاربات العملية لبناء الدولة - الأمة: دراسة في المتطلبات والفواعل، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2017م.

نادية سعد الدين، أزمة الأوتروا: الخلفيات والمستقبل، مجلة دراسات شرق أوسطية، مجلد رقم 22 العدد رقم 85 (خريف 2018).

نص خطابات الرئيس بوش إلى الأطراف العربية في مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 4، 1991م.

- نضال العزة، «الحقوق والهوية الفلسطينية: بين حل الدولة وحل الدولتين»، جريدة حق العودة، العدد 70. (2018).
- نعمان كنفاني، توقف المساعدات الأمريكية للفلسطينيين: المسار والاثار، مجلة المراقب الاقتصادي الريعي، مجلة المراقب الاقتصادي الريعي، عدد 56 سنة 2018م.
- هادي عبد اللطيف النسور، «إشكالية الدولة والنظام السياسي في الدولة العربية: مقارنة نظرية وتحليلية»، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلد 20، عدد 77 (خريف 2016).
- هدى معماش، «المقاربات العملية لبناء الدولة - الأمة: دراسة في المتطلبات والفواعل»، مجلة المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، العدد 7، المجلد 1 (سبتمبر 2017).
- هلال، جميل: التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية بين مهام الديمقراطية الداخلية والديمقراطية السياسية والتحرر الوطني، رام الله: مواطن المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2006.
- وائل عبد الحكيم محمد ربيع، «الرؤية الصهيونية للاستيطان»، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرق الأوسط - جامعة عين شمس، عدد 73 (2022).
- وثائق، مؤتمر صحفي مشترك للرئيس الفلسطيني محمود عباس مع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بتاريخ 22 كانون أول 2017، مجلة الدراسات الفلسطينية، المجلد رقم 29 عدد 114 ربيع 2018.
- وحدة الدراسات السياسية، أوامر الاعتقال بحق نتتياهو وغالانت المُصدرة من المحكمة الجنائية الدولية: السياقات والتداعيات، المركز العربي للأبحاث، نوفمبر 2024م.
- ورقة علمية: وائل المبحوح، بدائل القيادة الفلسطينية في ظل فشل حل الدولتين، الزيتونة، 2022م.
- وفاء سعد الشرييني، «الدولة والمجتمع: إشكالية العلاقة بينهما»، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، جامعة حلوان - كلية التجارة وإدارة الأعمال، مجلد 31، عدد 3 (2017).
- وفقاً لأحكام القانون الدولي (رام الله: منشورات وزارة الثقافة، 2001).

التقارير المنشورة :

فاطمة الصمادي، إيران وحماس: من مرج الزهور إلى طوفان الأقصى... ما لم يُرو من القصة، الدوحة: مركز

الجزيرة للدراسات، 2024م.

الفراني، عبد الحميد جمال (2011): المقاومة الشعبية ضد الجدار والاستيطان في فلسطين (1967-2011م)، ورقة

علمية الى المؤتمر العلمي الخامس بعنوان الاستيطان في فلسطين ودوره في تهويد المدينة تحت شعار فلنتحد

من أجل فلسطين والأقصى والمقدسات، مؤسسة فلسطين الدولية، غزة، فلسطين.

فكرة دولة ثنائية القومية في فلسطين: خيار سياسي مطروح أم تطوّر ملح؟، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية -

مدار، 2025م.

محسن صالح، قراءة نقدية في تجربة حماس وحكومتها 2006 -2007، بيروت : مركز الزيتونة للدراسات

والاستشارات، ط 1، 2007م.

محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات،

2022، ص 231-1233+alzeytouna.net+1studies.aljazeera.net .

محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة، بيروت، 2022م.

محمود جرابعة و إيهي بن شطريت، الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي في منظور ترامب، تقارير، مركز الجزيرة للدراسات،

كانون الأول 2016م.

مركز حوار وتحليل، التضامن المدني الغربي مع فلسطين: المظاهرات كوسيلة ضغط دولية، بروكسل: وحدة الأبحاث

الاجتماعية، 2024م.

مركز دراسات فلسطين، تمثيل الشعب الفلسطيني ومصير منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله: المركز، 2025م.

مركز مسارات، القضية الفلسطينية وتحديات حل الدولتين (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات

الاستراتيجية - مسارات، 2012).

منتدى الإعلام الغربي، تحليل التغطية الإعلامية الغربية لفلسطين بعد 7 أكتوبر، باريس: المنتدى الدولي للسياسات الإعلامية، 2023م.

منشورات البيت الأبيض، من السلام إلى الازدهار، رؤيا جديدة للشعب الفلسطيني، البيت الأبيض 2019م.

منشورات بحوث التحليل للكنغرس الامريكية، 2010

مهند مصطفى، «بين تدويل الصراع وتدويل الاعتراف: تدويل القضية الفلسطينية»، ضمن كتاب سلسلة أوراق مؤتمر القضية الفلسطينية وتحديات حل الدولتين (رام الله: مركز مدى الكرمل للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2012).

مهند مصطفى، «بين تدويل الصراع وتدويل الاعتراف: تدويل القضية الفلسطينية»، في: مركز مدى الكرمل، القضية الفلسطينية وتحديات حل الدولتين (رام الله: 2012).

مهند مصطفى، التمثيل السياسي للفلسطينيين في النظام الدولي بعد أوسلو، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، 2012م.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، التبعية الاقتصادية لفلسطين للاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التنمية في ظل الاحتلال (نيويورك وجنيف: الأمم المتحدة، 2016).

مؤتمر الدوحة الاقتصادي، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، مارس - يونيو 1998م.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، تلخيص مقاربات تمويل السلطة منذ 1994، تقرير سنوي للمؤسسة، بيروت، 2020م.

مي رسالة، فقط حل الدولة الواحدة يضمن العدل والمساواة المدنية والقومية للطرفين، مدار السرية، 2021م.

الرسائل الجامعية:

إسماعيل تلاوي، الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية والمفاوضات الفلسطينية-

الإسرائيلية، معهد أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بير زيت، 2005 (رسالة ماجستير غير منشورة).

أنور أبو مور، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (1964-1999م)، الجامعة الإسلامية كلية الآداب قسم التاريخ والآثار، غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م.

أنور جمعة أبو مور، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (1964-1999)، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، 2014م.

حامد، قصي احمد حسن (2008) دور الولايات المتحدة في احداث تحول ديموقراطي في فلسطين (ولاية الرئيس جورج الأبن 2001-2006). جامعة النجاح، فلسطين (رسالة ماجستير غير منشورة)

رامي عبد الله رباح، السيناريوهات المستقبلية للقضية الفلسطينية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2021م.

صدام إبراهيم سحويل، مستقبل التمثيل الدبلوماسي الفلسطيني في ظل إشكالية الدولة والمنظمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، 2014م.

عبد العزيز أسعد عبد العزيز درويش، آليات تعزيز التضامن الوطني بين الفصائل الفلسطينية المختلفة وأثره على التنمية السياسية: حركة فتح وحماس نموذجا (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2010).

عدي محمد عفانة، انعكاسات التغيرات الدولية على مستقبل القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة القدس، 2023م.

علاء أيمن سلعوس، إفرزات مشروع حل الدولتين وتأثيرها على الخيارات والبدائل الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، 2018م.

فادي فايز عوض، التحولات الجيوسياسية بعد هجوم 7 أكتوبر وانعكاساتها على مستقبل القضية الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، 2025م.

مازن صلاح عطية العجلة، السياسة التجارية للدولة الفلسطينية (الجزائر: أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2007).

محمد سعيد مصلح، التحولات في النظام الدولي وأثرها على مستقبل القضية الفلسطينية: دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، 2023م.

هنادي إسماعيل، الدولة الفلسطينية نموذج بناء المؤسسات في قيام الدولة، جامعة النجاح الوطنية كلية الدراسات العليا برنامج التخطيط والتنمية السياسية، نابلس، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012م.

يوسف أحمد قزامل، مستقبل النظام الدولي في ظل التعددية القطبية وأثره على الصراع العربي الإسرائيلي، رسالة ماجستير، جامعة الاستقلال، 2022م.

المراجع الأجنبية

Black, Ian. "Just Below the Surface: Israel, the Arab Gulf States and the Limits of Cooperation." Middle East Centre Report, March 2019, p. 1–60.

Buhring, Edward. The UN and The Palestinians Refugees. Bloomington: Indiana University Press, 1971, pp. 100–118.

Erakat, Noura. Justice for Some: Law and the Question of Palestine. Stanford University Press, 2019, pp. 185–188.

Falk, Richard. "The United Nations and Palestine: Still Birth of a State." Third World Quarterly, vol. 37, no. 4 (2016), pp. 640–645.

Foundation for Defense of Democracies. "Midterm Assessment: The Trump Administration's Foreign and National Security Policies." January 2019, p. 11.

Government Accountability Office. Measures to Prevent Inadvertent Payments to Terrorists Under Palestinian Aid Programs Have Been Strengthened, but Some Weaknesses Remain. GAO-09-622, May 2009. www.gao.gov

Grisgraber, Daryl. "The Thousandth Cut: Eliminating U.S. Humanitarian Assistance to Gaza." Refugees International, Field Report, November 2018, p. 10.

Lockman, Zachary, and Beinín, Joel. Intifada: The Palestinian Uprising Against Israeli Occupation. South End Press, 1989, p. 38.

Network Palestine. "Who Are You? PLO and the Limits of Representation." Al-Shabaka, 2025.

- Qafisheh, Mutaz. "Palestine's Accession to the ICC: Legalizing the Illegal?" *Journal of International Criminal Justice*, vol. 13, no. 1 (2015), pp. 1–28.**
- Serhan, Yasmeen. "The West Is Losing the Global South Over Gaza." *Time Magazine*, November 2023, pp. 6–7.**
- Thorrpe Jr., Merle. "The Impact of Israeli Settlements on Peace Efforts, Present and Future." *Secretariat General, League of Arab States*, 1985, p. 369.**
- U.S. Congress. *Statement to Foreign Affairs Committee (House of Representatives)*, September 1982.**
- UNRWA. "2017–2018 Pledges to UNRWA's Programme." *Reports for both years*, p. 1–2.**
- YouGov. "European Public Opinion on Gaza War." London: YouGov, December 2023, pp. 12–14.**
- Zanotti, Jim. "The Palestinians: Background and U.S. Relations." *Congressional Research Service*, multiple entries, 2010–2019.**
- Zanotti, Jim. "Anti-Terrorism Clarification Act of 2018 (P.L 115-253) and U.S Aid for the Palestinians." *Congressional Research Service*, February 5, 2019, p. 1.**
- Blackwill, Robert D. "Trump's Foreign Policies Are Better Than Foreign Relations." *Council on Foreign Relations, Special Report No. 84*, April 2019, p. 59.**
- West Bank and Gaza: Israel's Options for Peace. *Report of a JCSS Study Group*, Tel Aviv University, 1989, p. 7.**

المواقع الإلكترونية:

انتهاكات حرية التعبير خلال عملية طوفان الأقصى، الموسوعة الحرة، 2024، ص 4.

نُشر في Pro-Palestinian campus protests surge across US universities. تقرير بعنوان AI-Monitor موقع
نوفمبر 2023.

تقرير بعنوان CIVICUS Monitor موقع Civic space under threat in Western democracies amid Gaza
protests. تحديث ديسمبر 2023.

، بيان حول التضامن مع فلسطين والتغطية الإعلامية Jewish Voice for Peace موقع

واشنطن: ألبونيتور، أبريل 2024، ص 2-4، Over 20 US universities join in Gaza protests, AI-Monitor

الجنايات الدولية خطط مذكرات توقيف بحق سموتريش وبن غفير، الشرق، يونيو 2025، ص 1-2، Al-Sharq

جوهانسبرغ: سيفيكوس، 2024، ص Palestine Solidarity Repression in Europe and US, CIVICUS Monitor
8-7.

إبراهيم أبراش، العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس، بتاريخ 2006/4/12
http://www.oppc.pna.net/mag/mag21/new_page_12.htm

إبراهيم أبراش، العلاقة الملتبسة ما بين منظمة التحرير والسلطة وحركة حماس، بتاريخ 2006/4/12
al-أزمة الأونروا: تقليص التمويل أم تصفية قضية اللاجئين؟، مؤسسة فلسطين للدراسات، 2023، ص 8-10.
shabaka.org+8palestine-studies.org+8aljazeera.net+8

آية محمود عنان، تحولات الرأي العام الغربي تجاه القضية الفلسطينية بعد طوفان الأقصى، حدارا سنتر، 2023، ص 9

تقرير مؤسسة راند: لماذا أصبحت الدولة الفلسطينية حتمية، مجلة ميد إيست ميورور - إكسترا بتاريخ 2 تشرين الثاني/نوفمبر
1989

تيسير محسن، النظام السياسي الفلسطيني والتيار الثالث دراسة بنوية، بتاريخ 2006
www.home.birzet.edu/cds/arabic/research/2006

دينيس روس، السلام المفقود، جريدة الأيام، 2004/10/18.

رامز مصطفى، انتفاضة الحجارة في ذكراها التاسعة والعشرين 1 / 3،
<http://www.qudsnet.com/m/index.php?maa=View&id=358737>

ردود الفعل الدولية على حرب غزة 2023، الموسوعة الحرة، 2024، ص 3

صحيفة الوطن القطرية، 1997/10/15م. القدس العربي، 1998/11/2م. خطاب قطر أمام مجلس الشورى في نوفمبر 1999م.

طوني كرم، 'الأونروا' في خطر... وتخوف على مستقبل القضية، نداء الوطن، 2022، ص 1-2
unrwa.org+6nidaalwatan.com+6lpdc.gov.lb+6

العربي الجديد، هذا الاستثمار الإيراني في حرب غزة، 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ص 3

عماد صلاح الدين، مسار العلاقة بين فتح وحماس وتطوراتها المستقبلية، الحوار المتمدن - العدد: 2433 - 2008/10/13
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=150010>

ليلي منصور وآخرون، من الانقسام إلى الوحدة: استراتيجية قيادة وطنية فلسطينية، معهد البحوث الفلسطينية، 2025، ص 8-
10. bahethcenter.net

نوفمبر. Double standards: Ukraine vs. Gaza and the West's credibility crisis. تحليل بعنوان TIME مجلة
2023.

محسن صالح، الشرعية الفلسطينية المستباحة، بتاريخ، 2008/10/23 موقع الزيتونة
<http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=198&a=75029>